جامعة عباس لغرور خنشلة

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

الإيداع القانوني مارس 2017

مجلة الأصيل

للبحوث الإقتصادية و الإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية و التجاريةو علوم التسيير

المجلد : 4
العـدد : 1

جوان 2020

مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية

EL ACIL

ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

Legal deposit : march 2017

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

EL ACIL Review

for Economic and Administrative Research

INTERNATIONAL SCIENTIFIC REVIEW , ISSUED BY THE FACULTY OF ECONOMIC -AND COMMERCIAL SCIENCES AND MANAGEMENT SCIENCES .ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

Volume : 4
Number : 1

June 2020

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة

المدير الشرفي للمجلة
أ.د رشيد سياب مدير الجامعة

مدير المجلة:
أ.د. محمد الطاهر دربوش عميد الكلية

رئيس التحرير:
د. ليليا بن منصور

أمانة المجلة:
الأنسة: رزيقة سلامي
الأنسة: محبوبة سعيدي

المجلد: 4 العدد:1

جوان 2020

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

رئيس التحرير
د.ليليا بن منصور

المحررون المساعدون

د.عجالي دلال جامعة خنشلة-الجزائر	أ.د. رابح خوني جامعة بسكرة-الجزائر	أ.د.عزيز حميوي جامعة فاس -المغرب
د. صباح بلقيدوم جامعة خنشلة-الجزائر	د.فرحات عباس جامعة مسيلة-الجزائر	أ.د. طارق الصدراوي جامعة المهدية-تونس
د. سبرينة مانع جامعة خنشلة-الجزائر	أ.د زبير عياش جامعة أم البواقي-الجزائر	د . يوسف ناصري الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة-الجزائر	د.نوفل سمايلي جامعة تبسة-الجزائر	د.ماجد قاسم السياني جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن
د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة-الجزائر	د.فضيلة بوطورة جامعة تبسة-الجزائر	د. مصطفى محمود عبد السلام جامعة أم القرى -العربية السعودية
أ.د.مبارك بوعشة جامعة قسنطينة2-الجزائر	د.القوصي همام جامعة حلب - سوريا	د.ولد حام الطالب مصطفى جامعة نواكشوط العصرية
أ.د. نعيمة غلاب جامعة قسنطينة2-الجزائر	د.سملالي يحضيه جامعة الملك فيصل - السعودية	د. شفيق باكور المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير طنجة-المغرب
د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة-الجزائر	د. محمد كنوش الجامعة التركية-تركيا	د. بوسالم أبوبكر المركز الجامعي البيض
د. عطوش هشام جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب	د. فيصل فرحي جامعة مونريال-كندا-	د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي جامعة الازهر -مصر
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار- ليبيا	د.اوكيل عمار جامعة السلطان قابوس -عمان	عبد القادر محمد منصور منصور جامعة الأقصى غزة -فلسطين
د. مونيا بن عبد الله جامعة تولون-فرنسا-	أ.د. كايا سيد علي كمال جامعة تولوز-فرنسا-	د. سمية محمد مصطفى محمد الأمين جامعة كسلا-السودان-

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

المراجعـــون

د. ليليا بن منصور جامعة خنشلة	أ.د مبارك بوعشة جامعة قسنطينة2	أ.د. منصف بن خديجة جامعة سوق اهراس	د. عزيز حميوي جامعة فاس-المغرب-	د.عوادي مصطفى جامعة الوادي
د. صباح بلقيدوم جامعة خنشلة	د.لويزة فرحاتي جامعة باتنة	د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة	د. عاشور مقلاتي جامعة ملايا-ماليزيا-	د.بوفطيمة فؤاد جامعة باتنة1
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة	د.هدى معيوف جامعة سوق أهراس	د. أشواق بن قدور المركز ج تمنراست	د. السياني ماجد القاسم جامعة اليمن	د. بوكثير جبار جامعة ام البواقي
د. سبرينة مانع جامعة خنشلة	د. عبدالجليل جباري جامعة خنشلة	د. عباس فرحات جامعة المسيلة	د. بوطورة فضيلة جامعة تبسة	د.بوقنة سليم جامعة باتنة1
د. سمير مسعي جامعة خنشلة	أ.د. زبير عياش جامعة أم البواقي	د. سمايلي نوفل جامعة تبسة	د. بوسالم بوبكر المركز ج البيض	د.بوطرفة صورية جامعة تبسة
د. العايب أحسن جامعة خنشلة	د. سليماني عصام جامعة خنشلة	د. زديرة شرف الدين جامعة خنشلة	د. تيقان عبد اللطيف جامعة خنشلة	د.هارون العشي جامعة باتنة1
د. محسن حمربط جامعة خنشلة	د. .رمزي زعيمي جامعة خنشلة	د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة	د. يزيد تقرارت جامعة أم البواقي	د.حجاب عيسى جامعة المسيلة
د. رفيق نزاري جامعة خنشلة	د. سمير شرقرق جامعة سكيكدة	د. راضية عروف جامعة تبسة	د. عبد الوافي بولويز جامعة خنشلة	د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار ليبيا
د. رفيق مزاهدية جامعة خنشلة	د. نعيمة زعرور جامعة بسكرة	د. سامي مباركي جامعة باتنة	د. هادية يحياوي جامعة خنشلة	د. محمد هبول المركز الجامعي ميلة
د. سليم قط جامعة خنشلة	د. شيبان سمير جامعة خنشلة	د. خنافر علي جامعة خنشلة	د. إسحاق خرشي جامعة الشلف	د. ابراهيم لجلط المركز ج تيسمسيلت
د .دلال عجالي جامعة خنشلة	د. سورية زرقين جامعة خنشلة	د. تكواشت عماد جامعة خنشلة	د. فرح إلياس الهناني المركز ج البيض	د. سهام كردودي جامعة بسكرة
د. بلعيدي عبد الله جامعة خنشلة	د. صالح السعيد جامعة خنشلة	د. ملاك قارة جامعة قسنطينة2	د. نجوى عبد الصمد جامعة باتنة	د. فطيمة سايح المركز ج غليزان
د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي جامعة الازهر-مصر	د. سمية محمد مصطفى محمد الأمين جامعة كسلا-السودان-	د. فيصل فرحي جامعة مونربال-كندا-	عبد السلام مصطفى محمود جامعة ام القرى العربية السعودية	د . يوسف ناصري الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
د. سهى حمزاوي جامعة خنشلة	د. نجوى حرنان جامعة خنشلة	د. ناهد هباز جامعة خنشلة		

أعضاء اللجنة العلمية الاستشارية

د. عبد الكريم قندوز جامعة الملك فيصل المملكة السعودية	أ.د أحمد أحمد محمد لعماري جامعة بيشة السعودية	د. عبير حمود علي الفاعوري جامعة البلقاء التطبيقية الأردن	د. سامي الصلاحات المعهد الدولي للوقف الاسلامي ماليزيا	أ.دلخضر مرغاد جامعة بسكرة
أ.دكمال عايشي جامعة باتنة 1	د. أحمد منير نجار جامعة الكويت	أ.د محمد الطاهر دربوش جامعة خنشلة	د. فاتن سعيد حميد جامعة واسط العراق	أ.د السعيد بلقيدوم Université Aix-Marseil
أ.د الطيب داودي جامعة بسكرة	أ.د السعدي رجال جامعة أم البواقي	أ.د. عمر جنينة جامعة تبسة	أ.د ناصر سليمان جامعة ورقلة	أ.د رقية حساني جامعة بسكرة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

تقديم المجلـة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية:

مجلة علمية دولية ، محكمة نصف سنوية مجانية لا تهدف إلى الربح، ذات وصول مفتوح، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عباس لغرور خنشلة منذ سنة **2017**، ذات الترقيم الدولي **ISSN:2571- 9866**، **EISSN: 2661-7854** وإيداع قانوني: **مارس2017** ، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية الأصيلة التي لم يسبق نشرها في ميدان العلوم: الاقتصادية، التجارية، التسييرية الإدارية، وكل العلوم ذات الصلة، باللغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية .

تنشر أعداد المجلة في وقتها بشكلي الكتروني وورقي وهي متاحة للتحميل.

مجالات المجلة:	
-التنمية	- أنظمة تسيير المعلومات
-الإدارة العامة	- التسويق
-الاقتصاد، الاقتصاد القياسي والمالية	- السلوك التنظيمي وإدارة
-الاقتصاد والاقتصاد القياسي	الموارد البشرية
- المالية	- الإستراتيجية والإدارة
- الأعمال, الإدارة والمحاسبة	- أنظمة المعلومات والتسيير
- المحاسبة	- علوم الإدارة وعمليات
- إدارة الأعمال والإدارة الدولية	البحث
	- اقتصاد إسلامي

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

المـراســلات

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

الموقع الالكتروني للمجلة:

http://www.univ-khenchela.dz/revueAcile/index.html

البريد الالكتروني للمجلة:

revue.elacil2017@gmail.com

العنوان البريدي للمجلة:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة ص ب 1252 بريد الحرية طريق باتنة
40004 خنشلة.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

دليل المؤلفين

1. تقديم المقالات:

ندعو الباحثين الراغبين في نشر مقالاتهم في " **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**"، الاطلاع على:" تعليمات للمؤلفين " و " دليل للمؤلفين" عبر الصفحة المخصصة للمجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وذلك من خلال رابط المجلة :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

ولتقديم المقالات المقترحة للنشر، على المؤلف النقر على أيقونة: " إرسال مقال" الموجودة بقائمة الاختيارات على يسار الشاشة بصيغة **Word** . في رابط المجلة:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

إذا كان لدى المؤلف حساب من قبل(اسم مستخدم/ كلمة مرور) للدخول إلى مساحة ." **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**" فعليه النقر على الخيار " دخول ". وإن لم يكن لديه حساب فعليه تسجيل نفسه في المنصة بالنقر على الخيار " تسجيل"، وهذا حتى يتسنى له إرسال مقاله ومتابعته عبر المنصة.

2. المبادئ التوجيهية للمؤلف:

- على المؤلف قراءة وإتباع التوجيهات والتوصيات بدقة.
- يحق لرئيس التحرير إعادة المقالات التي لا تتوفر فيها التوجيهات و التوصيات. المطلوبة.

3. عملية تقييم وتحكيم المقالات:

أولا: يتم فحص المقالات بشكل سري وفي مرحلة قبل التقييم للتحقق من مدى استيفائها لشروط النشر واحترامها لنموذج قالب المجلة وكذلك مدى تطابقها مع تخصص المجلة، إذا كان القرار سلبيا يتم رفض المقال على المنصة مع إعلام صاحب المقال بسبب الرفض. .يمكن للمؤلف إعادة إرساله مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

ثانيا: إذا كان المقال مؤهلا (تم إعداده وفق نموذج قالب المجلة ومستوفيا لشروط النشر ويقع ضمن تخصص المجلة)، يتم إرساله في حالة مشفرة من طرف رئيس التحرير إلى مراجعين إثنين أو إرساله للمحرر المساعد ذي الاختصاص، والذي بدوره سيقدمه إلى مراجعين اثنين في شبكته. في الحالتين سيتولى المراجعون مسؤولية تحكيم المقال وفقا لاستمارة تقييم موحدة متوفرة على المنصةASJP بشكل إلزامي.

ثالثا. إذا كان التقريرين المقدمين من طرف المراجعين إيجابيين وفي صالح النشر، يرسلان إلى المؤلف بعد إخفاء هوية المحكمين ، والذي يقوم بالتعديلات المطلوبة إن وجدت(سواء تعديلات في الشكل أو المضمون). أما إن كان أحد التقريرين سلبي، يرسل المقال إلى مراجع ثالث للتحكيم والفصل في قرار النشر من عدمه.

رابعا. بعد استلام المقال في شكله المعدل، يفحص من طرف هيئة التحرير للتحقق من أن التعديلات المطلوبة قد التزم بها المؤلف، ثم يرسل للمراجعين لغرض التأكد. وإن اتضح إن المؤلف لم يلتزم بالتعديلات المطلوبة، يتم إرساله ثانية لأصحابه للتعديل مرة ثانية مع تحديد الآجال(72 ساعة)، وإلا سيتم رفض المقال. في حالة قبول المقال ترسل النسخة النهائية إلى أمانة المجلة للنشر .

4. فترة تقييم المقال:

تمنح فترة تقييم تقدر بشهر واحد(30 يوما)، وقد تكون أطول.

5. إعداد مقال:

من أجل النشر في " **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**"، على المؤلف تحميل نموذج مقال المجلة (Template)، يحمل من حساب المجلة بالمنصة من قسم "**تعليمات للمؤلفين**".

6. الاطلاع على دليل المؤلف:

لتحميل ملف **دليل المؤلف** يجب الضغط على **أيقونة دليل المؤلف**، وهو ملف يوضح طريقة إرسال مقال ، كما يتضمن حقوق المؤلف الخاص بالمجلة، ويتضمن أيضا خطاب تعهد يوقع من طرف صاحب المقال.

7. إرسال المقال:

بعد إعداد المقال وفق قالب المجلة ،نقوم بإرساله وذلك عن طريق النقر على أيقونة "**إرسال مقال**"، حيث تظهر إستمارة للملء تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين، بعد ملء كل المعلومات وتحميل ملف المقال على المنصة، يتم الضغط على أيقونة "**إرسال مقال**" الموجودة أسفل إستمارة المعلومات.

8. متابعة عملية تقييم المقال عبر المنصة:

1.8. إشعار باستلام المقال: في حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك؛

2.8. إشعار برفض المقال: إذا تبين ان المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر، يتم إشعار المؤلف برفض المقال؛

3.8. متابعة وضعية المقال: ممكن للمؤلف الدخول إلى المنصة من خلال حسابه ومتابعة وضعية مقاله مرحلة بمرحلة وذلك بالضغط على أيقونة " **المقالات**" ثم الضغط على أيقونة " **المقالات المرسلة**" ، يظهر جدول يحمل كل تفاصيل المقال.

- **في حالة قبول المقال**، ترفق المادة المقدمة للنشر **بخطاب التعهد** الذي يمكن تحميله من مساحة المجلة بالمنصة،وهذاالخطاب مدرج في ملف مضغوط موجود تحت البند" دليل للمؤلف."

9. نشر المقال على المنصة:

بمجرد قبول المقال للنشر **يعلم المؤلف بذلك** عن طريق رسالة الكترونية يتم دعوته من خلالها إلى الولوج إلى حسابه على المنصة و **إدراج المراجع المعتمدة في المقال وفقًا للإطار المحدد** من طرف منصة المجلات العلمية الجزائريةASJP. **في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.**

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

10. خطوات إدراج المراجع عبر المنصة:

لإدراج المراجع عبر المنصة يجب إتباع الخطوات الآتية:

- أدخل على حسابك بالمنصة ثم إضغط على أيقونة المقالات؛
- ثم أدخل على قائمة المقالات المقبولة؛
- لبدء عملية إدخال المراجع إضغط على أيقونة مراجع ؛
- تظهر لك شاشة، إضغط على أيقونة"إضافة مرجع"؛
- يجب تحديد نوع المرجع حسب قائمة الخيارات الممنوحة لك(مقال، ملتقى، أطروحة، كتاب، فصل كتاب، صفحة ويب)؛
- بعد الضغط على نوع المرجع، يجب إستكمال جميع المعلومات الخاصة به التي تظهر على الشاشة، بعده قم بالضغط على أيقونة" أضف"، وهكذا حتى إستكمال جميع المراجع المدرجة في المقال؛
- إذا أكملت عملية إدراج جميع المراجع وكنت متأكدا من ذلك وبطريقة صحيحة، إضغط على أيقونة" إنهاء"؛
- في هذه المرحلة تكون قد أنهيت العملية ويكون الرمز الموضوع على أيقونة مراجع قد تغير :من إلى

وبهذا يظهر لرئيس التحرير أنك أكملت عملية إدراج المراجع من أجل التأكد من صحتها ومطابقتها للمراجع الموجوده في المقال؛

- بعد قبولها من طرف رئيس التحرير يمكن برمجت المقال للنشر، وإن كانت غير صحيحة وغير مطابقة لما هو موجود في المقال ، يقوم رئيس التحرير برفضها، وتعاد العملية من جديد.

11. سياسة الانتحال:

تشكل السرقة العلمية، بجميع أشكالها سلوكًا غير أخلاقي للمجلة .ولا يتم قبول أي خرق لهذه القاعدة .ولن يتم قبول أي مقال آخر للمؤلف الذي قام بالانتحال.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

مخطط توضيحي لمراحل تقييم ونشر مقال

يتم استلام جميع المقالات حصريا على المنصة الوطنية للمجلات ASJP :كما يلي
1- يجب التسجيل في المنصة وفتح حساب على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/signup
2- الدخول إلى موقع المجلة في المنصة على الموقع :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
3- إرسال المقال على شكل word من الخانة المخصصة لذلك.
4- يتابع مراحل استلام وتقييم مقالة عبر حسابه في المنصة .
5- تمر عملية استلام وتقييم المقالات بالمراحل الآتية:

استقبال المقال عن طريق المنصةASJP

مقال غير مطابق لشروط وقواعد النشر

إرجاع المقال إلى صاحبه وإعلامه بسبب عدم قبوله، لتعديله وفق الشروط وإعادة إرساله

مقال مطابق لشروط وقواعد النشر

تحذف كل المعلومات المتعلقة بصاحب المقال ويعطى رقم سري للمقال

يرسل المقال إلى مراجع 1 سريا ، وتمنح له مدة شهرلإبداء ر أيه النهائي

يرسل المقال إلى مراجع 2 سريا ، وتمنح له مدة شهرلإبداء ر أيه النهائي

مقال مقبول

مقال مرفوض

مقال مرفوض

مقال مقبول

برفض نشر المقال ويعلم صاحبه

برسل المقال إلى مراجع 3 سريا ويكون ر أيه الفاصل

مقال مقبول للنشر إما:
- مقال مقبول للنشر دون تعديل؛
- مقال مقبول للنشر بتحفظ: ترسل التعديلات المطلوبة لصاحب المقال وتعطى له مدة محددة لتعديل المقال.

لنشر المقال لابد من :
إدراج المراجع المعتمدة من طرف المؤلف وفقا للإطار المحدد على المنصةASJP
في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462
EISSN:2661-7854 Legal deposit March 2017 ISSN: 2571-9866

كلمة العدد

بسم الله والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه. أما بعد :

تتشرف هيئة التحرير بإصدار **العدد السابع(المجلد:4 العدد:1جوان 2020)** من مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عباس لغرور خنشلة والذي ضم عددا من المقالات العلمية الثرية والمتنوعة لباحثين من داخل وخارج الوطن فلهم منا جزيل الشكر على كثير اهتمامهم وجزيل عطائهم وتميز أبحاثهم.

كما لا يفوتنا تقديم التقدير والامتنان للمراجعين على ما يقدمونه من عطاء يستحق كل الثناء والعرفان في تقييم واختيار أفضل الأعمال الأصيلة والحديثة خاصة في هذا في الوقت الذي يواجه فيه العالم اجمع ومنذ بداية هذا العام 2020م جائحة وبائية لفيروس كورونا (COVID-19) الذي يمثل تحدياً كبيراً للبشرية وتهديداً خطيراً للحياة داعين الله أن يبعد عنا و عنكم هذا البلاء و الوباء وعن البشرية جمعاء .

وفي الختام تجدد هيئة التحرير دعوتها لكل الباحثين والأكاديميين للمساهمة بمقالاتهم وأبحاثهم العلمية للنشر في أعدادنا القادمة وذلك عن طريق البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية على رابط المجلة:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

نسأل الله تعالى أن ييسر لنا الاستمرار في عملنا هذا ، فهو الموفق وهو المعين والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.....

هيئة التحريـر

فهرس المحتويات

	عنـوان المـقـــال	الصفحة
01	أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 د. مشري فريد المركز الجامعي – ميلة د. دوفي قرمية المركز الجامعي – ميلة د.عيساوي سهام المركز الجامعي –ميلة	(34.13)
02	أثر التدريب الإداري على أداء موظفي بلديات محافظة القدس د. محمد أحمد هلسه جامعة الاستقلال- فلسطين	(58.35)
03	تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي أ.كعرار سفيان جامعة سطيف2	(74.59)
04	رأس المال المخاطر نمط تمويلي بديل ومعاصر للمؤسسة " التجربة الجزائرية أنموذجا " د. بلعيدي عبد الله جامعة خنشلة	(92.75)
05	استنباط الأحكام المالية من سورة البقرة – آية الدين أنموذجا – وواقع تطبيقها في المصارف السعودية أ.د.نورالدين حامد جامعة الجوف المملكة العربية السعودية	(112.93)
06	التكنولوجيات المالية الحديثة وآثارها على البنوك والمؤسسات المالية د.عمران عبد الحكيم جامعة المسيلة د.جعيل جمال جامعة باتنة1	(126.113)
07	دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية: دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي د. صورية بوطرفة جامعة تبسة ط.د. بشير عبد الحميد جامعة تبسة	(140.127)
08	دراسة تحليلية لمقومات مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر د. سورية زرقين جامعة خنشلة د. سوسن مربيعي جامعة قسنطينة	(158.141)
09	واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي د.خنشول دنيا جامعة قسنطينة2	(180.159)
10	تأثر السوق المال السعودي بالأزمة المالية العالمية 2007-2009: دراسة تطبيقية بالاعتماد على المؤشرات القطاعية د. إيهاب حسين أبودية جامعة أم القرى –المملكة العربية السعودية	(198.181)
11	دور المبادرة والابتكار في ترقية مجتمع المعرفة د.براهيمي أم السعود جامعة الجلفة	(210.199)
12	واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات البترولية الجزائرية في ظل معيار المواصفات الدولية ISO 26000 دراسة حالة SONATRACH.ENAFOR.ENTP ط.د صخر احمد جامعة الوادي د.مفيد عبد اللاوي جامعة الوادي ط.د سعيدة عبد الكريم جامعة الوادي	(230.211)

	عنـوان المـقـــال	الصفحة
13	ساهمة نظام المعلومات في تفعيل اليقظة التكنولوجية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة الصناعة الدوائية "مجمع صيدال نموذجا- د. دليلة بركان جامعة بسكرة د. نوال هاني جامعة بسكرة د. نجاة مسمش جامعة بسكرة	(250.231)
14	المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات المتعددة الجنسيات د. سايح فطيمة المركز الجامعي غليزان	(272.251)
15	أهمية الابداع والابتكار التسويقي في ترقية التسويق بالعلاقات. ط.د. ديقش سمية جامعة سطيف1	(290.273)
16	أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على عملية التدقيق: دراسة استطلاعية د. محمد لمين علون جامعة البليدة 2- ط.د. عطية حليمة جامعة بسكرة ط.د. صالحي محمد لخضر جامعة الوادي	(310.291)
17	الحكومة الالكترونية وأثرها في إدارة الجودة الشاملة د. جبايلي صبرينة جامعة خنشلة د. بن عمران سهيلة جامعة خنشلة	(332.311)
18	إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) كمدخل لتحسين أداء المورد البشري دراسة حالة مؤسسة أقمشة الشرق DRAPEST خنشلة ط.د. علوان رمزي جامعة أم البواقي ط.د. طلوش فارس جامعة أم البواقي	(350.333)
19	تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن ط.د.سهير فهد محمد محمد جامعة اليرموك، اربد – الأردن	(374.351)
20	دور الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية في السودان للفترة من 2013م2018 م د .أسامة معاوية بخيت حسين جامعة دنقلا – السودان	(393.375)
21	L'impact du Taux de Change sur la Compétitivité des Produits Alimentaires de la Zone Euro sur le Marché Africain Durant la Période 2000-2015 Doctorante **Bechir Sabiha** Université de Bejaia Docteur **Lachi Oualid** Université d'Adrar	(407.394)
22	L'intelligence économique ou la veille stratégique: quelle est la différence et quelle est la réalité de pratique en Algerie? **Dr. Fadila Fenni** Université Biskra	(425- 408)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص13- 34

أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017

The impact of quantitative monetary policy instruments on the monthly inflation rates in Algeria During the period from 2014 to 2017

د. مشري فريد Mecheri Farid	* د.دوفي قرمية Douffi Garmia	د.عيساوي سهام Aissaoui Sihem
المركز الجامعي ميلة –الجزائر	المركز الجامعي ميلة –الجزائر	المركز الجامعي ميلة –الجزائر
f.mecheri@univ-mila.dz	Wisale2007@yahoo.fr	sihem_aissaoui@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/26 تاريخ القبول: 2020/04/09 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي يعبر عن العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية ومعدلات التضخم الشهرية، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لسياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم الشهرية، فيما تؤثر كل من أداتي معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر، وتوصي هذه الدراسة بضرورة تفعيل الأدوات الكمية للسياسة النقدية خاصة سياسة السوق المفتوحة، بالإضافة إلى ضرورة نشر ثقافة التعامل المصرفي بين الأفراد والمؤسسات بهدف إعطاء فعالية أكبر للأدوات الكمية للسياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، التضخم، الاحتياطي الإجباري، إعادة الخصم، السوق المفتوحة.

تصنيف JEL: E31; E5

Abstract:

This study aims to building a model that reflects the relationship between the quantitative instruments of monetary policy and inflation, The study found that there is no effect of the open market policy on the monthly inflation rates in Algeria, While both the rate of rebate and the mandatory reserve rate affect the monthly inflation rates in Algeria, This paper research recommends the need to activate quantitative tools for monetary policy, which in turn requires the activation and revitalization of the monetary and financial market, in addition to the need to spread the culture of banking.

Keywords: monetary policy, inflation, compulsory reserve rate, discount rate, open market policy.

JEL classification codes: E31; E5

* **المؤلف المرسل:** Wisale2007@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية أحد السياسات الاقتصادية المتبعة والأقدم استخداما في تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة فيها، وهذا ما جعلها تحتل مكانة هامة في التحليل الاقتصادي للمدارس الاقتصادية الرئيسية، تحقيقا للأهداف الاقتصادية النهائية كالنمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، التشغيل والتوازن الداخلي، هذا الأخير الذي يعبر عنه باستقرار المستوى العام للأسعار.

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بظاهرة التضخم، يعتبر من الظواهر الاقتصادية التي تميز جميع الاقتصاديات بدرجات متفاوتة كل حسب بنيتها الاقتصادية ودرجة تقدمها، كما تختلف أنواع التضخم فمنها ما هو مرتبط بالدورة الاقتصادية ومنها ما هو مرتبط بمسببات أخرى، هذا النوع الأخير تعمل الدول على تجنبه ومعالجة آثاره السلبية على الاقتصاد عبر تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية أهمها السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تتضمن مجموعة من الأدوات تخضع لسيطرة السلطات النقدية في كل دولة، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات نوعية كأداة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقرض وغيرها من الأدوات النوعية الأخرى، ومنها الكمية كأداة الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم على جملة من الشروط والظروف الاقتصادية.

1.1 طرح الإشكالية:

الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من مشكلة التضخم، ما دفع السلطات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة، من بينها تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية عبر الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل يوجد أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى نهاية 2017؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لأداة الاحتياطي الإجباري على معدل التضخم في الجزائر ؟
- هل يوجد أثر لسياسة السوق المفتوحة على معدل التضخم في الجزائر ؟

– هل يوجد أثر لمعدل إعادة الخصم على معدل التضخم في الجزائر ؟

2.1 فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

– لا يوجد أثر لمعدل الاحتياطي الإجباري على معدلات التضخم.

– لا يوجد أثر لسياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم.

– لا يوجد أثر لمعدل إعادة الخصم على معدلات التضخم.

3.1 أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

– توضيح الأدوات الكمية للسياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة من جانفي 2014 إلى جوان 2017.

– توضيح أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2017.

4.1 الدراسات السابقة

– دراسة لمعيزي قويدر بعنوان **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990–2006)**، أطروحة دكتوراه 2007–2008، جامعة الجزائر، الهدف منها هو إبراز أهمية ومكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، إلى جانب إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية، ويكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة، في كونها شاملة لكل مكونات السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، بينما اقتصرت دراستنا على الأدوات الكمية للسياسة النقدية وأثرها على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر، كما تختلف الدراسة أيضا في الإطار الزمني.

– دراسة لبركان زهية بعنوان **فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، 2009–2010، جامعة الجزائر، الهدف منها هو محاولة الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية لاسيما في ظل العولمة، ويكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في تناولها لفعالية

السياسة النقدية بجميع مكوناتها في مكافحة التضخم في الجزائر في إطار التغيرات المصرفية العالمية، من تعديلات مقررات بازل والبنوك الالكترونية وغيرها من مظاهر العولمة، بينما جاءت دراستنا معزولة عن التغيرات المصرفية العالمية واقتصرت على أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

– دراسة لوجدي جميلة بعنوان **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2015–2016، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الهدف منها هو محاولة إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم خلال فترة الدراسة، كما هدفت هذه الأخيرة إلى دراسة ظاهرة استهداف التضخم بالجزائر والتعرف إلى أسبابه المنشئة إضافة إلى محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، يكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في كون هذه الأخيرة تطرقت إلى دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية في إطار سياسة استهداف التضخم على المدى الطويل، بينما دراستنا جاءت لقياس أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على المعدلات الشهرية للتضخم على المدى المتوسط.

2. الإطار النظري لأدوات السياسة النقدية والتضخم

1.2 التعريف بالسياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ". (القطابري، 2012، صفحة 18)

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzig وهو أن "السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي". (مفتاح، 2005، صفحة 98)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص بأنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والقواعد والأحكام والقرارات والتدابير والقوانين والأوامر التي تتخذها الحكومة ممثلة بسلطاتها

النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتفادي التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة".

2.2 الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

وهي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية، (الله، 2008، صفحة 202) والتي سنتناولها فيما يلي:

1.2.2 معدل إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية والتي سبق وأن خصمتها للغير، (مجدي، 2002، صفحة 107) وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارستها البنوك المركزية عام 1839 في انجلترا أولا، (عناية، 1996، صفحة 132) ثم فرنسا سنة 1857، فالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر سنة 1972.

2.2.2 سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، (علي، 2008، صفحة 125) عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة، وأول من استخدمها هو بنك انجلترا سنة1931، ثم عقبها بنك فرنسا سنة 1938. (الغالي، 1968، صفحة 364)

3.2.2 معدل الاحتياطي الإجباري:

تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إلتزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة. (السيد، 2000، صفحة 58)

3.2 الإطار النظري للتضخم

1.3.2 تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن "، (نجا، 2014، صفحة 252)ويعرف أيضا بأنه:" حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". (الزبيدي، 2011، صفحة 32)

وعليه يمكننا أن نستخلص التعرف التالي للتضخم " هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات المتداولة داخل اقتصاد ما نتيجة سبب ما خلال فترة زمنية معينة ".

2.3.2 معايير تصنيف التضخم

توجد عدة تقسيمات أو تصنيفات للتضخم وفقا للعديد من المعايير لعل أهمها ما يلي:

- **من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار:**

– **التضخم المكبوت:** ويقصد به تدخل السلطات لتسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار من أجل الحد من تفشي التضخم، وهو ما يعرف بدعم الأسعار. (القادر، 2010، صفحة 219)

– **التضخم المكشوف (المفتوح):** عندما لا تحاول الحكومة منع ارتفاع الأسعار فإن التضخم يسمى تضخما حرا أو مفتوحا، ويحدث عندما ترتفع الأسعار دون توقف، أي عندما يتحرك جهاز الأسعار بشكل حر ليقوم بوظيفته. (العجلوني، 2010، صفحة 188)

- **من حيث حدة الضغط التضخمي:**

– **التضخم الزاحف:** وهو أخف أنواع التضخم، يحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار يمكن له أن يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود وقد يكون خطرا إذا ما استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، وتكون فيه الزيادة في الأسعار بمعدل لا يتعدى 3% سنويا.

– **التضخم العنيف:** ويعتبر أكثر حدة من التضخم الزاحف، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة، ويكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدلات تفوق 10% سنويا. (القادر، 2010، صفحة 188)

– **التضخم الجامح:** وهو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا، واستمرار هذا الوضع يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، وتكون فيه الزيادة في المستوى العام للأسعار بمعدلات تفوق 50% سنويا. (شيحة، 1996، صفحة 58)

- **من حيث مصدر التضخم:**

– **التضخم بفعل جذب الطلب (تضخم الطلب):** ويحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

– **التضخم بفعل جذب التكاليف (تضخم التكاليف):** وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة في تكاليف الإنتاج والذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يؤدي في النهاية إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

– **التضخم المستورد:** ويتمثل في تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، وكلما زاد تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار محليا يكون تأثير التضخم المستورد كبيرا والعكس صحيح. (نجا، 2014، صفحة 267)

3. الطريقة والإجراءات:

1.3 منهج وأدوات الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن مواضيع التحليل الاقتصادي الكلي، لذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم والذي يتضمن تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وتحليل هذه العلاقة على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج القياسي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد وقياس العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من متغير تابع ومتغيرات مستقلة، واختبار نتائجه، وذلك بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

2.3 مجتمع الدراسة: تضم عينة الدراسة في بحثنا هذا التغيرات الشهرية لمعدلات التضخم (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة ابتداء من شهر جانفي 2014 إلى غاية شهر ديسمبر 2017 ليكون بذلك عدد المشاهدات 48 مشاهدة وهو بالتالي عدد كافي لإجراء هذه الدراسة.

3.3. متغيرات النموذج:

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة إلى ما يلي:

1.3.3 المتغير التابع: ويتمثل في معدل التضخم ونرمز له بالرمز (TINF) معبر عنه بالنسبة المئوية.

2.3.3 المتغيرات المستقلة (المفسرة): معبر عنها بالنسبة المئوية وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- ✓ **معدل الاحتياطي الإجباري:** ونرمز له بالرمز TRO.
- ✓ **معدل إعادة الخصم:** ونرمز له بالرمز TR.
- ✓ **سياسة السوق المفتوحة:** وتضم المتغيرات التالية:
- ❖ استرجاع السيولة لمدة 07 أيام: ونرمز لها بالرمز RL_{7j}.
- ❖ استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر: ونرمز لها بالرمز RL_{3m}.
- ❖ استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر: ونرمز لها بالرمز RL_{6m}.
- ❖ تسهيلات الودائع: ونرمز لها بالرمز FD.
- ❖ عمليات السوق المفتوحة لمدة 07 أيام: ونرمز لها بالرمز OM_{7j}.
- ❖ عمليات السوق المفتوحة لمدة 03 أشهر: ونرمز لها بالرمز OM_{3m}.
- ❖ عمليات السوق المفتوحة لمدة 06 أشهر: ونرمز لها بالرمز OM_{6m}.
- ❖ عمليات السوق المفتوحة لمدة 12 شهر: ونرمز لها بالرمز OM_{12m}.

وبعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج وشكل الدالة يكون كالآتي:

$$TINF=F(TRO,TR,RL_{7j},RL_{3m},RL_{6m},FD,OM_{7j},OM_{3m},OM_{6m},OM_{12m})$$

وسيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل التضخم والصيغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$TINF = \beta_0+ \beta_1 TRO+ \beta_2 TR+ \beta_3 RL_{7j}+ \beta_4 RL_{3m}+ \beta_5 RL_{6m}+ \beta_6 FD+ \beta_7 OM_{7j}+ \beta_8 OM_{3m}+ \beta_9 OM_{6m}+ \beta_{10} OM_{12m}$$

حيث:

β_0: تمثل الحد الثابت في النموذج.

β_{10}، β_9، β_8، β_7، β_6، β_5، β_4، β_3، β_2،β_1 : هي معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير معدل التضخم بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.

4. تحليل وتفسير النتائج

1.4 تطور معدلات التضخم الشهرية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2017

الجدول 1: تطور معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة جانفي2015–نهاية2017.

	معدلات التضخم (%)			
الأشهر	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017
جانفي	2.67	3.25	4.82	6.65
فيفري	2.27	3.67	4.70	6.94
مارس	1.98	4.06	4.69	7.07
أفريل	1.78	4.48	4.77	7.03
ماي	1.64	4.83	4.87	6.88
جوان	1.51	4.97	5.16	6.55
جويلية	1.49	5.00	5.53	6.12
أوت	1.45	5.14	5.77	5.88
سبتمبر	1.6	5.32	5.72	5.87
أكتوبر	2.1	5.11	5.84	5.98
نوفمبر	2.58	4.86	6.18	5.76
ديسمبر	2.92	4.78	6.40	5.59

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

يوضح الجدول رقم 01 تطور معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى نهاية 2017 مقومة بالنسبة المئوية، ولقد عرفت معدلات التضخم انخفاضا مستمرا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، حيث بلغ معدل التضخم في بداية السنة نسبة 2.67% ليبدأ بالانخفاض تدريجيا إلى أن بلغ أدنى معدل له قدر بـ 1.45% في شهر أوت من نفس السنة، وهذا يرجع إلى الارتفاع الملحوظ في سعر البترول والذي بلغ سعر 109.9 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2014، الأمر الذي ساعد على

استقرار الأسعار وتسجيل معدلات منخفضة للتضخم واستقرارها نسبيا، بعد ذلك بدأت معدلات التضخم في الارتفاع حيث سجل معدل تضخم 1.60% في شهر سبتمبر ليصل إلى 2.92% في نهاية سنة 2014، وهذا يرجع إلى تراجع في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد خلال السداسي الثاني من نفس السنة 90.4 دولار مما أدى إلى انخفاض إجمالي إيرادات الدولة وتراجع في قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالعملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

وقدر في شهر جانفي من سنة 2015% بـ 3.25 واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ معدل التضخم 5.32% في شهر سبتمبر 2015، وهذا نتيجة للانخفاض المستمر والحاد في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد 50.5 دولار خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015، واستمرار تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، ما أدى إلى تراجع حاد في إيرادات الدولة وانخفاض احتياطاتها من العملة الصعبة بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع هذه المعدلات كان نتيجة لارتفاع مؤشر الأسعار في العديد من القطاعات كالمواد الغذائية، الملابس، الأثاث، الصحة والنقل، رغم تراجعها فيما يخص السكن والنفقات، لتبدأ بعد ذلك معدلات التضخم في الانخفاض إلى أن بلغت معدل 4.78% في شهر ديسمبر من نفس السنة وهذا بسبب تراجع في مستوى أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية.

وأمام الانخفاض المستمر لأسعار البترول وتراجع قيمة احتياطات الصرف وتآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات ارتفعت معدلات التضخم حيث بلغ معدل 6.40% في نهاية سنة 2016، ليتم بعدها تسجيل أقصى معدل تضخم خلال فترة الدراسة وهو 7.07% وذلك في شهر مارس 2017. غير أنه تراجع معدل التضخم خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2017.

2.4. مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

1.2.4 مسار سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

حددت المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، (علي ط.، 2016، صفحة 266) كما أن كل نقص في الاحتياطي الإجباري يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة مالية يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة، تخضع هذه الغرامة للمراجعة وفقا للمادة 50، (عابد، 2014، صفحة 130) في

حين جاء النظام رقم 04-02 يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر منذ 2004/03/04 كما يأتي: " معدل الاحتياطي الإجباري لا يمكن أن يتجاوز 15%، هذا المعدل يمكن أن يساوي 0%، معدل الاحتياطي الإجباري يمكن تعديله بالنظر إلى طبيعة الاستحقاقات، وخصوصا الاستحقاقات طويلة الأجل".

وينص النظام 04-02 في المادتين 08 و06 على التوالي على ما يلي: " فترة تكوين الاحتياطي الإجباري تقدر بشهر بحيث تبدأ في اليوم الخامس عشر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر المقبل".

كما نجد: حساب تعويض الاحتياطي الإجباري يخضع للنموذج التالي:

$$\mathbf{Rt = \frac{Ai.Ni.P}{360}}$$

حيث :

Rt : التعويض الذي يدفعه بنك الجزائر على التحصيلات الخاصة بالاحتياطي الإجباري خلال فترة التكوين.

Ai : التحصيلات الخاصة بالاحتياطي في فترة التكوينt.

Ni : عدد أيام فترة التكوين.

P : معدل التعويض لتحصيلات الاحتياطي. (عابد، 2014، صفحة 130)

ويمكن التعبير عن تطور معدلات الاحتياطي الإجباري الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى 2017 من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: تطور معدلات الاحتياطي الإجباري الشهرية خلال الفترة 2014-2017.

المدة المعنية	من جانفي 2014 إلى أفريل 2016	من ماي 2016 إلى جويلية 2017	أوت 2017 الى ديسمبر 2017
معدل الاحتياطي الإجباري (%)	12	8	4

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نلاحظ أنه خلال سنة 2014 قام بنك الجزائر بتحديد معدل احتياطي إجباري قدر بـ 12%، الأمر الذي ساعد على تسجيل معدلات منخفضة للتضخم خلال تلك السنة حيث تم تسجيل أدنى معدل تضخم خلال فترة الدراسة قدر بـ 1.45%، وهو ما يمثل مؤشر إيجابي لهذه الوسيلة أو الأداة، لتبقى قيمة معدل الاحتياطي الإجباري ثابتة إلى غاية شهر أفريل من

سنة 2016 أمام ارتفاع معدلات التضخم وهذا كمحاولة لامتصاص السيولة الزائدة وبالتالي التخفيف من حدة التضخم، غير أنه ابتداء من شهر ماي 2016 وإلى غاية جويلية 2017 نلاحظ أن بنك الجزائر قام بتخفيض قيمة هذا المعدل إلى 8% ثم تخفيضه الى 4% خلال الأشهر الباقية من سنة 2017، وهذا بهدف ضخ سيولة زائدة في الاقتصاد كمحاولة منه لإنعاش الاقتصاد الوطني خصوصا أمام التراجع الكبير لأسعار البترول.

2.2.4 مسار معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

كان فيما سبق تغير معدل إعادة الخصم لا يتم كل سنة ولكن مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 صار هذا المعدل يعدل تقريبا كل عام،بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم، (علي ط.، 2016، صفحة 266) فقد نص قانون النقد والقرض90-10 على شروط استخدام هذه الأدوات لدى بنك الجزائر في المواد:"69"،"70"،"71"و"72"وعدد ذلك في:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى.
- خصم السندات العمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية، كما نجد النظام 2000-01 يقسم عملية خصم بنك الجزائر للسندات بين عمومية وخاصة بامتياز أكثر للأولى. (عابد، 2014، صفحة 131)

وفيما يلي تطور معدل إعادة الخصم الشهري في الجزائر خلال الفترة جانفي 2014 – جوان2017

الجدول3:تطور معدل إعادة الخصم الشهري في الجزائر خلال الفترة جانفي2014-جوان 2017.

المدة الزمنية	من جانفي 2014 إلى سبتمبر 2016	من أكتوبر 2016 إلى أفريل 2017	من ماي 2017 إلى ديسمبر 2017
معدل إعادة الخصم (%)	4	3.5	3.75

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم المحدد من قبل البنك المركزي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى غاية جوان 2017 اتسم بالاستقرار نوعا ما، بحيث تم تحديد معدل إعادة خصم قدر بـ 4% ابتداءا من شهر جانفي 2014 إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2016، كمحاولة للحد من لجوء البنوك التجارية إلى بنك الجزائر لخصم ما لديها من أوراق أمام ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري والذي قدر خلال نفس الفترة بـ 12%، بعد ذلك ومع انخفاض معدل الاحتياطي الإجباري صاحبه انخفاض في معدل إعادة الخصم كون هذين المعدلين يعملان معا وفي نفس الاتجاه، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2016 إلى غاية شهر أفريل 2017، حيث بلغ معدل إعادة الخصم نسبة 3.5%، ليرتفع بعد ذلك مسجلا نسبة 3.75% كمحاولة من بنك الجزائر لامتصاص السيولة والتقليل من معدلات التضخم.

3.2.4 مسار سياسة السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

ينص قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 76 على ما يلي: " يمكن لبنك الجزائر ضمن حدود ووفق الشروط التي يحددها المجلس أن يتدخل في السوق النقدي وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات"، تكون عمليات السوق المفتوحة ذات نضج من سبعة (7) أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى اثني عشر (12) شهر (عمليات ذات فترات نضج أطول)، وتنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات: (عابد، 2014، صفحة 129)

- عمليات التنازل المؤقت (على سبيل الأمانة أو في شكل مستحقات خاصة مقبولة).
- العمليات المسماة "النهائية" (شراء وبيع أوراق عمومية).
- استرجاع السيولة على بياض (بإعلان البنوك مناقصات لدى بنك الجزائر، الذي يعود له الضبط الدقيق للسيولة البنكية، وفق تاريخ استحقاق ثابت بفائدة).

ويمكن عرض مختلف القيم الشهرية لسياسة السوق المفتوحة خلال الفترة من جانفي 2014 إلى جوان2017 من خلال الجداول التالية:

الجدول 4: التغيرات الشهرية لسياسة السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة جانفي 2014 – مارس2017

المدة الزمنية	نداءات العروض (%)			
	استرجاع السيولة			تسهيلات الودائع
	7 أيام	3 أشهر	6 أشهر	
من جانفي 2014 إلى سبتمبر 2016	0.75	1.25	1.50	0.30
من أكتوبر 2016 إلى مارس 2017	0.75	1.25	1.50	0.0

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك الجزائر طيلة الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى غاية سبتمبر 2016 تدخل في السوق المفتوحة من خلال استخدام أداة استرجاع السيولة سواء لمدة 07 أيام، 03 أشهر، 06 أشهر بالنسب 0.75%، 1.25%، 1.5% على التوالي، بالإضافة إلى تسهيلات الودائع التي قدرت بـ 0.30%.

وطيلة الفترة الممتدة من أكتوبر 2016 إلى غاية فيفري 2017، واصل تدخله في السوق المفتوحة باستخدام أداة استرجاع السيولة لمدة 07 أيام، 03 أشهر، 06 أشهر بنفس نسب المرحلة السابقة أي 0.75%، 1.25%، 1.50% على التوالي، إلا أنه استغنى عن استخدام أداة تسهيلات الودائع.

الجدول 5: التغيرات الشهرية لسياسة السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة مارس 2017–جوان 2017.

الأشهر	نداءات العروض من سنة 2017 الى 2017							
	استرجاع السيولة			السوق المفتوحة				تسهيلات الودائع
	7 أيام	3 أشهر	6 أشهر	7 أيام	3 أشهر	6 أشهر	12 شهر	
أفريل	–	–	–	3.5	–	–	–	0.0
ماي	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
جوان	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
جويلية	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
أوت	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
سبتمبر	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0

أكتوبر	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
نوفمبر	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
ديسمبر	–	–	–	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك الجزائر استغنى عن استخدام كل من أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع طيلة هذه الفترة، ليستخدم بدلها أسلوب السوق المفتوحة سواء لمدة 07 أيام بمعدل 3.5% طيلة الفترة الممتدة من مارس 2017 إلى جوان 2017، أو لمدة 03 أشهر، 06 أشهر، 12 شهر بنفس المعدل (3.5%) خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2017 (ماي، جوان).

يقوم بنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية عن طريق سياسة السوق المفتوحة لامتصاص فائض السيولة والذي أصبح هيكليا في الجزائر، لكن نلاحظ من خلال الجداول المبينة أعلاه أن التدخل من قبل بنك الجزائر في السوق النقدية باستخدام عمليات السوق المفتوحة للفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان2017 لم يكن بمعدلات كبيرة إنما كان حذرا، وذلك نظرا لكون استخدام هذه الأداة يتوقف على الكمية التي يملكها بنك الجزائر من الأوراق المالية، بحيث يتطلب الأمر قدرته على بيعها بأسعار منخفضة لضمان الإقبال على شرائها وبالتالي فإن ذلك متوقف على مدى استعداده لتحمل الخسارة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك التجارية يمكنها أن تبطل هذه السياسة من خلال رجوعها إلى بنك الجزائر باعتباره الملجأ الأخير للإقراض لذلك لابد أن تتماشى هذه السياسة مع معدل إعادة الخصم في نفس الاتجاه.

3.4 تقدير معلمات النموذج واختبار الفرضيات

1.3.4 صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد

بعد إدخال مختلف البيانات والأرقام الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على البرنامج الإحصائي (**Eviews7.0**) وإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، تحصلنا على المخرجات التالية والتي سنقوم من خلالها بصياغة النموذج.

الجدول 6: ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد.

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 03/02/19 Time: 16:28
Sample: 2014M01 2017M12
Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.219115	0.044049	4.974361	0.0000
TR	-3.841981	1.263023	-3.041894	0.0039
TRO	-0.241583	0.085719	-2.818327	0.0071

R-squared	0.522504	Mean dependent var	0.045881
Adjusted R-squared	0.501282	S.D. dependent var	0.017275
S.E. of regression	0.012199	Akaike info criterion	-5.914402
Sum squared resid	0.006697	Schwarz criterion	-5.797452
Log likelihood	144.9457	Hannan-Quinn criter.	-5.870207
F-statistic	24.62083	Durbin-Watson stat	0.134164
Prob(F-statistic)	0.000000		

المرجع: من إعداد الباحثين استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (**Eviews7.0**).

من خلال الجدول رقم (06) يمكننا صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي:

$$INF = 0.219115 - 3.841981\ TR - 0.241583\ TR$$

مع العلم تم استبعاد المتغيرات الاخرى كونها ليست لها معنوية واخرى رفضها البرنامج وقام باستبعادها واعتبرها متغيرات لا تؤثر في الظاهرة المدروسة (معدل التضخم)

2.3.4 تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

– التحليل الاقتصادي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن إشارة كل من معامل معدل الاحتياطي الإجباري، معدل اعادة الخصم سالبة، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع (معدل التضخم) وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

– التحليل الإحصائي والقياسي: سيتم من خلاله دراسة مدى صحة النموذج واختبار معنويته.

✓ **القدرة التفسيرية للنموذج:** من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (المصحح) $\bar{R}^2$= 0.523 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر معا 52,3% من التغيرات التي تحدث المتغير التابع والباقي (47,7%) يعزى إلى عوامل أخرى التي تتمثل في المتغير العشوائي، وهي تعتبر قدرة تفسيرية متوسطة.

✓ **المعنوية الكلية للنموذج:** ويتم التأكد من المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر وهذا باستخدام الفرضيتين التاليتين:

❖ **الفرضية الصفرية H_0:** نموذج الانحدار غير معنوي بمعنى أن ليس هناك أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم.

❖ **الفرضية البديلة H_1:** نموذج الانحدار معنوي بمعنى أن هناك أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم.

من خلال الجدول رقم 06 يتضح أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر F=24.62 وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار Sig=0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة α=5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن النموذج له معنوية كلية عند مستوى الدلالة 5%، بمعنى أن هناك أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر.

✓ **اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:** تستخدم إحصائية ستيودنت (t) لتقييم المعنوية الجزئية للنموذج وذلك باختبار الفرضيات التالية والخاصة بكل معلمة من المعلمات:

❖ **بالنسبة للثابت (C):**

الفرضية الصفرية H_0: قيمة الثابت ليس لها معنوية إحصائية.

الفرضية البديلة H_1: قيمة الثابت لها معنوية إحصائية.

❖ **بالنسبة لـ (TRO):**

الفرضية الصفرية H_0: ليس هناك أثر لمعدل الاحتياطي الإجباري(TRO) على معدلات التضخم.

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر لمعدل الاحتياطي الإجباري(TRO) على معدلات التضخم.

❖ **بالنسبة لـ (TR):**

الفرضية الصفرية H_0: ليس هناك أثر لمعدل اعادة الخصم (TR) على معدلات التضخم.

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر لمعدل اعادة الخصم (TR) على معدلات التضخم.

من خلال الجدول رقم 06 يتضح لنا بأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت (t) لكل من الثابت والمتغير (TR) والمتغير (TRO) تساوي على التوالي: 0.00 و0.0039 و0.0071 وهي أصغر من مستوى الدلالة α=5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن لكل من الثابت والمتغيرين (TRO) (TR) معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بمعنى أن معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل اعادة الخصم له أثر على معدلات التضخم.

✓ **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

ديربين واتسون Durbin-Watson (D.W) وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات خطية بين الأخطاء وهناك فرضيتان:

- فرضية العدم: التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0 : p = 0$
- الفرضية البديلة: ويعني وجود ارتباط ذاتي $H_1 : p \neq 0$

وباستخدام برنامج Eviews وجدنا: D.W = 0.7913.(جدول رقم 2)، وعند مستوى معنوية 5% و (n=48) (k=2) وباستخدام جدول DW فان: $d_L = 1.46$ ، $d_U = 1,63$. وبالتالي فإن قيمة DW المحسوبة أقل منd_I و d_U ، وهنا تكون نتيجة الاختبار ارتباط ذاتي موجب، أنظر الشكل رقم (1).

الشكل 1: اختبار DW للنموذج

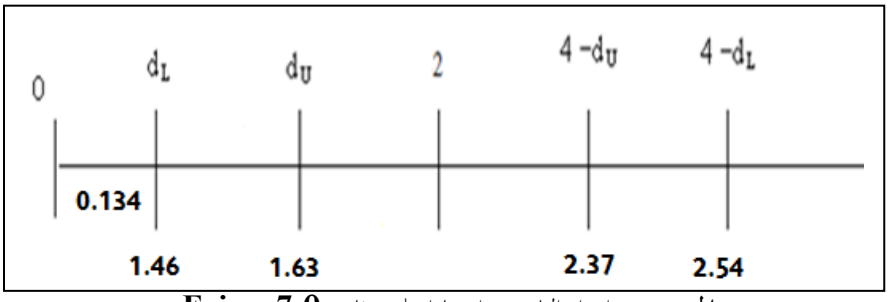

المرجع: من إعداد الباحثتين اعتمادا على برنامج **Eviews7.0**

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن القيمة المحسوبة لاختبار درين واتسون 0.134 = $\widehat{DW}$ وهي تقع ضمن المجال [dl–0] والتي تدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين البواقي.

وغالبا ما يتم إرجاع مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي للأسباب التالية: (محمد، 2012، صفحة 97)

- ❖ إما أن العلاقة التي تربط المتغير التابع بالمتغير المستقل هي علاقة غير خطية.
- ❖ إغفال بعض المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار المراد تقديره.
- ❖ عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

وبالتالي ونظرا لعدم تحقق شرط عدم الارتباط الذاتي بين البواقي، فهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يعبر عن العلاقة بين معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل اعادة الخصم وبين معدل التضخم يعتبر غير دقيق ولا يعبر عن القيمة الحقيقية لمعدل التضخم بدلالة معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل اعادة الخصم، والذي يمكن إرجاعه إلى وجود متغيرات مستقلة أخرى غير الأدوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر هي الأخرى على معدلات التضخم في المدى المتوسط.

وعلى الرغم من عدم توفر بعض الشروط اللازمة لصحة نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بين معدل الاحتياطي الإجباري واعادة الخصم وبين معدل التضخم وبالتالي عدم دقته، إلا أنه يمكن الأخذ به كمقياس للتعبير عن أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر في المدى المتوسط.

5. خاتمة:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والوسائل والقواعد والأحكام والقرارات والتدابير والقوانين والأوامر التي تتخذها الحكومة ممثلة بسلطتها النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو الامتصاص بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتفادي التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، ويتم تطبيق هذه السياسة عبر مجموعة من الأدوات منها النوعية كسياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقرض، أما الكمية تتمثل أساسا في معدل الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.

1.5 نتائج البحث:

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

– تعني السياسة النقدية مجموعة الإجراءات والوسائل المتخذة من قبل السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتفادي التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة.

– تعني ظاهرة التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويحدث ذلك إما لصدمات عرض أو طلب.

– يعتبر معدلي الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم الأداتين الأكثر تأثيرا على معدلات التضخم في الجزائر في المدى المتوسط، وهما يعتبران الأكثر فعالية في الدول النامية عموما.

– لا يؤثر استخدام بنك الجزائر لسياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم في الجزائر في المدى المتوسط، وذلك يرجع إلى ضعف السوق النقدي والمالي وعدم فعاليتها في الجزائر، بالإضافة إلى ضعف وتراجع دور البورصة في تنشيط عملية تداول الأوراق المالية ومحدودية إصدار هذه الأوراق، بالإضافة إلى غياب التعامل بها من قبل مختلف الأفراد والمؤسسات.

– توجد أدوات أخرى غير الأدوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر على المدى المتوسط.

– تتميز السياسة النقدية عموما بعدم فعاليتها في الدول النامية من بينها الجزائر، مقارنة بالسياسة المالية التي تفضلها هذه الحكومات في التحكم وضبط المتغيرات الاقتصادية بما فيها التضخم.

2.5 توصيات البحث:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية نقترح جملة من التوصيات:

– إعطاء أهمية أكبر للحساب الاقتصادي في اتخاذ القرارات من خلال منح السلطة النقدية استقلالية أكبر في وضع سياستها.

– اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لم يواكب الطلب الكلي والإسراع في تطبيق برنامج الخوصصة.

– ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الأهداف بفعالية أكبر.

– تفعيل الأدوات الكمية للسياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة والتي لها أثر كبير في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

– تفعيل السوق النقدي والمالي كمحاولة للنهوض بسياسة السوق المفتوحة.

– محاولة تفعيل بورصة الجزائر قصد تنشيط عمليات إصدار وتداول الأوراق المالية.

– ضرورة نشر ثقافة التعامل المصرفي بين الأفراد والمؤسسات بهدف الحد من ظاهرة التسرب النقدي.

قائمة المراجع

1. الكتب:

– أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، (2000)، **السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية– مصر، ص 58.

– السيد متولي عبد القادر، (2010)، **إقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص ص 188، 219.

– السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، (2014). **الإقتصاد الجزئي**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية– مصر، ص ص 252، 267.

– حسين بن سالم جابر الزبيدي، (2011)، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ص 32.

– خبابة عبد الله، (2008)، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية– البنوك التجارية–السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية– مصر، ص 202.

– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، (2010)، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 188.

– سليمان مجدي، (2002)، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، 107.

– شيخي محمد، (2012)، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 97.

– صالح مفتاح، (2005)، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم– الأهداف– الأدوات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 98.

– غازي حسين عناية، (1996)، **التضخم المالي**، (الطبعة الثانية)، دار شهاب، الجزائر، ص 132.

–كمال الغالي، (1968)، **مبادئ الاقتصاد المالي**، (الطبعة الثالثة)، مطبعة جامعة دمشق سوريا، ص 364.

– لعزوز بن علي، (2008)، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، (الطبعة الثالثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 125.

– محمد ضيف الله القطابري، (2012)، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن، ص 18.

– مصطفى رشدي شيحة، (1996)، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال**، (الطبعة السادسة) ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت– لبنان، ص 58.

2. المقالات:

– طهراوي فريد، جوادي علي، (2016)، **تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، المجلد 13 ، العدد 2، ص 266.

– مختار بن عابد، (2014)، **مزيج السياسات الاقتصادية الدورية المغلقة في الجزائر – تحديد واقع الأدوات الكمية**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 2 ، العدد 3، ص ص 129–131.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص35- 58

أثر التدريب الإداري على أداء موظفي بلديات محافظة القدس
The impact of management training on the performance of municipal officials in the Jerusalem governorate

د. محمد أحمد هلسه*
Halaseh Mohammad
جامعة الاستقلال / فلسطين
halaseh@pass.ps

تاريخ الاستلام: 2019/12/30 تاريخ القبول: 2020/02/26 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: هدفت الدراسة التعرّف إلى أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات الفلسطينية في محافظة القدس (دراسة تطبيقية على بلديات شرقي القدس)، ومعرفة العوامل المؤثرة في التدريب وعلاقتها بأداء موظفي البلديات المذكورة. اقتصرت الدراسة على بلديات شرقي القدس، والبالغ عددها (3) بلديات، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة الى العديد من النتائج نذكر أهمها: إن التدريب يؤدي الى تحسّن أداء الموظفين ويساعد على رفع قدراتهم الوظيفية، وأن توفر البرامج التدريبية ضمن الخطط الاستراتيجية للبلديات، وتوفر المدربين المختصين والبيئة المناسبة للتدريب يؤدي الى تحقيق الهدف من التدريب. كذلك تبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات تعزى لمتغيرات الدراسة.

بناءً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات نذكر أهمها: يجب ان يكون التدريب ضمن الخطط الاستراتيجية للبلديات وإشراك الموظفين بإعداد هذه الخطط، توفير البيئة المناسبة للتدريب والمستلزمات المادية للدورات التدريبية، وكذلك الاستعانة بخبراء متخصصين في التدريب الإداري للوصول إلى مستويات عالية من الأداء وإنجاز العمل بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: التدريب، التدريب الإداري، أداء الموظفين.

تصنيف JEL: **M12 ،M19 ،M54**

Abstract: The study aimed to identify the impact of administrative training in the Jerusalem governorate (an applied study on the municipalities of East Jerusalem), knowing the factors affecting the training and its relationship with the performance of the employees of the mentioned municipalities. The study was restricted to the municipalities of East Jerusalem, which were (3) municipalities, and the researcher relied on the descriptive analytical approach to achieve the goals of the study; the researcher used the questionnaire as a tool to collect data. The study reached many results, the most important are:

Training leads to improved employee performance and helps raise their job capabilities, and that the availability of training programs within the strategic plans,

* المؤلف المرسل: halaseh@pass.ps

of the municipalities, and the availability of specialized trainers and the appropriate environment for training leads to achieving the goal of training also it was found that there were no statistically significant differences in the impact of administrative training on the performance of municipal employees due to the study variables.
Based on the results of the study, The researcher recommended several recommendations, the most important are: The training should be within the strategic plans of the municipalities and involve the employees in preparing these plans, Providing the appropriate environment for training and material requirements for training courses, as well as the use of experts specializing in management training to reach high levels of performance and accomplish work efficiently and effectively.
Key words: training, management training, employee performance

المقدمة:

يرى الباحث – بناء على خبرته البحثية والعملية حيث انني احمل شهادة في التدريب وتدريب المدربين في المجال الاداري–ان التدريب الإداري في عصرنا الحاضر من أهم الأنشطة التي تقع على عاتق الأفراد والمنظمات معاً، حيث انه يساعد على انجاز العمل ورفع كفاءة الموظفين وأدائهم الوظيفي، وهو وسيلة يستخدمها الموظفون والمدراء حتى يكتشفوا الظروف والآثار المترتبة على المنظمة وعلى تصرفاتهم. والتدريب له أهمية كبير على أداء الموظفين، حيث يعمل على تخصيب عقولهم وأفكارهم وآرائهم.

دور التدريب يبرز في تقديم معارف جديدة، واتجاهات حديثه متطورة تعتمد على تكنولوجيات واسعة وشامله تشمل كل ما هو جديد، وعليه فان التدريب يخدم الفرد والدور الذي يلعبه، ويطور العلاقة بينهما. على الرغم من أن التدريب يمكن أن يكون ضروريا لجميع الأفراد العاملين إلا انه لا يمكن لأي شخص أن يقوم بالتدريب، فالمدرب يجب أن يكون لديه الكفاءة والخبرة ليقوم بتدريب المتدربين، أما بالنسبة للمتدربين فيتم اختيارهم بناء على معايير بهدف رفع قدراتهم في الخبرة أو في اختصاص معين في مجال عملهم بشكل عام، لذلك من الضروري يتم اختيار المدربون والمتدربين بعناية كبيره.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية التدريب في وقتنا الحاضر من أجل إنجاح الأعمال وانجازها حسب ما تم التخطيط له في المنظمة، وأداء الموظفين الذي أساسه تدريب المتدربين في المنظمة بناء على برنامج تدريبي متقن ومنظم يضعه المدرب لتدريب المتدربين كافة، فهناك علاقة بين التدريب الإداري وبين أداء

الموظفين، بناء عليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: "**ما أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس**"؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1-ما علاقة التدريب الإداري في تحسين أداء موظفي البلديات في محافظة القدس؟

2-ما عوامل التدريب الإداري المؤثرة على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($@\leq 0.05$) بين التدريب الاداري وأداء موظفي البلديات في بلديات شرقي القدس تعزى لمتغيرات الدراسة الوسيطة (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد الدورات التدريبية، سنوات الخبرة).
2. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($@\leq 0.05$) بين التدريب الاداري والعوامل المؤثرة على أداء موظفي البلديات في بلديات شرقي القدس تعزى لمتغيرات الدراسة الوسيطة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس.
2. معرفة العوامل المؤثرة في التدريب وعلاقتها بأداء موظفي البلديات في محافظة القدس.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة بالنسبة للعاملين في تطوير واكتساب مهارات جديدة يمكن أن يستخدموها في عملهم، كذلك تعمل على تحسين وظائفهم إلى الأفضل من خلال الترقيات والمكافآت، في بعض الأحيان يقدم التدريب فرص ممتازة للتفاعل مع الموظفين فيما بينهم.

أما بالنسبة لإدارة البلديات فإن التدريب الإداري يساعد على تحسين خدمات البلديات الصحية والتعليمية لإفراد المجتمع ، ومن هذه الخدمات إيصال شبكات المياه إلى منازل الأفراد، وإمدادهم بالكهرباء، واستصلاح الأراضي والطرق، بناء مباني حديثه تخدم أفراد المجتمع المحلي مثل المراكز الصحية ومراكز خدمات الجمهور...الخ، كما تنبع أهمية الدراسة من ان نتائجها ستفيد إدارة البلديات في معرفة أثر التدريب الإداري للموظفين وتصميم البرامج التدريبية لهم وفق احتياجهم في العمل، وكذلك تفيد وزارة الحكم المحلي الفلسطينية في توجيه البرامج التدريبية الملائمة لموظفي البلديات.

حدود الدراسة:

1. الحد الموضوعي: أثر التدريب الإداري على أداء موظفي بلديات شرقي القدس.
2. الحد البشري: اقتصرت الدراسة على موظفي البلديات في بلديات شرقي القدس.
3. الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على بلديات العيزرية، ابوديس، السواحرة الشرقية.
4. الحد الزماني: شهري تشرين اول وتشرين ثاني من عام 2019 .

أدبيات الدراسة:

مفهوم التدريب:

يعرّف التدريب بأنه عملية مستمرة محورها الفرد في مجملة تهدف إلى إحداث تغيرات سلوكية ذهنية محدده لمقابلة احتياجات حالية أو مستقبلية يتطلبها الفرد والعمل الذي يؤديه والمنظمة التي يعمل فيها. ويعتبر التدريب الجهد المنظم والمخطط له لتزويد القوى البشرية في الجهاز الإداري بمعرف معينه، وتحسين وتطوير مهاراتها وتغيير سلوكها واتجاهاتها بشكل إيجابي بناء (الطعاني، 15،2007). أيضا عرّف التدريب بانه جهد مخطط من قبل المنظمة أو الشركة لتسهيل تعلم العاملين والكفاءات أو القدرات المتعلقة بالعمل أو الوظيفة. (حسين، 2007، 53). وهناك معنى آخر للتدريب بأنه النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله صالحاً لمزاولة عمل ما. (الخاطر، 2010، 12). وعرّف التدريب على أنه نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات ومعدلات الأداء وطرق العمل والاتجاهات، مما يجعل هذا الفرد أو تلك الجماعة لائقة للقيام بأعمالهم. (العزاوي، 2008، 20). وعرف التدريب على أنه"العملية التي من خلالها يحصل تكيّف الأفراد بحيث يمكنهم التعامل بشكل فعال".(الصيرفي، 2008، 16).

ويعرف الباحث التدريب بأنه "عمليه تجميع المهارات والخبرات العملية والعلمية لنقلها للأفراد من اجل اكتساب خبرات معينه أو خاصة في مجال معين".

أهمية التدريب:

يمكن أن تبرز أهمية التدريب واستمراريته من خلال ما بيّنه (العزاوي، 2008، 21) كما يلي:

1. التطورات العلمية المتواصلة والاكتشافات والمستحدثات في طرق الإنتاج وما يقتضيه السوق من احتياج دائم ومتجدد لاطلاع الأفراد على تلك المعلومات الجديدة لكي يتخذوها أساساً لتطوير أعمالهم.

2. التغيير والاختلاف في دوافع الأفراد واتجاهاتهم، ومن ثم ما يقع من تطور في سلوكهم الإنتاجي، والحاجة إلى أفراد متعددي المهارات، يجعل التدريب الهادف إلى تعديل السلوك وتطويره أمراً ضرورياً على مدى فترة خدمة الفرد الضرورية.
3. حيث أن التدريب يحسن من قدرات الفرد وينمي مهاراته فانه ومن هذا المنطلق يساهم مباشرة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد ويزيد من درجة أمانة الوظيفي
4. اما (صالح، 2009، 132) فذكر أن كل العاملين تقريباً في المنظمة يحتاجون للتدريب فهو لا يقتصر على موظف دون آخر أو وظيفة دون أخرى. فالموظف الجديد يحتاج إليه لضمان إتقانه للوظيفة الجديدة المكلف بها. ويحتاجه الموظف للقديم لزيادة مهاراته وإدارة عملة بشكل أفضل.

أهداف التدريب:

يحاول التدريب تحقيق عدد من الأهداف ذكر منها (الطعاني، 2007، 31) الآتي:

1. زيادة معارف المتدربين ومعلوماتهم.
2. إكساب المتدربين بعض المهارات اللازمة لتطوير كفايتهم الإدارية.
3. تنمية الاتجاهات للمتدربين الايجابية نحو العمل والعاملين معهم.
4. العمل على زيادة خبرة المديرين والمشرفين والعاملين وصقلها وإتاحة الفرص لهم لرفع مستوياتهم وتأهيلهم لوظائف أكثر مسؤولية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للتنمية الإدارية.
5. كما أضاف اليها (الخليفات، 2010، 35) أن إتاحة الفرص للابتكار والتجديد والإبداع والتنافس الايجابي بحثاً عن التفوق والتميّز لمواكبة روح العصر ومستجداته والتكيف مع التكنولوجيا في العمل.

دوافع التدريب:

تتمثل دوافع التدريب كما اوضحها (الخاطر، 2010، 15) في الآتي:

1. زيادة الإنتاج: وذلك بزيادة الكمية وتحسين النوعية من خلال تدريب العاملين على كيفية القيام بواجباتهم بدرجة عالية من الإتقان ومن ثم زيادة قابليتهم للإنتاج.
2. الاقتصاد في النفقات: حيث تؤدي البرامج التدريبية إلى خلق مردود أكثر من كلفتها وذلك عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين والاقتصاد في الوقت نتيجة للمعرفة الجيدة بأسلوب العمل وطريقة الأداء.

3. رفع معنويات العاملين: إذ عبر التدريب عن طموح المتدرب يشعر العامل بجدية المؤسسة في تقديم العون له ورغبتها في تطويره وتمتي وعلاقته مع مهنته التي يعتاش منها، مما يؤدي ذلك إلى زيادة إخلاصه وتفانيه في أداء عمله.
4. توفير القوة الاحتياطية في المنشاة: بحيث يمثل مصدراً مهماً لتلبية الاحتياجات الملحة في الأيدي العاملة، فعبره يتم تخطيط وتهيئة القوى العاملة المطلوبة.
5. التقليل في الإسراف: لان تدريب العاملين معناه تعريفهم بأعمالهم وطرق أدائها وبذلك يخلق معرفة ووعيا وقدرة على النقد الذاتي بشكل لا يحتاج معه المدرب إلى مزيد من الإشراف والرقابة في أدائه لعمله.
6. القلة في حوادث العمل: إن التدريب معناه معرفة العاملين بأحسن الطرق في تشغيل الآلة وبحركة ومناولة المواد وغيرها ما يعد مصدرا من مصادر الحوادث الصناعية ويعمل التدريب على القضاء أو التقليل من تلك الحوادث المرتبطة بهذه العمليات.

مبادئ التدريب:

مهما تعددت مبادئ التدريب الا انه يمكن تلخيصها وفق (الخليفات، 2010، 32) بالنقاط التالية:

1. الشرعية: يجب أن يتم التدريب وفقاً للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها داخل المنظمة.
2. المنطقية: بأن يتم التدريب بناءً على فهم منطقي دقيق وواضح وواقعي للاحتياجات التدريبية.
3. الهدف: أي أن تكون أهداف التدريب واضحة وواقعية بحيث يمكن تحقيقها، ومحددة تحديداً دقيقاً من حيث الموضوع والزمان والمكان ومن حيث الكم والكيف والتكلفة.
4. التدرج: فيبدأ التدريب بمعالجة الموضوعات البسيطة ثم يتدرج إلى الأكثر صعوبة وهكذا حتى يصل إلى معالجة أكثر المشكلات صعوبة وتعقيد.
5. مواكبة التطور: حتى يكون التدريب معينا لا ينضب يتزود منه الجميع بكل ما هو جديد وحديث في شتى مجالات العمل وبأحدث أساليب وتكنولوجيا التدريب.
6. وأضاف (الطعاني، 2007، 23) الواقعية: وذلك بأن يلبي الاحتياجات الفعلية للمتدربين ويتناسب مع مستوياته.

فوائد التدريب:

لا شك ان للتدريب فوائد عديدة، تصب جميعها في خانة رفع قدرات وتطوير أداء الموظفين وفق التطوّر والتقدم الحاصل بشكل يومي تقريبا في العالم في مختلف مجالات الحياة، ولمواكبة هذه التطورات في العمل يصبح للتدريب العديد من الفوائد ذكر منها (السكارنة، 2010، 28) ما يلي:

1. تحسين المعارف والمهارات الخاصة بالعمل في كل مستويات المنظمة.
2. تحسين معنويات العاملين.
3. يقدم الأفراد معلومات جديدة عن كيفية تحسين مهاراتهم القيادية والاتصالات والاتجاهات.
4. تقليل الإشراف حيث الموظف المدرب قليل الأخطاء ويمارس الرقابة الذاتية.
   تخفيض النفقات جراء زيادة الخبرات ومستويات الأداء.
5. اما (صالح، 2009، 133) فقد أضاف بانه يفتح المجال للفرد نحو الترقية والتقدم الوظيفي.

فئات التدريب:

هناك فئات Categories عديدة للتدريب، وعلى قسم أو إدارة التدريب بأي منظمة اختيار الفئة أو الفئات التدريبية المناسبة للعاملين، وذلك في ضوء عدة عوامل (أبو النصر،2007) منها:

أهداف التدريب، وموضوعات التدريب، وخصائص المتدربين، والاحتياجات التدريبية المطلوب إشباعها، وميزانية التدريب.

ويرى (أبو النصر، 2007، 250) أن فئات التدريب هي:

1. التدريب الداخلي. Internal training
2. التدريب الخارجي. External training
3. تدريب قبل الخدمة. Per _service training
4. تدريب أثناء الخدمة. In _service training
5. تدريب حرفي(يدوي). Craft training
6. تدريب على الأنشطة. Activity training

7. التدريب المهني. Professional training

محددات التدريب:

بالرغم من أهمية التدريب وفوائده الا انه لا تجري الرياح دائما بما تشتهي السفن، إذا انه توجد العديد من المحددات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، والتي تمنع او تعيق رغبة وقدرة المنظمة على توفير التدريب المناسب لموظفيها،ومن هذه المحددات(بن عيشي،2013، 72) ما يلي:

1. المحددات البيئية: ويمثل التنوع وعدم التجانس، والاستقرار، بعدين تقليدين من أبعاد البيئة الخارجية للمنظمة، لذلك فإنه من المنطقي افتراض أن لهذا البعدين تأثير على الحاجات التنظيمية لتدريب الأفراد، ومع افتراض أن المنظمة تحاول أن تغطي احتياجاتها الموضوعية من التدريب فإن هذين البعدين أيضاً سيؤثران على حجم التدريب الفعلي الذي تقدمه.
2. المحددات التنظيمية: يؤثر المركز المالي والاقتصادي للمنظمة على المبالغ التي تنفقها المنظمة على الاستثمار في تنمية مواردها البشرية بصفة عامه، وعلى مجال الأنشطة التدريبية بصفة خاصة وقد يرجع السبب في هذا أن الإنفاق على التدريب لم يلق نفس الاهتمام الذي يلقاه الاستثمار في الموارد المادية الأخرى، وأيضاً أن الإنفاق على التدريب لا يعتمد على المنافذ والمصادر المالية المستقرة، ولكن الإنفاق يزداد أو ينخفض وفقا لمدى قوة المركز المالي للمنظمة والسيولة والتدفق المالي في الفترات المختلفة.
3. العوامل والظروف داخل المنظمة: تؤثر على الاختيار بين الأنشطة التدريبية وتوزيع تنمية الموارد البشرية بين مجموعات الأفراد وعبر الأقسام والوحدات المختلفة، فالظروف الداخلية قد تفرض تأثيرها على اختيار التدريب داخل المنظمة أو خارجها وكلما زادت المكانة التي تتمتع بها إدارة الموارد البشرية في المنظمة كلما زاد معدل التدريب الداخلي إلى الخارجي ولكن أحيانا تمارس بعض الضغوط الداخلية التي تعترض الرغبة والاتجاه للمزيد من التدريب الخارجي.

استراتيجية التدريب ومنطلقاته:

لا بد من فلسفة وإستراتيجية تصاغ بمنطلقات واضحة تحدد الأولويات وترسم الأطر الموجهة لما يكون وضعه من برامج وخطط تنفيذيه. وتتولى الإدارة العليا بمشاركة فريق من الاستشاريين والمختصين وممثلين عن الإدارات الرئيسية والفرعية القيام بهذه المهمة، ومن ثم عرضها ومناقشتها

والتعريف بها ومحاولة كسب التأييد لقبولها والالتزام بها، وحث العاملين على الاستفادة منها ورصد الأموال اللازمة لتنفيذها. وقد تتبنى المنظمات إستراتيجية الاعتماد على الذات في النهوض بالبرامج التدريبية التي تحتاجها أو أنها تستعين بالجهات الخارجية كالمعاهد والمراكز العلمية أو كليهما معاً في تدريب موظفيها (الكبيسي، 2010، 217).

خطوات التدريب:

وتتكون خطوات التدريب من أربع مراحل منطقية ومتتابعة، (الخاطر، 2010، 15) وتبدأ هذه المراحل:

1. تحديد الاحتياجات التدريبية: والتي تعني تحديد المهارات المطلوب رفعها لدى أفراد وإدارات معينة، والتي يتم تفصيلها في مجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها بنهاية التدريب.
2. تصميم لبرنامج تدريبي: والذي يعني ترجمة الأهداف إلى موضوعات تدريبية وتحديد الأسلوب الذي سيتم استخدامه بواسطة المتدربين في توصيل موضوعات التدريب إلى المتدربين كما يتم تحديد المعينات التدريبية مثل الأفلام، السبورة، الأقلام...الخ، وكجزء من تصميم برنامج التدريب يجب تحديد المدربين في البرنامج، وأيضا تحديد ميزانية التدريب.
3. مرحلة تنفيذ برامج التدريب: والتي تتضمن أنشطة مهمة مثل تحديد الجدول الزمني للبرنامج، كما يتضمن تحديد مكان التدريب، والمتابعة اليومية لإجراءات تنفيذ البرنامج خطوة بخطوة.
4. مرحلة التقييم: وفي هذه المرحلة يتم قياس أثر التدريب من خلال التغذية الراجعة للتأكد من البرنامج التدريبي قد أدى الدور المطلوب منه وفق ما صمم وخطط له مسبقاً.

مجالات التدريب:

يشمل التدريب على استخدام الاسلوب المناسب لرعاية الفرد الجديد في عمله وتعهده بالتوجيه والارشاد اللازمين، ومن اهم المجالات التي يمكن للتدريب أن يشملها (عباس، 2010، 206) هي:

1. تدريب العاملين المستجدين: كثيرا ما يأتي العاملين الجدد للمنظمات وهم بمعرفة محدودة من الخبرة العملية، وقد يبدو العمل للفرد الجديد مشوباً بشيء غير قليل من الغرابة والرهبة في بداية أمره. وهذا ما يدعوا الى اتخاذ اجراءات تكفل استقبال العاملين الجدد وتوجيههم

توجيهاً يجعلهم يشعرون بطمأنينه، وبداخلهم الإحساس بأنهم يحلقون بإدارة يتوقف نجاحها وحسن سيرها في المستقبل على مقدار ما يقومون به من جهد وما يؤودنه لها من الخدمات.

2. تدريب العاملين القائمين على العمل: غالبا ما يحتاج العاملين المتواجدين على راس عملهم لدورات تدريبية كل حسب أدائه ومهمته وكفاءته، اذ بجانب تدريب العامل الجديد هنالك تدريب للقائمين بالعمل، فهم الذين يديرون دقة العمل وعليهم يتوقف نجاح أو فشل المنظمة إل حد كبير. وعلى وجودهم وخبراتهم يمكن للنشاة تأدية رسالتها والوصول إلى غايتها. كما أن قيام الفرد بأداء عمل ما مدة طويلة يعني أنه يؤدي هذا العمل بأحسن طريقة ممكنه. وقد يرجع الفشل في الوصول إلى مستوى عال من الأداء إلى عدة أسباب لا يمكن علاجها إلا بالتدريب. وقد يلزم تدريب العاملين القائمين بالعمل نتيجة التطور الفني والتكنولوجي الذي يطرأ على الاعمال مما يتطلب تدريباً متواصلاً لمواكبة هذا التطور، كما أن الاساليب الادارية والفنية في العمل عادة عرضة للتغيروالتطوّر المستمرين، ومن هذا المنطلق تحتاج الكثير من المنظمات إلى إعادة تأهيل وصقل للمعارف والقدرات بما يتماشى مع كل جديد ومرغوب من طرق وأساليب الأداء.

3. التدريب بهدف الترقية لمستويات أعلى: ضمن النظم الادارية المتبعة في المنظمات يترقى العاملون من ذوي الكفاءات إلى مستويات أعلى من حيث المهام والواجبات والصلاحيات، وهذه الترقية يصاحبها تغيّر في الادوار المطلوبة، فمن أجل القيام بالمهام المطلوبة لا بد من إخضاع المترقين إلى دورات تدريبية تساعدهم على فهم عملهم وواجباتهم الجديدة، خاصة تلك المهارات التي تتطلبها المسؤوليات الجديدة وطبيعة العمل الجديد الذي سيوكل إليهم. وتبدو أهمية هذا النوع من التدريب في المنشآت التي تتصف أعمالها بطابع التخصص الدقيق، والتي تحتاج في إتقانها إلى خبرة طويلة تستدعي بالضرورة قيام مثل هذه الهيئات بتدريب خبرائها وإعدادهم من بين العاملين بها، وهذا التدريب من شأنه تقليل الأخطاء والقيام بالواجبات بالكفاءة المطلوبة.

الاحتياجات التدريبية:

وقد عرّفها (الخليفات، 2010، 58) بانها الفجوة بين مستوى الأداء المتوقع للأفراد ومستوى أدائهم الحالي، وتعكس الاحتياجات وجود، (مشكلة ما) في المنظمة، ووجود هذه المشكله يعني بالضرورة وجود(حاجة) لا بد من تحديدها والعمل على اشباعها.

تصنيف الإحتياجات التدريبية:

يمكن تصنيف الاحتياجات التدريبية، (الخليفات، 2010، 80) كما يلي:

1. احتياجات عاديه(اعتيادية) منتظمة تتعلق بتدريب العاملين الجدد أو عند النقل أو الترقيه وتتسم غالباً بالتكرار والتشابه.
2. احتياجات انسانية متعلقة بمشكلات علاقات التعامل بين العاملين أو بين العاملين والإدارة أو اتجاهات العاملين.
3. احتياجات فنية ناتجة عن نقص القدرات والمهارات اللازمة للعمل.
4. احتياجات تطويرية وابداعية لتطوير القدرات الذهنية والفكرية للافراد لتلبية احتياجات المنظمة للتطوير والنمو ولمواكبة المتغيرات التكنولوجية والحضارية.

متى تبرز الحاجه لتحديد الاحتياجات التدريبية:

يصبح تحديد الاحتياجات التدريبية ضروريا في المنظمه عندما تظهر المؤشرات التالية، أو في حال احتمال حدوثها (الخليفات، 2010، صفحة 66) بما يلي :

1. في حالة اقرار الادارة تغيير أو تعديل محتوى العمل(اي تغيير وصف الوظيفة من حيث المسؤوليات، أو الواجبات أو المهام أو الصلاحيات) وبذلك تظهر الحاجة لتحديد الحاجة التدريبية نتيجة التغيير والتعديل الذي تم إقراره.
2. في حالة إحداث وظائف جديدة أو البدء في أنشطة جديدة لم يسبق لأفراد المنظمة ممارستها من قبل.
3. عندما يتم تعيين افراد جدد أو نقل أو ترقية أفراد حاليين الى وظائف أعلى مختلفة عن وظائفهم الحالية.
4. عندما تقرر الادارة تغيير الظروف والامكانات التي يتم فيها اداء العمل، أو الطرق التي يتم بواسطتها العمل مثل:(الانتقال من المركزية الى اللاركزية في العمل، أو ادخال التكنولوجيا الحديثة في العمل).
5. الانماط العملية للمتدربين (أنواع المتدربين):

تتمثل العملية التدريبية من حيث أنواع المتدربين(الصيرفي، 2008، 122) في الآتي:

1. المتدرب الصديق والايجابي: يرحب بالمدرب ويقدم له نفسه ويبادر بمساعدته عند الحاجة، ينقل اليه رأي الجماعة بموضوعية وصدق.

2. المتدرب الغامض العدائي: غير واضح، مستاء معظم الاوقات، نظراته حاده مباشرة توحي اليك بالعدوانية، رسالته الخفية اليك: يرجى عدم الاقترب أو توجيه الأسئلة.
3. المتدرب الاجتماعي المرح: متفائل، مرح، شخصيته جذابه، يلتف حوله المتدربون، يثير جواً من الود والألفة ويكسر حدة الملل والروتين التي تظهر أحياناً بالجلسة التدريبية.
4. المتدرب الصامت الملتزم: أول من يدخل القاعة، يختار مكاناً بعيداً على أحد الجوانب، لا يفضل المقاعد المواجهة للمدرب، لا يميل للتحث مع الآخرين، أو مع المدرب، ينفذ التعليمات حرفياً.
5. المتدرب المناور مدعي المعرفة: يغلق أمامك الطريق، يوجه اليك أسئلة معقدة غير مفيدة، يروغ منك عند كل مواجهة ويدعي معرفته والمامه الكامل بما يقول .
6. المتدرب المدرب الكاتب: العبره لديه بما ينقله عنك من أفكار ومعلومات يستفيد منها فيما بعد عندما يقوم هو بالتدريب، يكتب ورائك كل كلمة وحرف ويسجل سيناريو أحداث التدريب.

مفهوم الأداء:

عُرف الأداء بأنه "القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقا للمعدل المفروض أداؤه من العامل الكفء المدرّب". (الصرايرة، 2009، 71). وهناك معنى آخر للأداء: هو الإنجاز الفعلي كما يصنف من القابلية أو الطاقة أو القدرة الكامنة وخلق فرص التعلّم التي تمكن العاملين من اكتساب المعرفة والمهارات. (الفتلاوي، 2003، 24).

أيضا عرّف الأداء: هو انعكاس لكيفية تقدم المنظمة لمواردها المادية والبشرية وبالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. (العبادي و الطائي، 2011، 240).

ويعّرف الباحث الأداء "بأنه العمل الذي يقوم به الشخص في مجال عمله لتحقيق الهدف الذي يسعى من أجل تحقيقه بكفاءة وفاعلية.

أنواع الأداء:

يصنف الأداء (الحلابية، 2013، 26) إلى ثلاث أنواع وهي:

1. أداء المهام: وهو السلوكيات التي تسهم في انجاز عمليات جوهرية في المنظمة مثل الانتاج المباشر للبضائع والخدمات، والبيع، وجرد المخزون، وكل أداء يسهم بشكل مباشر أوغير

مباشر في تنفيذ عمليات المنظمة، فمثلاً في الوظائف الإدارية يمكن أن يشمل هذا الأداء أو السلوك الحاجه إلى احداث تحويل الافراد من حالة النزاع بواسطة الصراع إلى جو تنافسي، كذلك أيضاً يمكن أن يكون هذا السلوك عبارة عن جهود تحفيزية لأداء المهام.

2. الأداء الظرفي: يشير الاداء الظرفي إلى السلوكيات التي تسهم بشكل غير مباشر في تحويل ومعالجة العمليات الجوهرية في المنظمة، وهذه السلوكيات تسهم في تشكيل الثقافة والمناخ التنظيمي في المنظمة، والأداء هنا ليس دوراً اضافياً في طبيعته، وانما يكون خارج نطاق مهام الوظيفة الأساسية، ويعتمد على الظرف التي تجري فيه معالجة العمليات، فمثلاً ممكن أن يكون موجهاً نحو الزملاء ومساعدتهم في حل مشكلة لها علاقة بالعمل، أو نحو المنظمة ككل من خلال الحرص، واستمرارية الحماس، وبذل مجهود اضافي في العمل، أو التوجه نحو العمل التطوعي لتنفيذ مهام خارج الاطار الرسمي للوظيفة، وكذلك اتباع اللوائح التنظيمية، والاجراءات عندما لا تكون متوافقة مع رغبة الفرد.

3. الأداء المعاكس أو المجابه: يختلف الأداء المعاكس عن النوعين السابقين، حيث يتميز بسلوك سلبي في العمل مثل التأخر عن مواعيد العمل أو الغياب، وقد يشمل سلوكيات مثل: الانحرافات، والعدوان، وسوء الاستخدام، والعنف، وروح الانتقام، والمهاجمة.

معايير الأداء:

يرى (الجساسي، 2011، 106) ان المعايير تشمل الآتي:

1. المعايير الكمية وتشمل: كمية الإنتاج في زمن محدد مقاس بوحدة رقمية واضحة مثل عدد الملفات المنجزة اثناء ساعات الدوام.
2. المعايير النوعية وتشمل: الجودة في القالب النوعي مثل: دقة الأداء، دقة فحص الملف. والسلوك مثل: الإلتزام، الولاء.

معدلات الأداء:

تتعلق معدلات الأداء بالنتائج المحققة من طرف الفرد على مستوى الوظيفة، ويتم تقييم نتائج الأداء من خلال (خبابه وبعجي، 2013، 24) عوامل أربع وهي:

1. الكمية: حجم ما تم إنجازه مقارنة بما كان متوقعاً.
2. النوعية: ما هي نوعية العمل المنجز مقارنة مع النوعية المتوقعة، والعلاقة الموجودة بين الكمية والنوعية.

3. الوقت: انجاز العامل للعمل المطلوب منه في الوقت المحدد، وان كان هناك تأخير في الإنجاز يتم البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التأخير، هل هو سبب يعود للعامل، أم إلى سوء في التخطيط والإدارة.
4. التكلفة: معرفة تكلفة تحقيق النتائج، والانحراف الناتج عند مقارنة التكلفة الفعلية مع التكلفة المستهدفة.

قياس الأداء:

و في هذه الخطوة يتم جمع المعلومات حول الأداء الفعلي، وهناك العديد من مصادر الحصول على المعلومات نوجزها في أربعة مصادر (بن عيشي، 2013، 26) غالباً ما تستخدم لقياس الأداء الفعلي هي: ملاحظة الأفراد العاملين. والتقارير الإحصائية. والتقارير الشفوية. والتقارير المكتوبة.

خطوات قياس الأداء:

يرى (الجساسي، 2011، 110) انه إذا أرادت المنظمة أن تضع نظام سليم لقياس الأداء فإن عليها تتبع الخطوات التالية:

1. تحديد ما تم من أنشطة العمل: ويتم هذا بالرجوع إلى وصف الوظيفة، وما تم إنجازه فعلاً، ومراجعة ذلك من العاملين القائمين على هذه الوظيفة.
2. تحديد النتائج الواجب قياسها: ربما لا يجب قياس كافة المهام والأنشطة وإنما يجب التركيز على النتائج المهمة منها والمؤثرة على نجاح الوظيفة والمنظمة التي يسهل قياسها.
3. تحديد المعايير: وهي عبارة عن النواتج الكمية للمهام الواجب قياسها.
4. تحديد طريقة قياس المعايير: يحدد من هو الشخص المسؤول عن قياس المعايير هل هو المدير أم رئيس القسم أم قسم ضبط الجودة.
5. جمع بيانات عن قياس معايير الأداء: تجمع البيانات وتسجل في شكل تقرير يضع كافة المعايير لوظيفة واحدة.
6. تحليل تقارير الأداء: ويتم هنا مقارنة ما تم تسجيله من معايير فعلية بالمعايير النمطية الواجب الوصول إليها.

7. تحديد طريقة التصرّف المطلوب: وهي كيفية دفع الحواجز ونوعيتها وكميتها، واتخاذ بعض الإصلاحات في أداء العاملين من تدريب وتأهيل أو عقاب من يستحق العقاب، أو ربما تعديل وتغيير بعض المعايير.

تقييم الأداء:

هو سياسة تهدف من خلالها الإدارة إلى تقدير كفاءة الموظف في تحقيقه لأهداف وظيفته بصفة دورية للوقوف على مدى انجازه لمهام وظيفته في إطار الخطة الموضوعة للمنظمة.

وهناك تعريف آخر لتقييم الأداء وهو : الحصيلة المطلوبه من الزيادات الانتاجية في الأداء، ولا يرتبط الأفراد بها من باب كونهم بشراً الا بصورة طفيفة.(فرارجه، 2018).

أهمية تقييم الأداء:

يشير (عبوي، 2006، 159) الى أن أهمية تقييم الأداء تكمن في:

1. استعراض الانجاز الماضي للمرؤوسين والنتائج المتحققة من ذلك الانجاز.
2. اكتشاف نواحي القوة والضعف في الأداء بحيث يتم تعزيز الأولى وعلاج الثانية.
3. البحث في كيفية تحسين الأداء في المستقبل.
4. الاستماع لوجهة نظر المرؤوس وشعوره تجاه العمل الذي يؤديه زملائه ورؤسائه في العمل، وظروف العمل وسياسات الادارة بوجة عام.
5. توفير جو من الصراحة والتشجيع وجعل المرؤوس يشعر بأن المجال مفتوح ليقول ما لديه من مقترحات.

مراحل تقييم الأداء:

من مراحل تقييم الأداء (عبوي، 2006، 160) ما يلي:

1. تحديد أسلوب القياس المناسب.
2. تحديد المعايير التي تستخدم في عملية القياس.
3. تحديد علنية أو سرية النتائج.
4. تصميم سجلات الأداء.
5. تصميم استمارة قياس وتقييم الأداء.

أساليب وطرق تقييم الأداء:

يرى (فرارجه،2018) ان أساليب وطرق التقييم تتمثل في الآتي:

- طريقة الإدارة بالأهداف: ويصلح هذا الأسلوب لتقييم أداء الرؤساء والمشرفين في المؤسسة، لكن هذا الأسلوب يحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير نسبياً.
- طريقة المقارنة بين العاملين حسب مستوى أدائهم: ويحتاج هذا الأسلوب إلى وقت طويل وجهد كبير، كلما زاد عدد العاملين الذين تجري بينهم المقارنة من حيث مستوى الأداء.
- طريقة تقييم المجموعة أو الأقران لأداء الأفراد: إن هذا الأسلوب لا يضمن الموضوعية في عملية التقييم، فقد تتدخل اعتبارات شخصية في تقييمهم لمستوى أداء زميلهم في العمل.
- طريقة الاختبارات الدورية: للحكم على مدى كفاءة العاملين في النهوض بأعباء عملهم الحالي، أو مدى صلاحيتهم للترقية أو النقل إلى وظائف أخرى. وهذا الأسلوب لا يصلح للكشف عن صفات العاملين وقدراتهم الذاتية المتعلقة أساساً بشخصياتهم.
- طريقة مقارنة الأداء الفعلي للعاملين بالمعايير أو المعدلات الموضوعة للأداء: وهي التي تحدد وحدات العمل اللازم انجازها بمستوى معين من الجودة في وحده زمنية معنية (ساعة، يوم، أسبوع، شهر). إن استخدام هذا الأسلوب يغفل الخصائص الشخصية للعاملين والمتصلة بأعمالهم.
- طريقة إعداد التقارير الدورية: اعداد التقارير عن أداء العاملين والكشف عن مدى كفاءة العاملين في أدائهم لأعمالهم في ضوء معايير هذا الأداء، إلى جانب الصفات الشخصية لشاغلي الوظائف، مثل البداهة والمواظبة والحماس والتعاون وغيرها.
- الطريقة الوصفية لتقييم الأداء: وذلك بأن تحدد عناصر التقييم، ويقدر مستوى أداء الفرد بتحديد مستوى أدائه بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر، وفي النهاية، يكون التقدير الكلي لمستوى أداء الفرد هو ذاته مستوى الأداء الغالب في مختلف عناصر التقدير.

- الطريقة الكمية لتقييم الأداء: وتستخدم في هذه الطرقة درجات حسابية، وذلك بأن يحدد كل عنصر من عناصر التقييم، عدد من النقاط يمثل وزن العنصر، ويقدر مستوى أداء الفرد، في ضوء ما حصل عليه من نقاط في عناصر تقييم الأداء المختلفة.

علاقة الأداء بالتدريب:

إن الأداء الفعال لدى الموظف هو محصلة عوامل كثيرة (السكارنة ، 2011، 39) أبزها ما يلي:

- كفايات الموظف وتعني بها معلوماته ومهاراته واتجاهاته وقيمته.
- متطلبات العمل(الوظيفية): ويعني بها المهام والمسؤوليات أو الأدوار التي يتطلبها عمل من الأعمال أو وظيفة من الوظائف.
- بيئة التنظيم وتتكون من عوامل داخلية وعوامل خارجية.

ومن العوامل الداخلية التي تؤثر في الأداء الفعال للموظف أهداف التنظيم وهيكلته والإجراءات المستخدمة، أما العوامل الخارجية فتتمثل بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والقانونية.

ويرى الباحث أن علاقة التدريب بالأداء "هي علاقة متكاملة وملتصقة يبعضها البعض، ومهمة جدا في جميع القطاعات سواء كانت قطاعات حكومية أو خاصة، وهذا الأمر كله يعود عندما يتم اختيار مدربين ذو خبره عالية ومكتسبه من جميع النواحي الإدارية والتنظيمية حيث عندما يتم تدريب المتدربين من خلال دورات تدريبية يتأثر أداء الموظف في عملة من خلال البرامج التدريبية التي أخذها، وهذا بدوره يساعد على نجاح العمل ونجاح المؤسسة التي يعمل بها هذا الموظف سواء كان هذا التأثير بشكل داخلي في داخل المنظمة أو إذا كان خارج المنظمة".

إجراءات الدراسة:

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته طبيعتها حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من 80 موظف من موظفي بلديات (شرقي القدس) المتمثلة في: العيزرية وابوديس و السواحرة الشرقية.

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة قوامها (60) موظفاً من موظفي البلديات المذكورة حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية وزعت عليهم الاستبانة وتم استرجاع (54) استبانة صالحة للتحليل.

وصف مجتمع الدراسة:

يوضح جدول (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	38	70.3
	أنثى	16	29.6
المؤهل العلمي	ثانوية فأقل	7	12.9
	دبلوم فأقل	7	12.9
	بكالوريوس	38	70.3
	دراسات عليا	2	3.7
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	7	12.9
	6-10سنوات	31	57.4
	أكثر من 10 سنوات	16	29.6
المسمى الوظيفي	موظف	31	57.40
	رئيس قسم	11	20.3
	رئيس شعبة	8	14.8
	مدير	4	7.40
عدد الدورات التدريبية	لم التحق بأي دورة	10	18.51
	1-3دورات	28	51.8
	أكثر من 3 دورات	16	29.6
المجموع		**54**	**%100**

أداة الدراسة:

اعتمادا على أدبيات البحث والدراسات السابقة تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة والتي اشتملت على (23) فقرة ضمن بعدين هما: علاقة التدريب بتحسّن أداء موظفي البلديات في محافظة القدس، وما العوامل المؤثرة على أداء موظفي البلديات.

صدق الأداة. تم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين وقد تم إجراء التعديلات وإخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا لاستخراج الثبات فكانت النتائج كما يأتي:

بلغت نسبة الثبات الكلي لفقرات الاستبانه (0.891).

ويوضح جدول رقم (2) نسبة الثبات على المحاور

المحور	نسبة الثبات
الأول	**0.823**
الثاني	**0.791**
الثبات الكلي	**0.891**

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع البيانات تم إدخال بياناتها للحاسب الآلي لتعالج بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد استخدمت النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الموزونة واختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي.

اولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس والذي نصه:

ما أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس (بلديات شرقي القدس)؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الاستبانه.

وقد أعطي للفقرات (5) درجات عن كل إجابة (موافق بشدة)، و(4) درجات عن كل إجابة (موافق)، و(3) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (معارض)، ودرجة

واحدة عن كل إجابة (معارض بشدة)، ومن أجل تفسير النتائج أعتمد الميزان الآتي للنسب المئوية للاستجابات (جدول رقم3):

جدول رقم (3) ميزان النسب المئوية للاستجابات

النسبة المئوية	درجة الاستجابات
أقل من 50%	منخفضة جدا
من 50%-59%	منخفضة
من 60% - 69%	متوسطة
من 70% - 79%	مرتفعة
من 80% فما فوق	مرتفعة جدا

- **النتائج المتعلقة بالمجال الأول** (علاقة التدريب بتحّسن أداء موظفي البلديات في محافظة القدس) تبين أن مستويات أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس كانت مرتفعة، حيث ان النسبة المئوية للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعه بدلالة النسبة المئوية (74.15%).

- **النتائج المتعلقة بالمجال الثاني** (العوامل المؤثرة على أداء موظفي البلديات)

تبين أن العوامل المؤثرة على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس كانت مرتفعة، حيث ان النسبة المئوية للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة النسبة (70.33%).

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتائج فحص الفرضية الأولى التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير الجنس.

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير الجنس على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (T) عليها أكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الثانية التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير المؤهل العلمي على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (F) عليها اكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الثالثة التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (F) عليها اكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الرابعة التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (F) عليها اكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الخامسة التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغير سنوات الخبرة على

الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (F) عليها اكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

النتائج

1. بينت النتائج على المجال الأول الخاص بعلاقة التدريب بتحّسن أداء موظفي البلديات في محافظة القدس كانت مرتفعة حيث كان مستوى الاستجابة (74.15).
2. بينت النتائج على المجال الثاني المتعلق بالعوامل المؤثرة على أداء موظفي البلديات كانت مرتفعة حيث كان مستوى الاستجابة (70.33).
3. تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التدريب الإداري على أداء موظفي البلديات في محافظة القدس تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد الدورات التدريبية، سنوات الخبرة) على جميع الأبعاد وعلى الدرجة الكلية حيث مستوى الدلالة لقيم (F) عليها أكبر من (0.05).
4. تبين من نتائج الدراسة أن الدورات التدريبية تسهم في انجاز أعمال البلديات بدقة. كما أن البرامج التدريبية تكسب الموظفين كثير من الخبرات، وتساعد البلدية على تحسين أوضاعها.
5. أظهرت نتائج الدراسة أن البرامج التدريبية تسهم في الحصول على ترقيات، ويعيق طول فترة عدم التدريب التطوّر في البلديات، ويمنح الموظف مكافآت على الأداء المتميز وبدرجة منخفضة من استجابات عينة الدراسة.
6. إن التدريب يساعد على خلق علاقات مع البلديات الأخرى. ويتم تقديم تقرير سنوي حول أداء الموظف. ويلتزم الموظف بتعليمات البلدية التي يعمل بها، وينجز الموظفين العمل في الموعد المطلوب منهم.

التوصيات:

1. إلحاق المستخدمين الإداريين ذوي المؤهل العلمي الأقل من البكالوريوس ببرامج تدريبية خاصة بهدف زيادة إدراكهم للمفاهيم الإدارية الحديثة.

2. العمل على زيادة عدد الدورات التدريبية التي يتم إلحاق المستخدمين بها بحيث تركز هذه الدورات على طرح المفاهيم الإدارية المتعلقة بالتدريب من حيث المفهوم والأهمية والمجالات وأثرها على الأداء.
3. إلحاق المستخدمين ذوي الخدمة الأكثر من خمسة عشر سنه ببرامج خاصة لتخليصهم من روتين العمل وإعادة دمجهم مع المستخدمين الجدد بحيث تشمل هذه البرامج التدريب على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في بيئة العمل وإشراك المستخدمين القدامى في وضع الخطط وتدريب المستخدمين الجدد.
4. إنشاء فرق عمل متخصصة من دوائر الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والتدريب والتخطيط والتطوير تكون مهمتها نشر مفهوم إدارة التدريب وأبعاده من خلال إصدار نشرات، وطباعة لوحات إعلانية، وعقد ورش عمل تضم كافة الفئات الوظيفية والمستويات الإدارية المختلفة.
5. ضرورة إدخال التدريب ضمن الخطط الإستراتيجية للبلديات وإشراك الموظفين بإعداد هذه الخطط.
6. تنظيم لقاءات وورشات عمل بين البلديات بهدف تبادل المعرفة بينها.
7. تشجيع البلديات على تحسين الأداء من خلال تشجيع وتحفيز وتحقيق جائزة سنوية للبلديات التي تحقق أفضل أداء.
8. تطوير الهياكل التنظيمية للبلديات بما يتضمن وجود دائرة مختصة بالتدريب الإداري فيها تتبع لرئيس البلدية بشكل مباشر.
9. الاستعانة بخبراء متخصصين في التدريب الإداري للوصول إلى مستويات عالية في الأداء والعمل بكفاءة وفعالية.

المراجع:

عباس أنس. (2010). *تخطيط وتنمية القوى العاملة*. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

السكارنة بلال. (2011). *تقييم البرامج التدريبيه*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
السكارنة بلال. (2010). *طرق ابداعية في التدريب*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
الطعاني حسن. (2007). *التدريب الاداري المعاصر*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
الصرايرة خالد. (2009). *التماثل التنظيمي والاداء الوظيفي والشعور بالامن في الادارات الجامعيه*. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
عبوي زيد. (2006). *التنظيم الإداري مبادئه وأساسياته*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
الفتلاوي سهيلة. (2003). *كفايات التدريس"المفهوم – التدريب – الأداء"*. غزة: دار الشروق لنشر والتوزيع.
عادل صالح. (2009). *ادارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي*. اربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
الكبيسي عامر. (2010). *ادارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية* . القاهره: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
الخليفات عصام. (2010). *تحديد الاحتياجات التدريبية لضمان فاعلية البرامج التدريبية* . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
الخاطر فايز. (2010). *استراتيجية التدريب الفعال*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
حسين فايز. (2007). *سيكولوجيا الادارة العامة*. عمان: دارأسامة للنشر والتوزيع.
الصيرفي محمد. (2008). *التدريب الاداري(المدربون والمتدربين وأساليب التدريب)*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
أبو النصر مدحت. (2007). *إدارة وتنمية الموارد البشرية "الاتجاهات المعاصرة"*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
العزاوي نجم. (2008). *جودة التدريب الاداري ومتطلبات المواصفة الدولية الايزو 20015*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
العبادي هاشم ، و يوسف الطائي. (2011). *التعليم الجامعي من منظور إداري (قراءات وبحوث)*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

المواقع الالكترونية:

فرارجه مجد. https://mawdoo3.com
عمار بن عيشي. https://www.abjjad.com/author/2798649357
خبابة عبد الله ، سعاد بعجي . https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13513
غازي الحلابية. http://dlibrary.mediu.edu.my/bib/70396
عبدالله الجساسي. https://www.abahe.uk/Research-Papers/Impact-of-material-and-moral-incentives-to-improve-the-performance-of-employees.pdf

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص59- 74

تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي
The impact of organised crime phenomenon on food security

* أ.كعرار سفيان
Karar Sofiane
جامعة سطيف2-الجزائر
Karar.sofiane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/20 تاريخ القبول: 2020/05/05 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى مختلف التأثيرات التي تفرزها ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي، وقد قسمنا المقال بذلك إلى ثلاث نقاط بحثية، تناولنا في النقطة الأولى تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية، فيما خصصنا النقطة الثانية لتأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي، ثم في النقطة الأخيرة تأثير القرصنة على الأمن الغذائي، وباستعمال المنهج الوصفي باعتباره الأكثر ملائمة لمعالجة هذا النوع من المواضيع توصلنا إلى مجموعة من النتائج، أن الأمن الغذائي يتأثر من جراء ظاهرة الجريمة المنظمة سواء من خلال التأثيرات التي تفرزها على الأرض الزراعية من خلال عمليات تغيير التركيب المحصولي للأرض الزراعية بطريقة مباشرة وذلك عن طريق إحلال زراعة المخدرات مكان الزراعة الغذائية (الإحلال) أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثير الجماعة الإجرامية المنظمة على الفلاح وتحوله إلى أنشطة إجرامية أخرى بما يؤدي إلى إهمال أرضه (الإهمال)، أو من خلال عمليات تهريب السلع المدعمة وحتى غير المدعمة وما ينجم عن ذلك من آثار، ولكن أيضا عن طريق عمليات القرصنة البحرية الناجمة عن اعتراض السفن المحملة بالسلع الغذائية التجارية أو الموجهة كمساعدات غذائية للدول المتخلفة.

الكلمات المفتاحية : ظاهرة الجريمة المنظمة، الأمن الغذائي، التركيب المحصولي، التهريب، القرصنة

تصنيف JEL: k 14

Abstract: This study is aimed at trying to understand the various effects of organized crime phenomenon on food security, we divided this article into three research points using the descriptive method as the mos tappropriate to addressthiskind of themeswereached a set of results, the food security is affected by phenomenon organized crime. both through the effects imposed by terrestrial agriculture through changing crop structure of agricultural land in a manner directly by substitution of drug cultivation. the place of cultivation food. or indirectly through the influence of organized criminal groups on the farmer and get him to do other criminal activities. Which leads to the neglect of his land or through the smuggling of commoditie ssupported and not supported and the resulting multiple effects, but also through sea piracy on commercial food or destined for food assistance to under developed states.

Key words: Phenomenon organised crime, Food Security, Crop structure (crop composition), smuggling, Piracy.

JEL classification codes: k 14

* **المؤلف المرسِل:** Karar.sofiane@gmail.com

1. مقدمة :

تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على مختلف المستويات والقطاعات الأمنية، ولعل القطاع الأمني الغذائي هو حجر الزاوية من ناحية الأهمية، فلا يمكن الحديث عن بقاء المستوى الأمني في ظل عدم تأمين هذا القطاع، في الحقيقة لم يعد خافيا وجود علاقة بين ظاهرة الجريمة المنظمة وتراجع مستويات تأمين البعد الغذائي، فالجماعات الإجرامية المنظمة أصبحت تتحكم في المتغيرات الناظمة للإقتصادين الكلي والجزئي، أصبحت موجها فعليا لعوامل تراجع الأمن الغذائي، لم يعد التأثير طفيفا كما في السابق، تعاظم الأمر ناجم عن ارتباط المافيا بالكارتلات، تعقد مشكلة عبر الوطنية، استعمال الطائرات والسفن في التهريب واستغلال الأراضي الزراعية في زراعة الممنوعات،كل ذلك أدى أخيرا إلى الإقرار بإمكانية تحول الخطر إلى تهديد من خلال تأثر عناصر الأمن الغذائي (الوفرة، الإتاحة، الاستعمال والاستقرار) من إفرازات الجريمة المنظمة.

لذلك تأتي هذه الدراسة من أجل البحث في مختلف التأثيرات التي تفرزها الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي :

كيف تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

1. كيف تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية؟
2. ما هي التأثيرات التي يفرزها التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي؟
3. ما هي تأثيرات القرصنة كظاهرة إجرامية على الأمن الغذائي؟

سنحاول توجيه الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية من خلال تبني الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : كلما كانت هناك ظاهرة الجريمة المنظمة كلما كان هناك تأثيرا على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية.

الفرضية الثانية : كلما كانت هناك عمليات تهريب خارج الحدود كالما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي.

الفرضية الثالثة : كلما كانت هناك عمليات قرصنة كلما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي.

سنحاول التأكد من صحة هذه الفرضيات من خلال معالجة النقاط التالية :

- تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية

- تأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي
- تأثير القرصنة على الأمن الغذائي.

يهدف هذا المقال البحثي إلى محاولة التوصل إلى أهم التأثيرات التي تفرزها ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي، من خلال العناصر المكونة للأمن الغذائي المتمثلة أساسا في الوفرة (من الإنتاج المحلي، الاستيراد، المساعدات الغذائية...)، الإتاحة (شرط توافر الدخل مثلا) والاستعمال (شروط الاستهلاك والجودة مثلا).

فيما يتعلق بمنهجية البحث في هذا المقال البحثي سنعتمد على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأنسب في علاج مثل هذه الإشكاليات لاشتماله على أساليب متنوعة كدراسة حالة وغيرها بشكل يؤدي إلى إمكانية التأكد من صحة الفرضيات المتبناة.

لم نعثر على دراسات سابقة للموضوع على الأقل ذات الارتباط المباشر لذلك كان لزاما علينا التطرق لبعض الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة ولكنها تصب في نفس الهدف البحثي أو ذات العلاقة الجزئية أي المرتبطة ببعض محاور الموضوع، نذكر منها بعض الدراسات على سبيل :

– محرم، إسماعيل عبد الله. الزراعة البديلة للقات، صنعاء : مركز عبادي للدراسات والنشر، س.ط.غ.م.

-CASTLE, Allan (1997). *Transnational Organized Crime and International Security*, Institute of International Relations, The University of British Columbia, working paper, n° 19.

-CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent (2005). Production agricole de drogues illicites et conflictualités intra-étatique : dimensions économiques et stratégiques ,*in conférence « production de drogue et stabilité de l'État »*, organisé par: le Secrétariat général de la défense nationale (France) et le Centre d'études et de recherches internationales, le 6 octobre 2005 à Paris.

2. تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية :

تتأثر الأراضي الزراعية كعامل قاعدي في الأمن الغذائي الذاتي من ظاهرة الجريمة المنظمة، من خلال الإغراءات المالية الضخمة التي تواجه الفلاح أو صاحب الأرض، الأمر الذي يؤدي به إما إلى تحويل التركيب المحصولي لتلك الأراضي من زراعة غذائية إلى زراعة للمخدرات، وهو

ما يعرف بـ "الإحلال"، و إما صرف بالغ الاهتمام إلى زراعة المخدرات وبالتالي عدم الاعتناء اللازم بالزراعة الغذائية، وهو ما يعرف بـ "الإهمال"،كل ذلك سنفصل فيه كما يلي.

1.2. الإحلال: يقصد بالإحلال استبدال التركيب المحصولي للأرض الزراعية بمحصول آخر، وفي دراستنا هذه نستهدف ذلك التحويل من المحصول الزراعي الغذائي إلى محصول المخدرات، والخطورة تتعاظم فيما يخص صناعة بعض أنواع المخدرات التي تتطلب التوسع في زراعة النباتات المعنية، فمثلا لإنتاج 1 كلغ من الكوكايين فإن ذلك يستلزم حوالي 390 كلغ من الأوراق الأكثر غنى بالقلويد alcaloïdes (RA GOUCY-SENGLER,Cathrine 1998, p. 431)، ففي النهاية لا يشكل القلويد إلا 0,5% من وزن الأوراق (RA GOUCY-SENGLER,Cathrine 1998, p. 438) ، الأمر الذي يعزز فرضية التوسع في زراعة تلك النباتات المخدرة، وبالتالي توسيع احتمالات التحويل، ويذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقرير المخدرات العالمي لسنة 2013 أن الرقعة العالمية المزروعة بالكوكا تقدر بـ 155600 هكتار وذلك عام 2011.

تعتبر خيالية الأرباح المسجلة في المتاجرة بالمخدرات عاملا أساسيا في التخلي عن الزراعة الغذائية، ذلك أن البعض من أصحاب هذه الأراضي وأمام جملة الإغراءات التي قد يتعرضون لها من طرف مافيا المخدرات، سيضطرون إلى التخلي عن الزراعة الغذائية، وذلك بطريقتين :

1.1.2. كراء وبيع الأراضي الزراعية لمافيا إنتاج المخدرات: وهي عملية تتم بالاتفاق بين صاحب الأرض الزراعية و المافيا التي تعمل بنفسها على تغيير طبيعة المنتوج الزراعي، من الغذائي إلى المخدرات الطبيعية، مثل زراعة نبات القنب، شجيرات الكوكا، خشخاش الأفيون و غيره، وتتم عملية التنازل مقابل مبالغ مالية ضخمة بالمقارنة مع ما سيتحصل عليه مالك الأرض حال عدم كرائها لهذه التنظيمات الإجرامية، وذلك خاصة في البلدان المتخلفة أو النامية، أين يعاني صاحب الأرض (الفلاح) من مساومات أصحاب التحويل الصناعي للمنتجات الزراعية، وكذا عدم اكتراث الدولة من تلك الممارسات، إلى جانب استغلال لوبيات الاستيراد للوضعية، من خلال استيراد المواد الزراعية جاهزة (مجففة ومعلبة) من دول أخرى تعتمد على الكثافة الإنتاجية، الأمر الذي يجذب أصحاب التحويل الصناعي اتجاهها، وهو ما يعني في النهاية هجرة الفلاح لأرضه، وكرائها أو بيعها لأصحاب الطلب، وبديهي أن مافيا المخدرات هي صاحبة الطلب الأعلى، علاوة أن مافيا المخدرات لا تتوانى عن تهديد صاحب الأرض حال إحجامه

عن القيام بعملية البيع، بل أن عصابة في كالابري الإيطالية أقدمت على اغتيال مزارع لرفضه عملية بيع أرضه (RIZZOLI, Fabrice 2010, p. 43).

ويثور التساؤل هنا عن إمكانية متابعة صاحب الأرض جزائيا نظير كرائه هذه الأخيرة للتنظيم الإجرامي؟، الجواب الإيجابي أو السلبي يعتمد على توافر القصد الجنائي من عدمه، فإن كان صاحب الأرض يعلم أن أرضه محل الكراء سيتم تحويلها إلى زراعة المخدرات، فلا ريب أنه سيتابع جزائيا، وفي حالة العكس فالأمر مفتوح أمام القاضي بناء على نظرية "الرجل لعادي" المنتشرة في أدبيات الفقه القانوني، أي أن صاحب الأرض المؤجرة هنا ستحدد مسؤوليته من عدمها قياسا على فطنة الرجل العادي والتي تتناولها النظرية آنفة الذكر.

2.1.2. زراعة وبيع المحاصيل لمافيا توزيع المخدرات: هي طريقة تختلف عن الأولى من ناحية أن صاحب الأرض هنا هو من يقوم بعملية تحويل طبيعة الغلة من منتجات زراعية غذائية إلى مزروعات مخدرات، تحت تشجيع من التنظيمات الإجرامية، و اتفاق مسبق على شرائها.

1.2.1.2. إشكالية التكييف ؟: وإن كانت مسألة القصد الجنائي غير مثارة أساسا في قضية الحال، فإن التساؤل سيثار حتما عن تكييف جرم صاحب الأرض؟، فهل سيحاسب عن جريمة منظمة أم عن جريمة غير منظمة؟، فهو يتعامل مع التنظيم الإجرامي عند تصريف سلعته، ولكنه لا يعتبر عضوا معه؟، وتزداد أهمية التكييف نظرا لتباين الجزاء في قوانين العقوبات أو القوانين الخاصة بالمخدرات حسب الحالة،كما أن قانون المخدرات الجزائري رقم 18/04 في مادته السابعة عشر (17) نص على جنحية التعامل بالمخدرات، في حين نص في البند الثاني من نفس المادة على جنائية نفس التعامل إن كان مرتكبا من جماعة إجرامية منظمة.

2.2.1.2. إشكالية المتابعة ؟: إذا كانت النقطة السابقة لم تثر نقطة المتابعة، بل أثارت نقطة التكييف فقط، فإن هذه النقطة تثير إشكالية المتابعة في حد ذاتها؟، فكيف تتم هذه المتابعة على الصعيد التطبيقي؟.

في هذه المسألة نكون بصدد ما يشابه "العمل من الباطن" sous-traitance، فيكون التوزيع العادل للمسؤوليات أمرا عسيرا على النظام القضائي(NAYLOR, R.T, 2000, p. 26) ، لذلك فإننا في هذه المسألة إنما نكون أمام "إشكالية الواجهة" والتي تجعل من الصعب رفع الملف الجزائي أمام القضاء على شاكلة ما يحدث مع شركات التبغ في كندا والتي أصبحت تعمد إلى إنشاء فروع في الخارج لربط علاقات مع المهربين المحترفين لإعادة بيعها في السوق السوداء، كل ذلك من أجل تفادي الرسوم المتزايدة، فمن المتعسر متابعتها لأنها لا تقوم فعليا بأعمال التهريب

(NAYLOR, R.T, 2000, p. 27)، ففي موضوعنا فإن المستفيد الفعلي من الزراعة هو الجماعة المنظمة ولكن "الواجهة" مكونة من مزارعين فرديين تم استغلال أوضاعهم من طرف هذه المنظمات الإجرامية من أجل توسيع أنشطتها، مع مشكلة عدم وجود اتفاق كتابي كنتيجة منطقية للعلاقة غير المشروعة بين الطرفين.

مما سبق يتبين لنا حجم التأثير الذي تمارسه التنظيمات الإجرامية على مشكلة تحويل التركيب المحصولي للأراضي الزراعية، وبالتالي التأثير الأكيد على بعد الأمن الغذائي من عدة نواح، سنورد بعضها فيما يلي :

- أن المعدل الذي كانت تغطيه المنتوجات الزراعية لتلك الأراضي المحولة، سيؤثر لا محالة على بعد الأمن الغذائي، من خلال معاناة السكان من تغير التركيب المحصولي لتلك الأراضي التي اعتادت تقديم غلات ذات طبيعة غذائية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى حدوث اضطرابات في التوزيع، وهو ما يتعارض مع منطق الأمن الغذائي الذي يقوم على عناصر أساسية منها "الديمومة" أي توفر الغذاء للكل وفي كل الأوقات (HUSSEIN, Karim et *al*, 2004, p. 14)، وهكذا نجد أن المناطق المعنية أساسا بزراعة الخشخاش، الأفيون، الكوكا أو القنب تعاني من عجز غذائي خطير تقريبا (CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent, 2005, s.p).
- التأثير على المعدل الذي كانت تغطيه المنتوجات المعاشية سيؤدي وبطريقة آلية إلى ارتفاع الأسعار، وترى "الفاو" أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يشكل مصدرا للأمن الغذائي (MENARD, Stéphanie, 2008, p. 15).
- نقص المعدل المذكور آنفا يستوجب ضرورة تعويضه، و الفرضية الأكثر احتمالا هي اللجوء إلى الاستيراد، ففضلا عن تأثير ذلك على البعد الاقتصادي، فإنه حتما سيؤثر على الأمن الغذائي الذاتي، أو لنقل على ما يعرف بـ"السيادة الغذائية"[1].
- التأثير الحقيقي على الثروة المائية، فبعض الأنواع من المخدرات تستهلك كميات هائلة من المياه[2]، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على الأمن المائي كجوهر حقيقي لاستدامة الأمن الغذائي، فمثلا تعاني اليمن في مناطق عديدة من مشكلة الجفاف بسبب زراعة مخدر "القات"، والذي يستهلك كميات ضخمة من المياه إلى أن يصل مرحلة النضوج، فالإحصائيات الواردة في التقرير السنوي لمنظمة الأغذية و الزراعة (F.A.O) لعام 1995 تشير إلى أن "القات" يحتاج كميات هائلة من المياه تقدر بـ :800 مليون م^3 سنويا مقابل كل 25 ألف طن من القات؛ وفي اليمن يستهلك "القات" في محافظة صنعاء وحدها حوالي 60 مليون م^3 سنويا، وهو ضعف ما يستهلكه سكان تلك العاصمة من المياه (محرم اسماعيل عبد الله، س.ط.غ.م، ص 21)، الأمر الذي يؤثر – منطقيا– بشكل كبير على الزراعة الغذائية وما تحتاجه من مياه السقي، علاوة على

التأثير على الأمن المائي الخاص بالسكان، ما يعد في النهاية –كتحصيل حاصل– تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي.

2.2. الإهمـــال: إن كنا نتحدث آنفا عن تأثر الأمن الغذائي بسبب إحلال المخدرات للمنتوجات الغذائية، فإن هذا الأمن يتأثر أيضا من جراء المخدرات بسبب الإهمال الذي تتعرض له المنتوجات الزراعية من جراء إعطاء الأولوية لزراعة المخدرات، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى تراجع أو اضمحلال عديد الأنواع الزراعية ما يؤدي في النهاية إلى تحول الأراضي الزراعية إلى أراض بور، أو اللجوء في النهاية إلى عملية الإحلال المذكورة آنفا.

وما يساعد في ازدياد الإهمال وصرف بالغ الاهتمام إلى زراعة المخدرات هو العوامل التالية :

- توسيع الأرباح عن طريق استغلال إمكانية جني المحاصيل لأكثر من مرة في السنة، فمثلا الجنبة l'arbuste الواحدة للكوكا يمكن أن تعطي أكثر من أربع محاصيل في السنة (RAGOUCY- SENGLER, Cathrine 1998, p. 431) .
- ارتفاع المردود (القات مثلا) من وحدة المساحة مقارنة بالمحاصيل الأخرى (محرم اسماعيل عبد الله، ص 19)، الأمر الذي يؤدي أخيرا إلى تحويل النظر أو التركيز على زراعة المخدر لما يدره بالتالي من ربح أكيد، فزراعة القنب مثلا في المغرب أدت إلى التخلي التدريجي عن الزراعة المعاشية في منطقة الريف (CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent, 2005, s.p).
- الاهتمام الكبير الذي تستوجبه زراعة المنتوجات الغذائية عامة، في حين أن هناك بعض الأنواع من المخدرات تنمو فطريا، أي أنها نباتات برية، فمثلا القنب الهندي مع وجود المزروع منه، فإنه أيضا ينمو كنبات بري، ويرى البعض أن البري منه ذو نكهة أفضل من المستنبت (عرموش هاني، 1993، ص 91)، وكما نعلم وكقاعدة عامة فإن للذوق تأثيره على سعر المخدر.
- الرواج السوقي الذي تتمتع به المخدرات إذ أن تسويقه أكيد، أما المنتوجات الغذائية فلطالما يعاني الفلاح في تصريفها، رغم أن الأسعار لا تقارن البتة مع تلك التي تباع بها المخدرات، فمثلا وكما أشار إليه Diego Garcia Savan فإن ورق الكوكا يفوق سعره عشر مرات سعر الكاكاو، القهوة، الأرز بالنسبة لمزارعي الأندين، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية زراعتها (WELLS, Simon, 2006, p. 60).
- إمكانية الحفظ لمدد طويلة بالنسبة لبعض الأصناف من المخدرات كالأفيون، مشتقات القنب (حشيش، ماريخوانا)[3].

- تنوع الأسعار تماشيا مع مقدرة الزبون، أما المنتجات الغذائية فلا خيار فيها "ثمن واحد للغني والفقير"، فالمخدرات تتميز بقاعدة "العرض المرن والطلب غير المرن"، ويقول الكاتبانPierre-Arnaud ChouvyوLaurent Laniel حول هذه النقطة :

Le marché des drogues illicites possède un attribut supplémentaire facilitant sa pérennisation, voire sa croissance : l'offre y est élastique alors que la demande est, elle, largement inélastique.

لذلك فإن الإهمال بسبب العناصر المذكورة آنفا سيؤدي إلى نفس النتائج المذكورة أعلاه (الخاصة بالإحلال)، ما يؤدي بالدولة إلى ضرورة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما، و ما يترتب عليه من تأثير في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤثر في عمليات استيراد الآلات و المعدات غير المصنوعة محليا، وبالتالي التأثير في التنمية الصناعية (غربي فوزية، 2011، ص 83)، وهو ما يعد في النهاية عاملا سلبيا مؤثرا على خيارات المتاحة أمام الفرد.

3. تأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي:

تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على الإنتاج المحلي كرافد من روافد الأمن الغذائي، عن طريق جرائم التهريب، ولا نتكلم هنا عن التهريب نحو الحدود الوطنية، لأن التأثير السلبي في هذه الحالة إنما سيكون على الأمن الاقتصادي تحديدا، فأما على الأمن الغذائي فهو تأثير إيجابي، خاصة بالنسبة للأمن الغذائي المرتبط وذلك بفضل الزيادة في كميات المتاح من الغذاء المجسدة في تلك المواد أو السلع الغذائية المهربة، ولكن الأمر سيختلف حتما عندما نكون بصدد التهريب من الدولة إلى خارج حدودها، فهنا فقط نكون بصدد التأثير السلبي على مفهوم الأمن الغذائي، وفي هذه النقطة بالذات سيختلف التأثير السلبي بحسب الصنف الذي تنتمي إليه السلعة محل التهريب خارج الحدود إن كانت مدعمة أم لا، وذلك كما يلي :

1.3. صنف السلع المدعمة: وهي تلك المواد الأساسية المدعمة من طرف الدولة، والمقررة حماية وتماشيا مع القدرة الشرائية لمواطنيها، وذلك حسب القائمة المرسومة وفقا لمنطق "الحاجات الأساسية" أي ما هو ضروري من الحاجات، وتعتبر مسألة إتاحة الخدمات المدعومة أحد ست صيغ واردة في مشروع الأمم المتحدة الإقليمي للتنمية في دول أمريكا اللاتينية (اليونيسكو، 2001، ص 158)، وهذه القائمة التي قد تتباين من دولة لأخرى، وذلك حسب "متغير الإمكانيات" المتوفرة لدى كل دولة، فما يعد سلعة مدعمة في بلد قد لا يعد بالضرورة كذلك في بلد آخر، فالجزائر مثلا تدعم عدة مواد منها مادتي القمح والحليب (غربي فوزية، 2011، ص 123)، وبسبب ذلك تكثر عمليات التهريب لهذه السلع المدعمة خاصة بين الدول

المتجاورة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على الأمن الغذائي للدولة التي تم تهريب منتجاتها أو سلعها الغذائية المدعمة، وسنفصل ذلك في نقطتين :

1.1.3. التأثير المباشر على الأمن الغذائي: يتأثر الأمن الغذائي مباشرة بسبب تهريب "المواد الغذائية المدعمة" خارج حدود الدولة المعنية، إذ أن عمليات التهريب المتواصلة لتلك المواد إنما تؤدي في النهاية إلى المساهمة في ندرتها، وهو ما يؤدي عمليا إلى ارتفاع أسعارها تماشيا مع نظرية العرض والطلب، الأمر الذي يفرغ سياسة الدولة في دعم تلك المواد الأساسية من محتواها، فإذا كان الأمن الغذائي مضمونا قبل تهريبها بفضل هذا الدعم[4]، فإنه بعد عمليات التهريب يصبح الأمن الغذائي مهددا، وذلك بسبب عدم الثبات في التوزيع، وهو بالتالي مساس بأحد أعمدة الأمن الغذائي ألا وهو استقرار التموين الغذائي في الزمان (Commission européenne, 2009, p. 8).

مقابل هذه النتائج السلبية بالنسبة للدولة التي تنطلق منها عمليات التهريب فإن الأمن الغذائي للدولة التي تستقبل عمليات التهريب يتحسن تصاعديا مع حجم هذه العمليات، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى المساهمة الآلية في تأمين الأمن الغذائي، من خلال وفرة تلك المواد المهربة، واستفادة المواطنين منها، بأسعار معقولة وذلك بفضل سياسة الدعم المتبناة في الدولة المتضررة.

2.1.3. التأثير غير المباشر على الأمن الغذائي: يتأثر الأمن الغذائي أيضا من تهريب المواد الغذائية المدعمة ولكن بصورة غير مباشرة، إذ أن تهريب المواد الغذائية المدعمة يؤدي إلى نتائج عامة تؤثر على الأمن الغذائي كما يلي :

1.2.1.3. تحسن "غير ممنهج" على مستوى الدولة المستفيدة : إنه تحسن "غير ممنهج" وليس "تحسينا"، لأنه حصاد غير متوقع لسياسات ممنهجة تابعة للغير، أي أنه تحسن تلقائي انطلاقا من متغيرات خارجية، ويتم ذلك التحسن الناجم عن عمليات التهريب كما يلي :

- رفع المستوى المعيشي بعدما كان منخفضا، وذلك بفضل ارتفاع القدرة الشرائية الناجمة عن توافر الحاجات الأساسية وبأسعار معقولة، وعدم دفع أي مقابل ضريبي؟، ما يؤدي في النهاية إلى المساهمة في تأمين الأمن الغذائي.

– تحقيق السلم الاجتماعي، و ذلك للعوامل المذكورة آنفا، وتوفير المقابل الافتراضي من التزامات مالية لخدمة سياسات تنموية أخرى، خاصة تلك المقررة للمستويين المتوسط والبعيد، مادام أن المستوى الآني أو المستعجل قد تم تأمينه؟، وهو ما يعد في النهاية تدعيما لتلك الدولة في سياساتها، ومنها السياسات الفلاحية أو الصناعية، ما يؤدي في النهاية إلى المساهمة في تدعيم الأمن الغذائي.

2.2.1.3. نتائج مقلوبة على مستوى الدولة المتضررة: يمكن ذكر النتائج التالية فيما يتعلق بالنتائج المقلوبة على مستوى الدولة المتضررة :

– سياسة ضريبية بدون جدوى، أي أن المواطن المحلي يتحمل عبئ دفع الضرائب من أجل المساهمة في سياسة الدولة لدعم السلع الأساسية، المستفيد الأكبر منها هم مواطنو دولة أخرى لم يدفعوا أية ضريبة، والرابح الفعلي دولة هؤلاء المواطنين التي لم تتبن أية سياسة؟، وهو ما يؤدي في النهاية إلى التأثير على الأمن الغذائي المحلي، من خلال إضعاف القدرة الشرائية للمواطن المنهك من دفع الضرائب، ولكن أيضا غلاء المواد النادرة محل التهريب، مع المفارقة أن دعم أسعارها جاء بفضل الإنقاص من ذمته المالية؟.

– إعادة توفير السلع المدعمة، إذ أن نقص تلك المواد المدعمة من طرف الدولة، سيؤدي إلى تهلهل في السلم الاجتماعي، ما يؤدي إلى الضغط على الدولة من أجل توفير كميات أخرى، ما يعني بالضرورة زيادة النفقات التدعيمية، والتي هي أصلا مستقطعة من ضرائب المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على السياسات التنموية المستدامة، ومنها الزراعية التي تعنى أساسا بتحقيق الأمن الغذائي؟.

2.3. صنف السلع غير المدعمة :

ينطبق ما قلناه سابقا على هذا العنصر فيما عدا الآثار غير المباشرة ، باعتبار أن تهريب السلع غير المدعمة إنما سيؤثر على المنطق الدولتي ابتداء، من خلال حرمان الخزينة العمومية من رسوم العبور، فضلا عن بعض الآثار الاقتصادية والتي تخرج عن نطاق هذه النقطة، وسنتناولها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

إن ما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو أن هذا الصنف من السلع من النادر تهريبه، خاصة في الاقتصاد الحديث القائم على التجارة الحرة، فالتجارة الحرة تريح من النقص في بعض السلع، لذلك فالاقتصاديات الخاضعة للتخطيط المركزي تعاني من عمليات التهريب أكثر من اقتصاديات السوق (غريفيش مارتن وأوكلاهان تيري، 2008، ص 123).

غير أن ذلك لا يعني عدم تهريب هذه السلع، فهي أيضا مستهدفة لثلاث أسباب رئيسية على الأقل :

1.2.3. "الآثار العرضية" للدعم: إن العمل على تدعيم بعض المواد الأساسية، سيؤدي إلى استفادة كل المواطنين من ذلك الدعم، وذلك بغض النظر عن المنزلة الاجتماعية للمستفيد، بل ويستفيد من ذلك الشخص الطبيعي والمعنوي، وإذا استحضرنا مثال تدعيم مادة الحليب، فإن كل المشتقات التي تنطلق من هذه المادة ستستفيد أيضا، فمثلا فإن أثمان شوكلاطة الحليب أو مادة الزبادي وغيره ستصبح بأثمان متماشية مع السعر المدعم لمادة الحليب، الأمر الذي سيؤدي

في النهاية إلى تهريب هذه المواد أيضا نحو البلدان التي لا تطبق نظام الدعم، ونفس الأمر مع السلع التي تنتج بالسكر المدعم...إلخ.

2.2.3. جودة السلعة، عدم إنتاجها أو تباين سعر الصرف: ونقصد بذلك أن هناك من الدول ممن لا تتوفر على منتجات معينة، أو تتوفر عليها ولكن بأقل جودة، أو تهرب بسبب فارق الأسعار الناجم عن تباين سعر الصرف بين العملتين، وكمثال على ذلك فإن التمور الجزائرية هي محل تهريب نحو البلدان المجاورة مثل المغرب لا لشيئ إلا لجودتها، نفس الشيئ مع المشروبات الجزائرية التي تهرب نحو تونس نظرا لاعتدال أسعارها (وهي منتجات غير خاضعة لنظام الدعم) وذلك بسبب فارق سعر الصرف الذي يصب في مصلحة المنتوج الجزائري.

3.2.3. تهريب السلع نحو المناطق الفقيرة والنائية: إن بعد المناطق التابعة لدول الحدود عن المراكز الحضرية الكبيرة لبلدانها، سيؤدي بالضرورة إلى تفعيل حركية التهريب نحوها، خاصة إذا كانت هذه المناطق أقرب جغرافيا إلى الدولة المجاورة أكثر منه من المراكز الحضرية لبلدانها.

4. تأثير القرصنة على الأمن الغذائي:

تؤثر أعمال القرصنة كوجه من أوجه ظاهرة الإجرام المنظم على الأمن الغذائي، وذلك من خلال أساسا قرصنة المساعدات الغذائية (1.4)، أو قرصنة المبادلات التجارية الغذائية (2.4).

1.4.قرصنة المساعدات الغذائية: تؤثر الجماعات الإجرامية المنظمة مجسدة في القرصنة على "الأمن الغذائي المرتبط" أي تلك المساعدات الغذائية الموجهة من المجتمع الدولي للدول الأشد فقرا، وعلى رأسها الصومال، فالقراصنة الصوماليون أصبحوا يستهدفون السفن المحملة بالمساعدات الغذائية الموجهة للصوماليين (UNODC, 20, p. 17)، الذين يعانون أصلا من المجاعة، ففضلا عن غياب الأمن الغذائي الذاتي أصلا، يأتي التأثير على الأمن الغذائي المرتبط بهذه المساعدات الإنسانية ولكن أيضا السفن التي تقل هذه السلع فالقراصنة يقومون بإعادة بيعها بما لا يقل عن 000 150 ألف دولار للسفينة الواحدة، وهي أرباح خيالية أدت حتى إلى تحويل الصيادين عن مهنهم الصيدية نحو القرصنة (Gascon, 2009, pp. 117, 120).

تشير الإحصائيات حول القرصنة الصومالية عموما إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته هذه العمليات من سنة 2002 إلى سنة 2011، ففي سنة 2002 كانت الإحصائيات تشير إلى تقدير هجومات القرصنة بـ 7,5٪، فيما قفز هذا الرقم ليلامس 23٪ سنة 2005، ثم يحقق صعودا رهيبا لامس 55,6٪ سنة 2011 (OFPRA, 2014, p.1)، وهي أرقام شكلت قلقا كبيرا أمام المجتمع الدولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

بالنظر إذن للأبعاد الخطيرة التي أصبحت تعكسها قضية القرصنة على مستوى الأمن الغذائي عموما لجأ الاتحاد الأوروبي بتاريخ 8 ديسمبر 2008 إلى القيام بعملية جوية وبحرية opération aéronavale من أجل الوقاية والقمع ضد هذا النوع من القرصنة من أجل حماية البرنامج الغذائي العالمي الخاص ببعثات المساعدات الغذائية الموجهة للصومال، وشكلت هذه العملية نجاحا كبيرا، فنسبة الهجمات تراجعت مثلا من 176 هجوم سنة 2011 إلى 34 سنة 2012 (MANIATIS, 2016, p. 3).

2.4. قرصنة المبادلات التجارية الغذائية: يتأثر الأمن الغذائي أيضا من أعمال القرصنة من جراء اعتراض القراصنة للسفن التجارية المحملة بمختلف أنواع السلع والمواد الغذائية الموجهة لدول العالم كمبادلات تجارية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في سير المعادلة الغذائية من خلال قطع الإمداد، وبالتالي التأثير على أحد أعمدة الأمن الغذائي مجسدة في عنصر استقرار التموين الغذائي في الزمان، أي ضمان أن الدخول إلى الغذاء غير مهدد بأي صدمات (commission européenne, 2009, p. 8).

بالنظر لخطورة ظاهرة القرصنة تدخلت منظمة الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن في العديد من المرات منها مثلا القرار 1816 (2008) بتاريخ 2 جوان 2008 أو القرار 1846 (2008) بتاريخ 2 ديسمبر 2008 والذي سمح بالتدخل في المياه الإقليمية الصومالية لمدة 6 أشهر ثم 12 شهرا كل ذلك من أجل تسهيا عمليات مكافحة القرصنة التي تتعرض لها السفن (LE GOFF, 2016, p.195).

يمكن أيضا أن نذكر هنا برنامج CRIMGO الذي أسس له الاتحاد الأوروبي سنة 2013 من أجل تأمين الملاحة البحرية، هذا البرنامج يرتكز على أربع مكونات (أ. التكوين، التدريب والتزويد بالوثائق La documentation ب. تبادل المعلومات البحرية، ج. تحسين قدرات تحرك الدولة داخل البحر من الجانب التشريعي والإداري، د. التنسيق الجهوي للعمليات البحرية للدول (MANIATIS, 2017, p. 6)، فضلا عن عمليات ATALANTA وEUNAVFOR وغيرها من مبادرات الاتحاد الأوروبي للحماية ضد القرصنة البحرية بوجه عام والقرصنة الصومالية على وجه الخصوص.

وبالنظر أيضا لخطورة أعمال القرصنة التي تتعرض لها السفن التجارية لجأت الدول إلى إيجاد العديد من الطرق من أجل محاولة السيطرة على هذه الظاهرة من خلال التركيز على عدد من الحلول منها فقه كولبير Doctrine Colbert الذي يركز على حماية السفن البواخر التجارية بأخرى حربية، أو من خلال اللجوء إلى خدمات الحراسة الخاصة وهو ما لجأ إليه المشرع الفرنسي من خلال تقنين الخدمات الخاصة لحماية السفن الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 جويلية 2014.

5. خـــاتمة

تناولنا هذا المقال في ثلاث نقاط بحثية مرتبطة بثلاث فرضيات، النقطة البحثية الأولى خصصناها لتأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية، في حين تناولنا في النقطة البحثية الثانية مسألة تأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي، وأخيرا خصصنا النقطة البحثية الثالثة لقضية تأثير القرصنة على الأمن الغذائي.

تبنينا في مقدمة هذا المقال ثلاث فرضيات كل فرضية مرتبطة بنقطة بحثية كعناصر لهذا المقال البحثي، وقد رأينا في المتن أعلاه صحة هذه الفرضيات، فالفرضية الأولى التي نصت على أنه كلما كانت هناك ظاهرة الجريمة المنظمة كلما كان هناك تأثيرا على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية فتبين لنا من محتوى الدراسة أن ظاهرة الجريمة المنظمة تؤثر فعليا على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية من خلال تغيير طبيعة التركيب المحصولي من الزراعات الغذائية إلى زراعة المخدرات وتفضيل الفلاح كما رأينا لهذه الأخيرة لما تذره من أرباح حقيقية ومؤكدة، ويتنوع هذا التأثير بين متغيرات الإحلال أو الإهمال.

في حين أن الفرضية الثانية التي تنص على أنه كلما كانت هناك عمليات تهريب خارج الحدود كلما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي، وقد تبين لنا أيضا صحة هذه الفرضية من خلال التأثير السلبي على المخصصات الحكومية المتعلقة بسياسة الدعم، وهكذا فإن تهريب السلع المدعمة محليا إلى خارج الحدود سيؤدي إلى إفراغ سياسة الدعم من محتواها وبالتالي تأثير عمليات التهريب على الأمن الغذائي بمختلف عناصره، فضلا عن أن عمليات التهريب تؤثر أيضا على الأمن الغذائي بالنسبة للسلع غير المدعمة أيضا كما رأينا في المتن أعلاه.

في الفرضية الثالثة التي تنص على أنه كلما كانت هناك عمليات قرصنة كلما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي فتبين لنا أيضا من محتوى البحث صحة هذه الفرضية من خلال إحداث الاضطراب على مستوى التموين الغذائي من خلال عمليات القرصنة البحرية ما يؤدي إلى التأثير على عنصر الاستقرار الذي يقوم عليه الأمن الغذائي من خلال"الديمومة" أي توفر الغذاء للكل و في كل الأوقات.

من خلال فحص الفرضيات أعلاه والتأكد من صحتها يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج كما يلي :

– ارتفاع الأسعار واللجوء إلى الاستيراد كنتيجة لتغيير طبيعة التركيب المحصولي من الزراعات الغذائية إلى زراعة المخدرات، وبالتالي التأثير على الخطط الحكومية التنموية.

–التأثير السلبي على المخصصات الحكومية المتعلقة بسياسة الدعم، وهكذا فإن تهريب السلع المدعمة محليا إلى خارج الحدود سيؤدي إلى إفراغ سياسة الدعم من محتواها.

-إحداث الاضطراب على مستوى التموين الغذائي من خلال عمليات القرصنة البحرية ما يؤدي إلى التأثير على عنصر الاستقرار الذي يقوم عليه الأمن الغذائي من خلال"الديمومة" أي توفر الغذاء للكل و في كل الأوقات.

تبعا لهذه النتائج يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات كما يلي :

أولا. تكثيف الرقابة على طبيعة المزروعات من أجل تفادي إحلالها أوتحويلها من طرف الفلاح.

ثانيا : دعم الفلاح من أجل سد الطريق أمام الإغراءات التي يتعرض لها من أجل ضمان عدم إهمال الأرض أو تحويل طبيعة المزروعات.

ثالثا : تغيير طبيعة الدعم المقدم من طرف الدولة بصب منحة الدعم في حسابات المحتاجين مباشرة، فتصبح السلعة بنفس الثمن في الدول المجاورة بشكل يؤدي إلى وقف تهريبها لانعدام أسباب تهريبها.

رابعا. تكييف القوانين الوطنية وإبرام الاتفاقيات الدولية خاصة الثنائية منها (مع الدول مصدر القرصنة) من أجل خلق آليات لمكافحة ظاهرة القرصنة وتسهيل تنفيذها.

الهوامش

[1]. Pour plus d'informations concernant le terme « souveraineté alimentaire » voir : Commission européenne- Office de coopération EuropeAid (2009). *Sécurité alimentaire : comprendre et relever le défi de la pauvreté*, Bruxelles, p. 9.

[2]. تأثير المخدرات على الثروة المائية لا يعد أصلا، وهكذا فإن بعض الأنواع من المخدرات مثل أحد أنواع "حمراوات الخشب" (بها أوراق الكوكا) تنمو في مناطق جبلية أكثر جفافا أهمها Erethroxy lumnovogranatenes، حول الموضوع راجع : - عرموش، هاني (1993)، المخدرات إمبراطورية الشيطان:التعريف.الإدمان.العلاج، بيروت : دار النفائس ، ص 205.

[3]. عنصر إمكانية الحفظ لمدد طويلة لا يعد أصلا في مادة المخدرات، فمثلا فيما يخص الكوكا فإنها تخسر بسرعة أهم موادها الفعالة substances actives بمجرد قطفها، لذلك يجب تحويلها بسرعة إلى سلفات sulfate أو إلى عجينة الكوكا pâte de coca، حول الموضوع يرجى مراجعة :

CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent (2005). « Production agricole de drogues illicites et conflictualités intra-étatique : dimensions économiques et stratégiques », *in* conférence « production de drogue et stabilité de l'État », organisé par: le Secrétariat général de la défense nationale (France) et le Centre d'études et de recherches internationales, le 6 octobre 2005 à Paris.sp

[4]. إن هذا الأمن المبني على الدعم يمكن اعتباره **"أمنا غذائيا مقنعا"** لأنه لا يتوافق مع منطق الأمن المستدام الذي يحدد الأمن الغذائي، فحتى ولو أمكن اعتباره "أمنا غذائيا ذاتيا" لأنه مضمون من داخل حدود تلك الدولة ومن ضرائب مواطنيها، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى الأمن الغذائي الحقيقي بالمعنى الدقيق، فهو أمن مرتبط

بمتغيرات خارجية، قد يؤدي غيابها (**تأثر إيرادات الدولة**) أو تغييبها (**أمننة قطاعات أخرى**) إلى تهديد هذا الأمن.

المراجع باللغة العربية :

1. عرموش،هاني (1993). المخدرات إمبراطورية الشيطان: التعريف.الإدمان.العلاج، بيروت : دار النفائس، ص 91.
2. غربي، فوزية (2011). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي : حالة الجزائر (ط 2)، بيروت : منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 83.
3. غريفيش، مارتن وأوكلاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ترجمة مركز الخليج للأبحاث- دبي)، 2008، ص 123.
4. محرم، إسماعيل عبد الله. الزراعة البديلة للقات، صنعاء : مركز عبادي للدراسات والنشر،س.ط. غ.م ،ص 21.
5. الأكاديمية العربية للعلوم واليونيسكو(2001). الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (م 3): البعد الاجتماعي، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ص 158.
6. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2013) تقرير المخدرات العالمي2013:خلاصة وافية، فيينا، ص 3.

المراجع باللغة الأجنبية :

أولا : الكتب

RAGOUCY-SENGLER, Cathrine (1998). «*cocaïne*», *in* Pascal Kintz (coord.). *toxicologie et pharmacologie médicolégale*, France : Éd Elsevier.

ثانيا : المقالات

1. GASCON, Alain (2009). « La piraterie dans le golf d'Aden : les puissances désarmées ? », *Hérodote*, n° 134, 2009/3, pp. 107-124.
2. MANIATIS, Antoine (2016). Approche juridique de la piraterie, Centre de droit maritime et océanique, université de Nantes, vol 22, 2016/1.
8. MANIATIS, Antoine (2017). La piraterie en Afrique, *Neptunus revue*, vol. 23, 2017/4.
3. RIZZOLI, Fabrice (2010). « Pouvoirs et mafias italiennes. Contrôle du territoire contre État de droit », *pouvoirs*, n° 132 : le crime organisé.
4. WELLS, Simon (2006). «A human security approach to US illegal drugs policy», *Human Security journal* (issus 1) - april.

ثالثا : الملتقيات

CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent (2005). « Production agricole de drogues illicites et conflictualités intra-étatique : dimensions économiques et stratégiques », *in* conférence « production de drogue et stabilité de l'État », organisé par: le Secrétariat général de la défense nationale (France) et le Centre d'études et de recherches internationales, le 6 octobre 2005 à Paris .sp.

رابعا : التقارير

1. *Commission européenne*- Office de coopération EuropeAid (2009). *Sécurité alimentaire : comprendre et relever le défi de la pauvreté*, Bruxelles.
2. HUSSEIN, Karim ; GNISCI, Donata & WANJIRU, Julia (2004). *Sécurité et Sécurité Humaine : présentation des concepts et des initiatives, quelles*

conséquences pour l'Afrique de l'Ouest ?, Paris : *Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest*, SAH/D (2004)547.

3. MENARD, Stéphanie (2008). *La sécurité humaine aujourd'hui : pourquoi les populations marginales s'appauvrissent-elles encore ? l'aide canadienne en matière de sécurité humaine est-elle suffisante ?*, la chaire c-a. Poissant de recherche sur la gouvernance et l'aide au développement, Canada, 15.

4. NAYLOR, R.T. (2000). *Crime économique et crime organisé : les défis qui attendent la justice pénale*, *Division de la recherche et de la statistique*, ministère de la Justice- Canada.

5. Office Français de Protection des Réfugiés et Apatrides (2014). La piraterie somalienne, DIDR : Paris.

خامسا : الرسائل الجامعية

LE GOFF, Roland (2016). La protection des navires soumis au risque de piraterie, thèse de doctorat, soutenue le 14 décembre 2016, université de Nantes.

سادسا : المواقع الإلكترونية

UNODC, *Résumé analytique*, p. 17, disponible sur :
(www.undc.org/.../data.../Globalization-of-crime-ExSum-French.org).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص75- 92

رأس المال المخاطر نمط تمويلي بديل ومعاصر للمؤسسة " التجربة الجزائرية أنموذجا "

Venture capital is an alternative and contemporary financing style for the Enterprise "The Algerian experience as a model"

د. بلعيدي عبد الله *
Belaidi abdellah
جامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر
belaidi.abdellah@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/02/05 تاريخ القبول:2020/03/31 تاريخ النشر:2020/06/30

ملخص: يقوم رأس المال المخاطر على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بتقديم المساندة المالية للمؤسسات، ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر يقوم أيضا بتقديم المشورة الفنية والإدارية، لأن عائد استثمار رأس المال المخاطر يتناسب طردا مع كفاءة وجودة الإدارة الجديدة. أما ما يتعلق بالتجربة الجزائرية في رأس المال المخاطر فهي مازالت متواضعة جدا وبعيدة كل البعد عن مؤسسات التمويل برأس المال المخاطر المعاصرة، واقتصرت هذه التجربة على القطاعات غير الابتكارية لأنها لا تتحلى بروح مخاطرة كافية . ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على رأس المال المخاطر، وتقديمه كبديل تمويلي عن طريق إبراز قدر من أهميته عسى أن يكون ذلك حافزا لقطاع التمويل ليعطيه قدرا من أولوياته. وللوصول إلى هدف هذه الدراسة تم تقسيمها إلى محاورين أساسيين: تناول المحور الأول الدراسة النظرية لرأس المال المخاطر، وخصصنا المحور الثاني للدراسة التطبيقية لرأس المال المخاطر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المخاطرة، رأس المال المخاطر، التمويل، التجربة الجزائرية.
تصنيف JEL: B12 , D3 , E2 , G3

Abstract The risk capital on the principle of participation in the profits and losses to provide financial support to institutions, in order to mitigate risks will also provide technical and managerial advice, because the capital return on investment risk is proportional to the efficiency and quality of the new administration. As for what regards the Algerian experience in venture capital, it is still very modest, and far removed from the financial institutions capital contemporary risks, and this experience was limited to non-innovative sectors because they do not show enough spirit risky.The aim of this paper is to highlight the risk capital, and presented as an alternative to funding by highlighting its importance as it may be that this is an incentive for the finance sector to give him a bit of his priorities. To reach the goal of this study was divided into main interlocutors: eat first axis theoretical study of risk capital, and set aside the second axis applied to the study of risk capital in Algeria.

Key words: Small and medium enterprises , Risks , Risk capital , Financing , Algerian experience .
JEL classification codes: B12 , D3 , E2 , G3

* المؤلف المرسِل: belaidi.abdellah@gmail.com

1. مقدمة:

احتل التمويل أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية، وأصبح من الموضوعات الهامة سواء في علم الاقتصاد أو في الإدارة المالية، ويبقى مشكل التمويل من أعقد المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مصادر الحصول عليه من جهة وتكلفة الحصول عليه من جهة أخرى، ويسبب سوء تمويل رأس مال العامل ورأس مال الثابت للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تعثر المشروع وربما إفلاسه. ونتيجة لهذه الأهمية برز نمط جديد من التمويل يختلف عن التمويل التقليدي في نظرته لمستويات المخاطرة في استثمارات وأعمال الشركات التي تحتاج إلى التمويل، هذا النمط التمويلي اصطلح على تسميته برأس المال المخاطر، ويقوم من خلال مشاركة المؤسسات في الأرباح والخسائر بتقديم المساندة المالية، والفنية والإدارية، ويعتمد بدرجة أكبر على مجموعة من الموهوبين وخبراء بالأسواق والمتخصصين والقادرين على التنبؤ بمستقبل المشروع، وذلك لأن عائد استثمار رأس المال المخاطر يتناسب طردا مع كفاءة وجودة الإدارة الجديدة، ويحتوي على نسب مخاطرة أعلى من المتوسط المتعارف عليه أثناء قيامه بتمويل الاستثمارات، وهو في الوقت نفسه يحتوي على أرباح عالية في حالة النجاح، وهو تأكيد لمبدأ أن الربحية مرتبطة إلى حد كبير بمستوى المخاطر في الاستثمار.

ارتأينا من خلال هذه الورقة العلمية صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار شركة رأس المال المخاطر نمط تمويلي بديل ومعاصر للتمويل التقليدي للمؤسسة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسة السابقة عدة تساؤلات فرعية منها:

ما الذي يميز رأس المال المخاطر عن أشكال التمويل التقليدي ؟ وكيف يساهم رأس المال المخاطر في تقديم الدعم المالي، والدعم الفني والإداري، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما هي دواعي إدخال هذه التقنية إلى الجزائر؟

وقبل الولوج في متن هذا البحث يمكن أن نفترض إمكانية مساهمة مؤسسات رأس المال المخاطر في المشاريع عن طريق المساهمة برأس المال والمشاركة في تسيير المشروع،كما يمكن أن نفترض أن رأس المال المخاطر يعرف في الجزائر تطورا ملفتا للانتباه ويجب إعطائه أولوية خاصة.

وتكمن أهمية رأس المال المخاطر في تدعيمه للمشروعات الناشئة أو المتعثرة، حيث يقوم بتغطية الحاجات التمويلية خلال أطوار حياتها الأولى بدون أن يطلب ضمانات أخرى بخلاف كفاءة فكرة المشروع وفعالية أشخاصه، أما ما يمكن قوله فيما يتعلق بتطبيقات رأس المال المخاطر، فالجزائر

مازالت في مراحلها الأولى وبعيدة كل البعد عن مؤسسات التمويل برأس المال المخاطر المعاصرة، واقتصرت المساهمة في رأس المال على مؤسسات اقتصادية عمومية أو مختلطة تنشط في قطاعات غير ابتكارية، لأنها لا تتحلى بروح مخاطرة كافية، وتنقصها الكوادر الفنية والمتخصصة في مجال صناعة رأس المال المخاطر.

ويهدف البحث إلى إبراز أهمية رأس المال المخاطر ودوره التمويلي في تمويل المؤسسة خاصة الصغيرة والمتوسطة، وهذا بعد التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة به، كما يهدف إلى إبراز تجربة الجزائر في تعاملها مع هذا الأسلوب التمويلي.

بسبب طبيعة الموضوع محل الدراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى العناصر الآتية :

- ماهية رأس المال المخاطر .
- الوظيفة التمويلية لرأس المال المخاطر.
- الوظيفة الإدارية لرأس المال المخاطر .
- تجربة الجزائر في مجال نشاط رأس المال المخاطر .

2. ماهية رأس المال المخاطر:

2-1- مفهوم المخاطرة :

2-1-1- المخاطرة في اللغة والاصطلاح: يتقارب ويتداخل المعنى اللغوي للمخاطرة مع المعنى الاصطلاحي لها.

▪ **المخاطرة لغة:** مصدر خاطر، وجمعها مخاطرات، ويقال: تخاطروا على الأمر، تراهنوا وخاطرهم عليه، راهنهم، وأخطر المال: جعله خطرا بين المتراهنين (الفيروز أبادي،1996،ص494) والتَّخَاطرُ والمخَاطَرَةُ والأخطار: المراهنة (مرتضى الزبيدي،ص184و185) ويقال: خَاطَرَ يُخَاطِرُ مخاطرة بحياته، بنفسه: عرضها للهلاك، أما الخطر فهو مصدر: خطر وهو في الأصل السَّبْقُ يتراهن عليه، ثم استعير للشرف والمزية، فالخَطَرُ: الرهن بعينه وهو ما يخاطر عليه وجمعه أخطار (العايد،1989،ص405 و 406) فمن حيث المعنى اللغوي هناك تقارب وتداخل بين مصطلحي الخطر والمخاطرة، فكلاهما يصب في معنى الرهان والمراهنة والمجازفة، وإن كانت المخاطرة تطلق على عملية المراهنة، أما الخطر فهو ما يُخَاطَرُ عليه، كما يطلق على القدر والمكانة والشرف والمنزلة، واضطراب الحركة والاهتزاز، يقال:

رمح خطار، أي: ذو اهتزاز شديد،كما تطلق المخاطرة المشتقة من خطر على الإشراف على الهلاك وعلى الرهان وكذلك على التبختر، يقال: خطر يخطر إذا تبختر وسمي الأسد الخطار، لتبختره وإعجابه أو لاهتزازه في مشيه (ابن فارس ،1979، ص199)

- **المخاطرة في الاصطلاح**: يعد مفهوم المخاطرة عند الفقهاء قريبا من معناها اللغوي، فهو كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه، كما تعني التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر (رواس،1988،ص197)، والأرجح أن مرادهم من إطلاق المصطلحين (مخاطرة أو خطر) هو حالة التردد بين الغنم أو الغرم، بمعنى احتمالية الربح أو الخسارة (ابن تيمية،2001، ص350 و351).

2-1-2- المخاطرة في علم الاقتصاد: عرفت المخاطرة بأنها حالة شعورية خاصة تغمر الإنسان، وهو يحاول الإقدام على أمر يخاف عواقبه، فإما يتراجع انسياقا مع خوفه وإما أن يتغلب على دوافع الخوف ويواصل تصميمه فيكون هو الذي رسم لنفسه الطريق واختار بملء إرادته تحمل مشاكل الخوف بالإقدام على مشروع تحتمل خسارته مثلا(باقر الصدر،1987، ص633). كما استعملت بمفهوم احتمالية وقوع الخسائر في أي مشروع أو عملية استثمارية، حيث تمثل المخاطرة دالة لتقلب العوائد المتوقعة من جراء توظيف موارد مالية في محفظة استثمار معينة، وعليه كلما زاد احتمال وقوع الخسارة، كلما كان الاستثمار أكثر مخاطرة والعكس بالعكس (حسن الحسيني ،2006، ص166)، لكن ما نميل إليه، أن المخاطرة هي حالة احتمالية بين الضرر والنفع أو بين الربح والخسارة، وهي تأتي دائما من عدم معرفة النتيجة التي ستقع من بين نتائج مختلفة، فالمخاطرة هي تردد العملية المالية أو الاستثمارية بين الغنم والغرم من خلال انتفاء عنصر ضمان الربح وبقاء احتمال الخسارة قائما، وعلى هذا الأساس فالمخاطرة مفهوم غير الخطر، لأن المخاطرة فيها احتمال السلامة من الخطر، أما إذا أطلقنا الخطر، فإننا نريد به الضرر الأكيد فالخطر يجر دائما ضررا إذا تحققت حالته الاحتمالية، أما المخاطرة فهي حالة احتمالية بين الضرر والنفع (الزرقا،1994، ص105) وللمخاطرة في المجال الاقتصادي الوصفي عدة معان، فهي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب أو المتوقع حدوثه، أو هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع، أو هي احتمالية الخسارة من قبل المستثمر، فالمخاطرة حسب هذه المفاهيم تدور حول محور واحد هو الاحتمال وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له، فهي تمثل وضعا يحتمل فيه أن تتكبد المنشأة خسارة على استثمارها بسبب عملها في بيئة

أعمال تسودها الريبة وعدم الوثوق (الهواري سيد ،1985، ص109) والمخاطرة في الاقتصاد الوضعي يمكن التخمين فيها لمعرفة النتائج المربحة لأي قرار، وتحديد احتمال إحصائي لإمكانية تحقق الأحداث المستقبلية، فهي تنطبق على إمكانية التعرض للخسارة أو الضرر أو المجازفة من حيث أنها تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها، كما تنطبق على احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، إذ لو كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة تكون منخفضة أيضا(دريد ،2004، ص36).

2-1-3- أنواع المخاطرة: تتنوع المخاطرة المرتبطة بمجالات المعاملات المالية والاستثمارية لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي (حماد، 2003 ، ص16 و 17):

- **مخاطر عامة ومخاطر خاصة:** تتعلق المخاطر العامة أو الكلية بالنظام العام وليس بالمشروع الاستثماري بحد ذاته، بينما تتعلق المخاطر الخاصة بنشاط اقتصادي معين أو شركة معينة أو بظروف معينة .

- **مخاطر أولية ومخاطر ثانوية:** المخاطر الأولية هي تلك المخاطر التي لا يمكن التخلص منها أو حتى تحويلها، أما بالنسبة للمخاطرة الثانوية فهي تنشأ من عمل تجاري معين مترافقة مع حزمة المخاطر الأولية .

- **مخاطر النشاط المالي ومخاطر النشاط العيني:** تمثل مخاطر النشاط المالي في المخاطر المرتبطة بالمؤسسات المالية أما مخاطر النشاط العيني فتشمل أوجه النشاطات سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية وتنطوي هي الأخرى على عدة مخاطر،منها المخاطر القانونية كإصدار قوانين تقتضي بتأخير بعض المشاريع مما يؤثر على مصلحة المستثمرين، وأيضا المخاطر الاجتماعية كطبيعة الاستهلاك والميول والرغبات وأذواق الناس ،إضافة إلى المخاطر الائتمانية .

- **المخاطر المنخفضة والمخاطر العالية** : المخاطر المنخفضة أو القليلة فتحدث نتيجة انحراف معاكس عن النتيجة المأمولة أو المنشودة، أي أن احتمالية الخسارة تتجه نحو الصفر، أما المخاطر العالية فهي نتيجة زيادة إمكانية حدوث انحراف عن النتيجة المأمولة ، أي أن احتمالية الخسارة تتجه نحو الواحد .

2-2- مفهوم رأس المال المخاطر: عرف رأس المال المخاطر بأنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن في الحصول على دخل، أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، وهذه الحالة تعتبر مصدر المخاطر، أملا في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبيا، حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة، وهذه الحالة تعتبر تعويضا للمخاطر (عبد الباسط وفا ،2001، ص4) ويعتبر رأس المال المخاطر أسلوبا من أساليب التمويل لكن بتقنية وصيغة خاصة، فهو يجمع بين تقديم النقد وتقديم المساعدة في إدارة الشركة مما يحقق تطورها، ويمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال استثمار رؤوس الأموال الفائضة لدى المؤسسات (بنوك شركات تأمين، مؤسسات، سلطات عمومية) بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد مرتفع .

2-3- أطراف رأس المال المخاطر :يتكون رأس المال المخاطر من الأطراف الآتية (Jean Lachmann , 1999 , p17):

2-3-1- المستثمر المخاطر: وهو الشخص الذي لديه مقدار من المال ويرغب في استثماره، وهذا الشخص يخاطر برأس ماله طلبا للربح الذي يتوقع الحصول عليه إذا تم النجاح للمشروع المستثمر فيه، والربح يكون مرتفع نسبيا بسبب ارتفاع المخاطرة، وقد يكون هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا.

2-3-2- الرأسمالي المخاطر : وهو الشخص الذي يدير الاستثمارات المخاطرة، ويأتمنه المستثمر المخاطر على أمواله بما له من خبرات متراكمة في إدارة الاستثمارات المخاطرة، وهو الأكثر تعرفا على الفرصة البديلة والأجدر تحديدا لها، وكل ما يهم الرأسمالي المخاطر هو إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة بسبب ارتفاع المخاطرة، وقد يكون هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا.

2-3-3- رأس المال : وهي تلك الأموال التي يتم استثمارها في الأنشطة الاستثمارية المخاطرة، يقوم بتقديمها أشخاص يرغبون في المخاطرة وهم المستثمرون المخاطرون، أملا في الحصول على عوائد عالية بما يوازي حجم هذه المخاطرة .

2-3-4- العوائد (الأرباح): يعتبر الربح العائد الرأسمالي من الاستثمار في رأس المال المخاطر المتوقع تحقيقه وذلك عند التصرف في الاستثمار، وهو يفوق معدلات الأرباح العادية كمقابل لتحمل هذه المخاطر وفقا للمعادلة " مخاطر أكبر = عائد مرتفع " .

2-3-5- العمل : يعتبر العمل في رأس المال المخاطر عنصرا محوريا، بحيث لا يتصور قيام هذه التقنية التمويلية بدونه، ولا يقتصر على الجهد العضلي بل يساهم في تحريك العقل البشري، وينحصر عادة

في القطاع التكنولوجي والمعلوماتي وقطاع الصحة الطبية والطاقة الصناعية، ويمتد إلى مهارات عالية وخبرات إدارية متخصصة وكفاءات وأنشطة فنية، أي أنه يمتد إلى المشاركة اللصيقة مع إدارة الشركة المستثمر فيها .

2-4- نشأة رأس المال المخاطر: ظهر رأس المال المخاطر منذ أكثر من 25 قرنا، فهو من أقدم الظواهر الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية حيث كان يمارس في بداية الأمر بطريقة عشوائية ارتبطت تلك الممارسات بالمجتمعات البشرية وتطورت بتطورها، ويرجع أصل نشأته إلى اليوناني طاليس (625، 547 ق.م) صاحب مبادئ الهندسة الحديثة، الذي أسس أول مشروع في التصنيع الزراعي من خلال استخراج الزيت من الزيتون بفضل القروض التي حصل عليها من مقرضين مخاطرين والتي مكنته من إنشاء وتطوير مشروعه، فكانت النتيجة النهائية من وراء هذا المشروع أن حقق أرباحا مضاعفة تم تقسيمها بينه وبين مموليه المغامرين حسب الاتفاق، وفي القرن الخامس عشر قام البحار الإسباني كريستوف كولومبس باكتشاف عالم جديد فتح الطريق لآفاق جديدة واسعة للنشاط التجاري وتدفق السلع والثروات، وهؤلاء البحارة بقيادة هذا البحار لا يملكون شيئا سوى مهاراتهم في الإبحار وقدرتهم على قيادة طواقمهم، لكن وجدوا التمويل اللازم برأس المال المخاطر من طرف الملوك والأمراء والأثرياء الذين قاموا بتغطية كل نفقات هذا الاكتشاف الجديد، فربح هؤلاء المغامرون أصحاب الأفكار والمهارات بأموالهم أرباحا ضخمة جدا، فعادوا بسفنهم محملة بالذهب والتوابل والحجار الثمينة (Dominique Piotet, 2003 , p87) أما بشكله الحديث فظهر في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، على يد الجنرال الفرنسي جورج دوريو Georges Doriot (1899-1987) الذي أنشأ سنة 1946 بأمريكا أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم بالتعاون مع مجموعة من الممولين من بوسطن تحت اسم منظمة الأبحاث والتطوير الأمريكية Americain Research & Development " ARD" والتي عملت على تمويل شركات صغيرة تعمل في مجال التجديد خاصة الشركات الإلكترونية، بعد ذلك عرف رأس المال المخاطر انطلاقة حقيقية ابتداء من 1950 تحت اسم Venture Capital، وأصبح النموذج الأمريكي في نشاط رأس المال المخاطر مرجعية لكل العالم في هذا المجال، ثم انتقل بعد ذلك في بداية سنة 1983 إلى دول أوربا أين تأسست الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر European Venture Capital Association لتطوير هذه الحرفة، حيث عرفته انجلترا أولا، ثم فرنسا وهولندا، ثم انتشر بداية من سنة 1992 بألمانيا وباقي الدول الأوروبية وبعض الدول العربية كمصر، وتونس،

وفي مطلع القرن الحالي ظهر في مختلف دول العالم كالجزائر، والمغرب ودول الخليج (Emmanuelle Dubocage, 2003, p87) استجابة لمواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.

3- الوظيفة التمويلية لرأس المال المخاطر:

3-1- التمويل برأس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد رأس المال المخاطر مصدرا وأداة تمويلية مهمة في توفير الغطاء التمويلي اللازم للمشروعات الناشئة الواعدة بالنمو لكنها تفتقر إلى مصادر تمويلية أخرى بسبب معدل المخاطر العالية التي ترتبط بها، ويمثل ذلك التمويل الموجه للمراحل المبكرة لحياة المؤسسات التي عادة ما تقوم على مضمون تكنولوجي معتبر وتمتلك استعدادات قوية للنمو، ويعد بديلا هاما لأسلوب التمويل التقليدي الذي يعتمد على القروض، فأساس قيام شركة رأس المال المخاطر هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، ويمول أساسا رواد الأعمال أصحاب الأفكار النيرة واللامعة والمشاريع ذات الجدوى العالية وتنطوي على أرباح كثيرة ولكن تفتقر إلى رؤوس الأموال لبدأ هذه المشاريع، فتعمل هذه التقنية بتسهيل هذه العملية وتمكين هؤلاء الأشخاص من بدأ مشاريعهم، وتعتمد العوائد بشكل كامل على نمو المشروع وقدرته على تحقيق الأرباح، وتتعامل شركة رأس المال المخاطر بمبدأ المشاركة ومن ثمة تعتمد على أسلوب الجدوى الاقتصادية للمشروع وربحيته وكفاءة إدارة المشروع كبديل عن أسلوب البنوك التقليدية في تركيزها على الضمانات وحجم القوائم المالية، هذه الميزة الناجحة في الاقتصاد والتي برهنت كفاءتها ميدانيا، تميزه وتعطي له فارقا كبيرا عن بقية مصادر التمويل الأخرى، وهو تمويل الإبداع والابتكار بحيث انتشر بشكل سريع في الدول الغربية، وأصبح يحقق نجاحا تلو الآخر بفضل حجم الاستثمارات التي استطاع أن يضيفها إلى رصيده مما أضفى عليه أهمية قصوى، ويعد رأس المال المخاطر تقنية جد متطورة للتمويل بالمشاركة، موجه بشكل أساسي للمؤسسات الناشئة والمتجددة، ويرتكز رأس المال المخاطر على القيام بالمشاركة في تأسيس مشروعات أو شركات جديدة ذات مخاطر عالية أو مشروعات قائمة متعثرة لا تحقق العائد المطلوب منها، فيقوم رأس المال المخاطر من خلال مشاركته في هذه المشروعات ومن خلال تقديم المستندات المالية بتحسين فعالية تلك المشروعات ورفع عوائدها الاستثمارية بما يساعد في تحقيق عوائد عالية في أغلب الأحيان تتناسب مع درجة المخاطر التي تعرضت لها وربحيته وليس على أسلس الضمانات، ولا يتم جني الأرباح إلا في المشاريع الناجحة، وفي حالة الخسارة فالممول يتحمل ذلك، أي أن الممول عرضة للربح والخسارة، (Vanina, 2003, p326) وهكذا فالأساس الذي يقوم عليه رأس المال المخاطر هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

إن التمويل برأس المال المخاطر عبارة عن استثمار حقيقي من دون أثر الرفع المالي، فقد نجح في تمويل المشروعات الناشئة القائمة على التكنولوجيا العالية، وله أثر فعال في خفض التكاليف وتسهيل نمو الإنتاجية والأداء الاقتصادي والربحية، ولا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بل هو مستنبط من أحد الأشكال التمويلية الإسلامية المتمثل في التمويل بالمضاربة، لذا فلا يتوقع أن تكون له آثار سلبية كما هو الحال بالنسبة للتمويلات الربوية التي أدت مؤخرا إلى انهيار النظام المالي العالمي (بريبش السعيد، 2007 ، ص9).

3-2- المراحل التمويلية برأس المال المخاطر: تتم عملية التمويل برأس المال المخاطر بأربع مراحل أساسية نوجزها فيما يلي (عبد الباسط وفا، 2001 ،ص ص83-85).

3-2-1- مرحلة الإنشاء : وتسمى المرحلة البذرية ويتم فيها توفير الغطاء التمويلي للمشروع في بدايته وتعتبر هذه الخطوة تمويل المرحلة المبكرة حيث لا يتوافر للمستثمر الموارد المالية الكافية، وتنقسم إلى رأس مال قرب الانطلاق ورأس مال الانطلاق، ورأس المال المخاطر هي الوحيدة التي تقبل تمويل المشروع خلال هذه المرحلة لارتفاع المخاطرة إلى أوجها.

3-2-2- مرحلة التمويل اللاحقة : وهي مرحلة توليد الإيرادات وتهدف هذه المرحلة إلى تمويل تنمية وتطوير شركات قائمة والتي تحتاج إلى متطلبات تمويلية خاصة وتقدم آفاق نمو جذابة وتنقسم إلى مرحلة التوسع ومرحلة النضج .

3-2-3- مرحلة تحويل الملكية :يوفر رأس المال المخاطر في هذه المرحلة الغطاء التمويلي الكافي لتمويل عمليات انتقال وتحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع إلى مجموعة جديدة من الملاك ويطلق عليها أيضا رأس مال تعاقب.

3-2-4- مرحلة التصحيح أو إعادة التدوير :عندما تواجه المؤسسة مشكل ضعف الأداء أو مشاكل إدارية أو نقص الإيراد أو تغيير ظروف الطلب فإنها تحتاج إلى إنهاض مالي، فيأخذ رأس المال المخاطر بيدها حتى تعيد عافيتها وترتيب أمورها، وتستقر من جديد في السوق ، وتصبح قادرة على تحقيق الأرباح ، كما تسمى هذه المرحلة بمرحلة التقويم أو التخارج أو مرحلة التصحيح ، فكل المشاكل التي تعترض المؤسسات في هذه المرحلة يمكن تجاوزها بهذه الصيغة .

4- الوظيفة الإدارية لرأس المال المخاطر:

إن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى لرأس المال المخاطر، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة في

مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضا من خلال تبني المشاريع القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشاريع الصغيرة الوليدة في موقعها. وتقدم مؤسسات رأس المال المخاطر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل: الخدمات الإدارية، الخدمات المتخصصة، الخدمات التمويلية، والخدمات العامة (الإسكوا، 2007، ص ص38–40) فالأساس الذي يقوم عليه اقتراح تأسيس رأس المال المخاطر هو قيامه على مبدأ المشاركة في الإرباح والخسائر، ونتيجة للأساليب والآليات المتعددة والمتنوعة له يمكن اعتباره بديلا تمويليا متاحا وملائما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يعتبر مشكلة التمويل من أكبر المعوقات التي تعاني منها، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع، والتي ينحصر تمويلها على القروض المصرفية التي يشكل الدين والضمان والمخاطر والائتمان عبئا لها، فأسلوب التمويل بشركة رأس المال المخاطر يعتمد في تمويله لهذه المؤسسات على مبدأ المشاركة والمساهمة، حيث يتحمل الممول المخاطر مع المستثمر الربح والخسارة، كما يشكل رأس المال المخاطر أحد الوسائل الفاعلة الذي يتناسب نشاطه ومستوى تدخلاته مع طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، نظرا لارتباط نشاطه بالمجالات ذات المخاطرة والعائد المتوقع الكبير، أين يتخذ التمويل شكل المساهمة في رأس مال المؤسسة، ويقوم بتوفير التمويل المالي وكذلك الدعم الفني والتكنولوجي والإداري لهذه المؤسسات (Savignac, 2007, p864) وهو ما يفسر أيضا عدم نجاعة تلك المصادر التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأساسية لرأس المال المخاطر ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل وتوفير الخدمات القانونية وتوفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية وبناء شبكات تواصل وتقديم الخدمات الفنية وتوفير البنية التحتية، وتوفر خدمات عامة إلى جانب الدعم المالي والقانوني والتجاري للمؤسسات الناشئة وتوفير قوى الدفع الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تجاوز أعباء الانطلاق وضمان استدامتها، من خلال ما توفره من خدمات الدعم والمساندة خاصة خلال السنوات الأولى من حياتها (Gabrielli،

2007 ، p22)، وتقديم استشارات إدارية من شانها مساعدته على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة واستراتيجياتها وتوفير الخدمات المالية الضرورية من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسة بنسبة معينة والمساهمة في التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة. ويلعب رأس المال المخاطر دورا فعالا في تمويل المؤسسات بحيث تمدها بالأموال والخبرة والطرق الحديثة في الإدارة والتنظيم وتدمج أموالها مع أموال المؤسسات الممولة، وهذا ما يحقق تمويلا محفزا لهذه المؤسسات لأن تنهض وتحقق أرباحا معتبرة بعكس طريقة تمويل الاستدانة المحفوفة بمخاطر السداد وسعر الفائدة وأعباء أخرى كإشكالية الضمانات وغيرها (بركات، ملتقى دولي، 2010) والمخاطر برأس المال لا يكتفي بتقديم النقد فحسب، بل يتدخل في عملية التسيير والرقابة والمحافظة على أمواله، فهو يقدم يد المساعدة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتدعيم البحث وهيكلة التمويل، ويساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها، كما تتم عملية التدخل هذه عن طريق تقديم شبكات للاتصال في كل الاتجاهات والمعرفة الجيدة بالسوق، والتقييم الدائم والمستمر للمكانة والمركز التنافسي للمؤسسة، كما يقوم على تكنولوجية متقدمة، مخاطر عالية، وأرباح واعدة، وهكذا فالأساس الذي يقوم عليه رأس المال المخاطر هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر, وتعتمد عوائده على مدى نجاح ونمو العمل، والذي يوفر حافزا جيدا لرأس المال المخاطر ليعمل على إنجاح العمل .(Lachmann , 1998 , p17)

5- تجربة الجزائر في مجال نشاط رأس المال المخاطر :

5-1- مفهوم رأس المال المخاطر في الجزائر وسبل دعمه وتطويره :

5-1-1- مفهوم رأس المال المخاطر عند المشرع الجزائري : شركة رأس المال المخاطر عند المشرع الجزائري هي تلك الشركة التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة (المادة 2 و 3 ، 2006، المتعلقة بشركات رأس المال الاستثماري) حسب ما جاء في الفصل الأول من القانون رقم 06 - 11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006، وتم المصادقة عليه بتاريخ 31 ديسمبر 2006 ويتكون من 28 مادة منضوية تحت 06 محاور أساسية ,Luisa) 2005, p3) ويعتبر رأس المال المخاطر من المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ويتماشى مع الحاجات التمويلية لهذه المؤسسات خاصة في أطوار حياتها الأولى أو المتعثرة منها، كما أنه يلعب دورا حيويا في تطوير وإصلاح المؤسسات العمومية قبل عرضها للخوصصة.

5-1-2- سبل دعم رأس المال المخاطر في الجزائر وتطويره: إن قلة عدد مؤسسات رأس المال المخاطر يؤدي بهذه المهنة أن لا تتطور ولا أن تزدهر في الجزائر دون إنشاء مؤسسات جديدة سواء من طرف القطاع الخاص أو بتدخل من الدولة أو عن طريق الشراكة بينهما، لذا يجب على الدولة توفير جملة من الشروط لإنجاح مؤسسات رأسمال المخاطر وتطوير نشاطها، بحيث تشمل هذه الشروط الجوانب التشريعية والاقتصادية وكذلك السياسية، والتأسيس الجيد لمقومات نجاحه وإعطاء دفعة قوية لنشاط رأس المال المخاطر عن طريق إدخال تعديلات على بعض بنود القانون المتعلق بالضرائب، خاصة فيما يتعلق بالازدواج الضريبي، بالإضافة إلى إمكانية تخفيض قيمة الرسوم وذلك للنهوض بنشاط رأس المال المخاطر نظرا للدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه في تمويل الاستثمارات للاستعاضة عن الاستدانة، أما ما يتعلق بالشق التشريعي فيجب على الدولة إصدار قوانين قابلة للتطبيق تتميز بالبساطة والسهولة وتحقيق مزيد من الآمان حتى يطمئن المستثمر نسبيا إليها، كما يمكن لكل من البنك والمؤسسات المالية والمستثمرين المستقلين وشركات التأمين وصناديق المعاشات أن تلعب دورا حيويا في تطوير شركات رأس المال المخاطر، لذا فإن تدعيم الدولة و مساهمتها يؤدي إلى زيادة فاعلية رأس المال المخاطر لمواجهة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يقبل عليها سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع المخاطر (عبد الله إبراهيم، 2006 ، ص12) وينبغي على البنوك الجزائرية أن تلعب الدور المرتقب منها في دفع وتدعيم مهنة رأس المال المخاطر، لأن البنوك تقتحم بجدارة هذا المجال وتحتل فيه موقعا متميزا حسب التجارب الدولية المقارنة، كما يجب تقديم تحفيزات تتعلق بطرق الخروج من الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات أساسا في تعديل شروط القبول في البورصة عن طريق العرض العام على الجمهور والذي يعد الطريقة الأمثل والمفضلة بالنسبة لمؤسسات رأس المال المخاطر والمستثمرين (Cherif Mondher, 2007, p19)، ويمكن أن تلعب المؤسسات التعليمية دور محل اعتبار في تطوير مهنة رأس المال المخاطر، وذلك بإمدادها بالكوادر المتخصصة في مجاله، إذ أن هذه المؤسسات لا تتوقف على إمداد المشروعات بالتمويل اللازم، وإنما تمد لها يد العون وتتابعها في كافة المجالات الفنية والإستراتيجية، وتلك المتابعة تتطلب تكوين الكوادر الصالحة للعمل بحرفة رأس المال المخاطر (Mohamed Rachid , 2003 , p59) ، وهذا ما نلاحظه في العديد من الدول التي تأوي مؤسسات متطورة لرأس المال المخاطر، ففي فرنسا

مثلا تتولى العديد من المؤسسات التعليمية مهمة تكوين كوادر طلابية مدربة ومزودة بالمعلومات اللازمة لتخصصات رأس المال المخاطر، منها: ESSC ، ESP و TC وغيرها, Battini Pierre) .(p53 et 54 , 1998 والمحصلة النهائية أنه يقتضي على الدولة الجزائرية توفير جملة من الشروط لإنجاح مؤسسات رأسمال المخاطر وتطوير نشاطها، بحيث تشمل هذه الشروط الجوانب التشريعية السياسية والاقتصادية، لأنه كلما ارتفعت حدة المخاطر كلما أحجم المستثمرون على الاستثمار في محيط المخاطر بسبب مواجهة خطر ذو بعدين، أحدهما خاص بمحيط المؤسسة والآخر يتعلق بالنشاط والمحيط التمويلي، كما يجب عليها أيضا تشجيع إنشاء هذه المؤسسات بغض النظر عن جنسية مؤسسيها، ودعم أساليب الشراكة مع مؤسسات رأسمال المخاطر الأجنبية خاصة المالكة لتكنولوجيا عالية، وكذلك إنشاء مراكز للبحوث والتدريب لمساعدة المشاريع الناشئة لدعمها بالتمويل ومساعدتها في تقديم الاستشارات ومتابعة نشاطها، وإنشاء مركز وطني للإعلام الاقتصادي مهمته توفير المعلومات للمستثمرين في كافة أوجه النشاط الاقتصادي، والإسراع في إنشاء سوق أوراق مالية ليتم من خلاله تداول الأسهم والأوراق المالية الخاصة بهذه الشركات (بريبش السعيد، 2016 ، ص7).

ولقد تم في الجزائر بعض التجارب لمؤسسات رأس المال المخاطر، نوردها فيما يلي :

- **المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة** "Finalep": تعتبر المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة – Finalep- أول مؤسسة رأسمالي استثماري في الجزائر، سواء من حيث تاريخ التأسيس أو من حيث حجم النشاط ، وتعتبر من أبرز المتعاملين في مجال نشاط رأس المال المخاطر تعتبر المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة بمثابة رائدة وعميدة صناعة رأس المال الاستثماري في الجزائر، حيث أنشأت في شهر أفريل من سنة 1991، في شكل شركة مساهمة ذات رأس مال قدر بـ 73.750 مليون د.ج ، بين شريكين جزائريين يمتلكان الأغلبية بـ 60 % (بنك التنمية المحلية BDL بـ 40 %، و بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بـ 20 %)، و شريكين أوربيين يمتلكان 40 % (الوكالة الفرنسية للتنمية AFD بـ 28.74 % والبنك الأوربي للاستثمار BEI بـ 11.26%) (منير نوري، 2006 ، ص ص 870 – 872)قامت finalep برفع رأس مالها إلى 159.25 مليون دج سنة 2000، ثم إلى 191.70 مليون دج سنة 2005، ويعتبر التدخل بالأموال الخاصة الوظيفة الأساسية لفينالب، وذلك لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات، وهي عبارة عن شريك بطريقة فاعلة في كل مراحل العملية التمويلية، ولا تخص تدخلات finalep قطاع معين بحد ذاته، بل إنها تعطي الأولوية للمشاريع التي لها آثار وانعكاسات أكيدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وكذا المشاريع التي تساهم في خلق مناصب

شغل، والمنتجة لسلع وخدمات موجهة للتصدير ما يعود بالعملة الصعبة، كما أن finalep منخرطة في إطار عدة برامج تنموية تابعة للإتحاد الأوربي بالجزائر، ونسجل هنا أنه تم إنشاء هذه الشركة مع أنه لا يوجد بعد في الجزائر قانون ينظم نشاط رأس المال المخاطر والذي صدر سنة 2006، وقد نشطت finalep من 1991 إلى 2006 بموافقة من مجلس النقد والقرض بموجب الأمر رقم 12 لـ 12 فيفري 1991(Bouatouta , 2005 , p 4) .

- **المؤسسة المالية للاستثمار**"Sofinance": تأسست بتاريخ 2002/01/09 برأس مال قدره 5 مليارد.ج،ومن مهام هذه الشركة المساهمة في إنشاء المؤسسات الجديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم وتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إرشادها ومساندها في إعادة هيكلتها المالية والإستراتيجية،وتوفير كل فرص التمويل الملائمة،أما نسبة تمويلها فهي لا تتعدى35%من رأس مال الشركة كحد أقصى(مؤسسةسوفينونس،04/03/2019 ,www.sofinance.dz.com)
الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار "ASICOM" : أنشئت الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بموجب اتفاقية بين الجزائر والمملكة السعودية سنة 2004 ، وتعد أول مؤسسة حكومية متخصصة في رأس المال المخاطر بالجزائر، حدد رأس مالها بثمانية مليارات دينار جزائري، بحيث تم اقتسام رأس المال المكتتب مناصفة بين الحكومتين على أن يتم دفع النصف عند التأسيس، ويدير الشركة مجلس إدارة متكون من ستة أعضاء، يضم ثلاثة من كل دولة (بريش عبد القادر، 2016، ص47).
- **الجزائر استثمار** " El djazair Istithmar ": الجزائر استثمار مؤسسة رأس مال استثماري يحوز رأس مالها البالغ واحد مليار دينار جزائري بنكان عموميان، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 70% والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 30 %، وقد تم تسليم اعتمادها من أجل بداية نشاطها من طرف وزارة المالية في 6 ماي 2010 (Maamri , 2016 , p 31 .) .
- **الصندوق المغاربي لرأس المال الاستثماري** MPEF " : ينشط صندوق رأس المال الاستثماري المغاربي بثلاث دول مغاربية :الجزائر، المغرب وتونس، ويسير عن طريق Tuninvest Group ، بدأ نشاطه لأول مرة في تونس سنة 2000 من طرف المؤسسة المالية الدولية SFI التي ساهمت في الاستثمار بشمال إفريقيا، وكمرحلة أولى بدأت بالاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمملكة المغربية، لتنتقل بعد ذلك إلى ليبيا في المرحلة الثانية (بريش عبد القادر، 2016، ص53) .
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** "CNCA": أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06، وتتمثل المهمة الأصلية لهذا الصندوق مثلما هو ظاهر على اسمه

في الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية، كما يقدم يد المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات حسب ما نص عليه جهازه التشريعي (روينة عبد السميع، 2011، ص12).

صندوق رأس المال المخاطر لصندوق دعم الاستثمارات من أجل التشغيل : تم إنشاء هذا الصندوق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الادخار الشعبي، وحدد رأس المال الابتدائي للصندوق بـ 150 مليون دج كمساهمة من الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2005، وحددت المساهمة البسيطة للمواطنين بـ 22000 د.ج سنويا كحد أقصى، ويتمثل الهدف الأساسي له في خلق مناصب الشغل، وتعزيز القدرة الشرائية للعمال والمواطنين بعد التقاعد، وكذا تسهيل مشاركة الادخار الشعبي في تمويل مناصب الشغل، ومساهمة العمال الجزائريين في مسيرة الإصلاح المالي (حساني رقية،2009،ص307).

6- الخاتمة :

لقد توصلنا من خلال هذا البحث حسب تسلسل هيكله إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

النتائج :

- إن المخاطر تنطوي على أكثر من مفهوم، فهي تلك التي تتعارض بواسطة انعكاساتها مع خلود المشروع، أو هي تلك الاحتمالات التي يمكن أن تحدث فجأة في الحياة الاقتصادية للمشروع، لكن المقصود منها من وجهة نظر مؤسسات رأس المال المخاطر، حدث غير عادي قد يطرأ في المستقبل، يتعارض بطريقة ملحوظة مع خلود المشروع، أو مع التطور الإيجابي لنتائجه.
- يعتبر رأس المال المخاطر تمويل متخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يضيف أي أعباء مالية لها فهو نظام مساهمة في رأس المال يتحمل الربح والخسارة إلى جانب الدعم والتوجيه والخبرة المتخصصة التي يمتاز بها ويتم نقلها إلى الشركة الممولة .
- التمويل برأس المال المخاطر بديلا للتمويل التقليدي خاصة في الاستثمارات طويلة الأجل لأنه يقدم تمويلا مجانيا ويعمل على دفع المشروعات واستمرار نموها وضمان بقائها خاصة في قطاع التجديد والابتكار .
- لا تقتصر مؤسسات رأس المال المخاطر في الدعم المالي للمشروع فحسب بل تشارك أيضا في قرارات المشروع والتدخل في توجيه مساره وتزويده بالمعرفة المتخصصة وإمداده بالنصائح المتصلة بتسيير سبل التطور .

- يعتبر رأس المال المخاطر في الجزائر تجربة حديثة ومحدودة، ويعاني من بعض العقبات التي تحول دون نشاطه، كالافتقار إلى تطبيقات حقيقية للأفكار المستحدثة التي يمكن أن يتمخض عنها مزايا تنافسية مستمرة وطويلة الأجل وعدم توافر المعلومات والبيانات على مؤسساته، وقلة وعي المستثمرين بأهميته،وعوائق تنظيمية وتشريعية وقانونية، وقلة الخبرات المحلية المؤهلة لإدارة استثماراته، وندرة الابتكارات التي يمكن تحويلها إلى منتجات قابلة للنمو، والحاجة إلى موارد بشرية متمكنة ومؤهلة وذات مهارات عالية لإدارة المال من أجل ضمان تنفيذ مقترحات استثمارية ناجحة.

التوصيات:

- تقديم الدعم اللازم لمؤسسات رأس المال المخاطر، عن طريق إنشاء مراكز البحث والتطوير، والاهتمام بأسواقها، وتشريع قوانين لحمايتها.
- توعية الشباب الجزائري خاصة خريجي الجامعات التي تعمل في حقل المقاولات بشكل خلص بأهمية تقنية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الاستثمارية، خاصة التي تمتاز بالإبداع والابتكار، والمالكة لتكنولوجيا عالية.
- توجيه الباحثين وكبار المستثمرين إلى إجراء الدراسات والأبحاث المستمرة، وإنشاء مخابر بحث تعمل عل الاهتمام بمؤسسات رأس المال المخاطر، وإقامة مؤتمرات وندوات لبيان كفاءتها الاقتصادية، وأهميتها في تمويل الإبداعات والتكنولوجيات الجديدة.

7. قائمة المصادر والمراجع :

1. ابن فارس أبو الحسين أحمد (1979)،معجم مقاييس اللغة،تحقيق وضبط: عبد السلام هارون دار الفكرب يروت، ص199
2. أحمد العايد (1989)، المعجم العربي الأساسي،نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة،توزيع لاروس،ص 405 و406.
3. أحمد بن تيمية (2001)،مختصر الفتاوى المصرية،اختصار بدر الدين محمد بن علي الحنبلي،دار بن رجب،مصر، ص350 و351.
4. آل شبيب دريد كامل (2004)، مبادئ الإدارة العامة ، دار المناهج ، عمان ، ص36.
5. طارق عبد العال حماد (2003)، إدارة المخاطر(أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر ، ص17.
6. عبد الباسط وفا (2001)، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ص4.
7. فلاح حسن الحسيني (2006)، وعبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك ، دار وائل الأردن ، ص166.
8. الفيروز أبادي (1996)، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص494.

9. محمد باقر الصدر (1987)، اقتصادنا ، نشر المجمع العلمي للشهيد الصدر (قده) ، ص633.
10. محمد رواس (1988)، معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس ، بيروت ، ص197.
11. مرتضى الزبيدي ، تاج العروس ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص 184 و 185.
12. مصطفى الزرقا (1994)، نظام التامين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص105.
13. الهواري سيد (1985)، الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجليل للطباعة، مصر، ص109.
14. منير نوري (2006)، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف – الجزائر، ص ص 870 – 872 .
15. براق محمد (2012)، وبن زواي محمد الشريف،" الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر "، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و 19 أفريل 2012، جامعة ورقلة – الجزائر .
16. بركات ربيعة ودوباخ سعيدة (2010)، حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول المقاولتية:التكوين وفرص الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة بسكرة6 – 8 أفريل 2010 .
17. بريبش السعيد (2007)، " رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة شركة سوفينونس– " مجلة الباحث، جامعة ورقلة – الجزائر ،ع 5 ،2007، ص9.
18. روينة عبد السميع وحجازي إسماعيل (2011)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 17 و 18 أفريل ، 2011، جامعة الشلف – الجزائر، ص 11 و 12.
19. عبد الله إبراهيم (2006)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،17 و 18 أفريل 2006، الشلف – الجزائر، ص12.
20. اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير الموارد المالية ورأس المال المخاطر وريادية الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمم المتحدة، نيويورك، 6 أكتوبر2007 ، ص 40.
21. المادة 02والمادة03من القانون رقم 06-11المؤرخ في24 جوان2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري.
22. رقية حساني (2009)، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة بسكرة ،رسالة غير منشورة،ص ص 305 – 307 .
23. Brono Cavalier (1994), Evaluation et financement des entreprises , application l'activité capital risque , Paris, Ed université panthéon Assas , Paris II L.G.D.J.E.J.A , p130.
24. Cherif Mondher , L'âge d'or du capital-risque , français techniques financières et développement , p19.
25. Dominique Piotet ,Georges Doriot : Inventeur du capital risque , Les articles : Portrait de l'alchimiste du capital risque, L'Atelier Bnp Paribas, Publié
26. Emmanuelle Dubocage Et Dorothée Rivaud Danset (2006) , Le Capital-risque , Paris , Ed La Découverte , p6.
27. Gabrielli .D(2007) , L'accès des PME aux financements bancaires, Bulletin de la Banque de France , № 165 , Septembre , p22.
28. Jean Lachmann (1979), Capital risque et capital investissement , édition economica , Paris , pas d'année de publication , 1998, p17.

29. Jean Lachmann(1999) , Capital risque et capital investissement , Paris , édition economica , p21.

30. Joël Bessis(1988),capital risque et finance sèment des entreprise, Paris :édition économica , p21.

31. kamel Eddine Bouatouta (2005), Présentation de l'expérience de la finalep, colloque international " les investissements direct étrangers et le financement des start-up " Marseille , 13-14 / 11 / 2005 , p4.

32. Mohamed Rachid Larbi (2003), promotion des investissements directs étrangers , conférence sur le développement du secteur prive cas des pays du Maghreb , Bruxelles , 10/06/2003 .

33. Savignac F(2007), Quel mode de financement pour les jeunes entreprises innovantes, financement interne, prêt bancaire , ou capital-risque ? Revue économique, 2007/4 , volume 58 , p 864 .

34. Vanina Poal Gagin (2003), Le capital risque, Paris , gualino éditeur , France , p326.

35. بريبش السعيد ، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة شركة – sofinance – ، 17 / 02 / 2018 ، www.ulum.nl .

36. بريش عبد القادر، الإطار الحوكمي للعلاقة بين شركات رأس المال المخاطر والمؤسسات الممولة – دراسة حالة شركات رأس المال المخاطر الناشطة في الجزائر ، manifest.univ-ouargla.dz ، 06 / 03 / 2018 ,

مؤسسة سوفينونس ، 04/03/2018 , www.sofinance.dz.com

38. موقع لتوفير أدوات برامج إدارة المشاريع والدورات وتدريب الحاجات،20182601. www.pmeart.com

39. Gulf venture capital association , www.gulfiuca.org , 07 / 06 / 2018.

40. Luisa Alemany & José Martí ," Unbiased estimation of economic impact of venture capital backed firms ", working paper, 2005, p3, available at www.ssrn.com , 10/01/2018.

41. Yassine Maamri , Présentation de la société « El djazair istithmar » , www.eldjazair-istithmar.dz/ , 08/03/2018.

http://www.atelier.fr/tribine/portrait,alchimiste,capital,risque-5438-tribune.html , 30 / 05 / 2018 .

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ،ص93- 112

استنباط الأحكام المالية من سورة البقرة – آية الدين أنموذجا – وواقع تطبيقها في المصارف السعودية

Deduction of the Financial Rulings of Surah Al-Baqarah - Verse of Debt as a Model, and the Reality of their Application in Saudi Banks

أ.د.نورالدين حامد *
Pr. Noureddine Hamed
جامعة الجوف – المملكة العربية السعودية
hamednoureddine966@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/12 تاريخ القبول: 2020/02/26 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

يتطرق هذا البحث إلى مختلف الفوائد والأحكام ذات الصلة بالمعاملات المالية والمستنبطة من سورة البقرة عامة ومن آية الدين خاصة، كوجوب توثيق الدين وسائر المعاملات المالية ووجوب تسمية الأجل في المداينات، ومشروعية الإشهاد على الإقرار بالديون والحقوق وكتابة الدين، وغيرها من الأحكام والفوائد التي يجب على المتداينين والمصارف تفقهها والعمل بموجبها لحفظ المال وحقوق الغير.

الكلمات المفتاحية: الأحكام المالية، المعاملات المالية، آية الدين.
تصنيف JEL: G2, G21

Abstract:

This paper discusses the various benefits and legal rulings related to financial transactions, being derived from Surat Al-Baqarah in general and the verse of debt in particular. Such legal rulings include the necessity of documenting debt and other financial transactions and the necessity of naming the term in debts. They also comprise the legitimacy of testifying the acknowledgment of debts, rights and writing of debts. The paper also discusses other legal rulings and benefits that the debtors and Banks should understand and act accordingly in order to preserve money and the rights of others.

key words :Financial rulings, transactions, verse of debt.
JEL classification codes: G2, G21

* **المؤلف المرسل** hamednoureddine966@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر حقوق العباد من أغلظ الحقوق عند الله عز وجل، ومن تلك الحقوق شغل الذمة بالاستدانة من الناس فردا أو مؤسسة أو حكومة، ومما شاع اليوم وانتشر وسبب الكثير من المشكلات والأزمات والخصومات والجرائم التساهل في الاستدانة والمماطلة في تسديد الديون والتعامل بها مع قلة فقه ومن جهل بالضوابط الشرعية المستنبطة من القرآن والسنة النبوية.

ولما كثرت الأثار المالية والاقتصادية غير المرغوب فيها للديون على الأفراد والمؤسسات والحكومات، كان لابد من اللجوء للقرآن الكريم لاستنباط أحكام المعاملات المالية الخاصة بالدين والتفقه فيها وبخاصة في سورة البقرة وفي آية الدين على وجه الخصوص، وذلك لمعالجة كل تلك الآثار السلبية.

ومن خلال ما سبق، يمكننا طرح إشكالية البحث التالية:

ما هي الأحكام المالية المستنبطة من سورة البقرة بصفة عامة ومن آية الدين بصفة خاصة؟ وما واقع تطبيقها في المصارف السعودية؟

أهداف البحث وكيفية تحقيقها:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعريف بالدين وأقسامه والآثار المالية والاقتصادية المترتبة عنه، وتحقيق ذلك يكون من خلال المسح المكتبي للمراجع ذات الصلة بالموضوع، والاطلاع على الدراسات السابقة في هذا الباب.

2- استنباط أحكام المداينات من آية الدين من سورة البقرة، وتحقيق ذلك يكون من خلال الاطلاع على تفاسير أهم المفسرين لسورة البقرة (تفسير ابن كثير، تفسير القرطبي، تفسير عبد الرحمن السعدي، وغيرهم)

3- الاطلاع على واقع تطبيق الأحكام الشرعية للدين في عينة من المؤسسات المصرفية السعودية، وتحقيق ذلك يتم من خلال زيارة ميدانية لبعض المصارف السعودية والاطلاع على أساليب تعاملها مع المدينين، وطرق تحصيل الديون، ومدى التزامها بالضوابط الشرعية في ذلك.

الأهمية والمبررات:

تنبثق أهمية دراسة هذا البحث من خطورة الدين وكثرة الأضرار المالية والاقتصادية التي تنشأ من الاستدانة، وليس أدل على ذلك مما حدث من أزمات مالية دولية، كأزمة الرهون

العقارية سنة 2008، وأزمة دبي المالية سنة 2009، وأزمة الديون السيادية الأوربية 2010، وما حدث لكثير من الدول من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية رهنت في بعض الحالات حتى استقلالية قراراتها السيادية جراء ما لحقها من استدانتها من دول وهيئات دولية، فحدثت لها أزمات كادت تعصف بوجودها ومن تلك الدول المكسيك والأرجنتين والجزائر والعديد من الدول النامية والتي ما زالت تعاني من أثار تلك الأزمات إلى حد الآن، فضلا عن الاستدانة بالدين وتأخيره وعدم احترام ضوابطه الشرعية، وفي مقابل كل ذلك جاء هذا البحث من أجل استنباط أحكام المعاملات المالية وبخاصة أحكام المداينة من سورة البقرة من كتاب الله عز وجل، لمعالجة كل تلك المشاكل والأزمات.

منهجية البحث:

- المسح المكتبي للمصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث،
- منهج دراسة الحالة،
- زيارة ميدانية إلى عينة من المصارف السعودية (مصرف الراجحي، البنك الأهلي السعودي)،
- مقارنة تفاسير القدامى مع تفاسير المعاصرين فيما يتعلق بأية الدين.

الدراسات السابقة:

1- كتاب :"آية الدين" لإبراهيم محمد الشويخ، ترجمة وتحقيق أحمد خالد شكري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، حيث قام هذا الكاتب بدراسة وتحليل للآية 282 من سورة البقرة المعروفة بآية الدين وهي أطول آية في القرآن الكريم ومن أواخر الآيات نزولا، وتتضمن العديد من الأحكام الشرعية التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية وبصفة خاصة في معاملاتهم المالية، حيث قام الكاتب بتبيين أحكامها وبتفصيل معانيها ويرجح بين الأقوال فيها، وكان يتوقف عند كل آية ويتبع مختلف الأقوال فيها ورصد جميع ما قيل عنها، وجمع المتفرق بشأنها، ولا يدخر جهدا في ذلك إلى أن يصل على الراجح من الأقوال فيها ويقدمه للقارئ.

2- ومن الكتب التي أفردت آية الدين بالتأليف كذلك، كتاب: " البلاغة العالية في آية المداينة"، للدكتور/ سعيد أحمد جمعة . المدرس في كلية اللغة العربية، جامعة القاهرة، والكتاب من منشورات مطبعة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة.

- والكتاب متوسط الحجم، جاء في مائة وثامن وأربعين صفحة، وقد تحدث عن الآية من ناحية بلاغية، وكانت فصول الكتاب:
- الفصل الأول: النظرة الكلية.
- الفصل الثاني: المعجم اللغوي للآية ثم رؤية بيانية.
- الفصل الثالث: التحليل البلاغي للآية.
- الفصل الرابع: الإيقاع في الآية.
- الفصل الخامس: إعادة التركيب.
- الفصل السادس: الأحاديث النبوية الواردة في شأن الديون

3- أما الدراسة الثالثة، فهي "تفسير آية الدين" للشيخ محمد بن صالح عثيمين – رحمه الله – فبعد أن قام بتفسير الآية وما شملته من أحكام وأوامر، عدد الفوائد الجمة التي شملتها هذه الآية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. العناية بما ذُكر من الأحكام؛ وذلك لتصدير الحكم بالنداء، ثم توجيه النداء إلى المؤمنين، لأن هذا يدل على العناية بهذه الأحكام، وأنها جديرة بالاهتمام بها.

ب . أن التزام هذه الأحكام من مقتضى الإيمان، لأنه لا يوجه الخطاب بوصف إلا لمن كان هذا الوصف سبباً لقبوله ذلك الحكمَ.

ج . أن مخالفة هذه الأحكام نقص في الإيمان.

د . بيان أن الدين الإسلامي كما يعتني بالعبادات – التي هي معاملة الخالق – فإنه يعتني بالمعاملات الدائرة بين المخلوقين.

هـ . دحر أولئك الذين يقولون: إن الإسلام ما هو إلا أعمال خاصة بعبادة الله عز وجل، وبالأحوال الشخصية، كالمواريث، وما أشبهها، وأما المعاملات فيجب أن تكون خاضعة للعصر، والحال، وعلى هذا فينسلخون من أحكام الإسلام فيما يتعلق بالبيوع، والإيجارات وغيرها، إلى الأحكام الوضعية المبنية على الظلم، والجهل.

و . جواز الدَّين؛ لقوله تعالى: { تداينتم بدين } سواء كان هذا الدَّين ثمن مبيع، أو قرضاً، أو أجرة، أو صداقاً، أو عوض خلع، أو أي دين يكون، المهم أن في الآية إثبات الدَّين شرعاً.

ي . وجوب كتابة الدَّين المؤجل؛ لقوله تعالى: { فاكتبوه }، وذهب الجمهور إلى عدم وجوب الكتابة، وينبغي على هذا القول أن يستثنى من ذلك ما إذا كان الدائن متصرفاً لغيره، كوليّ اليتيم فإنه يجب عليه أن يكتب الدَّين الذي له لئلا يضيع حقه.

ز . حضور كل من الدائن، والمدين عند كتابة الدَّين؛ لقوله تعالى: { بينكم }، ولا تتحقق البينية إلا بحضورهما.

ح . أن ما ذُكر من التوجيهات الإلهية في هذه الآية فيه ثلاثة فوائد:

الأولى: أنه أقسط عند الله، أي أعدل عنده لما فيه من حفظ الحق لمن هو له، أو عليه.

الثانية: أنه أقوم للشهادة، لأنه إذا كتب لم يحصل النسيان.

الثالثة: أنه أقرب لعدم الارتياب.

4- دراسة الشيخ عبد الرحمن بن محمد الدوسري التي يؤكد فيها أن الأوامر التي جاءت في هذه الآية هي أوامر تأكيدية من الله للكتاب والشهود أن يعينوا الناس على حفظ حقوقهم وبجانبها التحريم، فحرم عليهم أن يقصروا في ذلك بترك الشهادة أو كتمانها، لما في ذلك من ضرر إضاعة الحقوق وإيقاع التهمة بالمدعي إذا ادعى على خصم حاضر أو غائب أو ميت، فكتم الشهود شهادتهم ضياع لحق المدعي من جهة وكان متهماً بالكذب والتزوير من جهة أخرى وهو بريئ من ذلك، فباء الشهود الكاتمون شهادتهم بإثم عظيم حسبما ترتب على كتمان شهادتهم من المساوئ.

كما يؤكد أن في هذه الآية دليل على أن الإنسان يؤاخذ على ترك المعروف، كما يعاقب على فعل المنكر، لأن الترك للمأمور فعل يعاقب عليه، كما يعاقب على فعل المنهي، وذنب كتمان الشهادة عظيم خصوصاً إذا كان صادراً عن عدوان مؤمن.

كما ذكر أنه قد وقع الخلاف في الأوامر الإلهية في هذه الآية الكريمة، هل هي للندب والإرشاد أو للوجوب، فقال المحققون إنه للوجوب، ومنهم عطاء والشعبي وابن جرير في تفسيره، وهو الأصل في الأمر عند الجمهور خصوصاً وقد تتابعت الأوامر في الآية وتأكدت حتى في حال السفه والضعف والعجز، فقد أمر ولي من عليه الحق من هؤلاء بأن يملي عنه للكاتب، ولم يعفهم من الكتابة ومثل هذا التأكيد لا يكون إلا في الواجب، ويؤيده تعليل الله بكونه ﴿ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ وقال آخرون: إنه للندب. واستدلوا بأمور منقوضة.

ويستدل الشيخ بأن الآية الكريمة قد جاءت بتأكيدات كثيرة تؤيد الوجوب كما أسلفنا. وقد صح الحديث عنه صلى الله عليه وسلم:(كره الله لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال)، وترك الكتابة إضاعة له.

5- دراسة الدكتور حسين حسين شحاتة، أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر، خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية: " الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم فى ضوء آيات المعاملات"، والتي اشتملت ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أمثلة من أحكام المعاملات في آيات القرآن الكريم.

المبحث الثاني: معالم الإعجاز في آيات أحكام المعاملات في القرآن الكريم .

المبحث الثالث: معالم الإعجاز فى آية المداينة وكتابة الأموال في القرآن الكريم .

حيث أكد أن الله سبحانه وتعالى قد أوجب كتابة المعاملات المالية ، وذلك في أطول آية في القرآن الكريم ، والتي يطلق عليا آية المداينة، وتوصل إلى أن علماء التفسير يرون أن هذه الآية من أعظم أسباب الرجاء في الالتزام بمنهج الله في كتابة الأموال والرأي الأرجح أن الكتابة واجبة وليست مندوبة، كما خلص إلى أن الفقهاء قد اهتموا بوضع الأحكام والمبادئ التي تضبط كتابة الأموال وأوضحوا العلة من ذلك، وهذه الأدلة السابقة توضح اهتمام فقهاء المسلمين بوضع الضوابط لحماية المال من حيث الإثبات في الخطابات والرسائل والسجلات وإعداد التقارير عنه ، ولقد طبق ذلك في صدر الدولة الإسلامية قبل أن يظهر علم المحاسبة في دول الشرق والغرب وهذا في حد ذاته يعتبر إعجازاً مالياً ومحاسبياً معاصراً.

وتطبق تلك الضوابط على المال العام والخاص، وهى أكثر وجوباً في حالة التعامل في المال العام ، ومما يلاحظ في هذه الأزمنة الإهمال في توثيق الأموال العامة مما يجعلها عرضة للاعتداء عليها ممن لا خير فيهم، بل أحياناً تعد أوراقاً مزورة لإثبات ملكيتها لمن لا حق لهم فيها.

وكانت خلاصة الدراسة أن الضوابط المستنبطة من آية المداينة الواردة في سورة البقرة عديدة ، ومن أهمها ما يلى:

- أن يتصف كاتب المال بالعدل والتقوى والخشية من الله ،
- الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فى الكتابة ،

- أن تكون الكتابة طبقاً لما يمليه عليه صاحب الحق أو ما يحل محل ذلك، ليكون ذلك اعترافاً منه بالمديونية،
- فورية إثبات المعاملات المالية ، وهذا يستنبط من حرف "ف" في كلمة« فَاكْتُبُوهُ » ، لأن حرف الفاء يفيد السرعة والتلاحق،
- ضرورة إثبات تاريخ المعاملات المالية وأجلها،
- التوثيق المقترن بالشهود،
- شمولية الكتابة الصغير والكبير،

2. استنباط الأحكام من آية الدين:

لقد تناولت العديد من آيات القرآن الكريم وخاصة في سورة البقرة أحكام المعاملات المالية مثل :الإنفاق والكسب، والزكاة والصدقات، والعقود والمواثيق، والإشهاد، والضمانات والكفالات والوكالة والربا والغش والجهالة، وإلى غير ذلك من الأحكام المالية المتعددة.

وتعتبر هذه الأحكام والمبادئ والضوابط بحق من نماذج الإعجاز المالي المتعددة المذكورة في القرآن بصفة عامة وفي سورة البقرة بصفة خاصة، ولا يتسع المجال لعرضها كلها فيبحث واحد ، لذلك نرى أن نركز على ما جاء في آية المداينة من معان جليلة، وأحكام جد مهمة فيما يتعلق بحفظ المال وحمايته.

حيث يقول المولى عز وجل في آية المداينة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (282) وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (283)﴾

لما ذكر الله تعالى الربا في الآية السابقة وبين ما فيه من وقاحة وشناعة، لأنه زيادة مقتطعة من عرق المدين ولحمه وهو كسب خبيث يمقته الإسلام ويحرمه، أعقبه بذكر القرض الحسن بلا فائدة وذكر الأحكام الخاصة بالدين والتجارة والرهن، وكلها طرق شريفة لتنمية المال وزيادته بما فيه صلاح الفرد والمجتمع.

وآية الدين أطول آيات القرآن على الإطلاق مما يدل على عناية الإسلام بالنظم الاقتصادية (الصابوني، 1986م، 176).

قال سعيد بن المسيب في الآية:«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ»،بلغني أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين،وقال ابن عباس:هذه الآية نزلت في السلم خاصة،معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب نزول هذه الآية،ثم هي تتناول جميع المداينات إجماعا (القرطبي،2006، 423).

وقال ابن خويز منداد: أنها تضمنت ثلاثين حكما (القرطبي، 2006، 424)

﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ وهذا إرشاد من الله عز وجل لعباده المؤمنين أن إذا تعاملتم بدين مؤجل فاكتبوه، وذلك لأن الكتابة أحفظ للحقوق ومقدارها وآجالها، وقال سفيان الثوري عن ابن أبي عن مجاهد عن ابن عباس، أن هذه الآية أنزلت في السلم إلى أجل معلوم، وقال قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس، قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى أن الله أحله وأذن فيه، ثم قرأ ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**﴾، رواه البخاري، وثبت في الصحيحين من رواية سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي المنهال، عن ابن عباس، قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث، فقال رسول الله ﷺ: "من أسلف فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم" (ابن كثير، 1990م، 358).

﴿**فَاكْتُبُوهُ**﴾ يعني الدين والأجل، أي المراد الكتابة والإشهاد، لأن الكتابة بغير شهود لا تكون حجة، ويقال أمرنا بالكتابة لكي لا ننسى (القرطبي، 2006، 430)، وقد أمرنا بالكتابة للتوثقة والحفظ وعدم النسيان.

﴿**وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**﴾ أي وليكتب لكم كاتب عادل مأمون لا يجور على أحد الطرفين، ولا يكتب إلا ما اتفق عليه الطرفان دون نقص أو زيادة.

﴿**وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ**﴾ أي ولا يمتنع من يعرف الكتابة إذا طلب منه ذلك، قال ابن كثير:" أي ولا يمتنع من يعرف الكتابة إذا سئل أن يكتب للناس ولا

ضرورة عليه في ذلك، فكما علمه الله ما لم يكن يعلم، فليتصدق على غيره ممن لا يحسن الكتابة وليكتب، كما جاء في الحديث: "إن من الصدقة أن تعين صانعا أو تصنع لأخرق"، وفي الحديث الآخر: " من كتم علما يعلمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار"، وقال مجاهد وعطاء: واجب على الكاتب أن يكتب (ابن كثير، 1990م، 359).

﴿**وَلْيُمْلِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً**﴾ وهو المديون المطلوب، يقر على نفسه بلسانه ليعلم ما عليه، وليخش الله فيما يقر به دون نقصان.

﴿**فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً**﴾أي إذا كان المدين ناقص عقل لصغر سن أو شيخ هرم أو محجورا عليه لتبذير أو جنون أو نحو ذلك، ﴿**أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ**﴾ أي لعلة ما كالخرس أو الجهل أو عجمة، فليملل وكيله بالعدل من غير نقص أو زيادة، وقال القرطبي: وتصرف السفيه المحجور عليه دون إذن وليه فاسد إجماعا مفسوخ أبدا، لا يوجب حكما ولا يؤثر شيئا. (القرطبي، 2006، 439).

﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾والاستشهاد هو طلب الشهادة، وقد أمر بالإشهاد مع الكتابة لزيادة التوثقة،واصطفاء الشهادة دون العلم، فقال "واستشهدوا" ولم يقل واعلموا، لأن الشهادة أخص من العلم(سعيد، 2007، 75)، ويقول القرطبي: رتب الله سبحانه الشهادة بحكمته في الحقوق المالية والبدنية والحدود، وجعل في كل فن شهيدين إلا في الزنا، وشهيد بناء مبالغة، وفي ذلك دلالة على من شهد وتكرر منه ذلك، فكأنه إشارة إلى العدالة ، والله أعلم (القرطبي، 2006، 440)، ﴿من رجالكم﴾ نص في رفض الكفار والصبيان والنساء، وأما العبيد فاللفظ يتناولهم، وقال مجاهد المراد الأحرار، واختاره القاضي أبو إسحاق وأطنب فيه، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء لا تجوز شهادة العبيد.

﴿**فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ** ﴾، قال ابن كثير: وهذا إنما يكون في الأموال، وما يقصد به المال، وإنما أقيمت المرأتان مقام الرجل لنقصان عقل المرأة، كما قال مسلم في صحيحه، وقال البغوي: فليشهد رجل وامرأتان، وأجمع الفقهاء على أن شهادة النساء جائزة مع الرجال في الأموال حتى يثبت برجل وامرأتين، واختلفوا في غير الأموال، فذهب جماعة إلى أنه يجوز شهادتهن مع الرجال في غير العقوبات، وهو قول سفيان الثوري وأصحاب الرأي، وذهب جماعة إلى أن غير المال لا يثبت إلا برجلين عدلين، وذهب الشافعي رحمه الله إلى أن ما يطلع عليه النساء غالبا كالولادة والرضاع والثيوبة والبكارة ونحوها يثبت بشهادة رجل وامرأتين،

وبشهادة أربع نسوة، واتفقوا على أن شهادة النساء غير جائزة العقوبات، وشرائط قبول الشهادة سبعة: الإسلام، والحرية، والعقل، والبلوغ، والعدالة، والمروءة، وانتفاء التهمة، فشهادة الكافر مردودة، لأن المعروفين بالكذب على الناس لا تجوز شهادتهم، فالذي يكذب على الله تعالى أولى أن يكون مردود الشهادة، وجوز أصحاب الرأي شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، ولا تقبل شهادة العبيد، وأجازها شريح وابن سيرين، وهو قول أنس بن ماك رضي الله عنه، ولا قول للمجنون حتى تكون له شهادة، ولا يجوز شهادة الصبيان، والعدالة شرط، وهي يكون الشاهد مجتنبا للكبائر غير مصر على الصغائر، والمروءة شرط، وهي ما يتصل بآداب النفس مما يعلم أن تاركه قليل الحياء، وهي حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة، فإن كان الرجل يظهر من نفسه شيئا مما يستحي أمثاله من إظهاره في الأغلب يعلم به قلة مروءته، وترد شهادته، وانتفاء التهمة شرط حتى لا تقبل شهادة العدو على عدوه،ولا تقبل شهادة الرجل لوالده وولده وإن كان مقبول الشهادة عليهما، ولا يقبل من يجر إلى نفسه بشهادته نفعا، كالوارث يشهد على رجل يقتل موروثه، أو يدفع عن نفسه بشهادته ضررا كالمشهود عليه يشهد بجرح من شهد عليه لتمكن التهمة في شهادته (البغوي، 2002، 268)

﴿**مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ الشُّهَدَاءِ**﴾ أي من تتوفر فيهم شروط العدالة، وذلك مصداقا لقوله عز وجل: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾، والأصل هنا هو البحث عن شهود عدول، رجالا كانوا أو نساء، وهذا فيه مرامي كثيرة، منها تعويدهم على إدخال المرأة في شؤون الحياة، خاصة وأن المرأة في الجاهلية كانت لا تشرك في هذه الأمور، كما أن إشراك المرأة في الشهادة هو إحراج للمدين والتضييق عليه، فطبيعة المرأة لا تقوى على كتم الأسرار، وهذا يعني أن إشهادها على الديون فيه إشاعة لذلك الأمر بين الناس، وهو ما يخشاه المدين، مما يدفعه للعزوف عن هذه الديون قدر الإمكان (سعيد، 2007، 77).

﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾ يعني المرأتين إذا نسيت الشهادة إحداهما تذكرها الأخرى، ومعنى تضل تنسى، والضلال عن الشهادة إنما هو نسيان جزء منها وذكر جزء منها (القرطبي، 2006، 451)، وأضاف محمد علي الصابوني: وهذا علة لوجوب الاثنتين لنقص الضبط فيهن (الصابوني، 2003، 178).

﴿**وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا**﴾ أي ولا يمتنع الشهداء عن أداء الشهادة أم تحملها إذا طلب منهم ذلك، وهو قول قتادة والربيع بن أنس، وهذا كقوله ﴿وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا

عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾، ومن ههنا استفيد أن تحمل الشهادة فرض كفاية، وقيل: مذهب الجمهور، والمراد بقوله ﴿وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ للإدلاء، لحقيقة قوله الشهادة، والشاهد حقيقة فيمن تحمل، فإذا دعي لأدائها فعليه الإجابة، وقال مجاهد وأبو مجلز وغير واحد: إذا دعيت للشهادة فأنت بالخيار، أما إذا شهدت فدعيت فأجب، وقد ثبت في صحيح مسلم والسنن عن طريق مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن زيد بن خالد، أن رسول الله ﷺ، قال: "ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها" وأما الحديث الأخر في الصحيحين: "ألا أخبركم بشر الشهداء؟ الذين يشهدون قبل أن يستشهدوا" وكذا قوله: "ثم يأتي قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، ويسبق شهادتهم أيمانهم"، وفي رواية: "ثم يأتي قوم يسهدون ولا يستشهدون" وهؤلاء شهداء الزور، وقد روي عن ابن عباس والحسن البصري أنها تعم الحالين: التحمل والأداء (ابن كثير، 1990م، 360).

وقال القرطبي: وقال ابن عطية: والآية كما الحسن جمعت أمرين على جهة الندب، فالمسلمون مندوبون إاى معاونة إخوانهم، فإذا كانت الفسحة لكثرة الشهود والأمن من تعطل الحق، فالمدعو مندوب، وله أن يتخلف لأدنى عذر، وأن تخلف لغير عذر، فلا إثم عليه ولا ثواب له. وإذا كانت الضرورة وخيف تعطل الحق أدنى خوف، قوي الندب، وقرب الوجوب، وإذا علم أن الحق يذهب ويتلف بتأخر الشاهد عن الشهادة، فواجب عله القيام بها، لا سيما إذا كانت محصلة، وكان الدعاء إلى أدائها، فإن هذا الظرف آكد، لأنها قلادة في العنق، وأمانة تقتضي الأداء.

قلت (والكلام للقرطبي): وقد يستلوح من هذه الآية دليل على أن جائزا للإمام أن يقيم للناس شهودا، ويجعل لهم من بيت المال كفايتهم، فلا يكون لهم شغل إلا تحمل حقوق الناس حفظا له، وإن لم يكن ذلك ضاعت الحقوق وبطلت، فيكون المعنى ولا يأب الشهداء إذا أخذوا حقوقهم أن يجيبوا، وإن قيل هذه شهادة بأجر، قلنا إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال، وذلك كأرزاق القضاة والولاة وجميع المصالح التي تعن للمسلمين، وهذا من جملتها، والله أعلم (القرطبي، 2006، 453)

﴿**وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ**﴾هذا من تمام الإرشاد وهو الأمر بكتابة الحق صغيرا كان أو كبيرا، فقال: ولا تسأموا أي لا تملوا أن تكتبوا الحق على أي حال كان من القلة والكثرة إلى أجله (ابن كثير، 1990م، 360).

﴿**ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا**﴾أي هذا الذي أمرناكم به من الكتابة للحق إذا كان مؤجلا هو أقسط عند الله، أي أعدل وأقوم للشهادة، أي أثبت للشاهد إذا وضع خطه ثم رآه تذكر به الشهادة، لاحتمال أنه لو لم يكتبه أن ينساه، كما واقع غالبا، ﴿وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا﴾ وأقرب إلى عدم الريبة بل ترجعون عند التنازع ألى الكتاب الذي كتبتموه فيفصل بينكم بلا ريبة. (ابن العربي، 2003، 341).

﴿**إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا**﴾أي إذا كان البيع بالحاضر يدا بيد، فلا بأس بعدم الكتابة لانتفاء المحذور في تركها، وقال السدي والضحاك: هذا فيما كان يدا بيد.

وأما الإشهاد على البيع فقد قال الله تعالى: ﴿**وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ**﴾ قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة، يحي بن عبد الله بن بكر، حدثني ابن لهيعة، حدثني عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾يعني أشهدوا على حقكم إذا كان فيه أجل أو لم يكن فيه أجل، فأشهدوا على حقكم على كل حال، قال: وروي عن جابر بن زيد ومجاهد وعطاء والضحاك نحو ذلك (ابن كثير، 1990م، 360).

﴿**وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ**﴾قيل معناه: لا يضار الكاتب والشاهد، فيكتب هذا خلاف ما يملي، ويشهد هذا بخلاف ما سمع أو يكتمها بالكلية، وهو قول الحسن وقتادة وغيرهما، قال ابن أبي حاتم: حدثنا أسيد بن عاصم، حدثنا الحسين ابن حفص، حدثنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، في الآية ﴿وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ﴾ قال: يأتي الرجل فيدعوهما إلى الكتاب والشهادة، فيقولان: إنا على حاجة، فيقول: إنكما أمرتما أن تجيبا، فليس له أن يضارهما(البغوي، 2002، 273).

﴿**وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ**﴾أي إذا خالفتم ما أمرتم به أو فعلتم ما نهيتم عنه، فأنه فسق كائن بكم، أي لازم لكم لا تحيدون عنه ولا تنفكون عنه، روى عكرمة ومجاهد وطاوس وسعيد بن جبير والضحاك وعطية ومقاتل بن حيان والربيع بن أنس والسدري نحو ذلك، وقال سفيان الثوري: فالكاتب والشاهد يعصيان بالزيادة أو النقصان، وذلك من الكذب المؤذي في

الأموال والأبدان، وفيه إبطال الحق، وكذلك إذايتهما – إذا كانا مشغولين – معصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله، وقوله ﴿بِكُمْ﴾ تقديره: فسوق حال بكم (ابن العربي، 2003، 345).

﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ**﴾أي خافوه وراقبوه واتبعوا أمره واتركوا زجره، يمنحكم العلم النافع الذي به سعادة الدارين، وقال الأستاذ محمد علي الصابوني: العلم نوعان: كسبي ووهبي، أما الأول فيكون تحصيله بالاجتهاد والمثابرة والمذاكرة، وأما الثاني فطريقه تقوى الله والعمل الصالح ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾، وهذا العلم يسمى العلم اللدني ﴿وآتيناه من لدنا علما﴾، وهو العلم النافع الذي يهبه الله لمن يشاء من عباده المتقين، وإليه أشار الإمام الشافعي بقوله:

شكوت إلى وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلم نور ونور الله لا يهدى لعاصي

(الصابوني، 2003، 179).

﴿**وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ(282)**﴾أي والله سبحانه وتعالى عالم بحقائق الأمور ومصالحها وعواقبها فلا يخفى عليه شيء من الأشياء بل علمه محيط بجميع الكائنات.

﴿**وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (283)**﴾

يقول تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾ أي مسافرين، وتداينتم إلى أجل مسمى، ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً﴾ يكتب لكم، قال ابن عباس: أو وجدوه ولم يجدوا قرطاسا أو دواة أو قلما، فرهان مقبوضة، أي فليكن بدل الكتابة رهان مقبوضة أي في يد صاحب الحق، على أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض ﴿فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ وهو مذهب الشافعي والجمهور، واستدل آخرون من السلف بهذه الآية، على أنه لا يكون الرهن مشروعا إلا في السفر، وقاله مجاهد وغيره، ولكن الرسول ﷺ رهن درعه عند يهودي طلب منه سلف شعير، فقال: إنما يريد محمد أن يذهب بمالي، فقال النبي ﷺ: "كذب، إني لأمين في الأرض، أمين في السماء، ولو ائتمنني لأديت، اذهبوا إليه بدرعي"، فمات ودرعه ﷺ مرهونة، لذلك قال جمهور من العلماء: الرهن في السفر بنص التنزيل ، وفي الحضر ثابت بسنة النبي ﷺ(القرطبي، 2006، 465).

﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ أي فإن آمن الدائن المدين فاستغنى عن الرهن ثقة بأمانة صاحبه فليدفع ذلك المؤتمن الدين الذي عليه وليتق الله في رعاية حقوق الأمانة، وروى ابن أبي حلتم بإسناد جيد عن أبي سعيد الخدري أنه قال: هذه نسخت ما قبلها، وقال الشعبي: إذا ائتمن بعضكم بعضا فلا بأس أن لا تكتبوا أو لا تشهدوا، ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ يعني المؤتمن، كما جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد وأهل السنن من رواية قتادة، عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ، قال: "على اليد ما أخذت حتى تؤديه".

﴿وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ أي إذا دعيتم إلى أداء الشهادة فلا تكتموها فإن كتمانها إثم كبير، ولا تغلوها، قال ابن عباس وغيره: شهادة الزور من أكبر الكبائر وكتمانها كذلك، ولهذا قال ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ قال السدي: يعني فاجر قلبه، وخص القلب بالذكر لأنه سلطان الأعضاء إذا صلح صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله، كما جاء في الحديث الصحيح، ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ أي لا يخفى على الله شيء من أفعال وأعمال العباد (ابن كثير، 1990م، 362).

وهذا الختام تذكير للمسلمين بأن ما وضعه الله تعالى من ضوابط إنما جاء من علم محيط بما قد ينشأ في النفوس من ريب عند ترك هذه الضوابط، أو مخالفتها مما يحتم عليهم الأخذ بها والإذعان لكل جزئياتها.

3. دراسة الحالة:

بعد اتصالنا بعدد من البنوك السعودية وجدنا أنها كلها تستخدم نفس المعايير والشروط في تعاملاتها المالية، لأنها كلها تخضع للضوابط والأحكام التي تقررها مؤسسة النقد السعودي، ولذلك وقع اختيارنا لدراسة بنك الراجحي كنموذج لهذه البنوك.

نبذة عن مصرف الراجحي:

اسم المؤسسة المالية: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، وهو شركة سعودية مساهمة برأس مال: 25,000,000,000.0، بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وتم افتتاح أول فرع للمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م في حي الشميسي، وقد شهد العام 1978 م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في

شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة.

بعد النمو الهائل محلياً، توسع مصرف الراجحي خارج السوق السعودية ودخل السوق الماليزية عام 2006م، بعد أن مُنح الترخيص المصرفي الكامل للعمل كأول مصرف أجنبي في ماليزيا من قبل مصرف نيغارا ماليزيا. وتعد ماليزيا الخطوة الأولى في توجه المصرف نحو الدخول إلى السوق المصرفي في جنوب شرق آسيا، حيث تم إدخال المنتجات المصرفية الأساسية إلى السوق الآسيوية وتوفير تجربة جديدة بالكامل من المصرفية الإسلامية،ولدى مصرف الراجحي حالياً 19 فرعاً في ماليزيا مع خطط لزيادة عدد هذه الفروع في المستقبل.

كما حصل مصرف الراجحي على الموافقة لافتتاح أول فرع له في الكويت في الأول من اغسطس عام 2010 ليكون أول مصرف سعودي في الكويت.

وفي الأردن أنهى مصرف الراجحي جميع الموافقات الرسمية لممارسة النشاط المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية، وباشر أعماله في الربع الأول من عام2011 حيث يمتلك الان سبعة فروع 5 منها في العاصمة الأردنية عمان و2 في مدينة إربد و الزرقاء (ويكيبيديا، 2020، 3).

السياسات الشرعية لمؤسسة الراجحي:

تلتزم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار منذ إنشائها بتطبيق أحكام الشرع ومراعاة مقاصد التشريع في جميع معاملاتها، ولتحقيق ذلك أنشأت هيئة شرعية يعتمد تكوينها وتقر لائحتها من قبل الجمعية العمومية، وهي مستقلة عن جميع إدارات الشركة، وتخضع جميع تعاملات الشركة لموافقتها ومراقبتها. هذا الالتزام يعتبر أهم معايير الجودة التي تحرص عليها الشركة في منتجاتها وخدماتها المقدمة لعملائها،ويلتزم جميع القيادات والعاملين بالشركة بهذه السياسة وفق ما ورد في نظام الشركة وقراراتها (موقع مصرف الراجحي، 2020/1/7)

تطبيق القواعد والتعليمات:

1- قرارات الهيئة الشرعية ملزمة لجميع أجهزة الشركة وإداراتها.
2- تطبيققرارات الهيئة الشرعية مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.
3- لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد إقراره من الهيئة الشرعية.
4- لا يجوز الإقدام على إجراء مخالف لأي قرار من قرارات الهيئة الشرعية مطلقاً.

5- الإقدام على مخالفة أي قرار من قرارات الهيئة الشرعية بأي شكل، أو مخالفة إجراء شرعي قائم، أو تقديم منتج أو خدمة دون إجازته من الهيئة؛ حيث يعتبر كل ذلك مخالفة تستوجب الجزاء في حق مرتكبها.

6- تقوم الهيئة بمراقبة أعمال الشركة من الناحية الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها، ويباشر ذلك جهاز إدارة الرقابة الشرعية المرتبط بالهيئة، ومن تراه الهيئة ممن يصلح لهذه المهمة.

7- تعمل الهيئة على تطوير الصيغ والعقود بما يتفق مع قواعد الشريعة ويحقق مقاصدها، وذلك في جميع معاملات الشركة المحلية والدولية.

8- نشر الوعي بالأعمال المصرفية والاستثمارية الإسلامية عبر الوسائل المناسبة.

9- العناية باختيار العاملين في الشركة لا سيما القيادات ممن يملكون الرغبة في توجه الشركة والاستعداد لتنفيذ سياساتها، والاهتمام بتدريب منسوبي الشركة في مجال المصرفية الإسلامية.

شروط تمويل مصرف الراجحي:

لذلك فإن البنك يقدم التمويل الشخصي المتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية لتلبية الاحتياجات المالية. فسواء كان تجديد أثاث المنزل، أو تسديد رسوم تعليم الأبناء، أو تحقيق حلم الزواج، أو التغلب على الصعوبات المالية عبر إجراءات سهلة وميسّرة... كل ما يجب القيام به هو تعبئة نموذج الطلب في أحد فروع مصرف الراجحي أو تعبئة النموذج الطلب من خلال الموقع الالكتروني في دقائق معدودة، ، ليتم الموافقة والتوقيع على طلبك، وذلك سواء كنت مواطنا أو مقيما، وكمثال على ذلك: (منشورات بنك الراجحي)

مبلغ التمويل: 50,000 ريال سعودي

كلفة التمويل: 3.12%

مدة التمويل: 60 شهر

القسط الشهري: 900 ريال سعودي

رسوم إدارية: 500 ريال سعودي

معدل النسبة السنوي: (APR 3.58%)

شروط التأهل للمتقدم:

1-الحد الادنى للخدمة يبدأ من شهر ويعتمد ذلك حسب جهات العمل المعتمدة لدى البنك.

2-تحويل الراتب.

3-الحد الأدنى للراتب يبدأ من 2,000 ريال ويعتمد ذلك على جهة العمل.
4-أن لا يتجاوز العمر 60 عاما عند سداد الدفعة الأخيرة.
5-يجب موافقة مصرف الراجحي على العميل.

المستندات المطلوبة:

1-تعبئة نموذج الطلب الخاص بالتمويل الشخصي.
2-صورة من الهوية الشخصية.
3-خطاب تعريف من جهة العمل.
4-خطاب تحويل الراتب وذلك حسب جهة العمل هذا إذا كان المتقدم موظف، أما إذا كان المتقدم متقاعد، فإن:

شروط التأهل للمتقدم:

1- تحويل راتب التقاعد إلى مصرف الراجحي.
2- الحد الأدنى لراتب التقاعد من 1,900 ريال.
3- أن لا يتجاوز العمر 70 عاما عند سداد الدفعة الأخيرة.

المستندات المطلوبة:

1- تعبئة نموذج الطلب الخاص بالتمويل الشخصي.
2- صورة من الهوية الشخصية.
3- شهادة التقاعد من المؤسسة العامة للتقاعد لموظفي القطاع الحكومي و التأمينات الاجتماعية لموظفي القطاع الخاص.

التمويل الشخصي بدون تحويل الراتب:

سعياً من مصرف الراجحي لتصميم الحلول الأكثر فعالية والتي تناسب أسلوب حياة جميع فئات المجتمع، فهو يقدم منتج التمويل الشخصي بدون تحويل الراتب لتلبية الاحتياجات المالية الخاصة بهذه الفئة ليساعدها في تجديد المنزل أو تحقيق حلم الزفاف، أو ضمان التعليم للأطفال، أو ببساطة التعامل مع تلك النفقات المزعجة وغير المتوقعة. ومنتج التمويل الشخصي بدون تحويل الراتب متاح للسعوديين فقط ولموظفي البنوك والأطباء.

موظفو البنوك: و كمثال على ذلك:

مبلغ التمويل: 50,000 ريال سعودي
كلفة التمويل: 8.15%
مدة التمويل: 60 شهر
القسط الشهري: 1,010 ريال سعودي

رسوم إدارية: 500 ريال سعودي
معدل النسبة السنوي: (APR 8.93%)
شروط التأهل للمتقدم:
1- أن يكون سعودي الجنسية
2- الموظفون الذين يعملون بالبنوك السعودية
3- أن لا يقل الراتب عن 20000 ريال
4- أن لا يقل عمر المتقدم عن 25 سنة ولا يزيد عن 55 سنة وقت تقديم الراتب
5- مدة الخدمة لا تقل عن سنة واحدة في العمل الحالي مع إجمالي الخدمات السابقة بحيث لا تقل عن خمس سنوات
6- الحد الأدنى للتمويل سنة والأعلى 5 سنوات
7- الحد الأدنى للتمويل 50,000 ريال سعودي والأقصى 500,000 ريال سعودي مع مراعاة الالتزامات الخارجية بحيث لا تتجاوز ثلث الراتب
سداد الأقساط الشهرية يتم من خلال تحويل مبلغ القسط من حساب الراتب بموجب أمر مستديم من البنك المحول عليه الراتب إلى حساب العميل بالمصرف.

الأطباء: و كمثال على ذلك:
مبلغ التمويل: 50,000 ريال سعودي
كلفة التمويل: 8.15%
مدة التمويل: 60 شهر
القسط الشهري: 1,010 ريال سعودي
رسوم إدارية: 500 ريال سعودي
معدل النسبة السنوي (APR 8.93%)

شروط التأهل للمتقدم:
1- أن يكون سعودي الجنسية
2- العاملين بمهنة طبيب بالمستشفيات او العيادات المعتمدة بالمصرف.
3- أن لا يقل الراتب عن 20000 ريال
4- الدخل الإضافي للطبيب يخضع لمعايير التقييم داخل المصرف
5- أن لا يقل عمر المتقدم عن 25 سنة ولا يزيد عن 55 سنة وقت تقديم الراتب
6- مدة الخدمة لا تقل عن سنة واحدة في العمل الحالي مع إجمالي الخدمات السابقة بحيث لا تقل عن ثلاث سنوات

7- الحد الأدنى للتمويل سنة والأعلى 5 سنوات

8- الحد الأدنى للتمويل 50,000 ريال سعودي والأقصى 1,000,000 ريال سعودي مع مراعاة الالتزامات الخارجية بحيث لا تتجاوز ثلث الراتب

سداد الأقساط الشهرية يتم من خلال تحويل مبلغ القسط من حساب الراتب بموجب أمر مستديم من البنك المحول عليه الراتب إلى حساب العميل بالمصرف.

إذن وبعد الاطلاع على شروط تمويل مصرف الراجحي لمختلف أنواع القروض سواء تمويل السيارات أو التمويل العقاري، أو لغيرها، أو تمويله لمختلف فئات المجتمع سواء أكانوا أجراء أو متقاعدين أو أصحاب مهن حرة، فإنه حريص شديد الحرص على ضمان استرداد هذه الأموال سواء بتحديد سن المستفيد أو مستوى دخله، وذلك لضمان تسديد هؤلاء لما عليهم من حقوق، وهذا ما أكده لي مدراء فروع بعض البنوك بالجوف (بنك الراجحي، والبنك الأهلي)، حيث حتى المتوفى يسترد ما عليه من الإرث الذي يتركه قبل توزيعه على الورثة، وهذا تطبيقا لقواعد وتعليمات الهيئة الشرعية السعودية للبنوك والمصارف التي تخضع لها مؤسسة النقد السعودي.

الخاتمة:

إذن بعد دراستنا لآية الدين أطول آية في القرآن الكريم، نستطيع التأكيد أن الدين الإسلام كما اعتنى بالعبادات والتي هي علاقة الإنسان بربه، كالصلاة والصيام والحج والزكاة، اعتنى كذلك بالمعاملات التي هي بين عباده، وبهذا فهو يرد على أولئك الذين يقولون إن الإسلام ما هو إلا أعمال خاصة بعبادة الله عز وجل، وبالأحوال الشخصية، كالمواريث، وأما المعاملات المالية والمصرفية فيجب أن تكون بعيدة كل البعد عن الدين وتعاليمه، ولكن الحقيقة غير ذلك فكل الأحكام التي رأيناها في هذه الآية العظيمة إنما لحفظ حقوق الأفراد من الضياع، وليس أدل على ذلك من التأكيد على الكتابة، فهي عمود الآية وقطب رحاها، ومحور تركيبها، وليس أوضح من ذلك تعدد لفظ الكتابة لأكثر من مرة، وذلك كما يلي:

- إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى **فَاكْتُبُوهُ**
- وَ**لْيَكْتُبْ** بَيْنَكُمْ **كَاتِبٌ** بِالْعَدْلِ
- وَلا يَأْبَ **كَاتِبٌ** أَنْ **يَكْتُبَ** كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ **فَلْيَكْتُبْ**
- وَلا تَسْأَمُوا أَنْ **تَكْتُبُوهُ**

هذا دون ذكر الألفاظ الأخرى التي تعني الكتابة، وهذا لأن الإسلام يريد للناس عامة وللمسلمين خاصة أن يعيشوا مطمئنين على أموالهم وأنفسهم، وأن يتجنبوا كل ما فيه شك وارتياب وقلق، وفي الحقيقة هذا ما تعمل به أغلب البنوك السعودية في تمويلها لمختلف أنواع

القروض ولمختلف فئات المجتمع، فهي حريصة أشد الحرص على ضمان استرداد أموالها وضمان ذلك بأكثر الشروط احتياطا وأمانا.

المراجع:

1- إبراهيم محمد الشويخ، آية الدين، ترجمة وتحقيق أحمد خالد شكري، دار العلوم للنشر، عمان، الأردن، 2006.

2- الإمام الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير ابن كثير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر1410هـ، 1990م.

3- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، الطبعة: السابعة، دار الفلق – الرياض، 1424هـ.

4- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القر طبي، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة: الثانية، دار الكتب المصرية – القاهرة 1384هـ – 1964 م.

5- أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، أحكام القرآن لابن العربي، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1424 هـ – 2003 م.

6- أبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، تفسير البغوي، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.

7- أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، أحكام القرآن للجصاص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1415هـ/1994م.

8- حسين حسين شحاتة، الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم في ضوء آيات المعاملات، جامعة الأزهر. القاهرة، بدون سنة نشر.

9- سعيد جمعة، البلاغة العالية في آية المداينة، جامعة الأزهر فرع المنوفية، 2007.

10- محمد بن صالح العثيمين، أحكام القرآن الكريم، فضيلة الشيخ مدار الوطن للنشر، 1434هـ، 2013م.

11- محمد علي السايس، تحقيق:ناجي سويدان،تفسير آيات الأحكام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2002.

12- محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

13- موقع الراجحي: http:// alrajihibank.com

14- موقع جامع الإمام: https://alimam.ws

15- موقع إسلام أون لاين: https://islamonline.net

16- موقع ميراث الأنبياء: https://miraath.net

17- موقع ويكيبيديا: https:wikipidia.com

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ،ص113- 126

التكنولوجيات المالية الحديثة وآثارها على البنوك والمؤسسات المالية

Impacts of new financial technologies on banks and financial institutions

* د.عمران عبد الحكيم
Abdelhakim Amrane
جامعة المسيلة–الجزائر
abdelhakim.amrane@univ-msila.dz

د.جعيل جمال
djail djamel
جامعة باتنة 1 –الجزائر
djamel.djail@univ_batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/29 تاريخ القبول: 2020/05/05 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى عرض ومناقشة أهمية استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة على مستوى عمل البنوك والمؤسسات المالية عبر استعراض بعض النتائج والحقائق الهامة في هذا المجال، كما يعرض من جانب آخر بعض المخاطر التي قد تواجهها البنوك والمؤسسات المالية الناجمة أساسا عن التوسع في هذه التكنولوجيات المالية وتطبيقاتها المختلفة.

يتبين من خلال هذا البحث أن استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة يؤثر تأثيرا إيجابيا في أعمال وسياسات البنوك والمؤسسات المالية، ويؤكد على أن هذه المؤسسات مطالبة ببذل مجهودات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة الحدوث في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : تكنولوجيات مالية حديثة، بنوك، مؤسسات مالية.

تصنيف JEL: G20, G21, O3

Abstract:

The purpose of this study is to explore and discuss the importance and benefits of new financial technologies that taken place in the policies of banks and financial institutions by presenting some important results and facts in this field. Also, this research aims to present some of the technology risks, especially for banks and financial institutions as a result of the expansion of these financial technologies and its various applications.

This research shows that the new financial technologies affect positively in the policies and operations of banks and financial institutions, and confirms it is necessary for these companies to do great efforts to confront the expected risks in this field.

Keywords: New financial technologies; banks; financial institutions.

JEL classification codes: G 20, G21, O3

* **المؤلف الرسل:** abdelhakim.amrane@univ-msila.dz

1. مقدمة:

بعض الأفكار الواردة ضمن هذا البحث مستمدة إلى حد كبير من مقال يحمل عنوانا لافتا للانتباه ضمن مجلة التمويل والتنمية لشهر سبتمبر 2016 الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وقد عنونه صاحبه أديتيا ناراين من صندوق النقد الدولي بالعنوان التالي:

"**وجهان للتغيير: التكنولوجيا المالية الجديدة، تكنولوجيا واعدة تحمل في طياتها مخاطر مستترة**".

تؤكد افتتاحية هذا المقال على أهمية العلاقة التكافلية الطويلة بين قطاع التكنولوجيا والقطاع المالي، وذلك على أسلس أن التكنولوجيا وتخفيف القيود التنظيمية هما بمثابة المحرك الأساسي للنمو في القطاع المالي خلال الخمسين سنة الماضية، باعتبار أن القطاع المالي يشكل المجال الأكثر تركيزا على الإطلاق بالنسبة للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا نظرا للدور الأساسي للتكنولوجيا في هذا القطاع.

بشكل عام، وعلى ضوء ما ورد ضمن افتتاحية تقرير التنمية في العالم للبنك الدولي حول العوائد الرقمية، فإن التقنيات الرقمية بشكلها الواسع – الإنترنت والهواتف المحمولة وكل الأدوات الأخرى لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتبادلها رقميا– قد ساعدت إلى حد ما على إحداث تحولات كبيرة وجوهرية بالنسبة للشركات والبنوك والمؤسسات المصرفية، وكذا بالنسبة للأفراد.

1 .2. إشكالية البحث

نسعى من خلال هذا البحث للإجابة عن التساؤلات التي تتعلق بمناقشة وتحليل التأثيرات الإيجابية والمخاطر المستترة للتوسع في مجال التكنولوجيات المالية الجديدة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وسنركز على السؤالين الرئيسيين التاليين:

ما هي أهم التأثيرات الإيجابية للتكنولوجيات المالية الجديدة، وما هي أهم المخاطر المستترة المرتبطة بها؟.

1. 3. فرضيات البحث

في إطار محاولة الإجابة على إشكالية البحث، اعتمدنا في ذلك على الفرضيات التالية:

- تؤثر عمليات التوسع في استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة من طرف البنوك والمؤسسات المالية تأثيرا ايجابيا على مستوى عملها وأدائها بشكل عام؛
- يرافق عمليات التوسع في استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة من طرف البنوك والمؤسسات المالية العديد من المخاطر المستترة التي قد تؤثر على عملها وأدائها مستقبلا.

1. 4. أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- إبراز الأهمية المتزايدة في مجال التوسع في استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما في ذلك أهمية استخدام هذه التكنولوجيات المالية الحديثة في تخفيض تكلفة المعاملات المالية، وكذا تخفيض تكاليف التوسع في تقديم الخدمات المالية بشكل عام على ضوء التوجه نحو المزيد من الشمول المالي من جهة، واشتداد المنافسة من جهة أخرى؛
- تقديم بعض النتائج المتعلقة بحجم التأثيرات التي أحدثتها عمليات التوسع في مجال استخدام التكنولوجيات المالية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما وأن الفروع المصرفية تخضع لإعادة نظر كبيرة في هذا العصر الرقمي؛
- مناقشة طبيعة المخاطر المستترة من عمليات التوسع في استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما وأن هذه المخاطر الهامة قد تؤثر مستقبلا على عمل هذه البنوك والمؤسسات المالية.

1. 5. منهج البحث

وفقا لطبيعة البحث، وتحقيقا لأهدافه الأساسية، وبما يتوافق بالإجابة على الأسئلة المطروحة، فقد تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالتكنولوجيات المالية الحديثة، وتحديد آثارها في عمل وسياسات البنوك والمؤسسات المالية، وذلك عبر التركيز على عرض بعض النتائج المترتبة عن استخدام تلك التكنولوجيات الحديثة على عمل وأداء بعض الشركات والبنوك.

1. 6. المفاهيم المتعلقة بمتغيرات البحث

يتطلب البحث ضرورة ضبط مفهوم التقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة، حيث تشير في معناها الواسع حسب بعض الباحثين إلى كل ما يتعلق بـ:"**تطبيق التكنولوجيا في الصناعة المالية، وتغطي تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالإقراض والاستثمار والدفع وإدارة الخطر وتحليل البيانات والتأمين وإدارة الثروة**" (عبد الكريم، 2019).

1. 7.خطة البحث

سيتم معالجة إشكالية هذا البحث عبر محاولة إثراء النقاط الأساسية التالية :

- التأثيرات الأساسية للتقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة بالنسبة للشركات والبنوك.
- بعض المخاطر للتقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.

2. التأثيرات الأساسية للتقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة بالنسبة للشركات والبنوك

2 .1. التأثيرات الأساسية للتقنيات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة بالنسبة للشركات

أصبحت التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال تشكل بالنسبة للشركات عاملا هاما من عوامل الإنتاج الحديثة، وعلى ضوء ذلك قامت العديد من الشركات بضخ المزيد من الأموال في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يسمح بالتنفيذ الآلي للكثير من الأنشطة والعمليات دون أي تدخل من البشر. فحاليا شركات الطيران تستخدم أنظمة الحجز والتسعير عبر الإنترنت للسفر عبر رحلاتها، وهو ما جعل صناعة الطيران على ضوء التقنيات الرقمية تحول السفر الجوي من تجربة قائمة على الأوراق والحضور شخصيا إلى تجربة قائمة على الخدمات الآلية. كما استبدل العديد من المتاجر الكبرى موظفي الصرف لديها بماكينات التحصيل الآلي (مجموعة البنك الدولي، 2016) (Les supermarchés remplacent les caissières par des caisses automatiques). حيث بإمكان الإفراد استخدام بطاقات الائتمان لاقتناء السلع من المحلات التجارية وأيضا للحصول على بعض الخدمات كالنقل والفنادق، دون حمل الأوراق النقدية وما تنطوي عليها من مخاطر السرقة.

أما على مستوى الشركات فإن أهم إسهام للتقنيات الرقمية هو تخفيض التكاليف للمعاملات نتيجة تنفيذ تلك المعاملات دون أي تدخل من البشر عبر تحقيق مستويات هامة من الكفاءة العالية.

وكمثال على ذلك، فقد كان لاستخدام الحلول الحسابية الذكية من طرف شركة يو بي إس لتسليم الطرود(L'entreprsie de distrubition de Colis. UPS) إسهاما كبيرا في توفير الكثير من الوقت ونحو 4,5 مليون لتر من البنزين سنويا. وبالنسبة للصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم فإن الشركات الصينية التي تجيد استخدام الإنترنت تحقق معدلات دوران لمخزوناتها أسرع خمس مرات من الشركات المنافسة الأقل إلماما بالتقنيات الرقمية الحديثة،

ولنا أن نذكر في هذا المجال كيف أثرت شركة أمازون للتجارة الالكترونية على تجارة الكتب التقليدية (مجموعة البنك الدولي، 2016).

2.2 . التأثيرات الأساسية للتقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة بالنسبة للبنوك

من أهم التأثيرات للتقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة بالنسبة للبنوك يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ. عملية إقامة الفروع والمنافذ الفعلية للبنوك أصبحت غير مجدية تماما من الناحية الاقتصادية والمالية: من الآثار الهامة للتقنيات الرقمية بالنسبة للبنوك التجارية هو التغيير في سياسات إقامة الفروع التقليدية للبنوك الراغبة في توسيع مجالها الجغرافي، حيث يلاحظ أنه على مستوى بعض الدول أصبحت عملية إقامة الفروع والمنافذ الفعلية للبنوك غير مجدية تماما من الناحية الاقتصادية والمالية (مجلة القبس، الملحق المصرفي الخاص، 17 ديسمبر 2017)، لا سيما عبر تزايد حجم التمويل الرقمي، وظهور المنصات المتخصصة في التمويل الجماعي (Les plateformes de crowdfunding/ Les plateformes de financement participatif) (عمران و مصطفي، 2018).

وفي هذا الصدد، تشير الأرقام إلى تزايد إغلاق الفروع المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة أسرع من أي وقت مضى (مجلة القبس، الملحق المصرفي الخاص، 17 ديسمبر 2017)، لا سيما وأن أكثر من 85% من المعاملات المصرفية للأفراد أصبحت الآن رقمية.

يتضح على غرار ذلك، أن الهدف الأساسي من ذلك بالنسبة للبنوك الكبيرة عبر قيامها بتقليص شبكات فروعها هو تخفيض التكاليف بشكل جذري وتحسين عوائد المساهمين.

ومن المهم في هذا الإطار التذكير بإعلان مجموعة لويدز المصرفية في فيفري 2017 بأنها تخطط لإغلاق 200 فرع على مدى ثلاث سنوات قادمة (الملحق المصرفي لمجلة القبس، 17 ديسمبر 2017).

على ضوء مثل هذه السياسات الواقعية، نعتقد إلى حد ما أنها تشكل دليلا واضحا وواقعيا على أن الفروع المصرفية حقيقة تخضع لإعادة نظر كبيرة على غرار ما عنونت به مجلة القبس مقالا لها في هذا الصدد، وذلك كما يلي:" **الفروع المصرفية تخضع لإعادة نظر في العصر الرقمي**".

وما يدعم هذه السياسات المتعلقة بإعادة النظر في الفروع المصرفية، هو ما أشارت إليه

بعض الدراسات التي سجلت تراجعا في عدد المرات التي يزور فيها الأفراد فرعا مصرفيا مرفوقا في ذلك بتحول المزيد من الأفراد إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (الملحق المصرفي لمجلة القبس، 17 ديسمبر 2017).

وفي هذا الإطار، تقول شركة ماكينزي (تقرير لمجلة القبس، 17 ديسمبر 2017) "**إن نمو الخدمات المصرفية الرقمية لا تظهر أي علامات على التباطؤ، فلم تعد الراحة والسرعة والأمن مجرد فوائد إضافية في عقول المستهلكين اليوم، بل أصبحت شرطا معياريا للعلاقة بين البنك والعملاء**".

ب. تخفيض تكلفة المعاملات المالية: لطالما شكل عنصر التكلفة تحديا كبيرا للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن عمليات توفير الخدمات المالية بمختلف أنواعها، واستجابة للعديد من التغيرات الحاصلة في الآونة الأخيرة، بدأت البنوك بتطبيق نماذج بديلة ساعدت على تخفيض تكاليف المعاملات، ذلك أن الكفاءة تصل إلى أعلى مستوياتها حين تنفذ المعاملات آليا دون أي تدخل بشري، وتنخفض تكلفة المعاملات إلى الصفر تقريبا ضمن مجال الاقتصاد الجديد (مجموعة البنك الدولي، 2016)، ففي كينيا مثلا أسفرت التكنولوجيا القائمة على الهواتف المتنقلة لتقديم الخدمات المالية عن انخفاض في تكاليف المعاملات بشكل كبير وأحدث ذلك ثورة في أنظمة الدفع ، حيث سمحت هذه التكنولوجيا الرقمية للناس بإجراء المعاملات والتحويلات المالية بدون مشقة من منازلهم وبتكاليف مخفضة (التكاليف المخفضة تولد مداخيل إضافية بما يعني زيادة الدخل المتاح للإنفاق في مجالات أخرى)، وأصبح للأفراد وسائل آمنة للاحتفاظ بالنقود، وذلك حتى بالنسبة لأولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي (إنجوغونا، ليديا، و أرماندو، 2016).

وتؤكد التقارير الحديثة أن استخدام نظام المدفوعات الرقمية (M-PESA) على مستوى البنوك في كينيا قد ساهم بتخفيض تكلفة تحويل الأموال بنسبة تصل إلى 90 % (مجموعة البنك الدولي، 2016).

ج. تزايد مستويات الشمول المالي: تؤكد الأبحاث والدراسات أن من المكاسب الهامة على الإطلاق للتفاعل بين التكنولوجيا والقطاع المالي يتمثل أساسا في تزايد مستويات الشمول المالي التي تسمح بتزايد عدد الأشخاص حول العالم الذين يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها.

بدون شك، فإن موضوع الشمول المالي يعتبر من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة،

وعلى ضوء هذه التطورات والتحديات، أصبح الشمول المالي يعد هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية، تسعى إلى تحقيقه عبر تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات التي تضمن تحقيق فكرة توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة، وتعزز من فرص وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ممن هم في سن العمل لتلك الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم بشكل عادل ومستدام وبتكاليف معقولة. ولعل ما يبرز أهمية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية ضمن أجندة التنمية الاقتصادية والمالية لقمة مجموعة العشرين هو ما أشار إليه بدقة آخر تقرير للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017، وذلك كما يلي (مجموعة البنك الدولي، 2017):" **يمكن أن تساعد الخدمات المالية في دفع عجلة التنمية، فهي تساعد الناس على الإفلات من براثن الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم وأنشطة الأعمال. كما أنها تسهل إدارة الأزمات المالية الطارئة، مثل فقدان العمل أو ضعف المحصول، التي يمكن أن تدفع الأسر إلى هاوية الفاقة والعوز. ويفتقر العديد من الفقراء حول العالم إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية، وبدلا من ذلك يعتمدون على الأموال النقدية التي يمكن أن تكون غير آمنة وصعبة في إدارتها. ولهذا، جعل البنك الدولي تعزيز الشمول المالي، أي إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من الأولويات الرئيسية**".

وفي هذا السياق، وعلى ضوء بعض الدراسات الحديثة، وكنتيجة لهدف زيادة مستويات الشمول المالي لنحو 02 مليار نسمة من سكان العالم، فإن ما يمكن أن تحققه البنوك من عائدات مصرفية ستبلغ حوالي 380 مليار دولار أمريكي في عام 2020، منها 270 مليار دولار أمريكي جراء تغطية الشركات الصغيرة والمتوسطة، و 110 مليار دولار أمريكي من تقديم الخدمات المالية للأفراد المستبعدين ماليا(Heba, 2019) .

د. تزايد حجم المدفوعات الافتراضية: من الآثار الهامة للتكنولوجيات المالية الحديثة، هو أن المدفوعات الافتراضية تعمل بشكل سريع على إزاحة المدفوعات النقدية، وتختلف هذه الآثار

من مكان إلى آخر، فعدد قليل من البنوك الأوروبية تستخدم النقد في فروعها، والجدير بالملاحظة أن الهند مثلا قد ألغت في الآونة الأخيرة 86% من أوراقها النقدية، وتعتزم كوريا وقف سك العملات المعدنية بحلول عام 2020 بسبب أن التكاليف العالية لسك العملة قد تتجاوز قيمتها الاسمية، ولكن من جانب آخر، وعلى الصعيد العالمي، لا يزال أكثر من 85% من جميع المدفوعات يتم نقدا، ففي الاقتصاديات المتقدمة مثل النمسا وألمانيا وسويسرا وسنغافورة لا يزال النقد هو الأساس (ويتلي، 2017).

وعلى ضوء ذلك، يطرح السؤال التالي: **هل سيتم التخلي على النقود الورقية في المجتمعات المتصلة بشبكات لا سلكية؟**، نعتقد أن ما كتبه Kenneth Rogoff في كتابه الذي يحمل عنوان: **لعنة النقد (The cusre of Cash)** يحمل الكثير من الحجج التي تؤيد ضرورة التخلص من النقود الورقية، لأن الأضرار الاجتماعية للعملة الورقية تفوق فوائدها بكثير، بحيث سيكون للتخلص من العملات الورقية تأثيرات مرغوبة، منها الحد من التهرب الضريبي، والحد من المال الفاسد والأموال المتأتية من الأنشطة غير المشروعة. وكذا تجنب التكاليف العالية لسك العملة التي قد تتجاوز قيمها الاسمية في العديد من الحالات (بيتر، 2016).

3. بعض المخاطر للتقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية

1.3. مخاطر التكنولوجيات المالية الحديثة المعروفة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية

إن بعض مخاطر التقنيات الرقمية والتكنولوجيات المالية الحديثة معروفة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، لا سيما منها المخاطر التالية:

أ. **المخاطر الناتجة عن انهيار النظم والعمليات:** وتتحدد هذه المخاطر نتيجة انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة، وقد عبر عنها رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين عدنان يوسف كما يلي (عدنان، 2018): "إن انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة قد يزيد من صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية للمصرف، كما قد لا تكون نظم تكنولوجيا المعلومات المصرفية القديمة قابلة للتكيف بشكل كاف، أو قد تكون ممارسات التنفيذ –مثل إدارة التغيير– غير كافية. وعلى هذا النحو، تستخدم المصارف أعدادًا أكبر من الأطراف الثالثة، إما عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية أو عبر عقد شراكات في مجال التكنولوجيا، مما قد يزيد من التعقيد ويقلل من

شفافية العمليات، وقد يؤدي هذا الاستخدام المتزايد للأطراف الثالثة إلى زيادة مخاطر أمن البيانات والخصوصية ومخاطر غسل الأموال، والجرائم الإلكترونية، وحماية العملاء".

ب. المخاطر الناتجة عن الاعتماد بشكل كبير على مقدمي التكنولوجيا والخدمات الخارجية وما قد يتطلبه من استثمارات مكلفة: إن هذا الاعتماد بشكل كبير على مقدمي التكنولوجيا والخدمات الخارجية ضمن سياسات تبني التكنولوجيات المالية يتطلب زيادة حادة في الطلب على خدمات أمن تكنولوجيا المعلومات وما ينجم عنه من تزايد في حجم تلك الاستثمارات والنفقات المرتبطة بخدمات تأمين وحماية التكنولوجيات المالية، وفي هذا الصدد تتوقع بعض الدراسات أن يزداد حجم خدمات أمن تكنولوجيا المعلومات في عام 2020 ليصل إلى 170 مليار دولار أمريكي في مقابل 75 مليار دولار أمريكي (كريس، 2016) خلال عام 2015.

ج. المخاطر المرتبطة بالإنترنت الناجمة عن جوانب القصور في اتصال النظم القائمة على الكمبيوتر ببعضها البعض: ذلك أن هذه الترابطات تتضمن العديد من جوانب الضعف بما قد يسمح بقرصنتها واستغلالها من طرف قراصنة الإنترنت. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن جرائم تكنولوجيا المعلومات تعد هي ثاني أكثر الجرائم شيوعا في قطاع الأعمال بعد جرائم الاختلاس (كريس، 2016).

2.3. المخاطر الأكثر تأثيرا بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية

من أهم مخاطر التكنولوجيات المالية الحديثة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، يمكن التركيز على المجالات التالية:

أ. إمكانية تراجع إيرادات البنوك: ويكون ذلك نتيجة القدرة المتزايدة لمقدمي الخدمات الجدد على تقليص إيرادات البنوك، أين تقدم شركات التكنولوجيا المالية خدمات مالية شبيهة بالخدمات المصرفية التقليدية بعد أن تحولت شركات التكنولوجيا من تزويد للشركات المالية بالحلول التكنولوجية إلى منافس للشركات المالية. وعلى ضوء ذلك تشير بعض التقديرات إلى أن ما بين 10%-40 % من الإيرادات، وما بين 20%-60% من أرباح الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد هي معرضة لخطر الزوال على مدى السنوات العشر القادمة (عدنان، 2018).

ب. زيادة المنافسة الناجمة عن تزايد وتنوع الخدمات المالية المقدمة من طرف مقدمي الخدمات الجدد: أتاحت التكنولوجيات المالية الفرص أما المؤسسات غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مالية مشابهة للخدمات المصرفية، ولعلنا نذكر منها الخدمات

المالية التي تعرف هذا النوع من التنافس مثل تلك الخدمات المرتبطة بمجال المدفوعات بين الأطراف وكيفية تنفيذها وتسجيلها وتسويتها – طبعا يلاحظ أن البنوك لا تزال تمثل ركيزة نظام المدفوعات ولم يتراجع دورها على الإطلاق–. وكذا بالنسبة لخدمات الإقراض التي كانت حكرا على البنوك لفترة طويلة فتعرف أيضا توسعا هاما عبر تطبيقات تكنولوجية جديدة تتيح إمكانية تحويل الودائع إلى المقترضين (أديتيا، 2016). ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى التطورات التي يعرفها قطاع التمويل الجماعي(Crowdfunding) عبر العديد من المنصات المتواجدة على شبكة الإنترنت، ويمكن تعريف التمويل الجماعي من خلال التعريف التالي:

«التمويل الجماعي هو عملية حشد للموارد المالية لعدد كبير من الجمهور من أجل تقديم التمويل اللازم لمشروع ما عن طريق منصات للتمويل لها مواقع متخصصة على شبكة الأنترنات» (La banque de France، 2015).

وللمزيد من التوضيح يمكن تقديم ذلك التعريف بلغته الأجنبية، وذلك كما يلي:

« Le financement participatif ou crowdfunding (financement par la foule) est un mode de levée de fonds réalisé auprès d'une large public de particuliers pour financer un projet spécifique via une plateforme sur internet. »

وبالنسبة للمنطقة العربية، وما قد يؤكد على حجم التأثيرات المتوقعة من منافسة مقدمي الخدمات الجدد في هذه المنطقة هو تضاعف عدد الشركات الناشئة التي تقدم هذه الخدمات المالية من 46 شركة إلى 105 شركة خلال الفترة 2013–2015، وهي تتوزع في المنطقة العربية كما يلي (جوناس، إلياس، طارق، و إدواردو، 2016):

- 43% منها تتواجد في دول مجلس التعاون الخليجي.
- 29% تتواجد في المشرق العربي.
- 29% تتواجد في شمال إفريقيا.

وتستضيف أربعة دول من أصل 12 دولة 73% من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية.

وهو ما يوضحه أكثر الجدول والشكل البياني اللاحقان:

الجدول رقم (01):التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيات المالية في بعض الدول العربية لسنة 2015

الدولة	الإمارات	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	الكويت	السعودية	تونس	الجزائر
عدد الشركات	30	17	15	15	8	6	6	3	2

المصدر: جوناس فيل وآخرون، 2016،ص.14.

الشكل البياني رقم (01): التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية لسنة 2015

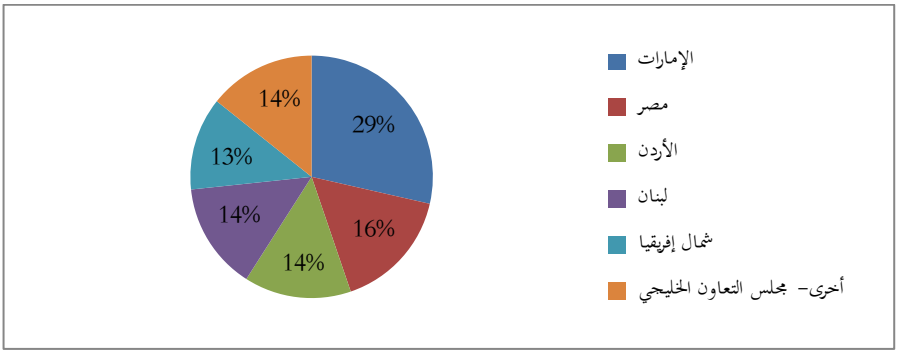

المصدر: جوناس فيل وآخرون، 2016، ص.14.

ج. زيادة صعوبات تلبية متطلبات الامتثال الخاصة ببعض العمليات: إن التوسع في تطبيقات التكنولوجيا المالية سيؤدي إلى زيادة الصعوبات المتعلقة بالقدرة على تلبية متطلبات الامتثال الخاصة ببعض العمليات المالية التي تعرف تركيزا وتقنينا من طرف الجهات التنظيمية والرقابية الرسمية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وقد عبر عن هذه الصعوبات رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين عدنان يوسف كما يلي (عدنان، 2018): " سوف تؤدي التطبيقات الواسعة للتكنولوجيا المالية إلى زيادة الصعوبات في تلبية متطلبات الامتثال خاصة المتعلقة بالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في حال قيامها بمعاملات بالنيابة عن عملاء شركات التكنولوجيا المالية. فإذا قام العميل بتسديد الدفعات باستخدام بطاقة مصرفية أو حساب مصرفي، فإن المصرف يتحمل إلى حدّ ما مسؤولية عن مصادقة العميل، كما قد يكون مسؤولا عن تغطية المعاملات الاحتيالية، ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى

الاعتماد على التكنولوجيا وتوزيع المنتج أو الخدمة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية إلى شفافية أقل بشأن كيفية تنفيذ المعاملات وحول من يتحمل مسؤوليات الامتثال".

4. النتائج والمقترحات

4. 1. نتائج البحث

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة، لعلنا نذكر منها النتائج التالية:

- إن التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت بدون شك تشكل بالنسبة للشركات وللبنوك والمؤسسات المالية عاملا هاما من عوامل الإنتاج الحديثة، وهو ما يسمح بالتنفيذ الآلي للكثير من الأنشطة والعمليات دون أي تدخل من البشر، وقد يدعم ذلك في هذا الإطار هو ما تقوله شركة ماكينزي من خلال الفقرة التالية:"إن نمو الخدمات المصرفية الرقمية لا تظهر أي علامات على التباطؤ، فلم تعد الراحة والسرعة والأمن مجرد فوائد إضافية في عقول المستهلكين اليوم، بل أصبحت شرطا معياريا للعلاقة بين البنك والعملاء".
- إن أهم إسهام للتقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات هو تخفيض التكاليف للمعاملات عبر تحقيق مستويات هامة من الكفاءة العالية، ذلك أنه لطالما شكل عنصر التكلفة تحديا كبيرا للبنوك وللمؤسسات المالية الأخرى ضمن عمليات توفير الخدمات المالية بمختلف أنواعها، واستجابة للعديد من التغيرات الحاصلة في الآونة الأخيرة بدأت البنوك بتطبيق نماذج بديلة ساعدت على تخفيض تكاليف المعاملات، أو حتى تخفيض تكلفة المعاملات إلى الصفر تقريبا ضمن مجال الاقتصاد الجديد، وتؤكد التقارير أن استخدام نظام المدفوعات الرقمية (M-PESA) على مستوى البنوك في كينيا على سبيل المثال قد ساهم بتخفيض تكلفة تحويل الأموال بنسبة تصل إلى 90 %.
- يستتر تحت هذه التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات مخاطر عديدة، وإن كان بعض هذه المخاطر معروفة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، لا سيما منها المخاطر الناتجة عن انهيار النظم والعمليات، وكذا المخاطر الناتجة عن الاعتماد بشكل كبير على مقدمي التكنولوجيا والخدمات الخارجية وما قد يتطلبه من استثمارات مكلفة، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالإنترنت الناجمة عن جوانب القصور في اتصال النظم القائمة على الكمبيوتر ببعضها البعض.

- من المخاطر الهامة التي قد تؤثر مستقبلا على البنوك هو إمكانية تراجع إيراداتها بسبب إمكانية زيادة المنافسة الناجمة عن تزايد وتنوع الخدمات المالية المقدمة من طرف مقدمي الخدمات الجدد، دون أن نغفل عن زيادة صعوبات تلبية متطلبات الامتثال الخاصة ببعض العمليات من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا زيادة عمليات الاختلاس الناجمة عن القرصنة واختراق الشبكات من طرف بعض الأشخاص، وعدم تحكم عملاء البنك في إجراء بعض العمليات مما يعرضهم للوقوع في بعض الأخطاء المكلفة.

4. 2. مقترحات البحث

على ضوء نتائج البحث، وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة الناتجة عن التوسع في استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة والتقنيات الرقمية المرتبطة بها على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية، لا سيما وأن هذه الأخيرة أصبحت عاملا أساسيا لاستمراريتها في ظل المنافسة الشديدة، فإنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام مواصلة الاستفادة من استخدام التكنولوجيات الحديثة والتقنيات الرقمية وتوسيع مجالاتها بتأني مع ضرورة الاستثمار أكثر في الجوانب الحمائية التي تحد من المخاطر المتوقعة المترتبة عن هذه التكنولوجيات الحديثة، مع التذكير في الأخير بأن الصيرفة الالكترونية لا يمكنها أن تشكل بديلا عن الصيرفة التقليدية على الأقل في الوقت الحالي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مقال في مجلة:

1. أديتيا ناراين (2016)، وجهان للتغيير: التكنولوجيا المالية الجديدة، تكنولوجيا واعدة تحمل في طياتها مخاطر مستترة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2016، ص. 20.
2. إنجوغونا إندونغو وآخرون(2016)، جني ثمار الثورة الرقمية: الرقمنة تيسر الحصول على التمويل وتخفض التكاليف وتخلق الفرص، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد جوان 2016، ص.15.
3. آلان ويتلي (2017)، مات النقد، عاش النقد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد جوان 2017، ص.32-33.
4. بيتر غاربر (2016)، استعراض الكتب، من بقايا البدائية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2016، ص.55.
5. كريس ويلش (2016)، الجانب المظلم للتكنولوجيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2016، ص.17.

6. عدنان يوسف (2018)،التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية والاقتصادية، جمعية مصارف البحرين، عدد جويلية 2018.(يمكن تحميله من الموقع: http://www.banksbahrain.org).
7. عبد الكريم أحمد قندوز(2019)، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، منشورات صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص.14.
8. عمران عبد الحكيم، قريد مصطى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات/عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، المجلد السابع، جانفي 2018، ص.297.

تقارير دورية:

1. مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2016، العوائد الرقمية، ص.3.
2. مجموعة البنك الدولي، قاعد بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، 2017، ص.1.
3. تقرير لمجلة القبس، الفروع المصرفية تخضع لإعادة نظر في العصر الرقمي، الملحق المصرفي الخاص، 17 ديسمبر 2017 ص.10.
4. الملحق المصرفي لمجلة القبس، تقرير حول نمو تطبيقات الهواتف النقالة تهدد الفروع المصرفية،17 ديسمبر 2017 ص.10.
5. تقرير لمجلة القبس، الأتمتة ستغير شكل الصناعة المصرفية جوهريا، 17 ديسمبر 2017، ص.11.
6. جوناس فيل وآخرون، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، تقرير معد بالتعاون بين مؤسستي ومضة (WAMDA) وبيفورت (PAYFORT)، 2016، ص.14.

المرجع باللغة الأجنبية:

تقارير:

1. La banque de France, le financement participatif (crowdfunding), Fiche n° : 332, le 20/03/2015, p.1.
2. Heba,A(2019), Using Blockchain in financial services, Economic studies, Arab Monetary Fund, p.19.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد:1/ جوان2020 ، ص127- 140

دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية: دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي

The role of entrepreneurial education in the development of entrepreneurship spirit: empirical study in LarbiTebessi University students

د. صورية بوطرفة*
Soraya Boutarfa
جامعة العربي التبسي تبسة–الجزائر
soraya.boutarfa@univ-tebessa.dz

ط.د. بشير عبد الحميد
Bachir Abdelhamid
جامعة العربي التبسي تبسة–الجزائر
bachir.abdelhamid@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/15 تاريخ القبول: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد دور التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة تبسة، ومعرفة إمكانية توجههم نحو انشاء مشاريع مصغرة ومؤسسات ناشئة بعد تخرجهم، وكذلك معرفة قدرتهم على تجسيد أفكارهم وتوجههم نحو عالم ريادة الاعمال وتكمن أهمية هذه الدراسة أنها شملت فئة الطلبة المقبلين على التخرج. ولأجل الاجابة على الإشكالية المطروحة تم إعداد استبانة إلكترونية وتوزيعها على الطلبة. وبعد تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS v24 خلصت الدراسة الى أن التعليم المقاولاتي ينمي روح المقاولاتية لدى الطلبة، ويساهم في توجههم نحو انشاء مشاريع مصغرة ومؤسسات ناشئة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، الروح المقاولاتية، التعليم العالي، المؤسسات الناشئة.

تصنيف JEL: I23, L26, M13

Abstract:

This study aims to determine the role of entrepreneurial education on developing the entrepreneurial spirit of students of Tebessa University, and to discover the possibility of their orientation across the creation of small projects and Start-Up's after their graduation, as well as their ability to reflect their ideas and their orientation across the field of entrepreneurship. The importance of this study is that it includes the category of students who are about to graduate. In order to answer the problematic, an electronic questionnaire was prepared and distributed to the students. After analyzing the data collected by using the SPSS program v24, the study concludes that entrepreneurial education develops the spirit of entrepreneurship among the students, and contributes to their orientation across the creation of a small projects and Start-Up's.

Keywords:, Entrepreneurial education, Entrepreneurial spirit, Higher Education, start-up

JEL classificationcodes: I23, L26, M13

* المؤلف المرسل: soraya.boutarfa@univ-tebessa.dz

مقدمة:

تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال العقد الأول والحالي من القرن الواحد والعشرين، من المفهوم القائم على الإنتاج إلى مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية، عن طريق إنشاء مؤسسات ريادية (مقاولاتية)،ويعتبر دور الدولة عاملا أساسيا في إرساء الروح المقاولاتية في أوساط المجتمع، وذلك بواسطة تشجيع الأفراد الذين يتمتعون بمهارات وأفكار وقدرات وكفاءات فنية ونفسية لازمة لإقامة مشروعات جديدة.

ونظرا للدور الهام والمؤثر للمقاولاتية على سوق العمل، عمم تدريسه في الكثير من التخصصات الجامعية، وهذا بهدف المساهمة في خلق الروح المقاولاتية لدى الطلبة وتوجيههم ودفعهم لإنشاء مؤسساتهم ومشاريعه الريادية، وتنمية الفكر المقاولاتي بعد أن سيطرة فكرة الوظيفة العمومية على الطلبة لفترة من الزمن.

حيث تمثل المقاولاتية وإنشاء مؤسسات ريادية حل حقيقي لعديد المشاكل الجزئية والكلية، إلاً أن هذا يصطدم بانخفاض الطموح والروح الحقيقية لإنشاء تلك المؤسسات، وبالتالي فإن رفع الروح المقاولاتية يعتبر هدفًا يجب أن تتضافر الجهود لتحقيقه، ويعتبر التعليم المقاولاتي أحد الطرائق التي من شأنها تنمية ورفع درجة الروح المقاولاتية وهذا جوهر الورقة البحثية التي تبحث من خلال استقصاء آراء واتجاهات عينة من طلبة جامعة العربي التبسي نحو توجههم ورغبتهم المستقبلية في ولوج عالم إنشاء المؤسسات. ولتحقيق هذا الغرض تم طرح السؤال التالي:

ما هو دور التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة؟

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

الفرضيات الفرعية: تمت معالجة مشكلة الدراسة من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء لدى الطلبة عينة الدراسة.

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى الطلبة عينة الدراسة.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة عينة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون المقاولاتية واحدة من التوجهات المتبعة لمواجهة ظاهرة البطالة للطالب الجامعي بعد تخرجه، من خلال ولوجهم إلى عالم ريادة الأعمال مما يسمح لهم بإنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومساهمتهم في خلق مناصب شغل.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع،واستخدام منهج دراسة الحالة لدراسة التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الروح المقاولاتية، من خلال توزيع استبانات على عينة من مجتمع الدراسة، وإجراء مسح على العينة محل الدراسة وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v24).

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولا: المقاولاتية ومفاهيم ذات صلة

أخذ مفهوم المقاولاتية في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون بعدًا جديدًا لا يقتصر فقط على منظور إنشاء المؤسسات، بل تعداه إلى مشروع مجتمع في إطار هدف التنمية المستدامة، التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات.

1- مفهوم المقاولاتية:

يعود أول تعريف لمصطلح المقاولة إلى سنة 1732 عندما تم تعريفه من طرف الاقتصادي الايرلندي "كانتيونCantillon"، فعرف على أنه " الرغبة في القيام بموازنات لإنشاء مشروع جديد تنطوي عليه مخاطر مالية".(بن أشنهو محمد، 2017)

حسب Hisrich et Peters تعرف المقاولاتية على أنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية.(بوطورة، 2018)

أما Gasse et Damours فقد اعتبرا أن المقاولاتية هي: "مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات". وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية، توصل إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي وتنسيقي وهيكلي.(Verstraete, 2001)

أما عند الأنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون، فقد استعملوا المصطلح منذ تسعينات القرن الماضي، حيث يوضح "هوارد ستيفنسن" من جامعة هارفارد بأن: "المقاولاتية هي عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".(بيض القول إبراهيم، 2019)

ويعرف الاتحاد الاوروبي المقاولاتية على أنها" الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط عن طريق مزج المخاطر والابتكار والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة".(هاملي عبد القادر، 2019)

من خلال التعاريف السابقة الذكر يتضح أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية:

- المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد؛
- تخصيص الوقت والجهد والمال؛
- المقاولاتية تتضمن المخاطرة؛
- القدرة على استغلال الفرص المتاحة؛
- المقاولاتية هي تجسيد الأفكار على أرض الواقع.

الشكل رقم (1):الميزات الأكثر ذكرا من قبل الباحثين في مجال المقاولاتية

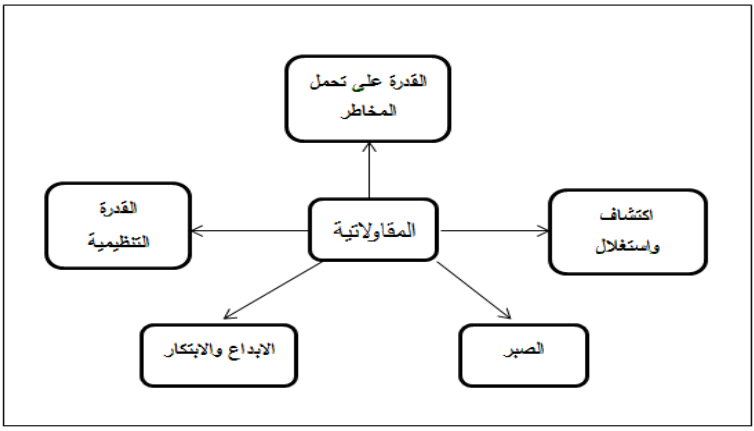

المصدر:من إعداد الباحثين.

2- مفهوم روح المقاولاتية:

2-1 . تعريف روح المقاولاتية:

هي مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميَز الشخصية المقاولاتية، وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية، حيث لم يتفق الباحثين على حصرها، ومنه يتبيَن أنها مفهومها يتمحور حول ما يلي:(صكري أيوب، 2017)

- اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها؛
- خلق القيمة: حيث تعكس هذه القدرة إمكانيات المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينة لإنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو إدخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل وتموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة،
- إيجاد الأفكار الجديدة الخلاقة التي تسمح برفع التحدي؛
- اتخاذ القرارات الصائبة؛
- اقتحام الغموض؛
- المبادرة وتحقيق السبق؛

- استقراء المعلومات والتدقيق فيها؛
- تحقيق أفضل الأهداف في أسوأ الظروف؛
- التعامل مع حالات ومواقف عدم التأكد في المحيط؛
- التصرف على أساس توقعات محسوبة؛
- يتحمل المخاطر ولا يخشى الفشل؛
- يحدث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة؛
- التعامل بمرونة؛
- الديناميكية، التفكير النقدي.

2-2 .النماذج المفسرة للروح المقاولاتية:

إن أهم نموذجين استعملا من قبل العديد من الباحثين الذين تبنوا هذه المقاربة من أجل تفسير والتنبؤ بسلوك الأفراد، هما نظرية السلوك المخطط لـ "أزجن Azjen" والتي تحوصل التوجه المقاولاتي للأفراد على أنه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل المحيطية، والثاني هو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ "Shapero etSokol" والمعروف أكثر باسم نموذج الأبعاد الاجتماعية للمقاولة.(سلامي، 2007)

أ. نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ "A.Shapero et L.Sokol":تعتبر أعمال"شابيرو وسوكول" الأقدم والأكبر أثرا في الأكاديمية المقاولاتية، حيث قدم الباحثين نموذج بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولاتية.

الفكرة الأساسية للنموذج تقول: " أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل قرار إنشاء مؤسسته الخاصة فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد".

ب. نظرية السلوك المخطط لـ "I.Azjen" (1991): نظرية السلوك المخطط لـ "آزجن" هي إمتداد لنظرية **الفعل العقلاني** التي وضعها "Fishebein etAzjen"حيث الغرض الأساسي لتلك النظرية هو أن كل سلوك يكون برمته تحت رقابة الشخص الذي سيتخذ قرار التبني أو عدم تبني السلوك.

مع ذلك فبعد سنوات وصل "أزجن" إلى ملاحظة هامة مفادها أن السلوكات لم تكن برمتها تحت رقابة الشخص لذا قرر إضافة متغيرة جديدة للنموذج النظري السابق، وهي متغيرة

إدراك الرقابة على السلوك، هذه الإضافة سمحت حسب الباحث بالتقرب أكثر من الحقيقة والسماح بالتنبؤ وبأكثر دقة بالسلوكات التي لم تتبنى كليا بشكل إرادي.

ثانيا: التعليم المقاولاتي:

1- تعريف التعليم المقاولاتي:

تم تعريف التعليم المقاولاتي في وثيقة مشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية في عام 2006 بعنوان "نحو ثقافة ريادية " كما يلي:(نوي طه حسين، 2016)

ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة.

يمكن القول نتيجة لذلك أن التعليم المقاولاتي والمجالات التي يتخللها تتميَّز بالتنوع، ويمكن أن تشمل جميع المدخلات والعمليات والممارسات التطبيقية في التعليم بما في ذلك جميع المباحث والمراحل التعليمية النظامية وغير النظامية بدرجات ومقاربات متفاوتة، ويشمل ذلك المستوى النظمي (المدخلات المتعلقة بالحاكمية والتشريعات والتمويل والمناهج وإعداد المعلمين وادوار الجهات المختلفة المعنية في القطاعين العام والخاص).

التعليم المقاولاتي هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، تدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع الأعمال وتطوير مشاريع الأعمال الصغيرة.(بن عيسى ليلى، 2019)

2- أهمية التعليم المقاولاتي:

تكمن أهمية التعليم المقاولاتي فيما يلي:(الجودي، 2015)

- تعليم المقاولاتية هو خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال؛
- تعليم المقاولاتية ينتج مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة؛

– تعليم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة؛

– تعليم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا؛

– تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

3– أهداف التعليم المقاولاتي:

أهم أهداف التعليم المقاولاتي تتمثل فيما يلي:(الجودي، 2015)

– تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية؛

– التركيز على القضايا والموضوعات المهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل:أبحاث ودراسات السوق تحليل المنافسين، تمويل المشروع، والقضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي في البلد؛

– تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، والمبادرة، وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وإدارته بنجاح؛

– تمكين الأفراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم؛

– تطوير الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، القدرة على التأمل الذاتي،القدرة على التحمل والمثابرة؛

– المهارات المقاولاتية: القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع، القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير.

ومنه فهدف التعليم المقاولاتي الرئيسي هو إكساب الطلبة سمات المقاولة وتمكين الراغبين في العمل في مجالات المقاولاتية وخلق الأعمال، بتعميق معرفتهم والتعلم لفهم تنوع المقاولاتية ومنحهم روح المبادرة.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

أولا: منهجية الدراسة وإجراءاتها

1- عينة الدراسة:

تم تحديد عينة من طلبة جامعة تبسة، والمتمثلة في طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فقد قام الباحثين بتصميم استبيان الكتروني باستخدام Google Forms، ولجمع البيانات قام الباحثان بتوزيع 100 استبيان الكترونيا، حيث تم الحصول على 84 إستبانة منها 77صالحة للتحليل الإحصائي.

2- متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير مستقل وهو التعليم المقاولاتي ومتغير تابع هو الروح المقاولاتية وهذا الأخير يتكون من ثلاث أبعاد وهي: الرغبة والمبادرة من أجل الانشاء، التوجه المقاولاتي، والقدرة على انشاء مؤسسة. وقد تم استخدام "ليكرت الخماسي" لقياس العبارات السابقة، بحيث تم اعطاء 5 علامات للاختيار موافق بشدة، 4 لموافق، 3 لمحايد، 2 لغير موافق، و 1 لغير موافق بشدة.

3- ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ(Alpha Cronbach)للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وكان ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1) معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحور	الروح المقاولاتية			التعليم المقاولاتي	الاستبيان الكلي
معامل الثبات	0.865			0.799	0.906
المتغيرات المستقلة الجزئية	الرغبة والمبادرة من أجل الانشاء	التوجه المقاولاتي	القدرة على انشاء مؤسسة		
معامل الثبات	0.672	0.719	0.784		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

بالعودة الى النتائج المبيَنة بالجدول رقم(1) نجد أن المقياس يتسم بثبات مرتفع لكلَ الأبعاد.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

من خلال هذا المحور سيتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون ومعامل التحديد، لمعرفة العلاقة بين التعليم المقالاوتي والروح المقاولاتية لدى عينة الدراسة.

الجدول رقم (2): اختبار الفرضيات

	الروح المقاولاتية			
	الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	التوجه المقاولاتي	القدرة على إنشاء مؤسسة	المجموع
معامل الارتباط(R)	0.570	0.502	0.528	0.614
القيمة الاحتمالية(Sig)	0.016	0.008	0.018	0.02
معامل التحديد(R^2)	0.325	0.396	0.333	0.377

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

حسب النتائج الموضحة في الجدول رقم(2) كانت القيمة الاحتمالية في هذه الدراسة أقل من مستوى الدلالة 0.1 وذلك لكل من الرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء والتوجه المقاولاتي وكذلك القدرة على إنشاء مؤسسة وجاءت على التوالي كما يلي: 0.016 / 0.008 /0.018.حيث تبيّن النتائج أن معامل الارتباط بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء لدى طلبة الكلية يساوي57% وهو ما يدل على وجود علاقة ترابط ايجابية ونلاحظ أيضا في نفس الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.016 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، كما تشير النتائج أن قيمة معامل التحديد تساوي 32.5% من التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) تؤثر على المتغير التابع الأول (الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء)، وبالتالي تتأكد لنا صحة الفرضية الأولى أي أنه "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء لدى طلبة الكلية**".

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى طلبة الكلية، أيضا من خلال الجدول رقم (2)يمكن توضيح معامل الارتباط بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي حيث نلاحظ من خلال نفس الجدول انه يساوي 50.2% وهو الأمر الذي يدل على انه توجد علاقة ارتباط ايجابية، كذلك نجد أن

القيمة الاحتمالية تساوي 0.08 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، وأيضا نسبة معامل التحديد تساوي 39.6% أي أن هذه النسبة من التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) تعود بالتغير في المتغير التابع الفرعي الثاني (التوجه المقاولاتي)، وبالتالي تتأكد لنا صحة الفرضية الثانية المذكورة أعلاه وذلك دائما من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى طلبة الكلية، من خلال قيمة معامل الارتباط الموضح في الجدول رقم (2) التي تساوي 61.4% نجد انه توجد علاقة ترابط كبيرة وايجابية جدا بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.018 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، ونجد أيضا أن نتائج معامل التحديد التي تشير إلى أن نسبة 33.3% من التغيرات على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) تؤثر في التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الفرعي الثالث(القدرة على إنشاء مؤسسة)، أما النسب المتبقية فتعود إلى متغيرات أخرى، ومنه تتأكد لنا صحة الفرضية الثالثة "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى طلبة الكلية**".

من الجدول رقم(2) نلاحظ انه يوجد تأثير وعلاقة ترابط ذات دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية حيث نجد أن مجموع معامل الارتباط يساوي 61.4% الأمر الذي يؤكد لنا وجود علاقة ارتباط ايجابية جدا بين المتغيرين، ونجد من خلال نفس الجدول أيضا أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.02 وهي قيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.1، كما تبين لنا نسبة معامل التحديد المقدرة بـ: 37.7% من التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) لها تأثير على المتغير التابع (الروح المقاولاتية)، ومنه صحة فرضية الدراسة التي تقول أنه "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية**"لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

- **اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على معادلة الانحدار الخطي البسيط:**

الجدول رقم (3): اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على معادلة الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (A)	معامل الانحدار (B)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	مستوى الدلالة(Sig)
التعليم	الروح	0.617	2.231	0.614	0.377	0.02

المقاولاتي	المقاولاتية					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

$$y=0.617x+2.231$$

بحيث تكون:

X : هو قيمة المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي)

Y : هو قيمة المتغير التابع (الروح المقاولاتية)

من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتعليم المقاولاتي على الروح المقاولاتية، يتبين من الجدول رقم (3) أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين حيث كان مستوى الدلالة 0.02 وهو أقل من 0.1.

خاتمة

لقد ارتبطت مشكلة هذا البحث بدراسة علاقة بالغة الأهمية بين التعليم والمقاولاتي ودوره في تنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات، وتوجيههم نحو قطاع الأعمال ، وهذا ما توصلت له الدراسة من خلال التأكيد على أن التعليم المقاولاتي له دور أساسي ومحوري في توجيه الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة ومؤسساتهم الرائدة، مما يحرك عجلة التنمية، ويزيد من حدة المنافسة مع القطاع العام، ويزيد من نسبة التشغيل في سوق العمل، ويساهم في تنمية القطاع الخاص في الجزائر.

النتائج و الإقتراحات:

- يعد الدخول إلى مجال المقاولاتية خطوة مهمة في حياة الفرد، خاصة إذا تعلق الأمر بتجسيد أفكار ابتكارية جديدة، فحتى لو توفرت جميع الموارد سواء مادية، بشرية، مالية إلا أنه من الصعب تحقيق النجاح والريادة في مجال الأعمال إلا إذا توفرت الروح المقاولاتية لدى صاحب المشروع؛
- تمكن المعارف المكتسبة من التعليم المقاولاتي خلال الدراسة الجامعية من خلق خلفية علمية واسعة من الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة؛

- يساهم إدراج التعليم المقاولاتي ضمن البرامج التدريسية في الجامعة في خلق الرغبة والمبادرة لدى الطلبة وينمي التوجه المقاولاتي لديهم؛
- الدولة الجزائرية عملت على إنشاء مجموعة من هيئات المرافقة والدعم من خلال توفير الإطار التشريعي المناسب لتشجيع المقاولاتية، بهدف دعم وتشجيع الشباب وخريجي الجامعات على إنشاء مؤسساتهم الخاصة؛

من خلال الدراسة ونتائجها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- محاولة جعل البرامج الدراسية في الجامعة تحتوي على جانب ميداني حتى يتمكن الطلبة من الاستفادة من الخبرات والتجارب الميدانية، فضلا على أن تكون دراسة أكاديمية، مما يشجعهم ويزرع فيهم روح المقاولاتية؛
- السعي أكثر إلى نشر ثقافة المقاولاتية من خلال الأبواب المفتوحة في مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية مثل هيئات الدعم والمرافقة ودور المقاولاتية وكذلك من خلال الإذاعة وشبكة الأنترنت خاصة مواقع التواصل الاجتماعي وهذا للتخلص من الخوف من المخاطرة والمبادرة؛
- تفعيل المرافقة المقاولاتية والتي تعد أهم أداة لضمان نجاح المؤسسات النائشة؛
- ربط الجامعة بمختلف هيئات الدعم والمرافقة، من خلال دُور المقاولاتية بالجامعات وتفعيل دَور هذه الأخيرة أكثر حتى تكون هي الدافع والموجه للطلبة نحو مجال ريادة الأعمال.

المراجع

.Entreprenariat: modélisation de phénomène .(2001 ,1) .Thierry Verstraete .revue de l'entreprenariat

الجودي محمد علي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي" دراسة على عينة طلبة جامعة الجلفة ". *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. بسكرة، الجزائر.

بن عيسى ليلى، ناصري الزهرة. (2019). التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية*، الصفحات 233-234.

بوسيف أحمد بن أشنهو محمد. (جانفي, 2017). دور نظرية السلوك المخطط في تفسير نية المقاولة لدى طلبة الماستر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة*، صفحة 140.

بوطورة فضيلة. (2018). أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية: دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة. *ملتقى وطني: الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار* (صفحة 3). معسكر: بوطورة فضيلة.

بيض القول إبراهيم، بوفلجة غيات. (2019). دور التكوين الجامعي في اكتساب المهارات الأساسية والتوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. *مجلة افاق للعلوم*، صفحة 275.

سلامي منيرة. (2007). التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعة ورقلة. *رسالة ماجستير*. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

صكري أيوب وآخرون. (ديسمبر, 2017). واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر– الانجازات والطموحات. *مجلة اقتصاديات المال والاعمال*، صفحة 14.

نوي طه حسين وآخرون. (2016). دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة: المناطق الجنوبية نموذجا. *ملتقى وطني*، (الصفحات 4–5). تندوف.

هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى. (2019). اشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، صفحة 628.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص141- 158

دراسة تحليلية لمقومات مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر

An analytical study of the components of the tourism investment climate in Algeria

د.سورية زرقين*
Soraya Zerguine
جامعة خنشلة–الجزائر
souria@univ-khenechla.dz

د.سوسن مريبعي
Saoussen Meribai
جامعة قسنطينة–الجزائر
meribaisawssen@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/15 تاريخ القبول:2020/05/19 تاريخ النشر:2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و تقييم مقومات مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر و مدى جذبه للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية،و أهم معوقاته ،بالإضافة إلى التعريف بالسياسة السياحية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة من خلال التخطيط الاستراتيجي ،و ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي،و قد تم التوصل إلى نتائج أهمها: مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر مرتبط بتغيرات أسعار النفط ولا يزال دون المستوى المطلوب لنمو الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية رغم الإمكانات السياحية المتوفرة.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحة ،الاستثمار السياحي،مناخ الاستثمار ،الجزائر
تصنيف JEL: Z32,G28,O18 ,B26

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the elements of the tourism investment climate in Algeria and its attractiveness to investments, whether local or foreign, and its most important obstacles, in addition to introducing the new tourism policy adopted by the government through strategic planning, and that using the descriptive analytical approach, and has The most important results were reached: The climate of tourism investment in Algeria is linked to changes in oil prices and is still below the required level for the growth of investments, whether domestic or foreign, despite the available tourism potential

Keywords: Tourism Sector; Tourist Inestment; Investment Climate ; Algeria
JEL classification codes :Z32,G38,O18,B26

* المؤلف المرسِل: Zerguinesyria25@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات جذبا للاستثمارات ،فهي القطاع الذي يمكن أن يساهم في تطوير القطاعات الأخرى، فهي ترتبط بشكل كبير باقتصاد البلاد،حيث أن قطاع السياحة يعزز الصناعة الوطنية،ويزيد من فرص العمل ،وتؤثر هذه الأخيرة بدورها على الاقتصاد الوطني الذي يعتبر المحرك الرئيسي للوظائف، وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات الوطنية ،فهي تعتبر قطبا سياحيا مهما لما تزخر به من مقومات سياحية وبشرية ، تضمن لها صناعة سياحية تجعل منها مركزا حقيقيا للسياحة وذلك لعدة عوامل منها تنوع عادات سكانها؛ تنوع مناخها وجغرافيتها؛ تنوع شواطئها بفضل شريطها الساحلي الكبير؛ تنوع آثارها؛ تنوع مساحاتها الصحراوية الشاسعة و تنوع حماماتها المعدنية.

1.1.إشكالية الدراسة:جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **هل يتوفر مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر على مقومات سياحية قادرة على جذب الاستثمارات إلى هذا القطاع؟**

2.1.فرضية الدراسة:

تم صياغة فرضية وحيدة للدراسة تتمثل في : **تتوفر الجزائر على مقومات سياحية هامة لا تزال غير مستغلة ،لذلك يتوقع أن مناخ الاستثمار السياحي غير قادر على جذب الاستثمارات .**

3.1.أهداف الدراسة

- الوقوف على واقع مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر ومدى تأثيره على تدفقات الاستثمار إلى هذا القطاع ؛

– التعريف بأنواع السياحة في الجزائر و أهم مناطق و مقومات الجذب السياحي فيها؛

–التعرف على متطلبات و أهداف المخطط الوطني لتهيئة السياحة و أهم التحديات؛

4.1.المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب ، المقالات ، مراكز الإحصائيات و المواقع الالكترونية.

2. أنواع السياحة في الجزائر

رغم تعدد تعاريف السياحة من وجهة نظر المنظمات الدولية أو الباحثين إلا أنه يمكن تعريفها بأنها:" عملية تنظيمية تمثل جميع المبادئ أو القواعد التي تنظم بمقتضاها رحلات الترويح أو الفائدة

سواء ما كان منها متعلقا بما يقوم به المسافرون أو السياح شخصيا وما كان منها متعلقا بما يقوم به أولئك الذين يقومون باستقبالهم وتسهيل إقامتهم". (أحمد فوزي ملوخية، 2008، صفحة 34)

2.1.أنواع السياحة في الجزائر: وتنقسم إلى: (فؤاد بن غضبان، 2015، الصفحات 229-231)

1.1.2.السياحة الشاطئية: تمتد السواحل البحرية الجزائرية على 1644 كلم يطل على البحر المتوسط، إذ تتميز بتنوع شواطئها (الرملية، الصخرية)، بالإضافة إلى مناطق ساحلية قرب الغابات، منها مناطق غابية تجمع بين منطقة بيئية مناخية رطبة وسط نظام غابي وبحري محمي، تحتوي على ثروة حيوانية وغابية هامة ومتنوعة، كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية، وشعب مرجانية، وبحيرات رطبة، ومحمية خاصة بمدينة القالة، بالإضافة إلى حظيرة قورايا (بجاية) التي تتوفر على مناظر خلابة، وحظيرة تازة (جيجل) التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال متنوعة ونادرة إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس، جزر سقون والجزيرة الكبيرة بالعوانة (جيجل).

2.1.2.السياحة الصحراوية: تقدر مساحة الصحراء بـ 2.000.000 كم^2 (حوالي 80%) من المساحة الإجمالية، وهي تشكل موردا أساسيا هاما، حيث يوجد بها العديد من معالم الجذب السياحي التي لها أهمية خاصة للسياح الأجانب، و تشمل الصحراء الجزائرية على المناظر الطبيعية المتنوعة وفنون ما قبل التاريخ، والإنشاءات الزراعية والعمرانية في القرى والمدن والواحات، والبحيرات السياحية والتكوينات البركانية المنحوتة بفعل الرياح لتشكل متاحف طبيعية تستهوي السياح،و تتميز المناطق الصحراوية الجزائرية بمناخ معتدل دافئ خلال فصلي الشتاء والربيع، كما تتميز بالتنوع التضاريسي، حيث تضم مواقع جبلية مثل جبال الهقار ومناطق الكثبان الرملية متنوعة الأشكال والألوان. كما تضم التكوينات الصخرية ذات المناظر المتعددة، كالأعمدة والموائد الصخرية، وغيرها من الظواهر الطبيعية،وتعد الواحات من أهم المعالم السياحية في الصحراء، إذ تقع عادة في مناطق المنخفضات حيث مصادر المياه القريبة من السطح، مما يساعد على نمو مختلف النباتات والأشجار،وبخاصة أشجار النخيل،و تحيط بالواحات الكثبان الرملية والبحيرات،فضلا عن غنى هذه الواحات بتراث ثقافي ومدن قديمة ذات طابع مميز، لعل أهم هذه الواحات غرداية، تيمون، بني عباس، تمنراست... وغيرها.

3.1.2.السياحة الجبلية : تتميز الجزائر بوجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، حيث تتوفر فرص الاكتشاف والصيد، ومختلف الأنشطة الرياضية كتسلق الجبال والتزحلق على الثلج... وغيرها كمحطة الشريعة وتكشدة، تتوفر السلاسل الجبلية في الجزائر على ثروات سياحية هامة، كالحيوانات والطيور النادرة، كذلك الينابيع المائية والشلالات الباردة صيفا والدافئة شتاءً.

4.1.2.سياحة الحمامات المعدنية: تعتبر نوعا من السياحة العلاجية، ويتوفر في الجزائر حوالي 200 منبع للمياه الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال، كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الساحل لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر. تلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، فالينابيع في الجزائر تختلف من حيث الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية، ومن أهم هذه الينابيع والحمامات المعدنية: حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام الصالحين ببسكرة، حمام السخنة، حمام الكنيف بخنشلة... وغيرها.

5.1.2.السياحة المناخية: تتميز الجزائر بتنوع مناخها الذي يساعد على تنويع الخدمات السياحية،فالسائح يستطيع أن يعيش الفصول الأربعة في يوم واحد، وذلك بفضل امتداد المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء، إضافة إلى تنوع المناخ(مناخ البحر المتوسط شمالا،المناخ شبه جاف بالنسبة للمرتفعات والهضاب العليا و المناخ الجاف الصحراوي في الجنوب).

6.1.2.السياحة الثقافية والتاريخية: تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة أهمها المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو و هي:(Ministére de Tourisme, 2005, p. 21)

-تيمقاد بباتنة الذي تم إنشاؤه من طرف الإمبراطور ترجان عام 100؛

-تيبازة: أنشأها الرومان؛

-جميلة بسطيف: تعتبر من أقدم المدن الرومانية؛

-الطاسيلي:تحتوي على حوالي 15000 لوحة طبيعية تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية خلال 5000 سنة قبل الميلاد؛

-قلعة بني حماد:من أشهر المدن الإسلامية في الجزائر تأسست سنة 1007م (عاصمة الدولة الحمادية)؛

-القصبة: مدينة إسلامية بالعاصمة.

كما تحتوي الجزائر على المتاحف مثل :المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ،متحف باردو الوطني ،المتحف الوطني زبانة ،المتحف الوطني للجهاد ،المتحف الوطني للفنون الجميلة ومتحف تيمقاد ومتحف هيبون .

إضافة إلى الموارد الثقافية فقد عرفت الجزائر توافد مجموعات بشرية متنوعة كالإغريق، الفينقيين،الرومان،البيزنطيين و الوندال،أما بعد الفتوحات الإسلامية فقد توافد العرب والأندلسيون والعثمانيون،مما أكسب الجزائر تنوع بشري مميز ساهم في تميزها بإرث ثقافي وتاريخي وديني وحضاري،هذا ما أدى إلى تنوع اللهجات العربية،الأمازيغية اللغة الأصلية (القبائلية،الشاوية، التارقية)، وكذلك العادات والتقاليد.

2.1.7.السياحة الدينية : تتوفر الجزائر على العديد من المقدسات الدينية التي تتمثل في:

- ✓ المساجد الأثرية مثل:مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة،مسجد عقبة بن نافع ببسكرة، مسجد كتشاوة بالعاصمة، مسجد سيدي الحلوي بتلمسان.. وغيرها؛
- ✓ الكنائس مثل: كنيسة القديس أوغستين بعنابة،و سانتا كروز وكنيسة سكيكدة؛
- ✓ الكاتدرائيات: مثل الكاتدرائيات(الكاثوليكية،السيدة الإفريقية، كاتدرائية وهران)؛
- ✓ المزارات الأثرية مثل:ضريح سيدي عبد الرحمان بالقصبة،ضريح سيدي هلال بباب الواد... وغيرها؛
- ✓ الزوايا مثل: الزاوية التيجانية، العيساوية.

2.2 أهمية السياحة في الاقتصاد الوطني:يمكن أن تحقق السياحة مكاسب جمة للاقتصاد الجزائري إذا ما استغلت الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها ،و تتلخص هذه المكاسب في النقاط التالية : (سماعيني نسيبة، 2014/2013، الصفحات 25-27)

1.2.2-خلق مناصب عمل : إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص عمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي ،وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج ، فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية ، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء ، فمثلا فندق بـ 50 غرفة

(100 سرير) يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و10 عمال موسميين و10 عمال مؤقتين ، والمجموع يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل غير المباشرة .

2.2.2–تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد و فروق تحويل العملة و الإنفاق اليومي للسائحين على السلع و الخدمات سواء من قطاع السياحة أو القطاعات الأخرى مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

3. تبني إستراتيجية وطنية لتنمية السياحة من 2000 إلى غاية 2030

تهدف الدولة من خلال هذه الإستراتيجية إلى: (عوينان عبد القادر، 2012، صفحة 06)

– تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة، حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية على المدى المتوسط خلال سنة 2015، والمحطة الأخيرة تكون على المدى البعيد في آفاق 2030؛

– تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار)؛

– المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي؛

– تقويم الثروة الطبيعية ،الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة. (بريش السعيد،شابي حليمة، 2011، صفحة 13)

وبالتالي يعبر هذا المخطط عن إرادة الدولة الفعلية من خلال تثمين مختلف القدرات السياحية الثقافية والتاريخية، بغية استغلالها لصالح السياحة الجزائرية والنهوض بها وجعلها قطبا سياحيا في المنطقة الأورومتوسطية، ويعد هذا المخطط أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر، وكذلك تجسيد التوجه الساعي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نتيجة عمل فكري واستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص. (وزارة السياحة و تهيئة الاقليم، 2008، صفحة 03)

1.3. مضمون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: تسعى الدولة من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق تجسيد أربع محاور كبرى وهي(تحقيق العدالة الاجتماعية،تحقيق الفعالية الاقتصادية،القيام بعملية الدعم الإيكولوجي التحكم في الطلب السياحي): (عوينان عبد القادر، 2012، صفحة 03)

و سيتم تجسيد هذه المحاور في إطار التنمية المستدامة وتشمل كل مناطق الوطن خلال نصف قرن القادم،كما يهدف هذا المخطط إلى التطبيق الميداني و العملي استنادا إلى عدة برامج في شكل خطوط رئيسية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 01 : برامج المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

رقم المحور	هدفه	برامج المحور
01	ضمان إقليم مستدام	ديمومة المورد المائي ، المحافظة على التربة و محاربة التصحر، التراث الثقافي، المخاطر الكبرى ، الأنظمة البيئية.
02	خلق حركة إعادة التوازن الإقليمي	فرملة التوسع نحو الساحل و توزانه، خيار الهضاب العليا ، خيار تنمية الجنوب ، نظام حصري متسلسل و مفصل ، إعادة الموقعة الصناعية و الإدارية
03	ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم	الانفتاح الدولي للأقاليم –التنمية المحلية ، الفضاءات الجديدة ، أقطاب التنافسية و الامتياز –نحو عواصم المدن ، عصرنة و تشبيك هياكل الأشغال العمومية (النقل،الإمداد و الاتصالات)
04	تحقيق العدالة الإقليمية	–التجديد الحضري وسياسة المدينة. –استدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق مع التجديد الريفي
05	ضمان حكم إقليمي راشد	يندرج هذا الخط التوجيهي في إطار المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2030، وذلك وفق منطق الشراكة، بالإضافة إلى وظائف التحكم والضبط، حيث تضطلع الدولة بسياسات عمومية قوية، قادرة على ضمان مستوى عالي من التضامن القضائي والإقليمي، وتبقى الدولة فاعلا اقتصاديا في بعض الميادين الحساسة خاصة المحروقات وتطور الدولة إمكانياتها للتدخل، وتحدد الأدوات والترتيبات التي تسمح لها بإنجاز سياساتها العمومية وتنسيقها مع القطاع الخاص، الذي يضمن بصفة تدريجية تنمية النظام الإنتاجي في جزء كبير منه.

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم والسياحة، الكتاب رقم (01):تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص09.

2.3. أهداف SDAT 2030: و يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي سطرت من أجل ترقية السياحة الجزائرية، ولهذا فقد صمم وفق عدة مراحل منسجمة لتجسيده الفعلي على أرض الميدان،وفق المخطط التالي:

الشكل رقم 01 : الأهداف الخمسة لـ SDAT 2030.

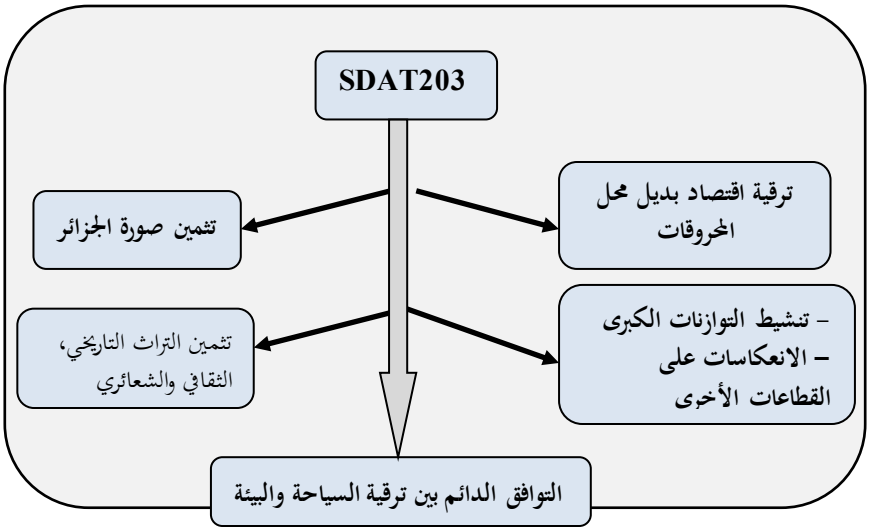

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة،الكتاب رقم (01):تشخيص وفحص السياحة الجزائرية جانفي 2008، ص24.

هذا الشكل يوضح أن هذا المخطط جاء لتحقيق خمسة أهداف أساسية، وهدفه الأول هو ترقية القطاع السياحي ليكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، من خلال جعل السياحة مكملا لقطاع المحروقات، مع منح السياحة مكانة دولية بغية المساهمة في خلق مناصب الشغل و المساهمة في تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات وجلب العملة الصعبة، بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية من خلال تحسين العرض السياحي، خاصة فيما يتعلق بجودة المنتج السياحي الجزائري.(Ministère de L'Aménagement du Territoire de L'environnement et du Tourisme, janvier 2008, p. 23)

و يسعى المخطط التوجيهي كذلك إلى التحسين المستمر والدائم لصورة الجزائر السياحية، و جعل السياحة الجزائرية سوقا رئيسة وهامة، وليست سوقا ثانوية ،كما يهدف إلى تحقيق انسجام القطاع السياحي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية والصناعة التقليدية. (عوينان عبد القادر، 2012، صفحة 148) .

3.3. مراحل إعداد SDAT 2030.

المرحلة الأولى: حصيلة تشخيص الاتجاهات العالمية، الإشكاليات والرهانات؛

المرحلة الثانية: تحديد التوجهات الإستراتيجية ؛

المرحلة الثالثة: تحديد الخطوط التوجيهية لـ SDAT (الحركيات الخمسة)؛

المرحلة الرابعة: برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2015/2008)مخطط التهيئة السياحة

المرحلة الخامسة: تحديد إستراتيجية الإنجاز والمتابعة.

4. تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر و مدى قدرته على جذب الاستثمارات

1.4. المناخ الطبيعي

1.1.4.الموقع الجغرافي: تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها بـ 2381741كم^2 وهي بذلك تمثل 60.80% بالنسبة لمساحة المغرب العربي، و16.90% بالنسبة للوطن العربي، إذ تعتبر بحكم انتمائها إليه قطبا هاما ومحطة جيواستراتيجية مهمة من محطات البحر المتوسط، كما تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، بحيث ستمكن دول الساحل الإفريقي بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية من الوصول إلى موانئ البحر المتوسط ومنه إلى بقية موانئ العالم، تمتد سواحلها البحرية على 1200كم وتقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق جبلية، الهضاب العليا والصحراء التي تقدر مساحتها بـ 2000000كم^2، كما تتميز بتنوع الأقاليم المناخية من صحراوي، قاري ومناخ البحر المتوسط.

2.1.4.الحمامات المعدنية: يقدر عدد الحمامات المعدنية بـ 202 مورد مياه حراري صنفت حسب طبيعتها الفيزيائية إلى 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية،55 مورد لمياه حرارية معدنية ذات أهمية جهوية و 11 مورد لمياه معدنية ذات أهمية وطنية: (سعدون بوكابوس، 2004، صفحة 109)

3.1.4.التراث الثقافي:و تتوفر الجزائر على أكثر المناطق الأثرية المنتشرة في حوض المتوسط وتتجلى هذه الثروة، حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية إلى 6 مناطق أثرية ضمن التراث العالمي (الطاسيلي، تيبازة، تيمقاد، قلعة بني حماد، وادي ميزاب، حي القصبة)، بالإضافة إلى امتداد المناطق الساحلية من الساحل إلى الصحراء، الذي سمح بإتاحة فرص عديدة لمزاولة النشاط السياحي طيلة أيام السنة. (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2000، صفحة 80)

5.1.4.الصناعة التقليدية : و عادة ما تزدهر بمحاذاة الأحياء العتيقة، هذه الصناعة تكشف عن مزيج من المهارات تشمل فرع الزرابي والأنسجة، نشاط النحاسيات، الألبسة التقليدية، الطرز، صناعة الحلي، الخزف الفني، صناعة الجلود، الخشب المنحوت، صناعة الفخار، صناعة السلاسل، نشاط الآلات الموسيقية صناعة الزجاج. (سعدون بوكابوس، 2004، صفحة 112)

6.1.4.المناطق السياحية في الجزائر:و تتمثل في: (خالد كواشي، 2004، صفحة 222)

–منطقة السواحل والسهول وهضاب الأطلس الشمالي:تتميز بطول شواطئها وبعدد كبير من المواقع الأثرية، التي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين،وآثار تعود إلى العصور القديمة.

– منطقة سلسلة الأطلس التلي: تتميز بوجود سلاسل جبلية مثل: الأوراس، الونشريس، وتوجد بها أعلى قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بـ 2308م.

– منطقة الهضاب العليا : وتتميز بمناخها القاري ومواقعها الأثرية وبتنوع الصناعة التقليدية.

– منطقة الأطلس الصحراوي:وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، تتميز بالسياحة المناخية،المعدنية و الصيد.

– منطقة واحات شمال الصحراء: وتتميز باعتدال درجات الحرارة، وتتوفر على أشجار النخيل والبحيرات، كما تتنوع بها الصناعات التقليدية.

–منطقة الصحراء الكبرى (الجنوب الكبير، الهقار والطاسيلي): تتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة والمتاحف الطبيعية، وبالحرارة المعتدلة على مدار السنة.

2.4. المناخ الاقتصادي

1.2.4.الثروات الطبيعية الاقتصادية: وتتمثل في:

– الموارد الطاقوية:يعتبر الغاز والنفط العمودي الفقري للاقتصاد الجزائري إذ تمثل مداخيله 60% من الموازنة و30% من الناتج المحلي الإجمالي و95% من الصادرات،وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا من احتياطي الغاز الطبيعي والثانية عالميا في تصديره.

– الطاقة الكهربائية: تنتج المصادر الحرارية 90% من الطاقة الكهربائية، و10% الباقية تنتجها السدود وتمثل نسبة الشمال 84% من مجموع الطاقة الكهربائية و16% في الجنوب.

–الطاقة المتجددة: تدل الأبحاث والدراسات العلمية أن الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، وطاقة الرياح ستشكل في المستقبل رصيد طاقوي لا يستهان به.

2.2.4.المؤشرات الاقتصادية

أ.حجم السوق: تتميز ديموغرافيا الجزائر بفتوتها كسائر البلدان النامية، وقد عرف النمو الديمغرافي تراجعا بطيئا في السنوات القليلة الماضية إذ وصلت نسبة النمو سنة 2005 إلى 1.63% بعدما كانت من أعلى النسب في العالم بـ3.4% ليصل سنة 2019 إلى 43.9مليون نسمة بعد أن كان سنة 2018 (42.6مليون نسمة) وأكثر من 25% من الجزائريين تحت سن 15. (الديوان الوطني للاحصائيات ، 2019)

ب.البنية الأساسية:و تتمثل في:

شبكة الطرقات: تعتبر شبكة الطرقات من المؤشرات المهمة جدا، وفي الجزائر الطرقات السريعة جد ضعيفة ، بينما بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما فيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطارا منها 13 مطارا ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل البحري الداخلية فهي جد متطورة، وتحتوي الجزائر على 40 ميناء منها 11 ميناء للصيد، التجارة والمحروقات، وميناءين مخصصين للمحروقات، أما السكك الحديدية فيبلغ طولها 10515كلم، علما بأن جزء ضئيل جدا منها مزود بالكهرباء، ويوجد هناك مشروع قيد التنفيذ وهو الطريق السريع الرابط شرق البلاد بغربها. (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، 2019)

بنية الاتصالات: سجلت نموا ملحوظا خلال الألفية من سنة لأخرى سواء في قطاعات الهاتف أو من حيث عدد الزبائن أو متعاملي الهاتف الثابت والمحمول ،و تسهيلا للحياة الرقمية للمواطنين و المؤسسات تم سنة 2016 إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع ذات التدفق العالي (4G)، و قد احتلت الجزائر المركز 61 على الصعيد العالمي سنة 2019 في مؤشر اشتراكات الهاتف النقال ، فيما كانت تحتل المركز 66 سنة 2018 والمركز 109 سنة 2016، أي أنها أحرزت تقدما بـ 48 مركزا منذ سنة 2016، وعلاوة على ذلك فقد احتلت المركز 35 في انترنت الهاتف النقال ذات التدفق العالي سنة 2019 بعدما كانت تحتل المرتبة 44 سنة 2018 والمرتبة 91 سنة 2016، أي أنها تقدمت بـ 63 مرتبة منذ سنة 2016، وفيما يخص عدد مستعملي الانترنت، انتقلت الجزائر من المركز 106 سنة 2016 إلى المركز 91 سنة 2018 لتستقر في المركز 83 سنة 2019، محرزة تقدما بـ 23 مركزا منذ سنة 2016. (وزارة البريد و تكنلوجيا الاعلام و الاتصال، 2019)

خدمات الكهرباء والغاز : تعادل التغطية الكهربائية الفضائية 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك

المسجلة في بلدان منطقة التعاون والتنمية الأوروبية، وهذا بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات ،أما الغاز الطبيعي فقد تم تغطية 1320 بلدية بهذه المادة. (aljazair alyoum, 2019)، أما عن الربط الكهربائي بين الجزائر وبلدان شمال القارة، هناك رابطان الجزائر وتونس ويتكون من 4 خطوط تسمح بتبادل الكهرباء يصل 300م، وهناك ربط كهربائي بين المغرب والجزائر وإسبانيا عبر خط كابل بحري بجهد 400ك. ف والذي يعبر مضيق جبل طارق. (التقرير الاستراتيجي الافريقي ، 2002، صفحة 566)

4.2.3.القطاع البنكي: بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية نهاية 2016، 29 بنكا ومؤسسة مالية مقراتها بالجزائر العاصمة،حيث تواصل البنوك العمومية هيمنتها على الجهاز المصرفي من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة ،حيث تساهم هذه الزيادة المستمرة في نشاط المصارف الخاصة في ترقية المنافسة سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو توزيع القروض و تقديم الخدمات المصرفية للعملاء. (فالي نبيلة، 2017/2016، صفحة 45)

4.2.4.مؤشرات الاقتصاد الكلي: كان هناك تحسن كبير في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2001-2013) مع ارتفاع أسعار النفط ،لكن مع انخفاض أسعار هذا الأخير في الآونة الأخيرة تراجعت بشكل ملحوظ وحسب إحصائيات البنك المركزي الجزائري فان هذه المؤشرات كانت كالتالي(euromonitir, 2019) :

-الناتج الداخلي الخام:حقق وثبة خلال الفترة (2001-2013) و هي فترة ارتفاع أسعار النفط ليعرف تراجعا في السنوات الأخيرة ،حيث بلغ 183.7 مليار دولار سنة 2019مقابل 196 مليار دولار سنة 2013.

-التضخم:استطاعت الجزائر التحكم في التضخم ،إلا أنه سجل ارتفاعا سنة 2015 إلى4.2 % ،و يواصل ارتفاعه ليبلغ سنة 2017 حوالي 6% لينخفض سنة 2019 إلى 5.6 %.

-احتياطي الصرف : بلغ احتياطي الصرف 72.6 مليار دولار نهاية أفريل 2019 مقابل 79,88 مليار نهاية 2018 و 97,33 مليار دولار نهاية 2017 حسب إحصائيات البنك المركزي الجزائري، و تترجم هذه الأرقام ضياع حوالي 02 مليار دولار شهريا الأمر الذي يؤدي إلى عجز الحكومة في تغطية الواردات.

-البطالة:ارتفع معدل البطالة سنة 2017 و بلغ 11.7 % من القوة العاملة مقابل 10.5 % سنة 2016 و بالمثل ارتفعت نسبة البطالة عند الشباب (16-24 سنة) من 26.7 % سنة 2016

إلى 28.3 %،ليعرف هذا الأخير انخفاضا سنة 2019 إلى 11.6 %. (المنظمة العربية لضمان الاستثمار، 20019، صفحة 56)

–الميزان التجاري: سجل أقصى فائض له سنة 2008 بقيمة39.819 مليون دولار لينخفض إلى 4.306مليون دولار سنة 2014، ليسجل عجزا قدر ب 10.70مليار دولار سنة 2017مقابل عجز قدر ب 22.9 مليار دولار سنة 2019. (المركز الوطني للمعلومات الاحصائية و الجمركية CNIS، 2019)

4.3. الاستثمارات السياحية في الجزائر

تحتاج الاستثمارات السياحية بالإضافة إلى مناخ الأعمال المناسب إلى مبالغ مالية ضخمة و في الجزائر يقوم بهذه الاستثمارات القطاع الوطني (العام و الخاص)، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب على أن يتم تمويل جزء منها من قبل البنوك.

1.3.4. مقارنة قطاع السياحة بالقطاعات الأخرى من حيث جذب الاستثمارات السياحية

يمكن أن توضيح مدى جذب مناخ الاستثمار السياحي للاستثمارات من خلال مقارنة قطاع السياحة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث عدد مشاريع الاستثمار:

جدول رقم2:مقارنة قطاع السياحة بالقطاعات الأخرى من حيث جذب الاستثمارات خلال الفترة (2002–2017)

القطاع	عدد المشاريع		النسبة%	المبلغ مليون دينار جزائري	النسبة%
	الوطنية	الأجنبية			
الزراعة	1329	13	2.12	260750	1.82
البناء	10889	142	17.44	1331679	9.31
الصناعة	12140	558	20.08	8373763	58.56
الصحة	1087	6	1.73	221383	1.55
النقل	29241	26	46.28	1164966	8.15
السياحة	1247	19	2	1228830	8.59
الخدمات	6395	136	10.33	1272057	8.90
الاتصالات	4	1	0.01	436322	3.05
المجموع	63233		100	14289750	100

المصدر: إعداد الباحثتان اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2019

يلاحظ من الجدول أن قطاع النقل يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد مشاريع الاستثمار ب 29267 مشروعا أي بنسبة 46. %من إجمالي المشاريع يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية ب 12698 مشروعا أي بنسبة 20%. و يأتي قطاع السياحة في المرتبة السادسة من حيث

عدد مشاريع الاستثمار ب 1266 مشروعا أي بنسبة 2 % من إجمالي المشاريع ،و لا يستقطب سوى 19 مشروعا أجنبيا و باقي المشاريع محلية مما يدل على أن هذا القطاع لا يستقطب الاستثمارات و خاصة الأجنبية منها ،رغم كل الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار السياحي ،و ما يلاحظ هو أن اغلب طلبات الاستثمار تكون بالولايات الساحلية و اغلب المستثمرين الأجانب من جنسيات عربية.

2.3.4. مساهمة البنوك في تمويل المشاريع السياحية و تحفيز المستثمرين

تم التوقيع سنة 2017 على *11 اتفاقية مع مؤسسات بنكية مالية لتمويل المشاريع السياحية في حدود 80% من التكلفة الإجمالية للمشروع مع تحديد فترة دراسة ملف الطلب لمدة أقصاها 60 يوما* ، وتتمثل هذه البنوك في بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) ،البنك الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP)، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BDR) ، بنك البركة، سوسييتي جنرال، بنك السلام،بنك الخليج الجزائر(AGB) ،بنك ترست TRUST. (أمينة داودي، 2017).

و نتيجة لتخفيض معدل الفائدة على القروض بـ 3% في الشمال و 5 % في الجنوب و الإعفاءات الجبائية فقد شجع المستثمرين، إذ تم تسجيل حجم استثمارات جد معتبر بحوالي 2208 مشروع سياحي بطاقة استيعاب تقدر ب 810 و 288 سرير من شأنه خلق 114 ألف منصب عمل بقيمة استثمار تقدر بأزيد من 1500 مليار دج تساهم البنوك فيها بنصيب 300 مليار دج كقروض تمنح للمستثمرين. *(وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)*

5. معوقات السياحة في الجزائر

يعاني القطاع السياحي في الجزائر من عدة مشاكل أهمها: (عيساني عبد الفتاح، 2016)

- يعاني القطاع السياحي الجزائري من إهمال كبير وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في النهوض به؛
- درجة النمو وتطور البنية التحتية يكاد يكون معدوما؛
- دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات له أثر هامشي إذا ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي و التجاري؛
- عدم وجود التسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب العراقيل والبيروقراطية التي تكبح القطاع السياحي الجزائري من التقدم؛
- المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليسوا الجانب المهم في تنمية القطاع ؛

- تجد البنوك والمؤسسات السياحية صعوبة كبيرة في تحويل العملة الصعبة و تسديد المستحقات السياحية من و إلى السوق الجزائرية؛
- يعاني القطاع من قوانين صارمة وغير واضحة تحد من النشاط و طرق التعامل والتطبيق للقرارات الوزارية و المراسيم الوطنية؛
- ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع هما أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح ؛
- اللاأمن: فبسبب انعدام الأمن و الأمان عزف السياح الأجانب عن المجيء، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد أدى ذلك إلى لجوء معظمهم إلى قضاء عطلته في الدول المجاورة ؛
- قطاع المحروقات: أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فالجزائر تنتهج منهجا صناعيا و تجاريا بحتا، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة؛
- تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال و تسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات السياحية؛
- إشكالية العقار:عادة ما يصطدم الاستثمار السياحي بمشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كان ملكية خاصة ،ملكية وطنية عامة أو ملكية وطنية خاصة،بالإضافة إلى عدم وجود الأدوات و الآليات المختصة في التسيير العقاري (بن حمودة محبوب،بن قانة اسماعيل، 2007، صفحة 62)؛
- الفساد الإداري: ساهمت المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر في تفشي ظاهرة الفساد الإداري خاصة مع التحول القيمي الاجتماعي الذي عرفته البلاد في ظل غياب رؤية إستراتيجية واضحة لمكافحة المحسوبية، الرشوة ، التسيب و اللامبالاة (ايططاحين غانية، 2016، صفحة 270)، بالإضافة إلى البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية و تعقدها لإقامة المشاريع السياحية،فالمستثمر يمر بـ 14 مرحلة من أجل إنشاء مشروع.

خاتمة.

يعتبر مناخ الاستثمار السياحي المحدد الرئيسي للعوامل الجاذبة للسياحة في البلد و الاستفادة منها ،فكلما تحسن هذا الأخير كلما زادت جاذبيته للاستثمار و استفادة الاقتصاد من المزايا النسبية لصناعة السياحة ،و من خلال هذه الدراسة أمكن استنتاج مايلي:

- تعتبر الجزائر أرضا خصبة للاستثمارات السياحية نظرا لما تتوفر عليه من مقومات سياحية تستطيع من خلالها إذا حسن استغلالها منافسة الدول الرائدة في مجال السياحة .
- أعطت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع السياحي في الفترة الحالية بغية النهوض به وتنميته وجعله مكملا لقطاع المحروقات مستقبلا، وذلك بوضع إستراتيجية سياحية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2000-2030).
- مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر مرتبط بتغيرات أسعار النفط ولا يزال دون المستوى المطلوب لنمو الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.
- مساهمة البنوك في تمويل المشاريع السياحية جد ضئيل بسبب ضخامة المبالغ المالية اللازمة لتمويل هذه المشاريع .

الاقتراحات:

- ضرورة قيام الدولة بتمويل البنى التحتية والهياكل القاعدية لمناطق التوسع السياحي وهذا لتأثيره على دعم وتحفيز النشاط السياحي، و تحسين مناخ الاستثمار.
- التجسيد الفعلي للإستراتيجية السياحية و مراعاة التنسيق بين القطاع العام و الخاص في عملية التنمية السياحية .
- الاهتمام بالدعاية و الإعلان للتعريف بالمناطق السياحية و مقومات الجذب السياحي في الجزائر سواء للسياح أو المستثمرين الأجانب.
- الاهتمام بنشر الوعي السياحي في المجتمع و إدراج السكان في عملية التنمية السياحية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1.أحمد فوزي ملوخية .(2008) .*مدخل إلى علم السياحة* .الاسكندرية ,مصر :دار الفكر الجامعي.
2.فؤاد بن غضبان(2015) . *السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق* .عمان ,الأردن :دار صفاء(ط1).

المقالات و المداخلات

3- اطاحين غانية،(2016)،الفساد الإداري (الجزائر نموذجا)،مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،الجزائر.
4-بن حمودة محبوب،بن قانة إسماعيل،(2007)،أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي،مجلة الباحث،جامعة ورقلة.
5.بريش السعيد،شابي حليمة .(2011) .دور التويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية و التقليص من البطالة،ملتقى *استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة*،(16/15 نوفمبر 2011)كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة
6.حدة متلف،(ديسمبر 2016)،مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بين متطلبات التطبيق وصعوبات التحقيق)تيمقاد موري نموذجا،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،مخبر اقتصاد المؤسسةوالتسيير ت،جامعةباتنة 01،
7.خالد كواشي .(2004) .مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ،الجزائر
8.سعدون بوكابوس .(2004) .دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر . *مجلة الدراسات الاقتصادية* ،الجزائر
9.عوينان عبد القادر .(24/25 04 ,2012) .الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 ،*الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول* (25/24 أفريل 2012)
10.عوينان عبد القادر .(2012) .السياحة في الجزائر،التحديات و الرهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية .2025*مجلة معارف ،المجلد 07، العدد 12 .جامعة اكلي محند أولحاج،الجزائر*
11.فالي نبيلة .(2016/2017) .استراتيجية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية -دراسة حالة البنوك الجزائرية- 45 .سطيف ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. الجزائر.

التقارير

12.الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار .(2019) .
11.الديوان الوطني للاحصائيات .(2019) .
13.التقرير الاستراتيجي الافريقي .(2002) .مصر :مركز البحوث الافريقية.
14.المركز الوطني للمعلومات الاحصائية و الجمركية .(2019) .CNIS
15.المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(2000) .

16.مشروع تقرير حول المساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية .الدورة ,16الجزائر.
17.وزارة البريد و تكنلوجيا الاعلام و الاتصال.(2019) .
18.وزارة السياحة و تهيئة الاقليم .(2008) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT2025" الجزائر
20-المنظمة العربية لضمان الاستثمار (2019).تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية .الكويت

المراجع باللغة الأجنبية

Raport

21.Ministère de L'Aménagement du Territoire de L'environnement et du Tourisme. (janvier 2008). *Schema Directeur D'Amenagement Touristique "SDAT2025"*. Algérie, Algerie.
22.Ministére de Tourisme. (2005).

المواقع الالكترونية

23-أمينة داودي،قروض بنسبة 80 %للمستثمرين السياحيين www.annaharonline.dz://htt (23/04/2017),consulté le 30/03/2020
24.بنك الجزائر(2019) ,2020 /02 /10 Consulté le www.bank-of-algeria.dz ..
25.عيساني عبد الفتاح .(s.d.) .القطاع السياحي في الجزائر مشاكل و مقترحات،شبكة ضياء http://diae.net/29851/ Consulté le 02 28, 2020
26.www.portait.cder.dz (18/ 08 /2016)Consulté le 25/ 01/ 2020
27.aljazair alyoum. (25/02 /2019)sur www.aljazairalyoum.com. Consulté le 02/ 20/ 2020
28.euromonitir. (2019). sur www.euromonitir.com Consulté le 15/ 02/ 2020

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص159- 180

واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي
The reality of the circular economy in Algeria in the new model of economic growth

د . خنشول دنيا*
Khanchoul Dounia
جامعة قسنطينة 2- الجزائر
douniakhanchoul@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/16 تاريخ القبول:2020/05/19 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مسعى الجزائر من أجل تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، هذا في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، وخاصة تلك الأهداف المتعلقة بالتحول الطاقوي الذي لن يتحقق إلا بدعم مقومات الاقتصاد الدائري الذي يساهم في خلق طاقات متجددة والمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة. وقد قامت الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي لدعم الاقتصاد الدائري بالعديد من المشاريع والتظاهرات، مثل مشروع *AGID* بالشراكة مع بلجيكا، إلا أن مجال تثمين النفايات لا يزال ضعيفا مما يستدعي ضرورة تفكير الحكومة في طرق ناجحة لاستحداثها لتكنولوجيا متطورة في إعادة تدوير النفايات.

الكلمات المفتاحية : النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، الاقتصاد الدائري، الجزائر، النفايات.
تصنيف JEL: Q50.

Abstract :

This study aims to review Algeria's endeavor to achieve a fundamental change in the structure of its economy by the year 2030. The efforts of the economic, political and social powers must be intensified and circumvented in order to achieve the goals of the new model of economic growth. Especially those goals related to energy transformation, which will allow to reduce the rate of growth of internal energy consumption, and this will not be achieved without the support of the economic and circular components that contribute to creating renewable energies and preserving the environment in the framework of sustainable development.

Keywords: New economic growth model, Recycling economy, Algeria, waste.
JEL classification codes: Q50

.

* **المؤلف المرسل:** douniakhanchoul@yahoo.fr،

1. مقدمة:

تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، من أجل الوصول إلى حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع مستدام وتنافسي قادر على التصدير، وذلك في ظل وضع اقتصادي متردي يتميز بالانخفاض الكبير لأسعار النفط وما أسفر عنه من انخفاض في الإيرادات النفطية فزاد تدهور وضع المالية العامة وحدث استنفاذ شبه تام للوفورات المالية العامة، أمام هذه الأزمة وتجنبا لمزيد من التدهور والتباطؤ الاقتصادي، تبنت الجزائر نموذج اقتصادي جديد يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة ومن جهة أخرى، يقوم على استراتيجية لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد الوطني ليكون من أهم أهدافه دعم الاستدامة والتحول الطاقوي، الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة وهذا لن يتحقق إلا بدعم مقومات الاقتصاد الأخضر والدائري.

وعلى ضوء هذه التغيرات ينظر اليوم إلى الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي للخروج من هذا الوضع غير المستقر ومعالجة الاختلالات الناتجة عن نموذج النمو غير المتوازن، ولهذا أثبتت العديد من الدول ضرورة تبني هذا الخيار، كما أن الجزائر اليوم أمام فرصة للسير في هذا الاتجاه العالمي والتخلص من التبعية للاقتصاد الريعي وأثاره السلبية، وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف اهتمت الجزائر بمجال الاقتصاد الدائري في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي؟

وتهدف الدراسة الى ما يلي:

-استعراض مسعى الجزائر من أجل تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها ضمن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

- التعريف بالاقتصاد الدائري ومختلف مقوماته.

- القاء الضوء على واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر ومختلف المشاريع في هذا المجال في إطار برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

أما منهجية الدراسة: فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ومراحله، وكذا التعريف بالاقتصاد الدائري، إضافة إلى تحليل وعرض واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر، ومجهوداتها ضمن البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي في مجال الاقتصاد الدائري.

وبناءا عليه تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

-مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

– أساسيات الاقتصاد الدائري.

– واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر ومساعي الجزائر لدعم الاقتصاد الدائري في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

2. مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

أصبحت الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد المالية بشكل كبير، وفي ظل هذه الظروف صادقت الحكومة الجزائرية في 2016 على نموذج النمو الاقتصادي الجديد في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية استعجاليه قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار إضافة إلى الاستدامة التنموية التي تتحقق من خلال دعم مقومات الاستدامة وتشجيع الاقتصاد الأخضر، وتشير الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على أن النموذج يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتحويل وتنويع بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

1.2. مراحل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي: (كحال، 2017)

يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو :

-مرحلة الإقلاع (2016-2019): وتركز على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعودا نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

-مرحلة التحول (2020-2025): وتتمكن البلاد خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.

-مرحلة الاستقرار (2026-2030): ويتمكن الاقتصاد الجزائري في نهايتها من التدارك واستغلال الإمكانيات المتاحة، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها الحقيقية.

2.2. أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي :

1.2.2. في مجال المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة: يبرز النموذج ثلاث أهداف رئيسية في آفاق العام 2019 وهي :

-تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.

-خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.

-حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

2.2.2. في مجال مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030 هي :

-تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5%سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3 % في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

-ويهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع. (بوكروح، 2017)

-ويسعى النموذج، إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف (من 6 % في العام 2015 إلى3 % في عام 2030)، من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017) وهذا لن يتحقق إلا بدعم مقومات الاقتصاد الأخضر والدائري.

-كما يهدف إلى تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من أجل هذا، يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية، مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

وتشير الوثيقة، إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي اتباعها في النمو، تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

وبخصوص الاستثمار، ينتظر من أجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار، تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

على هذا الأساس، يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة، الاستثمار الخاص والعام على حد السواء. من أجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من عام 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة وذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار، باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يخص قابلية الدفع الخارجية، يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين، يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير. ويتعلق الثاني، بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة، صناعة وخدمات).

وينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي، بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020، إذ يعتبر محررو الوثيقة أنه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة" ويتعين على الاقتصاد الوطني، من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030، مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي.

2.3.سبل إنجاح النموذج الجديد للنمو الاقتصادي: (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017)

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة، جاء النموذج بجملة من التوصيات، تتمحور حول نقاط استراتيجية، تتعلق بـ :

– تحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيلة لجنة ممارسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء.

–وكذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس نظام فعلي للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال.

– مراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي، مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية.

–ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية، من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة، إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.

من خلال عرضنا السابق نلاحظ أن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي يولي أهمية بالغة لجانب استدامة النمو من خلال التركيز على ضرورة التنويع الاقتصادي وضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية وبالتالي دعم الاقتصاد الموالي للبيئة أو ما يعرف بالاقتصاد الدائري وهذا ما سنتطرق إليه في المحور التالي:

3. أساسيات الاقتصاد الدائري:

أعاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التأكيد على تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج باعتبار ذلك واحدا من الغايات الشاملة الثلاث للمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. وفي ذلك المؤتمر، اعتمد رؤساء الدول بشأن الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج ليصبح إطارا عالميا للعمل لتعجيل التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وجرى التأكيد على الدور القاطع للاستهلاك والإنتاج المستدامين بصفته جزءا مكملا لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، بإدراج هدف مستقل خاص بالتنمية المستدامة لتحقيق الأنماط المستدامة للاستهلاك والتنمية (الهدف 12) باعتباره واحدا من تلك التي اعتُمدت في قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ويقع في صميم المساعي الرامية إلى توجيه التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين ''التفكير طوال دورة الحياة'' الذي يمكن تعريفه على أنه نهج نوعي للغاية لفهم الطريقة التي تؤثر بها خياراتنا على ما يحدث في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة لنشاط صناعي من الأنشطة، من اقتناء المواد الخام مرورا بالصناعة والتوزيع واستخدام المنتجات والتخلص منها، وهذا يتم بطريقة لتجنب تبديل الآثار البيئية والاجتماعية بين مراحل دورة الحياة. فنهج التفكير طوال دورة الحياة يتيح أساسا علميا قويا للتحول إلى الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، التي ينبغي أن تنعكس أيضا في سياسات وجهود تدعم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل. ولكي يكون النهج فعالا، يحتاج إلى أن تتبناه الحكومات والصناعة والمستهلكون.

ويندرج التفكير طوال دورة الحياة والإجراءات الرامية إلى التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صميم المساعي الرامية إلى إنشاء اقتصاد دائري، يقوم على إعادة تدوير النفايات وإدراجها في العملية الإنتاجية.

1.3. تعريف النفايات وأنواعها:

قبل التطرق إلى الاقتصاد الدائري الذي يعني إعادة تدوير النفايات يجب أولا تعريف النفايات ومعرفة أنواعها

1.1.3.تعريف النفايات: (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 2) لقد عرف المشرع الجزائري النفايات على أنها: " كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته"، تعتبر الكميات الكبيرة من النفايات الناتجة حاليا أمرا مقلقا للمهتمين بشؤون البيئة، وللتخلص من هذه الكميات لابد من حرقها أو دفنها، وفي الحالتين تكون الآثار البيئية لعملية الحرق ضارة جدا.

2.1.3. أنواع النفايات: ميز المشرع الجزائري بين عدة أنواع من النفايات هي :(الجريدة الرسمية، 2001، الصفحات 2-3)

-النفايات المنزلية وما شابهها: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية.

- النفايات الضخمة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والتي بفعل ضخامة حجمها لا يمكن جمعها مع النفايات المنزلية وما شابهها.

- النفايات الخاصة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لا يمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية وما شابهها.

- النفايات الخاصة الخطرة: كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخاصية المواد السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية و/أو بالبيئة.

-نفايات النشاطات العلاجية: كل النفايات الناتجة عن نشاطات الفحص والمتابعة والعلاج الوقائي أو العلاجي في مجال الطب البشري والبيطري.

- النفايات الهامدة: كل النفايات الناتجة لاسيما عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم والتي لا يطرأ عليها أي تغيير فيزيائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ والتي لم تلوث بمواد خطرة أو بمواد أخرى تسبب أضرارا يحتمل أن تضر بالصحة العمومية و/أو بالبيئة.

2.3. الاقتصاد الدائري :

1.2.3. تعريف التدوير: يعرف التدوير على أنه: (تيطراوي، 2017، صفحة 4) العملية التي تشير إلى إعادة تصنيع النفايات، أو بقايا المواد المستعملة مثل القناني الفارغة، وأكياس البلاستيك، والأجهزة التالفة وغيرها، ونقلها إلى أماكن إنتاجها أو بيعها، وهذا ما يعرف بنقطة البيع عوضا من رميها، وذلك مقابل الحصول على مبالغ مالية وتقليل مشاكل البيئة والاستفادة من المواد الخام، وتحويلها إلى منتجات جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات الناتجة عن التدوير وكذا المواد القابلة للتدوير، يجب أن تحمل علامة معينة ترشد الزبون إلى أن هذا المنتج مصنوع نفايات مدورة، وأن هذا المنتج يمكن تدويره والاستفادة منه بعد الاستعمال.

2.2.3. تعريف الاقتصاد الدائري : (جمعية الأمم المتحدة للبيئة، 2016، الصفحات 8-9) يعتبر وفقا لمؤسسة إيلين ماكآرثر،" اقتصادا إصلاحيا وقادرا على التجديد حسب التصميم، ويهدف إلى إبقاء المنتجات والمكونات والمواد عند حد منفعتها وقيمتها الأعلى في جميع

الأوقات". ويميز الاقتصاد الدائري بين الدورة التقنية والدورة البيولوجية، ويهدف إلى تقليل النفايات إلى أدنى حد وإعادة المغذيات والماء إلى النظم الإيكولوجية وإعادة استخدام المدخلات التقنية بأكبر قدر ممكن. وهو يسترشد بالنظم الإيكولوجية في العالم الطبيعي، التي تستند في حالتها السليمة إلى تدفقات دورية من الموارد والطاقة وهي أيضا ذات اكتفاء ذاتي. وتتجاوز قيمة الاقتصاد الدائري مجرد إعادة تدوير وإدارة النفايات، فمن بين أهدافه تمديد أعمار المنتجات، بما في ذلك عن طريق الإصلاح وإعادة الاستخدام والتجديد وإعادة التأهيل وإعادة التصنيع. ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد دائري نفس التحول العريض في عقليات وسلوكيات المستهلكين والحكومات وقطاعات الأعمال كما هو مطلوب من أجل التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

–خطوات تدوير النفايات : عملية التدوير عندما تتم في المعامل المخصصة لذلك تمثل في حقيقتها مجموعة من المتطلبات والخطوات المتعاقبة وبشكل فني للوصول إلى الخطوة الأخيرة وهي عملية إعادة التدوير ولكي يتم تحقيق النتائج الاقتصادية والبيئية المرجوة فإنه لابد أن تنجز المتطلبات اللازمة لذلك على وفق خطوات تنسيقية دقيقة ومتعاقبة وتتمثل بالآتي: (البكري، 2011، الصفحات 16–20)

– **التجميع** : هي الخطوة الأولى من سلسلة عملية التدوير والمتمثل بالوصول إلى منابع إنتاج النفايات والتي قد تكون المنازل، المطاعم، والفنادق، والمصانع على اختلاف تخصصاتها، مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمتاجر، والأفران، المؤسسات الزراعية، المنتجعات السياحية، المدارس، والجامعات وغيرها... وهذه جميعها تولد نفايات وبأشكال وأنواع وأحجام ودرجة خطورة مختلفة وبهذا الخصوص تعد ألمانيا الدولة الأولى في العالم التي تهتم بنظام استرداد المواد المستخدمة أو المستهلكة في مجال الالكترونيات، السيارات العبوات بمختلف أشكالها.

وتتم طريقة وكيفية عملية التجميع عبر السيارات المخصصة لجمع النفايات ومن خلال الحاويات الموضوعة في الشوارع. حيث يمكن أن نجد في بعض البلدان المتقدمة أنواع متعددة من الحاويات وبألوان مختلفة،حيث يمكن لربات المنازل والقائمين في إدارة المؤسسات والمصانع المختلفة من المساهمة في تبسيط عمليات تدوير النفايات ورفع كفاءتها من خلال المساهمة الجادة بعملية الفرز المسبق لأنواع النفايات.

– **النقل** : هذه المرحلة هي بمثابة العصب الحساس في عملية التدوير ولتحقيق الكفاءة المطلوبة لإنجاز إعادة التدوير لاحقا، وعملية النقل للنفايات تتم بشكل أساس في المدن الحديثة بسيارات مخصصة لذلك وتسمى بكابسات النفايات وتكون في بعض البلدان المتقدمة متخصصة في نقل النفايات بحسب خصوصية الحاوية التي توضع بها النفايات أو أنها تحتوي

على صناديق متعددة لتوضع بها النفايات حسب نوعها، سواء كانت زجاج بلاستيك، ورق، نفايات صلبة، . الخ... ويتم نقل المحتويات بالسيارة إلى مكبات الطمر أو المصانع المخصصة لعمليات التدوير. ومن الشروط الواجبة لعملية النقل ولتحقيق الكفاءة المطلوبة هو أن تمتاز بالدقة ووجوب النقل السليم للمحتويات ويجب أن تكون عملية النقل مستمرة على وفق توقيتات زمنية متوافقة مع كمية النفايات المتجمعة عند منابع النفايات، وقدره مصانع التدوير لاستقبال النفايات بالكميات التي يحتاجها لاستمرار العمل في إعادة التدوير.

– **الفرز** : تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأساسية والمهمة والصعبة بذات الوقت في عملية التدوير لأنها ستكون أساس مهم في سهولة وصعوبة عملية إعادة التدوير وتأثيرها المتحقق سلبا أو إيجابا على المخرجات النهائية في إعادة التدوير .ويمكن أن تتم عملية الفرز بطريقتين : الأولى وهي الفرز اليدوي وهي الأكثر استخداما في الدول النامية، والتي تعتمد أساليب بسيطة وغير متقدمة تكنلوجيا في التدوير، أما النوع الثاني فهو الفرز الآلي، وهو الأسلوب المتقدم في عملية التدوير والتي تتم على وفق تقنيات متقدمة للتعرف على نوعية كل مادة يراد فرزها وفصلها عن المواد الأخرى.

– **النظافة** : ظهر ومنذ فترة قريبة نسبيا مصطلح "الإنتاج النظيف Cleaner production »

والذي يعني استرجاع المخلفات المفيدة في العملية الإنتاجية بدلا من التخلص منها، وبالتالي فإن الإنتاج النظيف واعتماده من قبل الشركات المنتجة وبشكل صحيح سيعفيها من تحمل المسؤولية البيئية. كما أن اعتماد الإنتاج النظيف سوف يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية تتمثل بإعادة استخدام المواد التي يمكن استخدامها بدلا من إتلافها كنفايات وعليه فأن متطلب النظافة في سلسلة متطلبات عملية التدوير تعني استخلاص المواد والأجزاء التي يمكن إعادتها مرة أخرى إلى خطوط الإنتاج أو الاستخدام والتي يتم الوصول إليها بعد متطلب التكفيك لاكتشاف ما يمكن اكتشافه من مواد أو أجزاء داخل المنتج وضمن مجموعة تركيباته.

– **إعادة التدوير:**

هي المتطلب الأخير من متطلبات عملية التدوير بمجملها والمتمثلة باستحصال المواد أو الأجزاء من المكونات لإعادة استخدامها أو إدخالها في عمليات إنتاجية لاحقة، أو في إرسالها إلى معمل ما متخصص في عملية التدوير أو إلى الجهات التي تحتاجها أو جرى الاتفاق المسبق على تزويدها بها، كإعادة السيارات القديمة المكبوسة إلى مصانع الحديد والصلب، إعادة الزجاج المعاد تدويره إلى مصانع الزجاج، إعادة الأخشاب وما يرتبط بها إلى مصانع الخشب المضغوط، إعادة الأوراق القديمة والصحف والنفايات السليلوزية إلى مصانع الورق والكارتون.

إذن هذه المواد وغيرها ستدخل مرة أخرى في عملية تصنيع جديدة وتكون مواد بديلة عن مواد يمكن أن تكون في اغلبها طبيعية.

ومن هنا يمكن تأكيد القول بأن الاستثمار في برامج ومصانع إعادة التدوير هو استثمار كفء في الطاقة وفي البيئة وفي جانب العوائد المالية المتحققة.

4. واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر

1.4.النفايات في الجزائر: حسب الوكالة الوطنية للنفايات (نوال، 2018)، فإن جملة من العقبات تعيق عملية جمع 13 مليون طن من النفايات سنويا، وهو ما حال دون تطوير نشاط رسكلة النفايات التي لم يزد على نسبة 7 بالمائة منذ عدة سنوات.

حيث أن 73 مركز ردم من أصل 91 مركزا يعانون من التشبع بسبب غياب ثقافة فرز النفايات، ومن بين العراقيل المسجلة خلال عملية جمع النفايات عدم تجانس الحاويات المخصصة لجمع النفايات مع عدد السكان، بالإضافة إلى غياب دراسة لتحديد مناطق وضع الحاويات وصناديق جمع النفايات، مع غياب آليات للصيانة وتنظيف هذه الحاويات ما يجعلها غير صالحة للاستعمال رغم أنها جلبت حديثا، ناهيك عن الأعطاب المتعددة لشاحنات جمع النفايات ما يجعل عملية رفع النفايات لا تتم في أوقات محددة.

وأمام هذه العراقيل، سجلت الوكالة سنة 2017 ارتفاعا في كميات النفايات المنزلية المجمعة بنسبة 3 بالمائة مقارنة بسنة 2016، وذلك بعد أن بلغت 13 مليون طن، وهو ما يعادل 850 غراما لكل مواطن في اليوم. بالمقابل، سجلت الوكالة تشبع 73 مركزا للردم في حين بلغت نسبة تشبع البقية 50 بالمائة، وهو الأمر الذي يستدعى حلول استعجالية، كما أن تعميم ثقافة الفرز الانتقائي للنفايات قبل عملية الجمع هو الحل الوحيد لتمديد فترة استعمال مراكز الردم التقني، خاصة وأنها عبارة عن صناديق تحت الأرض لجمع وردم النفايات القابلة للتحلل.

الجزائر كغيرها من البلدان حاولت تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، حيث يعتبر قانون الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ الاقتصاد الأخضر لن تكون إلا من خلال تهيئة إقليم وإعادة التأهيل البيئي وهو ما عمدت إليه الجزائر من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 ولقد تم اعتماد برنامج عمل تحت عنوان المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، إلا أن تحقيقه يتطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية، وأساليب متابعة ومراقبة لإنجاحه وفعاليته. ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها: (نقرارات، رشاد، و بوطبة، 2017، صفحة

579) قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، وقانون المحافظة وتثمين الساحل، وقانون المحافظة على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وفيما يلي عرض موجز لواقع إعادة التدوير في الجزائر

2.4. واقع إعادة التدوير في الجزائر: سنحاول من خلال هذا الجزء عرض واقع إعادة التدوير في الجزائر، سواء من خلال المؤسسات التي تنشط في هذا المجال، أو المواد المعاد تدويرها، وكذا المكاسب المحتملة من إعادة تدوير النفايات، وكل المعطيات متعلقة بسنة 2017، وسنوضح ذلك من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم1: توزيع المؤسسات التي تنشط في إعادة التدوير حسب الولايات في الجزائر

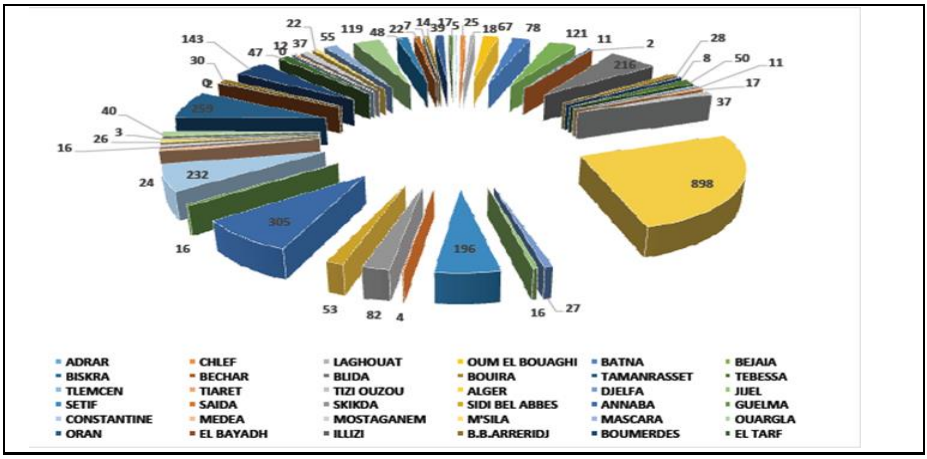

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 9).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الجزائر العاصمة تحتل المرتبة الأولى من حيث المؤسسات التي تنشط في مجال إعادة التدوير بـ 898 مؤسسة، تليها سطيف بـ 305 مؤسسة ثم قسنطينة بـ 232 مؤسسة، أما في الجنوب فولاية ورقلة تحتل الصدارة ثم غرداية.

الشكل رقم 2: توزيع المسترجعين حسب نوع النفايات في الجزائر

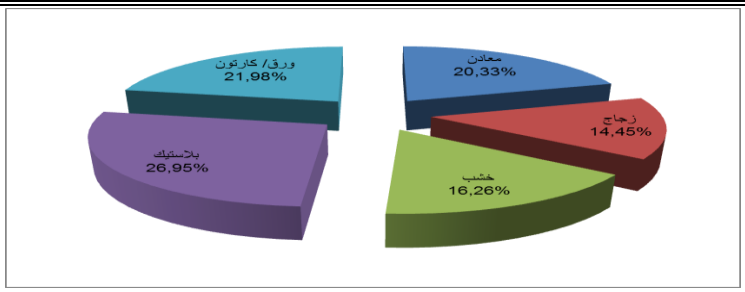

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 9)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البلاستيك يحتل المرتبة الأولى، فالمؤسسات التي تسترجع البلاستيك تمثل 26.95 % من إجمالي المؤسسات المسترجعة للنفايات، يليه بعد ذلك الكارتون والمعادن ثم الخشب وأخيرا الزجاج.

الشكل رقم 3: توزيع المسترجعين حسب الفروع في الجزائر

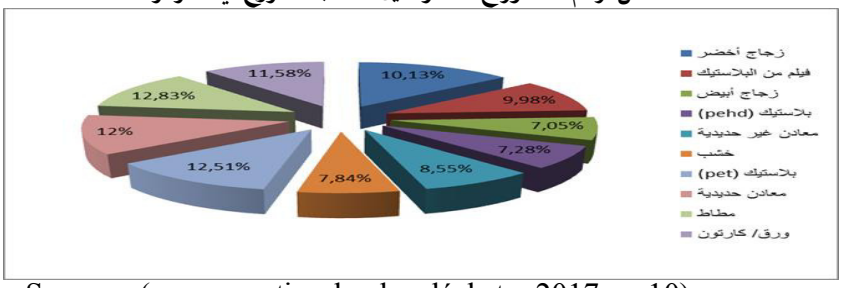

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 10)

أما حسب الفروع فالزجاج الأبيض يحتل المرتبة الأولى بنسبة 12.83 % يليه بلاستيك من نوع PET بنسبة 12.51 % ثم المعادن الحديدية بنسبة 12 %.

الشكل رقم 4: توزيع المرسكلين حسب نوع النفايات في الجزائر

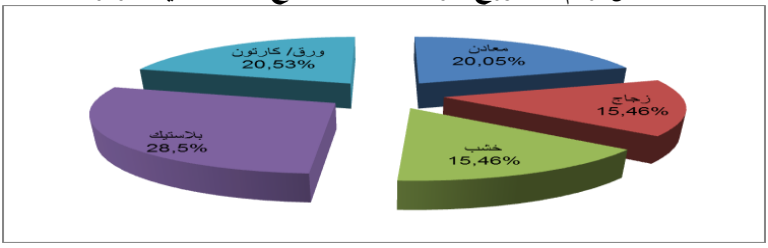

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 9)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البلاستيك يحتل المرتبة الأولى، فالمؤسسات التي تعيد تدوير البلاستيك تمثل 28.5 % من إجمالي المؤسسات المرسكلة للنفايات، يليه بعد ذلك الكارتون والمعادن بنسبة 20 % ثم الخشب والزجاج بنسبة 15 %.

الشكل رقم 5: كمية النفايات المنزلية المعالجة وغير المعالجة في الجزائر

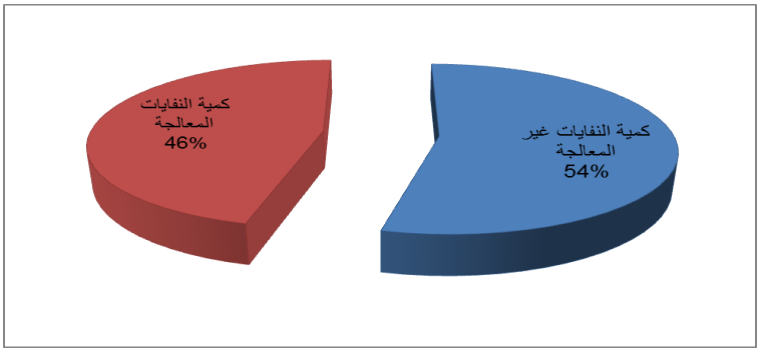

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 17).

النفايات المعالجة في الجزائر لا تتعدى 46 % من إجمالي النفايات، وهي نسبة ضئيلة جدا، فباقي النفايات يتم دفنها دون معالجة مما يؤدي إلى مشاكل بيئية.

الشكل رقم 6: النفايات المنزلية التي يمكن استرجاعها في الجزائر

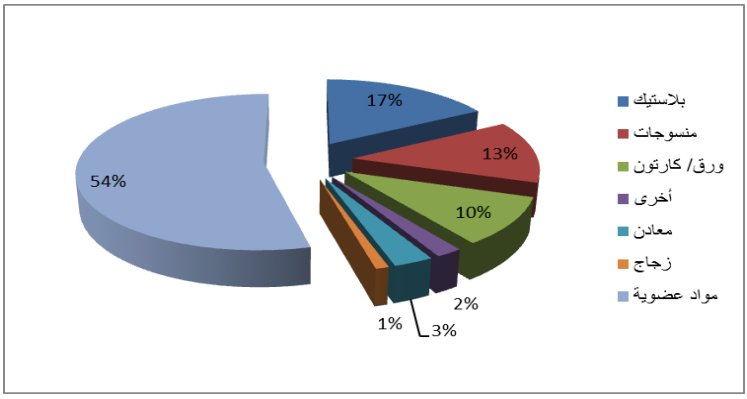

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 18)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن النفايات المنزلية في الجزائر أغلبها مواد عضوية، حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة 54 % من إجمالي النفايات المنزلية التي يمكن استرجاعها، يليها البلاستيك بنسبة 17% ، ثم المنسوجات بنسبة 13%، الورق والكارتون بنسبة 10 %، المعادن بنسبة 3% ثم الزجاج بنسبة 1%.

- **طمر النفايات مقابل تثمينها في الجزائر :**

سنبين في هذا الجزء مختلف حالات طمر النفايات وما يقابلها من تثمين واسترجاع وما ينتج عن ذلك من خسائر وأرباح كما يلي:

الحالة الأولى: طمر النفايات دون تثمين واسترجاع

الشكل رقم 7: طمر النفايات دون تثمين واسترجاع

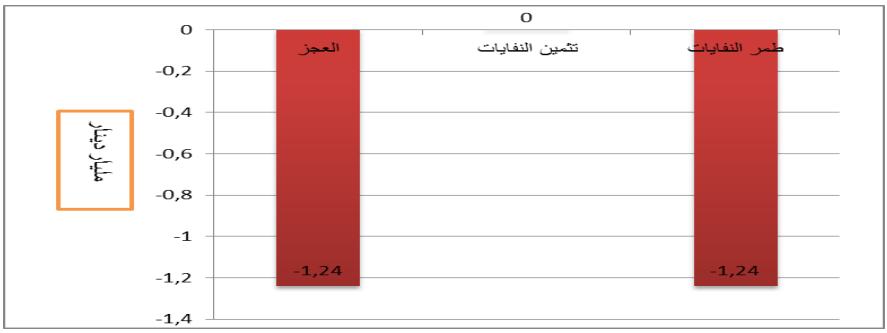

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 19)

في هذه الحالة أين يتم طمر النفايات دون تثمينها،تكون هناك خسارة بـ 1.24 مليار دينار سنويا.

الحالة الثانية: طمر النفايات مع استرجاع الأغلفة

الشكل رقم 8: طمر النفايات مع استرجاع الأغلفة

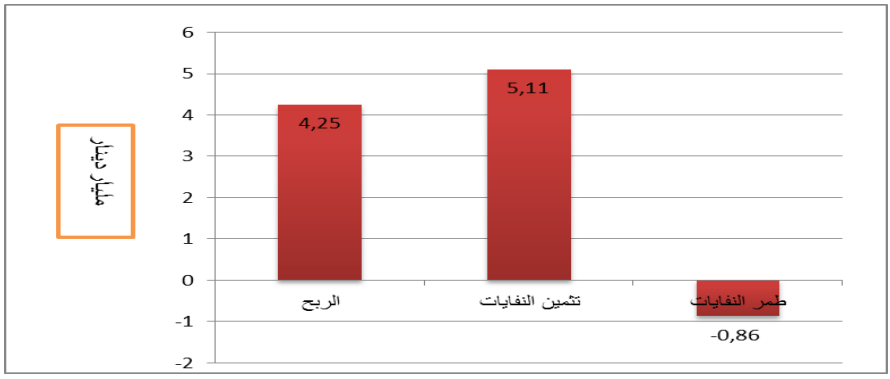

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 19)

في هذه الحالة أين يتم استرجاع الأغلفة يكون هناك ربح بـ 4.25 مليار دينار في السنة.

الحالة الثالثة: طمر النفايات مع استرجاع المواد العضوية

الشكل رقم 9: طمر النفايات مع استرجاع المواد العضوية

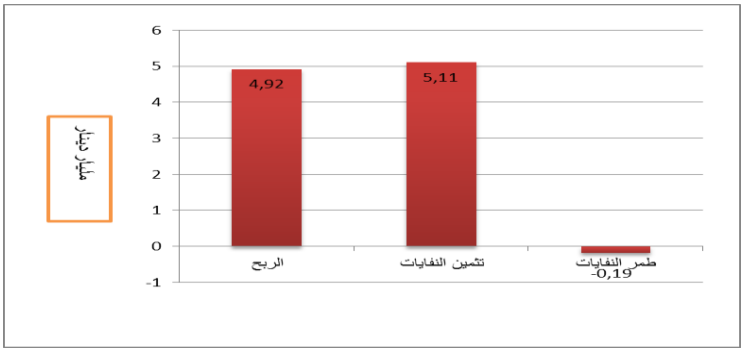

Source : (agence nationale des déchets, 2017, p. 19)

في هذه الحالة أين يتم استرجاع المواد العضوية، يتحقق ربح بقيمة 4.92 مليار دينار في السنة.

أما فيما يخص المنتجات الناتجة عن إعادة تدوير النفايات في الجزائر، فيلخص الجدول الموالي البعض منها:

الجدول رقم 1: بعض المنتجات الناتجة عن إعادة تدوير النفايات في الجزائر

النفايات	منتجات إعادة التدوير
البلاستيك	حبيبات، أي تحليل البلاستيك إلى: PET, PP, PEHD
الزجاج	مواد لبناء(دهن للجدران)، تحف،
المنسوجات	خيوط تعد للاستخدام في وقت لاحق في النسيج أو الحياكة، ألياف جديدة تستخدم في تصنيع أقمشة البوليستر
الحديد	سبائك للاستعمال اللاحق
مواد عضوية	"الكومبوس" سماد طبيعي يستعمل للزراعة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (جقريف، 2018)، (النهار TV، 2015)، (قاسمي، 2012)، (environeur، 2018)، (safhadid, 2015).

يمكن القول أن الجزائر مازالت تفتقر إلى الكثير من الدعائم للوصول إلى مستوى جيد من إعادة التدوير، فأغلب المشاريع في هذا المجال هي مشاريع فتية، يغلب عليها الطابع الفردي الهاوي.

وفي إطار النموذج الاقتصادي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2016 قامت الجزائر بالعديد من المشاريع في مجال الاقتصاد الدائري.

3.4. جهود الجزائر والاتفاقيات الدولية في مجال تدوير النفايات

1.3.4. برنامج دعم التسيير المندمج للنفايات (AGID) (وزارة الموارد المائية والبيئية ، 2016، صفحة 1)

(AGID)هو مشروع تعاون في مجال تسيير النفايات بين الجزائر وبلجيكا (الوكالة الوطنية للنفايات والتعاون التقني البلجيكي) تم تمويله بـ 11.000.000أورو بالنسبة للطرف البلجيكي وبـ 1.000.000.000دج بالنسبة للطرف الجزائري. الهدف منه هو تعزيز ودعم الجماعات المحلية لغرض ترقية إدارة نفاياته، المشروع يخص ثلاث ولايات من الغرب الجزائري: معسكر، مستغانم وسيدي بلعباس و يمتد المشروع الى غاية 30جوان 2019.

2.3.4. تجربة الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية :(وزارة الموارد المائية والبيئية ، 2016، صفحة 2)

عرفت الجزائر العاصمة تجربة سميت بـ: حي تجريبي التي أطلقت في جوان 2016، من طرف الوكالة الوطنية للنفايات بالتعاون مع مؤسسة إكسترانت ويضم 1602 مسكن. تم تزويدهم بـ 26 حاوية ذات سعة 770 لتر لكل شريحة من النفايات (شريحة النفايات الجافة وشريحة النفايات العضوية). يقوم فريق مؤسسة إكسترانت بجمع النفايات الجافة كل 03 أيام أما النفايات العضوية فترفع بصفة يومية، وبعد 04 أشهر من تجسيد المشروع على مستوى الحي يشهد الفرز الانتقائي تجاوب وإقبال كبير من السكان. بالإضافة إلى هذه التجربة فقد عمد مستثمر خاص في بلدية بلوزداد بالعاصمة بالاستثمار في تركيب حاويات حديثة لجمع النفايات تحت الأرض، بطريقة حضارية وهي بادرة مهمة تستخدم التكنولوجيا لجمع النفايات بطريقة تهذيبية للشوارع وتساعد أيضا في تثقيف المواطنين في ما يتعلق بمزايا هذه الحاويات التي تستغل المساحات الباطنية من جهة، والحفاظ على البيئة والفرد من جهة أخرم وبشكل مجاني، فبهذا الاستثمار يكون المستثمر الخاص قد استفاد من الدعم الموجود من قبل السلطات لإنشاء هذا النوع من المؤسسات وأفاد منطقة بلوزداد بالنظافة والصحة.

3.3.4. اتفاقية الشراكة بين الوكالة الوطنية للنفايات ومجموعة المدارس العليا للحراش ومؤسسة تونيك :

تم توقيع خلال شهر سبتمبر 2016 اتفاقية شراكة متعددة الأطراف بين الوكالة الوطنية للنفايات، مؤسسة تونيك، ومجموعة من المدارس العليا للحراش التي تضم: المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، المدرسة متعددة التقنيات للهندسة والتهيئة العمرانية، المدرسة الوطنية العليا للبيطرة، الاتفاقية تشمل جانبين للشراكة: الجانب الأول متعلق باسترجاع كميات الورق المنتجة من خلال وضع مشروع لفرز النفايات على مستوى المدارس المعنية، ستتكفل الوكالة الوطنية للنفايات من خلاله بالجانب التقني وكذا الجانب التحسيسي والتوعوي للمشروع. فيما يخص ابتياع حاويات الفرز فهو يقع على عاتق شركة تونيك والتي ستتكفل كذلك بعملية استرجاع النفايات من الورق وإعادة تدويرها. والجانب الثاني يتعلق بالنفايات الخاصة، دور الوكالة في هذا

الجانب يتمثل في عملية جرد للنفايات الخاصة المنتجة على مستوى هذه المدارس وتوجيهها نحو الجهات المختصة في معالجتها. وفي نفس السياق كانت الجزائر قد طبقت مشروع " الإدارة تساهم في عملية الاسترجاع" على مستوى 10وزارات ومؤسستين عموميتين تم من خلالها سنة 2016 استرجاع 110طن من الورق. (وزارة الموارد المائية والبيئية ، 2016، صفحة 2).

4.3.4. الصالون الدولي الأول لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية REVADE2016 :

تحت رعاية وزارة الموارد المائية والبيئة ووزارة الصناعة والمناجم ووزارة التجارة، نظمت الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة بالشراكة مع الوكالة الوطنية للنفايات وبالتعاون مع ممثل التعاون الألماني GIZ الطبعة الأولى للصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية من 05 إلى 08 من شهر أكتوبر 2016 بالجزائر العاصمة، تحت شعار " الرهانات الاقتصادية لإعادة تدوير النفايات الصناعية"، تم عرض الطرق التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتثمين نتائج الأبحاث والتطور التكنولوجي "ANVREDET" لدعم التكنولوجيات والإبداعات في مجال تثمين النفايات. وشارك فيه أكثر من 30 عارض من بينهم مسترجعين، مرسكلين للنفايات، صناعيين، مراكز الردم التقني وغيرهم في هذا المجال وتم تسجيل ما يتعدى 3000 زائر للصالون (وزارة الموارد المائية والبيئية ، 2016، صفحة 2)

5.3.4. الصالون الدولي الثاني لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية REVADE2017 :

(البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، 2017)

تم تنظيم الطبعة الثانية من الصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية «ريفاد2017»، تحت شعار « الرهانات الاقتصادية والتكنولوجية في إعادة تدوير النفايات »، وكلها عزم على التوجه بقوة إلى الاقتصاد الأخضر، و استغلال كل ما يمكن استغلاله من الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، لخلق الثروة ومناصب العمل، فكان قطاع النفايات الصناعية والمنزلية بالجزائر في قلب الحدث الاقتصادي الوطني.

6.3.4. الصالون الدولي الثالث لاسترجاع وتثمين النفايات الصناعية REVADE2018

(حياة، 2018)

شكل هذا الصالون، المنظم من قبل وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة "كاسي" بالتعاون مع الوكالة الوطنية للنفايات، فرصة للمهنيين لإقامة شراكة في مجال الرسكلة والتدوير في إطار الاقتصاد الأخضر، الذي يمثل نموذج جديد لتطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، خلق فرص العمل وتعزيز التنمية المحلية.فاق عدد المشاركين في الصالون 50 عارض، وقد اختيرت الصين ضيف شرف هذه الطبعة.

فتح هذا الفضاء المجال للتعريف بنشاطات جديدة في مجال الرسكلة والتدوير، خاصة وأن الإحصائيات الأخيرة بينت أن هناك سوقا تقدر بنحو 000 300 طن في السنة من النفايات الخاصة (الإطارات، الزيوت المستعملة، البطاريات ونفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية) من بينها فقط 150.000 طن مثمنة ومستغلة، ما يعني أن 50 بالمائة من هذه المخلفات غير مستغلة، وباتت متروكة في الطبيعة تلوث مجالاتها "الماء، الهواء و التربة."

وقد بينت تلك الإحصائيات أن حوالي 16 شركة تنشط في مجال جمع وتصدير الزيوت المستعملة، 10 شركات القطاع الخاص العاملة في جمع وإعادة تدوير الإطارات المستعملة، وإعادة استخدامها في صناعة سجاد للطرقات وحبيبات المطاط ولا تزال سوق هذه الأخيرة واعدة جدا، وهذا يدل أن مجال تثمين النفايات لا يزال ضعيفا في الجزائر.

وفيما يلي بعض المؤسسات التي تقوم بعملية إعادة التدوير في الجزائر: (بوفنارة، 2009، صفحة 44)

-المؤسسة الخاصة Tonic emballage : الخاصة بالورق.

-المؤسسة Replast للبلاستيك.

-المؤسسة الوهرانية Alverre للزجاج.

-المؤسسة Sametex للبلاستيك تصنع خيوط المكانس.

-المؤسسةPoly Propylène لصناعة البلاستيك، تصنع أنابيب الغاز.

7.3.4. الصالون الدولي "ريفاد 4" 7-10 أكتوبر 2019 تحت شعار مقاولاتية التدوير:

شهدت هذه الطبعة الجديدة التي جمعت حوالي خمسين عارضا، مشاركة إحدى عشرة بلدا أجنبيا، وتمثل الهدف من هذا الصالون في ترقية إبداع المؤسسات في هذا القطاع وتوفير مناصب شغل نظرا لطاقة النفايات التي يجب إعادة تثمينها، ويهدف الصالون كذلك إلى التعريف بالتجهيزات والتكنولوجيات المستعملة في مجال تحويل ورسكلة النفايات وكذا ترقية صناعة استرجاع ورسكلة النفايات و تشجيع الاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة.

وأكد المدير العام لمؤسسة لمعالجة الزيوت المستعملة في الصناعة بولاية بومرداس وهو الراعي الرسمي لهذا الحدث، أن معالجة الزيوت المستعملة تعرف تطورا حقيقيا لتفادي خسارتها. فهناك 13 وحدة في العالم مجهزة بهذه التكنلوجيا وتم إطلاق الوحدة الـ 14 بالجزائر والأولى من نوعها في افريقيا، بطاقة انتاج تبلغ 30.000 طن سنويا من أجل استثمار بـ83 مليون اورو. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

فمن خلال هذا المعرض سيمكن العارضين الجزائريين من عقد شراكات مثمرة مع بعض المتعاملين من البلدان الافريقية المشاركة على غرار أنغولا والسنيغال والكونغو الديمقراطية.
فكمية النفايات غير المسترجعة حاليا تمثل قيمة تجارية قدرها 40 مليار دج و تمكن من استحداث 100 ألف منصب شغل منها 40 ألف منصب شغل مباشر.

وحسب ممثل المركز الوطني للسجل التجاري فيوجد بالجزائر حوالي 10 ألاف مؤسسة تعمل في مجال حماية البيئة من بينها مؤسسات مختصة في رسكلة النفايات المختلفة من زجاج وبلاستيك و الكرتون على مستوى كل التراب الوطني. كما أن مركز السجل التجاري منح تسهيلات كبيرة لجميع الشباب الذي يريد الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري حيث ألغى أزيد من 14 شرطا للحصول على السجل التجاري أهمها الغاء شرط وثيقة السوابق العدلية وعقد الإيجار. (وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2019)

5. خاتمة

عمدت الجزائر الى تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي ، إلا أن هذا النموذج لا يمكن أن يكون حلا بمعزله، بل يجب أن يرفق بإجراءات وإصلاحات جريئة وصريحة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، مع إعطاء أولوية واهتمام كبير للجانب البيئي في إطار دعم التنمية المستدامة التي أصبحت مسعى يتطلع لتحقيقه جميع الدول.

وفي هذا الإطار يعتبر الاقتصاد الدائري الذي يقوم على إعادة تدوير النفايات وإدماجها في العملية الإنتاجية وتعظيم الاستفادة منها مع المحافظة على البيئة وخلق طاقات متجددة، أحد دعائم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الاعتماد على الطاقات غير المتجددة، فلابد على الجزائر التوجه إلى هذا النوع من الاستثمارات في خلق الطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة، خاصة في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الذي تتبعه منذ 2016.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– الجزائر العاصمة تحتل المرتبة الأولى من حيث المؤسسات التي تنشط في مجال إعادة التدوير بـ 898 مؤسسة، تليها سطيف بـ 305 مؤسسة ثم قسنطينة بـ 232 مؤسسة.

– في مجال الاسترجاع، يحتل البلاستيك المرتبة الأولى، فالمؤسسات التي تسترجع البلاستيك تمثل 26.95 % من إجمالي المؤسسات المسترجعة للنفايات، يليه بعد ذلك الكارتون والمعادن ثم الخشب وأخيرا الزجاج.

– في مجال إعادة التدوير، يحتل البلاستيك ي المرتبة الأولى، فالمؤسسات التي تعيد تدوير البلاستيك تمثل 28.5 % من إجمالي المؤسسات المرسكلة للنفايات، يليه بعد ذلك الكارتون والمعادن بنسبة 20 % ثم الخشب والزجاج بنسبة 15 %.

– النفايات المعالجة في الجزائر لا تتعدى 46 % من إجمالي النفايات.

– النفايات المنزلية في الجزائر أغلبها مواد عضوية، حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة 54 % من إجمالي النفايات المنزلية التي يمكن استرجاعها، يليها البلاستيك بنسبة 17 %، ثم المنسوجات بنسبة 13%، الورق والكارتون بنسبة 10 %، المعادن بنسبة 3% والزجاج بنسبة 1%.

– طمر النفايات دون تثمينها، سيسبب خسارة بقيمة 1.24 مليار دينار سنويا.

– طمر النفايات مع استرجاع الأغلفة يحقق ربحا بقيمة 4.25 مليار دينار في السنة.

–طمر النفايات مع استرجاع المواد العضوية، يحقق ربحا بقيمة 4.92 مليار دينار في السنة.

وقد قامت الجزائر بالعديد من المشاريع في إطار تدوير النفايات مثل برنامج دعم التسيير المندمج للنفايات AGID بالشراكة مع بلجيكا من أجل تعزيز ودعم الجماعات المحلية لغرض ترقية إدارة نفاياتها، إضافة إلى تجربة الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية التي أطلقت في جوان 2016، من طرف الوكالة الوطنية للنفايات بالتعاون مع مؤسسة إكسترانت ويضم 1602 مسكن، وكذلك اتفاقية الشراكة بين الوكالة الوطنية للنفايات ومجموعة المدارس العليا للحراش ومؤسسة تونيك من أجل استرجاع الورق وتوجيه النفايات الخاصة إلى الجهات المختصة، وكذا الصالون الدولي "ريفاد" بطبعاته 1،2،3،4.

إلا أن الجزائر مازالت تفتقر إلى هذا النوع من الاستثمارات مع غياب شبه تام للثقافة في مجال إعادة التدوير سواء لدى الأفراد أو المؤسسات فلابد أن نصل مستقبلا الى رسكلة كل ما نستهلكه ليصبح التدوير قطاعا اقتصاديا منتجا للثروة، فالجزائر الآن بحاجة إلى حلول غير تقليدية، فوجب عليها أن تركز اهتمامها على البنية التحتية بما يتلاءم وحجم مشكل النفايات، والجزائر أيضا في حاجة إلى دعم التعليم البيئي الذي يشكل محورا رئيسيا في نجاح كل سياسة بيئية، وأمام أهمية وخطورة ما ينجم عن النفايات فإنه من الضروري التكفل بهذا المشكل وتسييره بصفة مجملة. كما يجب العمل على إيجاد رابطة أو نظام مشترك ما بين مؤسسات الدولة والشركات الإنتاجية، بمختلف المجالات وأفراد المجتمع باتجاه العمل الفعال نحو الإسهام في عمليات إعادة التدوير للمواد وبخاصة لتلك المواد الداخلة في الصناعة لما لها من أثر ايجابي في تقليل قيمة فاتورة الاستيراد للمواد الأولية أو الطاقة، فالفاتورة الباهظة للاستيراد تحتم البحث عن سبل وطرق جديدة، للمساهمة في استبدال الإنتاج المحلي بالواردات، خاصة تلك المواد المصنعة من المخلفات المنزلية، للاستفادة القصوى من الموارد الإنتاجية المتاحة. وهذا ما ينعكس

إيجابا على الجميع من خلال تخفيض الكلف التشغيلية والتي تمتد إلى تخفيض مستويات الأسعار التي يدفعها المواطن. هذا مع ضرورة تفكير الحكومة في طرق جديدة وناجحة لاستحداثها لتكنولوجيا متطورة في إعادة تدوير النفايات والأخذ على الأقل ببعض الإجراءات التي تتميز بها بعض الدول وتجعلها ناجحة في هذا المجال، كما هي اليوم التجربة السويدية، السويسرية، الأمريكية...وغيرها من الدول المستفيدة من كنوز نفاياتها .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

مقال في مجلة:

ثامر البكري. (2011). الأبعاد الاستراتيجية لإعادة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر –استعراض لتجارب منتقاة من شركات ودول مختلفة. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7*(23)، 16-20.

يزيد نقرارات، أحمد رشاد، و صبرينة بوطبة. (2017). الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*(8)، 579.

مقال منشور في ملتقى:

آمنة تيطراوي. (2017). تطبيق آلية إعادة تدوير النفايات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق الاستدامة البيئية –دراسة حالة مجموعة من م ص م Algal+Tindal مطاحن الحضنة بالمسيلة. *إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (صفحة 4). الوادي: جامعة الوادي.

مذكرة ماجستير:

فاطمة بوفنارة. (2009). تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر حالة مدينة الخروب. كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،44.

التقارير:

الجريدة الرسمية. (15 12, 2001). قانون رقم 19-01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. *الجريدة الرسمية*. الجزائر، 2-3.

جمعية الأمم المتحدة للبيئة. (2016). *الرؤى والنهج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر*. نيويورك: جمعية الأمم المتحدة للبيئة، 8-9.

وزارة الموارد المائية والبيئية . (2016). *رسالة الوكالة الوطنية للنفايات رقم 4*. الجزائر،1.

مواقع الانترنيت

environeur. (19 11, 2018). *إعادة تدوير المنسوجات من الألف إلى الياء*. تاريخ الاسترداد 06 04, 2020، من environeur: https://environeur.com/ar/articles/أساسيات-إعادة تدوير المنسوجات

safhadid. (2015). *إعادة تدوير النفايات ومعالجتها*. تاريخ الاسترداد 06 04, 2020، من safhadid: http://www.safhadid.com/arabic/presentation.php

أ قاسمي. (28 07, 2012). *تثمين النفايات سيخلق قيمة مضافة أكيدة للجزائر بوسعها توفير الطاقة والعملة ومناصب الشغل*. تاريخ الاسترداد 06 04, 2020، من جزايرس: https://www.djazairess.com/essalam/13851

البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة. (2017). *الصالون الدولي الثاني لاسترجاع وتثمين النفايات "ريفاد 2017"* . تاريخ الاسترداد 16 03, 2019، من البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة: https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article3231

النهار TV. (23 05, 2015). *شاب ينظف البيئة من قارورات الزجاج ويحولها إلى مواد للبناء*. تاريخ الاسترداد 06 04, 2020، من https://www.youtube.com/watch?v=ITKWCMzJmSU

ح نوال. (27 09, 2018). *13 مليون طن من النفايات تنتظر الرسكلة سنويا*. تاريخ الاسترداد 12 03, 2019، من يومية المساء: https://www.el-massa.com/dz/

حمزة كحال. (11 04, 2017). *الجزائر ترفع الستار عن نموذجها الاقتصادي الجديد*. تاريخ الاسترداد 12 03, 2019، من العربي الجديد : https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/4/11

سارة جقريف. (9 03, 2018). *شابة جزائرية رائدة أعمال في تدوير النفايات*. تاريخ الاسترداد 06 04, 2020، من سوبرنوفا: https://www.supernova-dz.net/شابة-جزائرية-رائدة-أعمال-في-تدوير-النفايات

عبد الوهاب بوكروح. (10 04, 2017). *النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع*. تاريخ الاسترداد 12 03, 2019، من الجزائر اليوم: https://www.aljazairalyoum.com/

ك حياة. (7 10, 2018). *الصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات "ريفاد 2018"* . تاريخ الاسترداد 16 3, 2019، من جزايرس: https://www.djazairess.com/echchaab/126711

وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (8 10, 2019). *افتتاح الطبعة الرابعة للصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات "ريفاد"* . تاريخ الاسترداد 15 03, 2020، من وزارة البيئة والطاقات المتجددة: http://www.meer.gov.dz/a/?p=3886

وكالة الأنباء الجزائرية. (11 04, 2017). *تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل*. تاريخ الاسترداد 13 03, 2019، من وكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/41833

وكالة الأنباء الجزائرية. (10, 2019). *تثمين النفايات: الصالون الدولي الدولي روفاد 7-10 أكتوبر تحت شعار مقاولاتية التدوير*. تاريخ الاسترداد 10 03, 2020، من وكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/77241-7-10

المراجع باللغات الأجنبية:

Rapports

agence nationale des déchets. (2017). *rapport sur la gestion des DMA dans la wilaya d'Alger*. Alger. 9-10-17-18-19.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص181- 198

تأثر السوق المال السعودي بالأزمة المالية العالمية 2007-2009: دراسة تطبيقية بالاعتماد على المؤشرات القطاعية

the impact of the global financial crisis 2007-2009 on the Saudi financial market: study based on sectoral analysis

د. إيهاب حسين أبودية*
Ehab Hussien Abodayeh
جامعة أم القرى –المملكة العربية السعودية
Ehabhussien2000@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/17 تاريخ القبول: 2020/04/09 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة البحث في جذور الأزمة المالية العالمية وبداياتها، وأثرها على سوق المال السعودي خصوصا. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وقد أخذ في الاعتبار مؤشر تداول ثلاث قطاعات في سوق الأسهم السعودي وهي **البنوك والخدمات المالية والبناء والتشييد** و**الاستثمار الصناعي** .

يكمن اختيار هذه القطاعات للروابط القوية للصناعات ذات الصلة بالنفط وأهميتها بالنسبة للاقتصاد السعودي مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى دراسة مفيدة للمستثمرين وصانعي السياسات لفهم جيد لسلوك أسواق الأسهم في حالة الأزمات المالية العالمية، وقد اخذ في الاعتبار صدمات أسعار النفط ولذلك أضفنا سعر خام النفط في النموذج النهائي للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :أن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية قد أثرت سلبا على سوق الأوراق المالية السعودية من خلال تأثيرها السلبي على أهم القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع النفط.

الكلمات المفتاحية : الأزمة المالية العالمية، سوق المال السعودي

تصنيف JEL: G12, F3, Q43

Abstract :

The aim of this study is to investigate the roots and beginnings of the global financial crisis, its impact on the Saudi capital market in particular, and to review the mechanisms to address them. The study was based on a descriptive and analytical approach in this study. The Tadawul index considered three sectors in the Saudi stock market: banks, financial services, construction, construction and industrial investment.

The choice of these sectors lies in the strong linkages of the oil-related industries and their importance to the Saudi economy compared to other sectors, leading to a useful study for investors and policy makers to understand well the behavior of stock markets in the case of global financial crises and considering oil price shocks. To study. The study reached a number of conclusions including:

The global financial crisis in the United States has negatively affected the Saudi stock market through its negative impact on the most important sectors that have a direct relationship with oil

Keywords: global financial crisis ; Saudi capital market.

JEL classification codes: G12, F3, Q43.

* **المؤلف المرسل:** Ehabhussien2000@yahoo.com

أولا – المقدمة

مع بداية شهر سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية غير مسبوقة اعتبرت هي الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م ، وكانت الشرارة الأولى للأزمة عندما أعلنت كبرى المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة وهى مؤسسة ليمان برازرز عن افلاسها، أى أن تلك الأزمة قد بدأت أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي. وترجع هذه الأزمة أساساً إلى ممارسات خاطئة سادت أسواق المال تتسم بعدم وجود رؤية صحيحة ومنها على سبيل المثال:

- **أزمة الرهن العقاري**، فقد شجع الازدهار في سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر بحيث أصبح يمنح إلى مقترضي الدرجة الثانية وهم المقترضون الذين عرفوا بتقصيرهم وتخلفهم عن الدفع ولا يوحون بالثقة من حيث مركزهم المالي وقدرتهم على خدمة ديونهم. ولم يقف موضوع الإقراض عل مستوى الأشخاص بل أيضاً توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار علما بأن هذه القروض كانت ذات معدل فائدة مرتفع.

حداد (2009)(Austin Murphy(2008

- **المشتقات المالية**، ويقصد بالمشتقات المالية اشتقاق أدوات مالية جديدة تنشأ من عقود أساسية لأدوات استثمارية تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ونظراً لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات، والغريب في الأمر أن هذه المشتقات وجدت من أجل مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث ومع الأسف لم تستطيع هذه المشتقات من حماية نفسها على الرغم من أن الدائن يدفع علاوة للبائع (صندوق التحوط) في مقابل التعويض الذي سوف يحصل عليه ولكن الذي حدث أن صناديق التحوط باعت أوراق هذه المبادلات ليس فقط إلى البنك المقرض الفعلي بل أيضاً إلى غيرها من البنوك التي تراهن على تعثر المدين العبادى (2010) حماد (2003)

- **التوريق**، وهو تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامة العام بالوفاء بالدين. وقد كان السبب الأساسي في وجودها معالجة أزمات مالية تتعلق بتوزيع القروض العقارية والتي كانت تطغى عليها معاملات غير مجدية تسببت في العديد من الأزمات المالية أهمها أزمة جمعيات الادخار مطلع الثمانينات.

من هنا فإن التوريق ظهر كإحدى آليات تفعيل قانون الرهن العقاري وذلك من خلال تحويل أصول مالية مرهون غير سائلة أو قابلة للتسييل في البورصات.أما دور التوريق في الأزمة فكان من خلال التحول السريع للبنوك من النموذج التقليدي لمنح القروض والذي كما بينا تقديم القروض والاحتفاظ بها في ميزانيتها إلى تاريخ الاستحقاق إلى التقنية الجديدة والذي يقوم على منح القروض ثم التنازل عنها لجمعية أخرى وإخراجها من ميزانيتها عن طريق التوريق لجعلها أوراق مالية قابلة للتداول على عدد كبير من المستثمرين صادق (2001). الموسوي (2010)

- **نمو نشاط المضاربات،** فالتوسع في نشاط المضاربات في سوق العقار في الولايات المتحدة الامريكية ناجم عن الارباح العالية المتحققة في هذا القطاع مما شجع المستثمرين في التوسع في هذا القطاع الامر الذي ادى الى حصول فرق كبير بين السعر الحقيقي والسوقي وعندما حصل تغير في العوامل المؤثرة على عوامل العرض حصلت الازمة .(2008) Marco Onado
- **الدور المحدود للبنوك المركزية الغربية** في تنظيم الأسواق المالية والتي اكتفت بدور توجيهي ولكن مع الاسف اثبتت هذه الطريقة فشلها وسقوط الفكرة التي كانت تقول ان الاسواق المالية تستطيع ضبط اليات وأثار أنشطتها المالية بنفسها .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة تكامل مشترك بين المؤشرات القطاعية لسوق الأوراق المالية السعودي و سعر النفط؟
- هل أثرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية على أهم القطاعات في سوق الأوراق المالية السعودي والتي لها علاقة مباشرة بسعر النفط؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال :

1- أهمية سوق الأوراق المالية التي تعد أحد دعائم الاستثمار والتمويل الاقتصادي في الدولة فسلامة سوق الأوراق المالية تعد ضمانا لكفاءة الاقتصاد واستقراره.

2- أهمية المؤشرات المالية القطاعية التي تعكس الاداء الاقتصادي لعدة قطاعات حيوية تعد من محركات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

3- تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الأولى (حسب علم الباحث) التي تبحث في العلاقة بين المؤشرات القطاعية لسوق الأوراق المالية السعودي وسعر النفط ومدى تأثرهم بالأزمة المالية العالمية.

مشكلة الدراسة:

معرفة درجة تأثر السوق المال السعودي بالأزمة المالية العالمية 2007–2009 من خلال دراسة العلاقة بين المؤشرات القطاعية لسوق الأوراق المالية وسعر النفط.

الدراسات السابقة:

- **دراسة د. حسن بلقاسم غصان واخرون** هل أثرت الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد السعودي؟ تحليل عبر نموذج بنيو يتناول الباحثون دراسة تأثيرات الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد السعودي من خلال القنوات الاقتصادية والمالية التي تربطه بالاقتصاد العالمي .وبناء على آلية السيولة الدولية وعلاقتها بصافي الصادرات وبالناتج المحلي الاجمالي، وانطلاقا من قاعدة بيانات تمتد من 1968إلى 2009وقد خلصوا الباحثون الى انه على الرغم من أن الصدمة السالبة للأزمة المالية العالمية الأخيرة كان لها آثار عابرة على الناتج، فمن المحتمل أن يكون أثرها دائم أفق المستقبل.

- **دراسة فريد كورتل** : "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية "،وخلصت الدراسة إلى: تراجع معدلات النمو بالاقتصاديات الخليجية نتيجة لتراجع أسعار النفط ،وكذلك تراجع أداء الأسواق المالية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية .

- **كمال رزيق، عقون عبد السالم** : "سياسات إدارة ألازمة المالية العالمية "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2011.أكدت هذه الدراسة على بعض الدول العربية من بينها السعودية، قامت بضخ السيولة بالأسواق المالية وشراء الديون المتعثرة لدى بعض البنوك، إلى جانب تخفيض البنوك المركزية أسعار الفائدة، كل هذه الإجراءات كان الهدف منها تحفيز الاقتصاد ووضع حد لانهيار الأسواق ا لمالية.

- **دراسة أحمد بن أحمد الرواحي** :" الأزمة المالية العالمية ،الأسباب والتداعيات "، الأمانة العامة المساعدة لشؤون المعلومات والبحوث ،عمان ،العدد 12 ماي 2009 ،وخلصت الدراسة إلى : أن للازمة المالية تأثيرات وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات الدول الخليجية، ويتمثل ذلك في كون هذه الاقتصاديات تعتمد بشكل أساسي على مصدر أساسي وهو النفط، فأي انخفاض في أسعاره أو حجم الطلب عليه سوف يكون له انعكاسات على النمو الاقتصادي في البلدان الخليجية وعلى مسار تنفيذ الخطط والمشاريع التنموية في هذه البلدان.

مساهمة الباحث:

الإضافة في هذه الدراسة هو استخدام المؤشرات القطاعية الى تأثر سوق الأوراق السعودي بالأزمة المالية العالمية

فرضيات الدراسة :

فرضيات اختبار عدم سكون السلاسل الزمنية

لا تتمتع سلسلة مؤشر البنوك والخدمات المالية بالسكون

لا تتمتع سلسلة مؤشر البناء والتشييد بالسكون

لا تتمتع سلسلة مؤشر الاستثمار الصناعي بالسكون

لا تتمتع سلسلة مؤشر سعر خام برنت بالسكون.

فرضيات اختبار علاقة التكامل المشترك

لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سلاسل مؤشرات وهي البنوك والخدمات المالية والبناء والتشييد والاستثمار الصناعي وسعر خام البرنت.

فرضيات اختبار تأثير الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على مؤشرات سوق المال السعودي

الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤثر معنويا على مؤشر البنوك والخدمات المالية الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤثر معنويا على مؤشر البناء والتشييد الأزمة المالية في الولا يات المتحدة الأمريكية لم تؤثر معنويا على مؤشر الاستثمار الصناعي.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج ا لوصفي التحليلي في تناول مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، والتعرف على كافة جوانب الأزمة المالية، منذ بداية ظهورها لغاية الوضع الحالي، والاعتماد على البيانات المستمدة للوصول إلى النتائج المرجوة.

ثانيا: تعريف وأشكال الأزمة المالية:

اختلفت تعاريف الأزمة المالية بتعدد أسباب نشوء الأزمة وأنواع الأسواق التي حصلت فيها الأزمة سواء كانت هذه الأسواق مالية أو نقدية أو سلعية أو خدمية لكن الذي يهمنا هنا هو تعريف الأزمة المالية من جانب تأثيرها على أسواق المال :

1- التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء وظيفته الرئيسية والذي ينعكس سلبا في تدهور في قيمة العملة وأسعار الأسهم الحسنى (1999) الناقة (2010)

2- كما يمكن أن نعرف الأزمة بأنها : أي حالة من الاضطراب المالي الذي يفضي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية إلى مشكلات سيولة أو تعسر.

3- انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط **الاقتصادي (د.فريد كورتل د.كمال رزيق)**

من خلال ما سبق فإن الأزمة المالية تعبر عن وضع تتدهور في ظله كفاءة النظام المالي والمصرفي في وظيفته الأساسية في تحويل الأرصدة المالية من الوحدات الاقتصادية التي الوحدات الاقتصادية التي تحتاج إلى تلك الأرصدة ، ويقترن هذا التدهور بانتشار حالات الزعر المالي، والذي يسبب تدهور أسعار الأصول المالية ولاسيما الأسهم، ومع التدهور الحاصل في الأسواق المالية بسبب القروض المعدومة وعدم قدرة المصارف وشركات الأوراق المالية على الوفاء بالتزاماتها تنتشر حالات الفشل والإفلاس المالي. ولعل الأزمة المالية التي يعيشها العالم اليوم والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007م واندلعت نيرانها في سبتمبر 2008م وانتقلت إلى كافة الأسواق العالمية وبات أمر علاجها أمراً ليس بالسهولة بمكان ليست الأولى بل قد سبقت هذه الأزمة وتلتها أزمات أخرى سوف نقوم باستعراضها على النحو الآتي :

1– أزمة الكساد العظيم: 1933 - 1929 Great depression

بدأت هذه الأزمة من وجهة النظر الاقتصادية وفقاً للمنهج الكلاسيكي الذي كان لا يرى مشكلة في الطلب وأن المشكلة دائماً في العرض وأنه بقدر ما يتم إنتاجه سوف يكون الطلب عليه حسب مقولة العالم الاقتصادي الفرنسي ساي(العرض يخلق طلباً مساوي له).

ترتب على تلك النظرة أن العرض زاد بشكل كبير اكبر من معدلات الطلب مما ترتب عليه انخفاض الاثمان، وهنا بدأت مؤسسات الإنتاج تعاني من الكساد فقامت بتسريح أعداد كبيرة من العمال، مما زاد في البطالة حيث بلغت معدلات مرتفعة، وقد تبع ذلك انخفاض أسعار الأسهم في وول ستريت في نيويورك إلى أدنى مستوى لها في عام 1933م.

وقد أدى هذا التدهور الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتشار المضاربة في أسواق المال مما أدى إلى اتساع الفجوة بين التطور الاقتصادي والتطور المالي مما أدى إلى عرض عدد كبير من الأسهم في بورصة وول ستريت أدى ذلك إلى انخفاض الأسهم بشكل سريع ومن ثم وقوع الأزمة الاقتصادية الكبرى. ولعل العنصر الهام في انهيار وول ستريت وهو التهافت على بيع الأسهم حيث أصبح هناك 13 مليون سهم على لائحة البيع لا قيمة لها في وقت كانت هذه الأسهم ذات قيمة خيالية لا تعكس القيمة الحقيقية. في تلك اللحظة تفوق العرض على الطلب مما جعل الأسهم تصل إلى القاع. ونلفت النظر إلى أن الأسباب الحقيقية للأزمة لم يتم الاتفاق

على سبب واحد، وقد توصل أيرينج فيشر إلى أن السبب الحقيقي والعامل المهيمن على الكساد الكبير هو الانكماش، والمديونية المفرطة.

وقد ربط فيشر بين المديونية المفرطة وحركة الائتمان واعتبرها ظاهرة يمكن أن نطلق عليها ظاهرة فقاعات الأصول كمال (2010).

2- أزمة الاثنين الأسود والتي حصلت في عام 1987م وذلك على أثر انهيار أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك (داوجونز) حيث انخفضت أسعار الأسهم إلى أكثر من 500 نقطة في يوم واحد، وقد انخفضت أسعار أسهم بعض الشركات إلى أكثر من 22% وخسر أصحاب هذه الأسهم خلال الساعات الأولى 560 بليون دولار. وقد امتد هذا الانخفاض إلى العديد من الأسواق المالية العالمية حيث انخفضت في هونج كونج إلى أكثر من 45% واستراليا إلى 31%. وقد شهدت هذه الفترة افلاس 9000 بنك منها 744 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وفقد المودعون ما قيمته 140 بليون دولار. وبسبب هذا الانهيار الحاد في سوق المال تم اقفال العديد في البورصات لوقف نزيف الانهيار. عطون (2005)

3- أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997- 1998م والمعروفة بالنمور الأسيوية، أما مكان الأزمة فهو سوق الأوراق المالية. وقد اشتهر في ذلك الوقت أن السبب الحقيقي في انهيار السوق المالية هو المليادير الأمريكي جورج سورس، وذلك بشراء الدولار الأمريكي مما أدى إلى زيادة عرض العملات المحلية لتلك الدول فانهارت أسعارها مقابل الدولار.(Kaufman, and Kenneth, 2003)

وعلى إثرها انهارت أسعار الأوراق المالية في البورصة الأسيوية، وقد امتد تأثيرها إلى العديد من البورصات الدولية مثل لندن ونيويورك.

والذي نؤكد عليه في الأزمة الأسيوية أن التوسع الكبير في نشاط الأسواق المالية وكأنها كيان مستقل عن مقومات الاقتصاد القومي سبب ذلك في اتساع نشاط المضاربين مما انعكس على النمو الاقتصادي وتفاقم معدلات التضخم الناقة (2010). وقد نتج عن هذه الأزمة خروج مفاجئ لرؤوس الأموال من داخل الدول المتضررة مما تسبب ذلك في إحداث خلل في توازنات البورصة وحدوث زيادة كبيرة جداً في جانب العرض نظراً للزيادة المتتالية في العرض مما تسبب في أضرار جسيمة في شركات الاستثمار والانتاج. كما يجب أن لا ننسى أن القصور في الإشراف على النظام المصرفي أفضى إلى رواج اقراض شديد بعد التحرير المالي وهو ما ترتب عليه خسائر قروض ضخمة تحملتها البنوك.

4–ازمة فقاعات شركات الانترنت 1995م :حيث بلغ مؤشر ناسداك (NASDAQ) قمته متجاوزا حد 5100 نقطة لينهار بعد ذلك محدثا ازمة عنيفة في كثير من الدول منها الولايات المتحدة الامريكية نتيجة التضخم غير المبرر في اسعار الأصول بحيث يتجاوز ما تحدده القيمة الاساسية له وعلية فان القيمة الراهنة لا تعبر تماما عما يمكن دفعة مقابل اقتنائهنظرا للمبالغة في السعر بسبب المضاربات المحمومة .

وقد ترتب على ازمة فقاعات شركات الانترنت انخفاض في اسعار الاسهم بشكل ملحوظ حتى وصل الانخفاض في مؤشر ناسداك الى 78% .

5– الأزمة المالية العالمية سبتمبر 2008م: في منتصف شهر سبتمبر شهد العالم أزمة مالية غير مسبوقة ترجع إلى ممارسات سادت البورصة وكانت الثورة الأولى للأزمة عندما أعلنت كبرى المؤسسات المالية ليمان برازرز عن افلاسها. وقد ابتدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً ثم بعد ذلك إلى الدول الأوربية والأسيوية والخليجية. وقد تباين أثر تلك الأزمة على حسب ارتباطات الاقتصاديات الأخرى بالاقتصاد الأمريكي. والحق أنه من الصعب جداً وضع سبب وإهمال سبب آخر في سبب الأزمة ولكن جميع الاقتصاديون يجمعون أن أسباب الأزمة يرجع أساساً إلى ممارسات خاطئة سادت أسواق المال تتسم بعدم وجود رؤية صحيحة.

ويمكن أن نجمل الأسباب الحقيقية للأزمة على النحو الآتية:

- رهن العقار مقابل تسديد الدين الممنوح لشراء العقار.
- البنوك: وهي التي تعمل في ضخ القروض العقارية.
- البورصة وخاصة الأسهم والسندات المرتبطة بالشركات المالية المتعاملة في مجالات الاستثمار والائتمان العقارية من خلال شراء القروض العقارية من البنوك الأصلية وإعادة بيعها إلى الافراد أو الجهات الأخرى نظير فوائد.

6– الأزمة الاقتصادية في اليونان : بدأت هذه الأزمة في نهاية 2009م وبداية 2010م وذلك بسبب القروض الخارجية والتي عقدتها اليونان من اجل تمويل مشاريعها التنموية دون الأخذ في الاعتبار القدرة على الوفاء لهذه القروض حيث وصل حجم الدين العام ما نسبته 163% من الناتج القومي أي ما يعادل 355.617 مليار يورو ولم تعد الدولة قادرة على تسديد ديونها (بو الكور ، مجلة الباحث 2013م).

ثالثا: تعريف سوق الأوراق المالية :

يتم النظر الى سوق الاوراق المالية كأنه سوق يتم من خلاله الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو أصل مالي معين حيث يتمكن من خلال السوق المستثمرين من شراء وبيع

الأسهم والسندات داخل السوق من خلال السماسرة او وسائل الاتصال الحديثة وقد وردت عدة تعاريف لهذا النوع من الأسواق منها:

1- نظام يتم بموجبة الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لإصل مالي معين . (احمد محيي الدين 1995)

2- مصطلح يطلق على السوق المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية عبر المؤسسات الاستثمارية الذين يقومون بتنفيذ واتمام صفقات التبادل لتلك الأوراق (Badger.others. 1969) .

بناء على التعريفات السابقة نلاحظ ان سوق الأوراق المالية عبارة عن تنظيم معين يتم من خلالة التقاء العرض مع الطلب يتم من خلالة اجراء عملية التبادل وفق شروط وقواعد محددة وتتكون هذه العملية من :

أ- الأوراق المالية (الأسهم والسندات)

ب- المتعاملون بالسوق وهم البائعون والمشترون والسماسرة وكل من له علاقة بالأسواق المالية

ت – المعلومات: وهي المؤشر الذي يتم من خلالة عملية البيع والشراء.

وبالتالي نلاحظ ان دور السوق مجرد مكان يلتقي فيه البائع والمشتري دون توضيح لاي دور تنموي لسوق ومن هنا فقد قامت دراسة مشتركة بين سوق عمان المالي وبين المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بوضع تعريف يوضح الدور التنموي والتمويلي لسوق الأوراق المالية حيث تم تعريف بأنة (السوق التي يتم بها التعامل بالأوراق المالية بيعا وشراء بحيث تشكل احدى القنوات التي ينساب فيها المال من الأفراد والمؤسسات مما يساعد على تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل مصلحة الاقتصاد) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار اسواق الإوراق المالية العربية الكويت 1985 م

رابعا: أنواع الأوراق المالية :

1- السندات: صك قابل للتداول يعطي صاحبة الحق في الفائدة المتفق عليها بالإضافة الى قيمتة الاسمية عند انتهاء مدة القرض . سوق الأوراق المالية بين الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية . خورشيد اقبال 2006 .

كما عرف نظام الشركات السعودي السندات بأنها صكوك تمثل قروضا تعقدها الشركة متساوية القيمة وقابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة .

بناء على ما سبق فأن السند يمثل دينا في ذمة الجهة المصدرة وليس لة حق المشاركة ، في المقابل يحصل على فائدة ثابتة في مواعيد محددة .

2– الأسهم العادية : صك يثبت حقا في حصة شائعة لشخص في ملكية صافي اصول الشركة والحق في الحصول على الربح المحقق مع مسؤولية محددة بمقدار المساهمة . ، **محمد عبد الحليم عمر سلسلة 1997م** والتالي فإن السهم يمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة هذه الحصة تتمثل جزء من صافي الشركة على المشاع ويمثل السهم حق المساهم في موجودات الشركة .

3–الأسهم الممتازة: تقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد وتشبه الأسهم في تواجدها فهي دائمة.

خامسا : سوق المال السعودي:

مع تزايد الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية نشأسوق غير رسمي للأسهم في بداية الثمانينات الى صدور الأمر السامي رقم 8/123 في عام 1984م بتنظيم التداول واوكلت مهمة الإشراف على نشاط السوق وتنفيذ القواعد المنظمة للتداول الى مؤسسة النقد العربي السعودي . وفي عام 1990م بدأ انطلاقة جديدة حيث تطبيق النظام الألي (ESIE) وهو نظام مختص بالتداول وعمليات التسوية والتفاوض واستمر العمل به الى عام 2001م حيث نم استبداله بنظام التداول وهو نظام منطور من حيث اليات التداول .

وقد شهد السوق السعودي مؤخرا نقلة نوعية بصدور نظام السوق المالية وفقا للمرسوم الملكي رقم 30/م بتاريخ 2003/7/31م والذي قضى بإعادة هيكلة السوق المالية من الناحية التنظيمية والإشراقية وانشاء هيئة تتمتع بالاستقلالية وترتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة الهدف منها تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة العربية السعودية ولها صلاحية وضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق احكام السوق المالية . **انظر الموقع الالكتروني لهيئة السوق المالية السعودي cma.org.sa**

تأثير الأزمة المالية على اسواق المال:

يعبر عادة عن الأزمات العالمية بانهيار السوق المالية وكما هو دوما فإن اثار الازمة يكون أول ظهور لها على مستوى الأسواق المالية فقد تظهر في سهم واحد في البورصة ثم ما تلبث أن تنتشر إلى الأسهم الأخرى ثم البورصات المحلية والدولية وهذا الذي حدث حقيقة في هذه الأزمة، حيث أعلن بنك ليمان براذرز في 2008/9/15م عن إفلاسه نتيجة صعوبات مالية لعدم قدرته على استرداد مديونيته الموظفة في الرهن العقاري كما ان المبالغة في عمليات منح القروض العقارية

وبدون ضمانات مقبولة لأنها قد قامت بتوريقها والتقليل من مخاطرها فارتفعت أسعار العقارات وتحجر المقترضون عن الوفاء بديونهم وتقدم المقرضين بطلب سحب ودائعهم فأفلست البنوك وحدثت وقتها الأزمة، وفى أعقاب ذلك تأثرت سوق الأسهم الأمريكية بدرجة كبيرة من جراء الأزمة المالية مما أدى إلى هبوط المؤشرات بدرجات كبيرة ، فلقد إنخفض مؤشر ناسداك من نقطة 2300 التى كان قد وصل إليها فى شهر فبراير 2008 إلى 1532 فى شهر فبراير 2009

NASDAQ Composite StockIndex

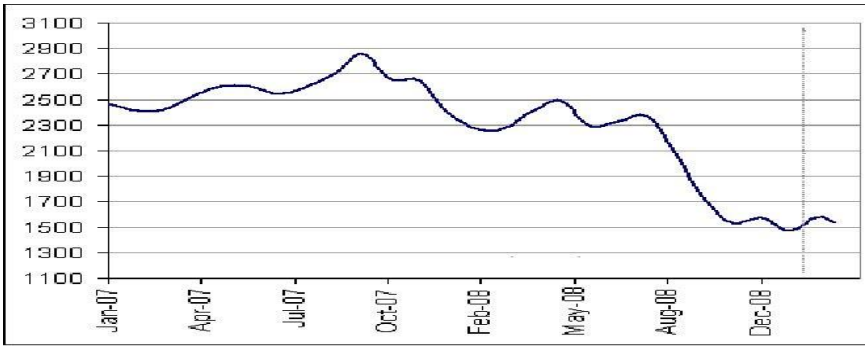

أما مؤشر داوجونز فقد إنخفض من نقطة 12100 فى شهر فبراير 2008 إلى نقطة 7950 فى شهر فبراير 2009

Dow Jones Industrial Average StockIndex

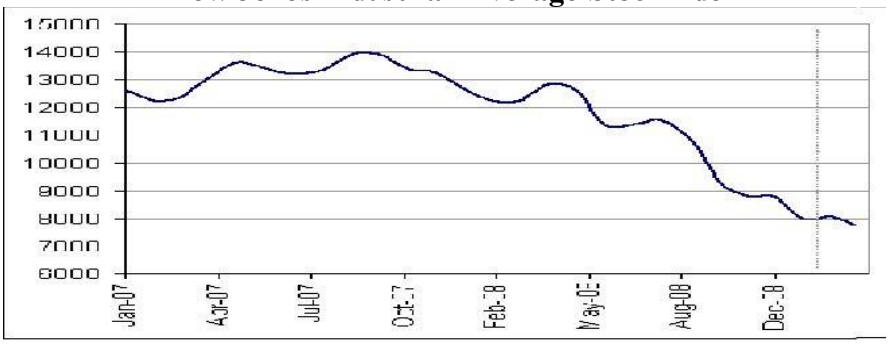

كذلك فقد إنخفضت أسواق المال الأوروبية متاثرة بالأزمة المالية الأمريكية على غرار البورصة الأمريكية ومن أهم البورصات الأوروبية التى تأثرت بالأزمة بورصة لندن فقد إنخفض مؤشر البورصة الرئيسى من 5700 فى شهر فبراير 2008 إلى 4200 فى شهر فبراير 2009.كما هوت أسواق المال الآسيوية متأثرة بالأزمة المالية على غرار البورصة الأمريكية، وعلى سبيل المثال

فقد هوى مؤشر البورصة اليابانية من نقطة 13000 فى شهر فبراير 2008 إلى نقطة 7800 فى شهر فبراير 2009، كما إنخفض مؤشر البورصة الصينية ليسجل 13600 نقطة فى شهر فبراير 2009 بعد ما كان 23000 فى شهر فبراير 2008 .

ولم تكن السوق المالية السعودية (وهى أكبر البورصات العربية) بمنأى عن الهبوط الحاد للبورصات العالمية، حيث تأثرت البورصات الخليجية بصفة عامة والبورصة السعودية بصفة خاصة بحالة الانهيار التي أصابت البورصات العالمية وهو أمر طبيعي لأن الاقتصاد السعودي ليس منعزلا عن الاقتصاد العالمي. فلقد تأثرت السوق المالية السعودية بدرجة كبيرةمتأثرة بالأزمة المالية العالمية مثلها مثل جميع أسواق المال العالمية وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

التغيرات في أسعار النفط واثرة على أسواق الأسهم:

شهدت الفترة الأخيرة حالة من عدم الاستقرار تمثلت في التغيرات الحادة في أسعار النفط سواء كان ذلك في شكل ارتفاعات او انخفاضات بنسب عالية خلال الفترات الماضية وقد أصبحت هذه التذبذبات ملازمة لأسعار النفط لكونه أحد عناصر الإنتاج والمولد الرئيسي للطاقة ويمكن تصنيف هذه التغيرات لأسعار النفط لأسباب تتعلق بجانب الطلب العالمي على السلع الصناعية الداخلة في العملية الإنتاجية او أسباب تتعلق بجانب العرض.

أيا كانت هذه الأسباب فان التغيرات بأسعار النفط تلعب دور محوري في التأثير على الأسواق المالية وتحديدا أسواق الأسهم فانخفاض أسعاره ينعكس على تخفيض تكلفت الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعار السلع النهائية وزيادة الطلب عليها وستجني الشركات المنتجة المزيد من الأرباح و التي تنعكس بشكل إيجابي على أسعار الأسهم مما يؤدي الى تحسن مؤشرات السوق وتحسن أدائها اما في حالت ارتفاع أسعار النفط فسينعكس ذلك بشكل سلبي على أداء الشركات من خلال ارتفاع تكلفه الإنتاج وارتفاع أسعار السلع التي تنتجها . (مراشده ، 2015)

ولو نظرنا الى المملكة العربية السعودية نجد انها تعتبر النفط موردا أساسيا لها، يتحكم في اقتصادها ويشكل الجزء الأكبر من موازنتها، وعلية فإن التغيرات في اسعار النفط يكون لهأثر مباشر على أسعار في أسواق المال.

سادسا : معطيات الدراسة

في هذه الدراسة اعتبرنا مؤشر تداول ثلاثة قطاعات في سوق الأسهم السعودي وهي **البنوك والخدمات المالية والبناء والتشييد** و**الاستثمار الصناعي** .يكمن اختيار هذه القطاعات لروابط القوية للصناعات ذات الصلة بالنفط وأهميتها بالنسبة للاقتصاد السعودي مقارنة بالقطاعات الأخرى ، مما يؤدي إلى دراسة مفيدة للمستثمرين وصانعي السياسات لفهم جيد لسلوك أسواق الأسهم في حالة الأزمات المالية العالمية و باعتبار صدمات أسعار النفط و لذلك أضفنا سعر خام النفط في النموذج النهائي لدراسة.

البيانات أسبوعية ويتم اختيار الأربعاء ليكون يوم الأسبوع لجميع الأسعار (حالة مرجعية) وهي تغطي الفترة من 28 مارس 2007 إلى 24 فبراير 2016 ، وبذلك يبلغ مجموعها 466 ملاحظة .يتم جمع البيانات عن أسعار الأسهم من قاعدة بيانات TASI ، في حين يتم جمع البيانات حول سعر خام برنت من قاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

1. نتائج اختبار عدم سكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

إن الأفكار المستخلصة من تحليل سلوك أسعار الأسهم والنفط خلال الفترة قيد الدراسة (انظر الشكل 1) تكشف عن حقائق منمقة ، وهذا هو ، جذر الوحدة والتغير الهيكلي .بالنسبة إلى سلسلتنا الزمنية ، فإننا نطبق اختبار الجذرADF. الجدول رقم 1 يعطينا فكرة حول نتائج هذا الاختبار:

الجدول 1: نتائج اختبار عدم سكون السلاسل يالاعتماد على اختبار الجذر ADF

Variables	Level		First Difference		I(.)
	With constant	With constant +trend	With constant	With constant+trend	
Ln_BANKS	-2.356 (0.159)	-2.376 (0.391)	-19.354 (0.000)	-19.333 (0.000)	I(1)
Ln_BUILDING	-1.036 (0.741)	-1.734 (0.734)	-22.155 (0.000)	-22.16 (0.000)	I(1)
Ln_INDUSTRIAL	-2.045 (0.267)	-2.846 (0.181)	-22.884 (0.000)	-22.865 (0.000)	I(1)
Ln_oil	-1.703 (0.415)	-1.746 (0.729)	-20.266 (0.000)	-20.250 (0.000)	I(1)

تقدم النتائج الواردة في الجدول 1 أدلة على أسعار النفط والأسهم غير الثابتة ، حيث فشل اختبارADF في رفض الفرضية الفارغة لجذر الوحدةللمواصفات اثنين بالنزعة (trend) و من غير نزعة. نتائج اختبار الجذر على الفروقالأولى First Deference لسلاسل المستعملة وجدنها تتمتع بالسكون عند الرتبة I(1)وهذا يدل على أن جميع السلاسل متكاملة بالترتيب I 1) ((1)بنسبة 5٪ .وبالتالي تكشف هذه النتيجة عن احتمال وجود علاقة تكامل مشتركة بين الفروق المختلفة المستخدمة .وبالتالي استخدام اختبار Johansen للتحقق من وجود هذه العلاقة التكامل المشترك.

نتائج اختبار التكامل المشترك بين المؤشرات القطاعية في المملكة

الجدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك للمؤشرات القطاعية في المملكة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Trace Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.****
None *	0.051221	56.51371	55.24578	0.0385
At most 1	0.042544	32.16941	35.01090	0.0977
At most 2	0.022692	12.04014	18.39771	0.3061
At most 3	0.003046	1.412618	3.841466	0.2346

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يعطي الجدول 2 نتائج اختبارات التكامل (Johansen) التي تجعل من الممكن العثور على الحد الأقصى لعدد علاقات التكامل المشترك .يتم رفض فرضية لا وجود للتكامل المشترك ($r \leq 0$) عند العتبة الإحصائية البالغة 5٪ و من ناحية أخرى ، نحن نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشتركة بين الفروق المختلفة عند قبول فرضية العدم ($r \leq 1$) أو أكثر. توضح نتائج الجدول 2 أن هناك متجهًا واحدًا للتكامل المشترك على الرغم من أنه لا يسمح بالإشارة إلى المتغيرات المدمجة.

2. تأثير الأزمة المالية العالمية باعتماد نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)

بعد التحقق من أن جميع السلاسل متكاملة تكاملا مشتركا يتضح لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر السوق السعودي و المؤشرات القطاعية من ناحية و سعر النفط من ناحية

أخرى. و بالتالي يمكن أن تحضى هذه العلاقة طويلة الأجل بتمثيل نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) والذي يمكن تمثيله بالمعادلة التالية :

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{n} b_j \, \Delta Y_{t-j} + \alpha z_{t-1} + \varepsilon_t$$

اذ أن:

- Y_t : متجه يحتوي على كل المتغيرات (المؤشرات القطاعية و سعر النفط).

Z_{t-1}: هو حد تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل نحو التوازن في الأمد القصير إلى التوازن في الأمد الطويل.

ε_t : الضجة البيضاء(*white noise*).

من مزايا هذا النموذج هي إدراج العلاقات توازنية طويلة الأمد مع العلاقات قصيرة الأمد بين السلاسل المستعملة، فضلا عن ذلك فانه يمكن منالتغلب على مشاكل الانحدار الزائف والمصاحب لبيانات السلاسل الزمنية غير الساكنة الباحث(زهرة هادي و أكد بشار، 2018)

و لدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية (2007-2009) قمنا بإدراج متغيرثنائي مستقل وخارجي(crisis)، قيمته تساوي 1 في فترة الأزمة المالية و 0 في من دون ذلك، في نموذج متجه تصحيح الخطأ. حدد تاريخ بداية الأزمة في هذا البحث بأغسطس 2007 وهو تاريخ بداية انهيار سوق الأوراق المالية الأمريكية أمام مخاطر اتساع الأزمة و حدد تاريخ نهاية الأزمة في ديسمبر 2009 تاريخ اعتماد مجلس الشيوخ الأمريكي خطة شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها.

باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وبالاستعانة ببرنامج Eviews (9.1) كانت نتائج التقدير لنموذج العلاقة بين المؤشر السوق و المؤشرات القطاعية و سعر النفط في الجدول رقم 3. تجدر الإشارة في هذا الصدد هو أن تحديد الفجوات الزمنية لنموذج متجه تصحيح الخطأ وقع بواسطة المعيار AIC الذي أقر اختيار التباطأ الزمني السابع (7 فجوات) و لربح الفضاء المخصص للجدول 3 فإننا ارتأينا أن نقتصر على وضع نتائج التقديرات للفجوة الأولى فقط.

الجدول 3: نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ

Error Correction:	D (LN_BANKS)	D(LN_OIL)	D (LN_INDUSTRIAL)	D (LN_BUILDING)
CointEq1	-0.496196	-0.442672	-0.423025	-0.589344
	(0.11116)	(0.98502)	(0.98211)	(1.21386)
	[-4.46383]	**[-4.49404]**	**[-4.30730]**	**[-4.85514]**
D(LN_BANKS(-1))	1.066593	8.246816	14.85080	-1.432088
	(1.71996)	(15.2412)	(15.1961)	(18.7819)
	[0.62013]	[0.54109]	[0.97727]	[-0.07625]
D(LN_OIL(-1))	-0.109363	-0.843821	-1.596873	0.310798
	(0.19614)	(1.73811)	(1.73298)	(2.14190)
	[-0.55756]	[-0.48548]	[-0.92146]	[0.14510]
D(LN_INDUSTRIAL(-1))	0.006438	0.066841	0.122035	0.064524
	(0.01525)	(0.13516)	(0.13476)	(0.16656)
	[0.42209]	[0.49454]	[0.90559]	[0.38740]
D(LN_BUILDING(-1))	-0.005161	-0.044594	-0.064019	-0.076673
	(0.01007)	(0.08921)	(0.08894)	(0.10993)
	[-0.51265]	[-0.49990]	[-0.71979]	[-0.69748]
C	0.000356	0.003196	0.002864	0.003834
	(0.00021)	(0.00182)	(0.00181)	(0.00224)
	[1.73064]	**[1.75587]**	[1.57796]	**[1.70901]**
CRISIS	-0.001695	-0.015216	-0.015255	-0.015476
	(0.00050)	(0.00442)	(0.00441)	(0.00545)
	[-3.39494]	**[-3.43931]**	**[-3.45822]**	**[-2.83856]**
R-squared	0.129129	0.128541	0.124113	0.139333
F-statistic	2.110451	2.099429	2.016863	2.304227
Log likelihood	1933.482	934.2637	935.6183	838.5898
Akaike AIC	-8.307782	-3.944383	-3.950298	-3.526593
Schwarz SC	-8.028452	-3.665053	-3.670969	-3.247264

لاختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات تصحيح الخطأ(Z_{t-1}) و المتغير الدال على فترة الأزمة المالية العالمية (crisis)، فقد استخدم اختبار t لقياس المعنوية الفردية.وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول،3 نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة لكل المتغيرات، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المؤشرات القطاعية و سعر النفط. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ بين

مؤشر **البنوك والخدمات المالية** و بقية المتغيرات إلى (0.496-) إلى إن هذا المؤشر يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل مدة زمنية بنسبة تعادل (49.6%) من اختلال التوازن المتبقي من المدة (t-1). بالاعتماد على نفس التحليل فان تعديل مؤشرات **البناء والتشييد** و**الاستثمار الصناعي** وسعر النفط نحو القيمة التوازنية تكون بنسبة تعادل على التوالي(58.9%)(42.3%) و (44.2%). من ناحية أخرى ، فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن ، بمعنى أن مؤشر البنوك والخدمات المالية يستغرق ما يقارب أسبوعين (1 ÷ 0.496) للعودة باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر الصدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدداتها. نفس النتيجة هي صالحة لبقية المؤشرات و سعر النفط حيث أن العودة للقيمة التوازنية تقارب الأسبوعين. السبب المنطقي المحتمل لهذا التعديل السريع ربما يعود إلى تنويع المحافظ الاستثمارية على أهم القطاعات في المملكة و كذلك أصول النفط.

جاءت معلمة التغير لمتغير الأزمة المالية العالمية (crisis)ذات إشارة سالبة ومعنوية عند مستوى1% وهذا يتفق مع ما هو متوقع، إذ يدل على أن الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية قد أثرت سلبا على سعر النفط و كذلك على أهم القطاعات في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية التي لها علاقة بسعر النفط.

3. النتائج :

- أظهرت اختبارات جذر الوحدة استقرار كل السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى و بالتالي تتمتع بخاصية السكون من الدرجة الأولى I(1)
- أظهر اختبار(Johansen) وجود تكامل مشترك طويل الأمد بين كل متغيرات الدراسة وهي المؤشرات القطاعية و سعر النفط.
- ظهرت سرعة التعديل عند تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ مرتفعة لتصل إلى أسبوعين مما تشير إلى أنه عند اختلال التوازن بين المؤشرات القطاعية في سوق رأس المال السعودي و سعر النفط فانه يمكن تصحيحه بالكامل خلال أسبوعين للعودة إلى التوازن.
- أظهر اختبار t لقياس المعنوية الفردية أن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية قد أثرت سلبا على سوق الأوراق الملية السعودية من خلال تأثيرها السلبي على أهم القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع النفط.

المراجع

أولا: المراجع العربية

الحسني، عرفات ، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، الأردن(1999).
العبادي، هاشم ، *"الهندسة المالية وأدواتها"* ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، (2010)
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية الكويت 1985
الناقة، أحمد أبو الفتوح ، "الأزمة المالية العالمية"، (2010)
بو الكور نور الدين ، ازمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول مجلة الباحث 2013
حازم مراشده التغيرات في أسعار النفط واثرها على أسواق الأسهم ،جريدة الاقتصادي 2015م موقع الخليج الالكتروني
شذا جمال الخطيب الازمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق اسيا دراسات استراتيجية العدد51مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
صادق، مدحت، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب، القاهرة. (2001)
كمال، شيماء،الأزمات المالية العالمية بين الأسباب والآثار والحلول"،دار الكتب المصرية، 2010.
ضياء محمد الموسوي الازمه المالية العالمية الحالية الراهنة الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر2010
طارق عبدالعال حماد ، المشتقات المالية الدار الجامعية ، مصر 2003
مداور حداد الازمة المالية الحالية جذورها أسبابها انعكاساتها ملتقى دولي حول الأزمة المالية قسنطينة جامعة منتوري 2009
فريد كورتل وكمال رزيق بحث الازمه المالية مفهومها وانعكاساتها على البلدان العربية الأردن جامعة الاسراء 2009
محمد عبد الحليم عمر الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سلسلة المنتدى الاقتصادي مركز صالح كاما جامعة الازهر 1997
مروان عطون الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005
الموقع الالكتروني لسوق المال السعودي

المراجع الأجنبية :

Austin Murphy ,An Analysis of The Financial Crisis of 2008, Causes and Solutions, Schooh of Business Administration, Oakland Universitym,2008,
Kaufman, George and Kenneth,What is Systemic Risk , and do bank Regulators retard or Contribute to it?2003
Marco Onado, The subprime crisis: who pays and what needs fixing , Andrew Felton and Carmen Reinhart ,The First Global Financial Crisis of the 21st Century, Centre for Economic Policy Research, June 2008

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص199 - 210

دور المبادرة والابتكار في ترقية مجتمع المعرفة

The role of initiative and innovation in promoting the Knowledge economy

د.براهيمي أم السعود*
Brahimi oumsaoud
جامعة الجلفة –الجزائر
messocio@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/24 تاريخ القبول: 2020/05/06 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه قيم مثل المبادرة والابتكار في ترقية اقتصاد المعرفة الناشئ الذي بدأ بالظهور مع أواخر القرن العشرين نتيجة تطور البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات التي تعد من أهم الوسائل الداعمة له. ولهذا الهدف تم الاعتماد على عدد من المصادر والمراجع منها العربية والأجنبية حيت أجمعت أغلبها على أن اقتصد المعرفة يقوم على أساس المبادرة والابتكار باعتبارهما خصائص يتميز بها فاعلين يبحثون دائما عن التجديد والتغيير الى الأحسن وهم في أغلب الأحيان أصحاب براءات الاختراع ولذا فان التوجهات البيداغوجية الحديثة أصبحت تركز في برامجها على تنمية هذه القيم لدى أفرادها سعيا لرفع تحديات ما أصبح يسمى بمجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: المبادرة ،الابتكار،اقتصاد المعرفة ،البحث العلمي
تصنيفJEL: Q55 ,O31,O32,D83

Abstract:

Through this research paper, we try to highlight the role that values such as the spirit of initiative and innovation play in promoting the knowledge economy that began to emerge at the end of the 20th century thanks to the development of scientific research and information technologies, which constitute one of its means of expansion. To this end, we consulted a number of Arab and foreign sources and references, most of whom agreed that the knowledge economy is based on the spirit of initiative and innovation that characterize active individuals who are always in search of the new and the change towards the best and who are often holders of patents for inventions. It is for this purpose that new pedagogies focus on the development of these values to meet the challenge of the knowledge society

Keyword ;Initiative, innovation, knowledge economy, scientific research
JEL classificationcodes :Q55 ,O31,O32,D83

* المؤلف المرسِل messocio@gmail.com

1. مقدمة:

يكتب لقد أصبحت المبادرة والابتكار من المفاهيم الأكثر تداولا في المجتمعات المتقدمة وذلك لاقترانهما بمفهوم اقتصاد المعرفة باعتباره أحد المحاور التي يدور حولها النقاش في الساحة الاقتصادية في ظل العولمة وانتشار تكنولوجيا المعلومات.فبعدما سادت، في وقت مضى نظرة سلبية تجاه المقاول المبادر بوصفه شخصا انتهازيا بفطرته، يغتنم الفرص لكسب الربح، أصبح عكس ذلك في الوقت الراهن، نموذجا يحتذى به، خاصة بعد تقليص سوق العمل العمومي في أغلب الدول، عملا بمخطط التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي والمتمثل في تشجيع القطاع الخاص والاعتماد عليه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالمؤسسات الخاصة تبعا لهذه الظروف، أصبحت أمام تحديات جديدة تتمثل في القدرة على التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق المستجدة باستمرار وبالتالي ضرورة الانتاج بمعايير ومقاييس عالمية تمكنها من الميزة التنافسية بين الدول. فمثل هذه المعطيات الجديدة، أدت بالقطاع الخاص وبالمؤسسات المنتجة، الى البحث عن موارد بشرية تتمتع بدرجة معينة من المرونة وبروح المبادرة والابتكار إضافة الى خبرة وكفاءة عالية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال مما يجعل منها عناصر فاعلة وفعالة تساهم في الانتقال بصفة تدريجية، الى مجتمع المعرفة الناشئ الذي أصبح أساس التنمية المستدامة.

نحاول فيما يلي التطرق الى مفهومي المبادرة والابتكار وتجلياتهما على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالاستناد الى بعض الدراسات الميدانية والنظرية العربية والأجنبية التي اهتمت بهذا الموضوع.

المحور الأول: مبررات البحث

1 – أهمية وأهداف البحث

- **أهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث في كونه يتطرق الى مفهومين شائعين، بات من الصعب الفصل بينهما بحيث أنه لا معنى لأحدهما بدون الآخر. فثنائية المبادرة والابتكار أصبحت من القيم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة التي تسعى كل المجتمعات المتطورة، تنميتها لدى أفرادها سواء عن طريق التنشئة الاجتماعية أو عن طريق مناهج بيداغوجية مستحدثة. ويتم ذلك من أجل تحظير الأجيال وتهيئتهم لمستقبلهم المهني الذي أصبح مرتبطا أكثر فأكثر بقدرتهم على

انتاج المعرفة العلمية أو على الأقل، القدرة على استغلالها في مشاريع استثمارية يساهمون من خلالها في خلق الثروة وتوزيعها.

- **أهداف البحث:**

أ- تعريف مفهومي المبادرة والابتكار بالمنظور والاقتصادي ،

ب- تعريف اقتصاد المعرفة وظروف نشأته وتطوره،

ت- ابراز طبيعة العلاقة بين المبادرة والابتكار واقتصاد المعرفة الناشئ .

- **الإشكالية** : لقد ظل الاقتصاد التقليدي الذي تعودت عليه المجتمعات البشرية منذ بداية تاريخها، معتمدا على استهلاك الموارد الطبيعية التي أصبحت مهددة بالزوال بفعل الافراط في استغلالها واستنزافها الا أن البحث العلمي والتكنولوجي منذ أواخر القرن العشرين، أدى الى بروز اقتصاد بأساليب ومعايير جديدة، يقوم على أساس انتاج المعرفة وتوظيف المعرفة وتحويلها الى منتوجات تساير وتتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق المستجدة. غير أن هذه العملية المعقدة بمراحلها المتتالية، لا يمكن أن تتحقق كما يشير الخبراء، الا من خلال موارد بشرية تتمتع بمواصفات خاصة تتصدرها روح المبادرة والابتكار في ظل تكنولوجيا المعلومات. ولذا يمكننا أن نتساءل كيف يمكن للمبادرة والابتكار أن تكون من أهم العناصر الفعالة في ترقية اقتصاد المعرفة؟

المحور الثاني: المبادرة والابتكار

1- مفهوم المبادرة

أصبح مفهوم روح المبادرة (l'esprit d'initiative)مرتبطا بمفهوم روح المقاولة (esprit d'entreprendre) ولا يمكن في الكثير من الحالات التمييز بينها وذلك لأن المقاول هو ذلك الفرد الذي يستطيع الربط بين الفكرة والفعل وهو نفسه الفرد الذي يتمتع بروح المبادرة (Leger-Jarinou,1999,89).[1] فمثل هؤلاء الأفراد تكون لديهم إرادة تلقائية في تجريب أشياء جديدة أوالقيام بفعل الأشياء بطرق مختلفة وذلك فقط لوجود إمكانية التغيير. ويعتبر (Albert et Marion,1997 :4)[2]أن روح المقاولة يتمثل في إيجاد الفرص وجمع الموارد الكافية والمتنوعة لتحويلها إلي مشاريع، إلا أن هذا السلوك يقتضي قدرا كبيرا من روح المبادرة بل يذهب الى أبعد من ذلك عندما يقر بأن روح المبادرة جزء لا يتجزأ عن روح المقاولة، فوجود الأفكار وحده لا يكفيلأن روح المبادرة هي المحرك الحيوي والدافع الى السعي وراء تجسيدها.فكم

من فكرة بقيت مسجونة في غياب روح المبادرة التي من شأنها تعزيز الثقة بالنفس والتشجع على المجازفة والتعامل مع المجهول. وتشير (Dangou,2004 :38)[3] في هذا الصدد الى نفس الفكرة عند قولها "إن هدف المقاولين الأساسي، يكمن في تطوير قدراتهم على التعامل مع التغيير ثم تجريب أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، وإذا كانت روح المقاولة وروح المبادرة سلوكين مقترنين فان الثاني هو أسلس الأول. فهذه العلاقةتزيد وضوحا، عندمايؤكد (Campayré,2013 :58)[4]أنتنمية روح المبادرة باعتبارها كفاءة مفتاحية، تؤدي الى قدرة على تجسيد الأفكار وبالتالي الى القدرة على العمل بالمشروع بصفة فردية أو جماعية، ويلعب الوسط الأسري دورا حاسما في ترسيخ هذه الكفاءة خلال الطفولة بينما تستطيع المدرسة تدعيمها بتشجيع المبادرة الحرة والابتكاروالإبداع.

أما جماعة الخبراء التابعة للجنة الأوربية، فإنها تبدي حرصها، من أجل بناء مجتمعا مقاولا، على ضرورة تنمية روح المبادرة لدى الأفراد وذلك بإدماج خلال التربية ابتداء من الأسرة ومرورا بالمدرسة، مناهج بيداغوجية نشطة(actives) مع تطوير علاقة ضيقة مع المجتمع. كما ينبغي على الحكومات من جانبها، خلق إطار يسمح للمؤسسات المقاولاتية بمساعدة المدارس على تحديد وتوفير وتقييم برامج التكوين، ولنفس الغرض، ينبغي وبصفة مبكرة، وضع أنشطة من شأنها تحفيز الأطفال داخل الأسرة والتلاميذ داخل المدرسة، على المشاركة الحيوية والمبادرة الشخصية والإبداع والمخاطرة.

2- مفهوم الابتكار

لم يدخل مفهوم الابتكار(innovation) في النقاش السوسيولوجي إلا في أواخر القرن التاسع عشر، من قبل علماء الاجتماع على غرار "دوركهايم"و"سبنسر"و"ماركس"بعد ما كان ينظر الى تغير المجتمعات من الزاوية الحتمية والخطية، وقد أشار(Fontan,2003 :54)[5]في هذا الصدد،الى بروز تصور أكثر شمولا للعمليات الابتكارية مع التحليل الذي قام به بعض المؤسسين على رأسهم "شومبتر" (Schumpeter) و"فيبلين" (Veblen) ،من جهة و من جهة أخرى ،استكمال علماء الأنثروبولوجيا تفكيرهم النظري حول التطور والتحول الثقافي انطلاقا من الأعمال التركيبية المنجزة.

إن الإسهام الرئيسي الذي قدمه "شومبتر" في تحليل الابتكار هو ذلك الخاص بالمقاول المبتكر،حيث يرى أنه في كل ميادين النشاط الاجتماعي، يكون للرئيس دورا خاصا وتتلخص

قدراته بالأساس،في المبادرة والإرادة.وبتحويل هذه النظرة،الى المجال الاقتصادي، اشتق "شومبتر" مفهوم المقاولة والمقاول.فالمقاولة هي في اعتقاده" القيام بإنجاز" والمقاول هو الفاعل الذي يقوم بتحقيق تركيبات جديدة لعوامل الإنتاج. فالمقاول كم يضيف، ليس فقط المخترع و المكتشف والمبادر،بل هو كذلك من يدخل ذلك الاختراع في المؤسسة أو في المصنع، أو في الاقتصاد وهو بهذا المعنى المسئول عن نشره (Tremblay,2011 :835).[6]

ويرى "شومبتر" وهو أكبر المحللين لمفهوم الابتكار، أن المجتمع البشري تديره قرارات بشرية،قرارات المقاول ينوليس الإيديولوجيات أو الطبقات الاجتماعية المجردة. وبهذا المعنى فان "شومبتر" يبني تحليله داخل الوسط الاقتصادي وبالتالي فانه يرى "فاعلا محولا أو مغيرا "في كل شخص باستطاعته تحقيق ترتيبات جديدة في إطار مؤسسة أو تنظيم بطابع اقتصادي(Gaglio,2011 :11).[7]غير أنه يشير الى خاصيتين للابتكار تتمثل الأولى في التحطيم الخلاق والثانية في التحدي

أ– الابتكار: تحطيم خلاق

لقد بين "شومبتر"، في تحليله لمفهوم الابتكار،أن هذا الأخير يحمل معنيين متناقضين، حيث أن الابتكار يخلق إمكانيات جديدة ويحطم أخرى في الوقت ذاته. فالابتكار بهذا المعنى،هو شيء حامل للتقدم ومصدر لطرق العمل الجديدة والتفكير الجديد.وقد طور "شومبتر " مفهوم "التحطيم الخلاق" (destruction créatrice) المرتبط بالابتكار وهو يشير في هذا الصدد، الى ظاهرة الإبداع المرتبطة بالابتكار الذي يعمل على إبراز خصائص جديدة لشيء ويقضي في نفس الوقت على أخرى. وعليه، فان الاقتصاديين ينظرون الى الابتكار كنقطة مركزية هامة في تطور النظام الاقتصادي مسهلا الانتقال من نموذج الى آخر.

ب– الابتكار: تحدي

إن وظيفة المقاول المبتكر كما يحددها "شومبتر" تتمثل في تحدي واجتياز سلسلة من العراقيل،فالابتكار هو ردة فعل إبداعية تجاه العراقيل ويحدد في هذا الصدد ثلاثة أصناف عريضة من المقاومات:

- ينشط المقاول المبتكر في حالة ارتياب وشك نظرا للمعلومة التي بحوزته، لم يكن متأكدا من بلوغ مشروعه ويمكنه اللجوء الى معطيات استعادية لكنها قد لا تحمل إلا شيئا من اليقين لأنه لم يتم استعمالها بالطريقة الجديدة المقترحة،

- من الصعب، موضوعيا، القيام بابتكار الاشياء في وجود ما تم التعود علية والمتأكد منه،
- ردة فعل الوسط الاجتماعي تجاه الابتكار،أو تجاه كل مبتكر.وهنا يقول "شومبتر":على سبيل المثال " لا ينبغي الاكتفاءبإنتاجشيء بل ينبغي كذلك أن نحث الناس على استعماله ".وهنا نجده يشير الى البناء الاجتماعي لاستخدام الاختراع وذلك هو من أهم خصائص الابتكار.

المحور الثالث: اقتصاد المعرفة وخصائصه

1- مفهوم اقتصاد المعرفة

لعل أشهر تعريف لمفهوم اقتصاد المعرفة هو ذلك الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي أشارت اليه بوصفه اقتصادا بمعايير جديدة، ظهر نتيجة اعتراف تام لكل الفاعلين الاقتصاديين، بالدور الذي تلعبه المعرفة وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، في النمو الاقتصادي أكثر مما تحدثه الموارد الأخرى سواء كانت طبيعية أو رأسمال أو عمالة بسيطة (إبراهيم،2004: 56).[8] وعليه يمكن أن نعتبره وصفا لمرحلة من التطور الاقتصادي التدريجي التي يراهن فيها على الدور الفاعل والجوهري الذي تلعبه المعرفة في العملية الإنتاجية، باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وأن المعرفة ليست حكرا على قطاع معين أو صناعة معينة بل هي نتيجة جهود متواصلة ومتظافرة ومتساندة للباحثين في كل أنحاء العالم.

فعكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، يقوم اقتصاد المعرفة على أساس استهلاك المعارف التي يتم استخلاصها من نتائج البحوث العلمية والتي يتم توظيفها في الميدان الاقتصادي بعد اختبارها والتأكد من فعاليتها.ويذهب (David,2002 :39)[9] في هذا الصدد الى أن التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة والاستفادة من معطياته يعتمد على تفعيل دورة المعرفة التي تمر بأربعة مراحل رئيسية بعدما يضاف اليها بعد التكنولوجيا، حيث يقوم بترتيبها على النحو التالي:

أ- مرحلة انتاج المعرفة من خلال البحث العلمي والابداع والابتكار،

ب- مرحلة نشر المعرفة عبر التعليم والتكوين،

ت- مرحلة تسجيل براءات الاختراع،

ث- مرحلة تطبيق وتوظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتوجات وخدمات تساهم في التقدم والتنمية وخلق الثروة وتوزيعها ومنه في تطوير كل جوانب الحياة البشرية. فعندما

يتحقق للمجتمع القدرة على انتاج المعرفة الجديدة ونشرها عالميا والوصول الى مستوى معين من براءات الاختراع، ينتقل المجتمع الى ما يعرف بمجتمع المعرفة وعندما يصل الى المرحلتين الثالثة والرابعة أي التوظيف والتطبيق بمعنى الحصول على منتجات جديدة قابلة للتسويق والاسهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع حينها الى ما يسمى بمجتمع اقتصاد المعرفة ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين الدول على مكانته من دورة العلوم والتكنولوجيا ومدى تفعيل مراحلها (صبطي والحايس، 2018).[10]

2-خصائص اقتصاد المعرفة

لا شك أن هناك خصائص مادية وبيداغوجية وبشرية، تميز اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي، وقد اتفق الباحثون على عدد منها، نحاول الإشارة الى أبرزها:

أ- يقوم اقتصاد المعرفة على فكرة أفضلية المعرفة على باقي الموارد الأخرى وعلى أن المعرفة هي المصدر الوحيد للميزة التنافسية في النمط الاقتصادي الجديد القائم على تثمين الابتكار والتجديد،

ب- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد قائم على انتاج المعرفة، تسمح فيه التكنولوجيات الحديثة للمؤسسات باختلاف طبيعتها، باستغلال تام لقواعد المعرفة العلمية والتقنية العالمية وتطور أنماط التنظيم الداخلية للمؤسسات،كمايوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفيا فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضا، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يقدم فرص عمل جديدة أيضا،

ت- لا يعاني اقتصاد المعرفة، من مشكلة الندرة بل هو اقتصاد يعتمد على الموارد التي يمكن زيادتها وترقيتها باستمرار عبر الاستخدام المتواصل للمعلومات والمعرفة وهو اقتصاد تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا الحديثة وأساليب التسويق عبر الوسائل والشبكات الالكترونية خلافا للمفهوم التقليدي للتسويق (عبد الخالق،2005 :23)،[11]

ث- تلعب المعرفة داخل اقتصاد المعرفة دورا فاعلا وجوهريا في العملية الإنتاجية باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وتأثيرها المتزايد على الخبرات والقدرة على التعلم والتنظيم والابتكار في كامل المنظومة الاقتصادية مما أدى الى تزايد الكثافة المعرفية للمنتجات الذكية وتطورها(الرزو،2006: 23).[12]

ج- ان تعميم الأتمتة (l'automatisation) وأنظمة المعلومات في غالب المؤسسات الحديثة، جعل من القدرات المتعلقة باختيار المعلوماتية واستخدامها الفعال، شيء أكثر من ضروري، فالمعرفة المتضمنة والمهارات المرنة في معالجتها، أصبحت من المتطلبات الأساسية ، ففي حين حلت الآلات والمعدات محل العمالة البشرية في العصر الصناعي، أصبحت تكنولوجيا المعلومات خزان المعرفة في ظل اقتصاد يعتمد عل استهلاك المهارات البشرية(Morin,1996 :62) .[13]

ح- من أهم ما يميز اقتصاد المعرفة هو المكانة المركزية التي يمنحها للتكوين الذاتي المستمر الذي يسمح بتلاؤم خبرات العمالة مع التطبيقات الجديدة حيث أصبحت مواصلة التكوين عاملا حاسما في ميدان العمل، بالنظر الى سرعة التطور التكنولوجي وانتشاره الواسع مما يفرض على الأفراد ضرورة تحسين كفاءاتهم ذلك أن العمل في مؤسسة واحدة مدى الحياة أصبح من الأمور النادرة، إضافة الى ادماج التكنولوجيات الحديثة في العديد من القطاعات الذي أدى الى تغيير بعض الوظائف الكلاسيكية الى مهام جديدة ترتبط بالتوجيه ومحاكاة السوق وابتكار أفكار جديدة تساهم في رفع مستوى أداء المؤسسة بشكل دائم مع العمل على تعزيز الميزة التنافسية لديها لمسايرة مجتمعات المعرفة والتكيف مع مقتضياتها(سليمان،2009 :20).[14]

المحور الرابع: رهانات مجتمع المعرفة والاتجاهات البيداغوجية الحديثة

1- رهانات مجتمع المعرفة

ان التحولات الاقتصادية العالمية منذ نهاية القرن العشرين، أدت الى بروز مجتمع جديد بنمط جديد وقيم وأساليب جديدة عرف بمجتمع المعرفة، يقوم على استهلاك المعرفة بل المعارف المتسارعة والمستجدة، ويرتكز بالأساس على قدرات الأفراد الخلاقة والمبدعة ساحقا في طريقه ما كان يسمى بمجتمع إعادة الإنتاج بعاداته وقيمه ومعتقداته الراسخة .لقد تحولت فجأة و بصفة جذرية جميع ظروف الحياة في كل جوانبها الاقتصادية والثقافية والسياسية و الاجتماعية. ويشير (Bouguetta,2007,29)[15] في هذا الصدد الى التطور الذي عرفته البشرية بعد انتقالها من الساعة كوحدة زمنية الى أجزاء الثانية (picosecondes) ومن اليد العاملة الى القدرات الخلاقة ومن المخزون المادي الى المخزون اللامادي ومن مجتمع إعادة الإنتاج الى مجتمع المبادرة والابتكار .

فالمجتمع الناشئ، بخلفية الاقتصاد الجديد القائم على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ينظر الى المعرفة بصفتها موردا مفتاحيا، يسمح للأمم بالتقدم والرفاهية والازدهار.وذلك ما يؤكده (Drucker,1985 :51)[16] عند قوله" أن المستقبل القريب سوف لا يميز بين المجتمعات الفقيرة وتلك الثرية، بل بين المجتمعات التي تنتج المعرفة وتلك التي لا تنتجها، فالفرق سوف لن يكون بين الغني والفقير بل بين من يملك المعرفة ومن لا يملكها". فالثروة الحقيقية كما يضيف، ستكون المعرفة التي لا يمكن امتلاكها إلا عن طريق التربية والتعليم الذي بدوره سوف يكتسي لا محالة، ثوبا جديدا داخل مجتمع جديد، شعاره "تعلم كيف تتعلم مدى الحياة"، ويؤكد من جانبه(Ghallamallah,2006 :40)[17] أن المجتمع الجديد المتحول باستمرار والذي تتغير المعارف ضمنه بسرعة البرق، يقتضي تكوينا ذاتيا متواصلا في اطار تكنولوجيا المعلومات باعتبارها خزانا للمعرفة المستجدة وتلك هي المهام الأساسية التي ينبغي على التعليم الالتزام بها للتصدي لاقتصاد المعرفة.

2- الاتجاهات التربوية الحديثة

ركزت لجنة التربية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية (OCDE) على إصلاحات شاملة داخل الأنظمة التربوية من خلال تقرير موجه لوزارات التربية التابعة لها والذي مفاده أن العامل البشري يشكل عنصرا أساسيا بالنسبة للنشاط الاقتصادي والميزة التنافسية والازدهار، سواء ظهر ذلك من خلال المعرفة أو الكفاءة أو من خلال المرونة والانفتاح على الابتكار أومن خلال ثقافة المقاولاتية. فنماذج العمل وأماكن العمل، كما تضيف، تتطور بسرعة فائقة مما يجعلها شديدة التأثير على شكل المعارف والكفاءات وبالتالي على مهارات الأفراد، شبابا وكهولا، رجالا ونساء، وعليه فان المشاركة في الحياة الاقتصادية تقتضي استعدادا مستمرا للمبادرة والابتكار. (OCDE,1998)[18]

فالإصلاحات بهذا المعنى، القائمة على أساس الميزة التنافسية، تبحث قبل كل شيء على زيادة القدرة الإنتاجية لدى هذه الأمم ومضاعفة وتيرتها وذلك من خلال تحسين مردودية اليد العاملة، الشيء الذي جعلها تسعى جاهدة الى رفع مستوى تحصيل الشباب والعمل على جودة التعليم بل التعلم الذاتي بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات .فالظروف الراهنة وشروطها المستجدة، دفعت جميع المؤسسات الاجتماعية بمختلف أشكالها، الى البحث عن اليد العاملة

الأكثر مرونة وحركية والأكثر قدرة على التكيف وبصفة خاصة، تلك التي تظهر استعدادا واضحا لاكتساب المعرفة والكفاءات الجديدة.

فالتربية الحديثة ينبغي أن تهيئ الأفراد لظروف العمل في ظل اقتصاد السوق، التي تقتضي كفاءات فكرية وقدرة على المبادرة والابتكار، لا يملكها بالضرورة العامل البسيط، كونها تعتمد على رصيد فكري وثقافي وقدرة على تحصيل وتطبيق المعارف النظرية والتحليلية. فالعامل بالمنظور الجديد، عليه أن يطور مفاهيم جديدة خاصة بشروط العمل الناشئة وذهنية مستحدثة تدفعه الى تنمية ثقافة التعلم باستمرار وتغيير السلوك والقيم والقناعات المعتادة وقد ظهرت مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، في الولايات المتحدة، مركز العالم المتقدم، جماعة اجتماعية تسجل أسرع نموا داخل الطبقة النشطة وهي جماعة من التقنيين يبتكرون مشاريع مصغرة، ينجزونها باستثمار المعارف والتقنيات المكتسبة، يشير اليها (Drucker,1985 :64)[19] بمفهوم عمال المعرفة.

ان العولمة بتوسعها السريع عن طريق الاقتصاد الحر والمبادلات التجارية المكثفة، ستمارس نوعا من الضغط على الأنظمة التربوية من خلال بعض الهيئات العالمية من أجل إجراء تغييرات شاملة على مستوى سياساتها وأهدافها وأولوياتها ونظرا لانتشار وهيمنة المحيط التنافسي الجديد، لا يمكن التنبؤ بنوعية المهارات التي يفرضها المستقبل القريب. فالدول النامية كما يؤكد (Cornoy,1999 :97)[20] وبصفة خاصة، ينبغي أن ترفع تحدي الميزة التنافسية عن طريق المرونة واكتساب المهارات الضرورية وبذل الجهود الكافية للارتقاء بإنتاجها الى مستويات الجودة المطلوبة.وعليه فان الطريقة التي ينبغي أن تتم بها هيكلة الأنظمة التربوية واستراتيجيات الدول لمواجهة العولمة،تمثل جانبا هاما يرتبط بوضوح، بالوضع الاقتصادي وبدرجة تنمية هذه الدول. كل دولة، في مثل هذه الظروف، عليها بالاستثمار بدون هوادة في مواردها البشرية وفي تكنولوجيا المعلومات على كل المستويات(Pain,2011 :59) [21]

الخاتمة

لقد تبين مما سبق أن الاهتمام الكبير الذي حظيت به قيم المبادرة والابتكار في الوقت الراهن، يعود بالدرجة الأولى الى الاعتراف بالدور الفعال التي تقوم به في احداث الديناميكية والمرونة التي أصبحت تتميز بها المؤسسات الخاصة في الدول المتقدمة. ويرجع الفضل في ذلك وفق الخبراء والاخصائيين، الى روح المبادرة والابتكار التي تتمتع بها الموارد البشرية خاصة تلك التي تعتمد

على تكنولوجيا المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة والتقنيات المستجدة باستمرار مما يجعلها تتماشى وتساير متطلبات اقتصاد المعرفة. هذا الاقتصاد الذي تبين أنه اقتصاد يسهلك موردا متجددا يتمثل في المعرفة المكتسبة عن طريق التعليم والتعلم الذاتي، أكثر من اعتماده على الموارد الطبيعة الغير متجددة وبالتالي المعرضة للزوال. فمثل هذه المعطيات أدت الى النظر الى المقاول المبتكر بوصفه الفاعل الحيوي في التغيير والمحرك الاستراتيجي في إعادة بناء الاقتصاد وفي إنشاء مناصب الشغل وخلق الثروة وضمان التنمية المستدامة بعيدا عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية الغير متجددة، مما جعل مساندة المقاول المبادر والمبتكر وتشجيعه من العناصر الأساسية داخل الأجندة السياسية لأغلب الحكومات في العالم.

قائمة المراجع

1- إبراهيم(ي) (2004)، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

2-الرزو(ح)، **مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل اقتصاديات الانترنت**، مركز البحوث، سوريا.

3- عبد الخالق(ف)، (2005)، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي، مشكلاته وأفق تطوره**، مكتب شؤون الاعلام، الامارات العربية المتحدة

4- سليمان(ج) (2009)، **اقتصاد المعرفة**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

5- صبطي(ع) والحايس(ع)(2019)، **مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الابداع العلمي**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 6 يناير

6- Albert(Ph)et Marion(S)(1997),Ouvrir l'enseignement à l'esprit d'entreprendre, Les Eclos, 19/20 septembre.

7- Bouguetta(Fouad)(2007), Société de l'information, OPU, Alger.

8- Campayré (G)(2013), Compétence clé du cadre européen

9- Cornoy (M), Mondialisation et réforme de l'éducation, Unesco, Paris.

10- Dangou (I) (2004), Entreprendre : la passion d'entreprendre ensemble, Ed, L'harmattan.

11- David(P)(2002), Introduction à l'économie de la société du savoir, Revue internationale des sciences sociales n°171 UNESCO Mars.

12- Drucker(P),(1985), Les entrepreneurs, Hachette ,Paris.

13- Fontan (J-M) (2003), Reconversion économique et développement territorial, PUQ, Québec,

14- Gaglio(G),Sociologie de l'innovation,Que sais-je? PUF, Paris,2011,p 11

15- Ghallamallah(M) 2006), Les Tice comme axe stratégique de la réforme, Cread, Alger.

16- Leger-Jarinou(C)(199), Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants. Actes du premier congrès de l'académie de l'Entrepreneuriat, Lille, novembre.

17- Morin(J) (1996), L'excellence technologique, publi-union, Montréal.

18- OCDE (1992), Rapport de la commission de l'éducation

19- Pain(Jacques), Mondialisation, l'éducation fera la différence, Mens Sana Ed, Paris,2011

20- Tremblay(D-G) (2011), Proximité territoriale et innovation, Revue d'Economie Régionale et Urbaine,5, 835

قائمة الهوامش البحثية

[1]Leger-Jarinou(C)(199), **Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants**. Actes du premier congrès de l'académie de l'Entrepreneuriat, Lille, novembre .

[2] Albert(Ph)etMarion(S)(1997),**Ouvrir l'enseignement à l'esprit d'entreprendre**, Les Eclos, 19/20 septembre,

[3] Dangou(I)(2004), **Entreprendre :la passion d'entreprendre ensemble**, Ed, L'harmattan, , p38.

[4]Campayré(G)(2013), **Compétence clé du cadre européen**

[5]Fontan(J-M)(2003), **Reconversion économique et développement territorial**, PUQ, Québec, , p54.

[6]Tremblay(D-G)(2011), **Proximité territoriale et innovation**, Revue d'Economie Régionale et Urbaine,5, 835

[7] Gaglio(G), **Sociologie de l'innovation**, Que sais-je ?, PUF, Paris, 2011, p 11.

[8]إبراهيم(ي) (2004)، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

[9]David(P), **Introduction à l'économie de la société du savoir**, Revue internationale des sciences sociales n°171 UNESCO Mars 2002.

[10]صبطي(ع) والحايس(ع)، **مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الابداع العلمي**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 6 يناير 2019.

[11]عبد الخالق(ف)، (2005)، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي، مشكلاته وأفق تطوره**، مكتب شؤون الاعلام، الامارات العربية المتحدة

[12]الرزو(ح)،**مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل اقتصاديات الانترنت**،مركز البحوث، سوريا.

[13]Morin(J) (1996), L'excellence technologique, publi-union, Montréal.

[14]سليمان(ج) (2009)، **اقتصاد المعرفة**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

[15]Bouguetta(Fouad)(2007), **Société de l'information**,OPU, Alger , p 29.

[16]Drucker(P),(1985), **Les entrepreneurs**, Hachette, Paris, p 51

[17]Ghallamallah(M) 2006), **Les Tice comme axe stratégique de la réforme**, Cread, Alger.

[18]OCDE(1992),**Rapport de la commission de l'éducation** .

[19]Drucker(P), Op Cit, p 64

[20]Cornoy (M), **Mondialisation et réforme de l'éducation,** Unesco, Paris.

[21]Pain(Jacques),**Mondialisation, l'éducation fera la différence**, Mens Sana Ed,Paris,2011,p 59

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص211- 230

واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات البترولية الجزائرية في ظل معيار المواصفات الدولية ISO 26000 دراسة حالةSONATRACH.ENAFOR.ENTP

The reality of applying the social responsibility of the Algerian petroleum companies in light of the international standards ISO 26000 case study SONATRACH.ENAFOR.ENTP

ط.د صخر احمد *
Sekher Ahmed
جامعة الوادي –الجزائر
sekher-ahmed@univ-eloued.dz

د.مفيد عبد اللاوي
Moufid abdallaoui
جامعة الوادي – الجزائر
moufid-abdallaoui@univ-eloued.dz

ط.د سعيدة عبد الكريم
Saida abdelkarim
جامعة الوادي– الجزائر
saida-abdelkarim@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/30 تاريخ القبول: 2020/05/10 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية الجزائرية في ظل المواصفة الدولية ISO 26000 وما مدى التزام هذه الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، ومن اجل تحقيق ذلك تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات البترولية في حاسي مسعود ، تتمثل هذه الشركات في شركة SONATRACH . ENAFOR.ENTP حيث تم جمع المعلومات باستخدام استمارة الاستبيان وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، توصلت الدراسة تطبيق المسؤولية الاجتماعية يبقى نسبي وغير شامل.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية اجتماعية، المواصفة الدولية ISO 26000،الشركات البترولية

تصنيف JEL: J800،L2،C140

Abstract:

The study aims to search on the reality of the application of social responsibility in the Algerian petroleum companies in light of the international standard ISO 26000 and the extent of the commitment of these companies to social responsibility, and in order to achieve that this study was applied to a sample of petroleum companies in Hassi Messaoud, these companies are represented in SONATRACH . ENAFOR.ENTP, and the study reached the following results. The application of the concept of social responsibility in the companies of the study sample remains.

key words : Social responsibility, international standard ISO 26000; oil companies

JEL classification Codes :C140،L2،J800

*المؤلف المرسل: sekher-ahmed@univ-eloued.dz

1- تمهيد

كثر الحديث في الآونة الأخيرة على الانتهاكات الكبيرة التي تقوم بها الشركات البترولية في الجزائر حيث أثرت و بشكل مباشر على التنوع البيئي وألحقت أضرار على المياه الجوفية تتعالى الأصوات المطالبة بضبط أعمال هذه الشركات التي هدفها الوحيد تحقيق الأرباح فقط، حيث ظهر جمعيات مطالبة بتحمل المؤسسات البترولية لمسؤولياتها واعتماد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع و الحفاظ على حقوق الإنسان و تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الذي تمارس نشاطها فيه وتأسيس قاعدة من المستهلكين الواعيين كذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي لتحسين نوعية الحياة، و بصفة عامة تبني الاتجاه الحديث السائد الذي يمارس على نطاق واسع والمعروف بفكرة" **المسؤولية الاجتماعية للشركات**"

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية.

– إشكالية الدراسة:

ما هو واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية في الجزائر في ظل معيار ISO 26000 ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- هل تتبنى الشركات البترولية عينة الدراسة ابعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد اتجاه كل الأطراف المعنية؟
- هل يوجد إدراك لدى مسؤولي الشركات البترولية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)

– فرضيات الدراسة:

1. تتبنى الشركات البترولية عينة الدراسة ابعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد اتجاه كل الأطراف المعنية.
2. يوجد إدراك لدى مسؤولي الشركات البترولية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)

– أهداف الدراسة:

1–تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات البترولية عينة الدراسة في الجزائر.

2- محاولة التعرف على مدى فهم الشركات البترولية لموضوع المسؤولية الاجتماعية

3- معرفة مدى تبني الشركات البترولية لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه.

– أهمية الدراسة:

1- تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة خصوصا في السنوات الأخيرة، فالعمل على تطبيق وتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية يعتبر حديث الساعة لما له من أهمية على الصعيد الوطني والدولي فهو يساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على الشركات وكل الأطراف التي تربطها علاقة معها، بعدما كان الاعتقاد السائد بأنها لا تعود بالنفع إلا على المجتمع فقط.

2- محاولة لفت نظر المسؤولين في الشركات البترولية بأهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية.

– منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة و حتى نتمكن من اختبار الفرضيات و الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في درستنا على المزج بين المنهجين الوصفي و التحليلي وذلك باعتماد على الأدوات و المصادر التالية:

– الجانب النظري تم استعمال البحث المكتبي من اجل الحصول على ما تناولته المراجع و المصادر العربية و الاجنبية من مواضيع لتزويد درستنا بمعلومات موثوقة وكذا بالاعتماد على المقالات و المجلات العلمية المحكمة و مذكرات التخرج دكتورا و ماجستير كما تمت الاستعانة بالمواقع الالكترونية من اجل جلب اكبر عدد من الدارسات .

– اما في الجانب التطبيقي: تم استخدام اداة الاستبيان. والذي تم توزيعه على عمال الشركات البترولية عينة الدراسة بحاسي مسعود وتم تحليلي النتائج بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

– الدراسات السابق:

***دراسة وهيبة مقدم (اطروحة دكتوراه):** بعنوان تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري 2013-2014:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولايات الغرب وذلك في اطار معالجة الاشكالية التالية:

ما تقييم ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لبرامج المسؤولية الاجتماعية؟

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي و التحليلي في دراستها و قد اعتمدت الباحثة في دراستها التطبيقية على اداة الاستبيان مكون من ثلاث محاور المحور الأول الفلسفة الإدارية اتجاه المسؤولية الاجتماعية و المحور الثاني تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية أما المحور الأخير فتعرضت الى المعوقات امام مبادرات المسؤولية الاجتماعية و توصلت نتائج الدراسة الى ما يلي:

- لا تمتلك المؤسسات الاقتصادية التي شملتها الدراسة على اي فلسفة و رؤية واضحة للمسؤولية الاجتماعية.
- تمارس المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة مسؤوليتها الاجتماعية بدرجة متوسطة بشكل عام.

*** HuimeiWang 2016 بعنوان المسؤولية الاجتماعية لشركات في قطاع النفط في الصين.**

تناولت هذه الدراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع النفط في الصين، واختيار الشركة الوطنية الصينية للدراسة. تم إجراء هذا البحث في إطار المنهج الاستكشافي على عينة من الشركات النفطية لتفاصيل في المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع النفط في الصين،و تركز الورقة البحثية على تصنيف ودمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في أعمال الشركة الوطنية الصينية داخل حدودها الاقليمية البرية ،. هدفت الدراسة الى ; استكشاف المسؤولية الاجتماعية للشركة و تقييم أدائها الاجتماعي وكذا دراسة ما إذا كان هناك أي فجوة في العمليات و البيانات الخاصة بمسؤولية الشركة الاجتماعية كما خلصت الى نتائج أبرزها أن:

- الشركة الوطنية الصينية غير قادرة على العمل للمجتمعات المحلية وفقا لسياسات وطنية أحدث استراتيجيات الأعمال التجارية في جميع أنحاء البلاد
- شركة النفط الوطنية الصينية تحاول تحقيق المسؤولية الاجتماعية الأساسية للشركات .وعلاوة على ذلك، تستدل بمختلف المستويات من الحكومة المحلية والحكومات الآسيوية الأخرى ويتعين على الشركات في قطاع النفط لصين تعزيز قدرتها على تحقيق التوازن بين توقعات أصحاب المصلحة وتعزيز الأداء وفقا لذلك، بدلا من مجرد تلبية المتطلبات.

– موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة بحداثة موضوع الدراسة كما انها تشترك معها في أداة الدراسة و المتمثلة في الاستبيان كذلك كانت تتشارك في نفس أهداف الدراسة كما أن هناك تشابه في معالجة الإشكالية إلا أن درستنا تميزه بإضافة مواصفات الدولية ISO 26000 وهذا ما تفتقده الدراسات السابقة مما يعطي دراستنا جودة اكبر و نتائج دقيقة أكثر.

2 : الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية:

2-1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية: لقد تم تقديم العديد من التعريفات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية نذكر منها:

- **عرفتها منظمة ISO**وضمن مواصفاتها ISO 26000/.SR 2007 على انها: تصرف يتفق مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية و ممارستها، مثل احترام أصحاب المصالح و اهتماماتهم ومبدأ الامتثال القانوني، ومبدأ احترام الاتفاقيات الدولية و الاتفاقيات الثنائية، ومبدأ المساءلة و مبدأ احترام الاستحقاقات المعنوية الاساسية واخيرا مبدأ احترام التنوع(التك، 2014، صفحة 15).

- **عرفها**Drucker: بانها التزام منظمة الاعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه(عامر،2016،ص 49).

- **وعرفها**Carroll في هذا المجال نجد انه قد اوضح كون المسؤولية الاجتماعية مفهوم يشمل على اربعة جوانب اساسية: الاول يتمثل في المسؤولية الاقتصادية والثاني بالمسؤولية القانونية والثالث بالمسؤولية الخيرة والرابع بالمسؤولية الأخلاقية. (طاهر الغالبي و منصور مهدي محسن العامري، 2016، صفحة 50)

2-2:مراحل تطور اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية: تطور اهتمام منظمات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية من خلال المراحل الثلاثة التالية:

- **أولا مرحلة إدارة تعظيم الأرباح للفترة 1888-1920**: في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح و التوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، و أن النقد و الثروة هي الأكثر أهمية، و أن ما هو جيد لي جيد للبلد.
- **ثانيا: مرحلة إدارة الوصاية للفترة من أواخر العشرينات حتى بداية الستينيات:**و فيها المسؤولية الأساسية للأعمال هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية و مصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين و العاملين، و أن النقود مهمة و لكن الأفراد مهمون أيضا، و أن ما هو جيد للشركات جيد للبلد.
- **مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر**، في هذه المرحلة تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري، لكن الأفراد أهم من النقود، هذا يحقق المصلحة الذاتية المستنيرة لمنظمات الأعمال و مصالح المساهمين و المجتمع ككل(مقدم، 2011، صفحة 06).

2-3: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: حسب **Carroll**فإن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية تتمثل في:

1) **المسؤولية الاقتصادية**: باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح.

2) **المسؤولية القانونية**: تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المؤسسة احترامه والتقيد به.

3) **المسؤولية الأخلاقية**: مجموع سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها.

4) **المسؤولية الخيرة: وهي** المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية.... الخ(Ashta, 2007, p. 18).

3-1 المحاور الأساسية التي تشملها بنود مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو26000

يتناول دليل المواصفة الدولية الأيزو 26000 سبع مواد أساسية تغطي الفكرة الرئيسية وراء المسؤوليات الاجتماعية، وهذه المواد الأساسية هي:

الشكل1: محاور مواصفة ايزو26000

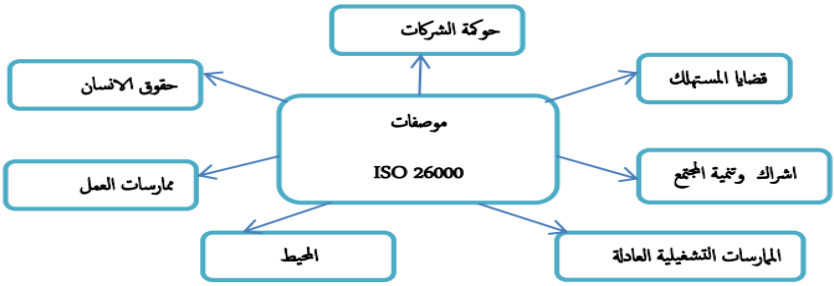

Source: ISO ,**Discovering IS026000**,P:6-7, on the web site: **www.iso.org بتاريخ 2018/03/10**

الحوكمة المؤسسية :وتتعلق بالنظام الذي تتخذه المنظمات في اتخاذ قراراتهم وتنفيذ إجراءات لتحقيق أهدافها ويعتبر الأساس في كل منظمة لأنه هو الإطار لاتخاذ القرارات.

حقوق الإنسان :وهي تتعلق بالحقوق الأساسية التي يستحقها جميع البشر بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة، وتلك إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل والغذاء والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

الممارسات العمالية :تهدف إلى تحقيق التوافق مع السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمل الذي وجدت من أجله المؤسسة .الممارسات العمالية تتجاوز العلاقة بين المؤسسة وموظفيها .القضايا المتعلقة التي يتعين النظر فيها تشمل: التوظيف والعلاقات العمالية، ظروفا لعمل والحماية

الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة في العمل، والتنمية البشرية والتدريب في مكان العمل.

البيئة:تحتاج المنظمات إلى أن تبذل جهداً للحد من تأثيرها على البيئة من خلال اعتماد نهج شامل لهذه المشكلة، والنظر في الآثار (المباشرة وغير المباشرة) وأثر قراراتها وأنشطتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والاقتصادية والبيئية.

ممارسات التشغيل العادلة :ممارسات التشغيل العادلة تعود إلى السلوك الأخلاقي للمنظمات ومعاملاتهم مع المؤسسات الأخرى .وتشير في إطار مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى الطريقة التي تستخدمها المنظمة بعلاقاتها مع المنظمات الأخرى لتحقيق نتائج إيجابية .وتشمل: القضايا المتعلقة بقضايا مكافحة الفساد، المشاركة السياسية المسئولة، المنافسة العادلة، تعزيز المسؤولية الاجتماعية في سلسلة القيمة واحترام حقوق الملكية.

قضايا المستهلك:المنظمات التي تقدم المنتجات والخدمات للمستهلكين والعملاء لديهم مسؤوليات تجاههم. وتشمل مسؤوليات التثقيف حول المنتج، إعطاء معلومات دقيقة، إرشادات الاستخدام المناسب، شفافية المعلومات التسويقية والترويجية المفيدة، الاتفاقيات، وتعزيز التنمية المستدامة، والتصميم والخدمة التي تتيح إمكانية الوصول للجميع.

إشراك وتنمية المجتمع:المنظمات لها علاقة وتأثير على المجتمعات التي تعمل فيها .وينبغي أن تقوم هذه العلاقة على المشاركة المجتمعية للمساهمة في تنميتها .كلا المشاركة المجتمعية والتنمية تعتبر جزء من التنمية المستدامة (بكار، 2012)

3- الدراسة التطبيقية

3-1: ادوات الدراسة: من أجل تقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات محل الدراسة، تم إعداد استبيان يضم 20 سؤال، وهذا لغرض الحصول على البيانات الأولية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي، حيث توزعت الأسئلة على قسمين رئيسيين كما يلي:

القسم الأول : يضم معلومات شخصية تتعلق بالمجيب على الاستبيان، متمثلة في الجنس، العمر، والمؤهل العلمي. والمؤسسة.

القسم الثاني : يضم الأسئلة الممتدة من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 20 ، تتعلق بأبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربعة حسب العالم كارول.

3-2: الادوات الاحصائية القياسية المستخدمة في الدراسة

3-2-1: الاساليب الإحصائية: تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة حول مدى تطبيق الشركات البترولية عينة الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، ومن هذه الأدوات نجد:

1- **المتوسط الحسابي** Moyenne arithmétique

يعد المتوسط الحسابي من أهم الأدوات الإحصائية فهو يساعد الباحث على تفسير والتحليل الجيد للظاهرة المدروسة. وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، ومن خلاله يمكن ترتيب عبارات كل عنصر حسب أعلى متوسط.

2- الانحراف المعياري Ecar Type

كذلك الانحراف المعياري يعد من بين مقاييس التشتت التي تساعد الباحث على معرفة درجة اختلاف الدرجات عن المتوسط الحسابي

3- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.

4- ثبات الأداة : تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، بالاعتماد على معامل **ألفا كرونباخ** وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (01) جدول معامل الثبات الكلي (ألفا كرو نباخ)

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	معامل Alpha de Cronbach	نسبة الصدق والثبات
01	**ابعاد المسؤولية الاجتماعية**	20	0.920	0.959

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن معامل ألفا يصل إلى 92. %، حيث تعتبر ذو مستوى ممتاز من والثبات والثقة ونسبة الصدق والثبات 95.9 %، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات.

3-2:عرض نتائج عناصر الاستبيان و اختبار فرضيات نتائج الدراسة التطبيقية.

اعتمادا على البرامج المذكورة سابقا، سنعرض في هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي لعناصر الاستبيان.

3-2-1: نتائج الاستبيان الخاص بالبعد الاقتصادي:

جدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول البعد الاقتصادي

الرقم	البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	تقوم المؤسسة بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع.	2.7556	.570310	4	مرتفعة
02	تهدف المؤسسة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة في العمل.	2.7333	.495430	5	مرتفعة
03	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي	2.7556	.608860	3	مرتفعة
04	تعمل المؤسسة على تحقيق أقصى الأرباح.	2.8444	.474610	1	مرتفعة
05	تسعى المؤسسة إلى التميز عن المؤسسات الأخرى.	2.8000	.504520	2	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري		2.7778	0.43739		

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه والمخصص للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية نلاحظ أن أغلب المتوسطات كانت إيجابية، وهذا يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة حول هذه العبارات، وقد بلغ المتوسط العام (2.77) وانحراف معياري (0.43) وهي قيمة إيجابية تعكس الموافقة على محتوى هذه العبارات ومن الجدول أعلاه نستنتج:

العبارة رقم 04 (تعمل المؤسسة على تحقيق أقصى الأرباح) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (0.47), تليها العبارة رقم 05 (تسعى المؤسسة إلى التميز عن المؤسسات الأخرى.) بمتوسط حسابي (2.80) وانحراف معياري (0.50). وهذا يدل على وجود درجة عالية من اهتمام الشركات عينة الدراسة بربحية الشركة و محاولتها التمييز عن باقي المؤسسات المنافسة خاصة الشركات الأجنبية و كانت بدرجة مرتفعة , بينما احتلت العبارة رقم (03) (تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي)في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (0.60) وذلك بمستوى موافقة مرتفعة. ولقد جاءت العبارة رقم (01) (تقوم المؤسسة بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع) في المرتبة الرابعة من اصل 05 مراتب وهذا يرجع الى وجود العديد من المشاكل مثل البيروقراطية في التوظيف من طرف هذه الشركات والتي تعتبر مقصد الكثير من الشاب للعمل فيها بسبب المزايا المتعددة التي توفرها الشركات البترولية الجزائرية.

وكذلك تحفظ بعض المجيبين على هذا النوع من الاسئلة وهذا برغم من مستوى الموافقة المرتفعة. بينما احتلت العبارة رقم (02) (تهدف المؤسسة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة في العمل)في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (2.73)وانحراف معياري (0.49) وهذا يظهر نوع من عدم الرضى لدى الفئة المبحوثة على نظام التكوين و تحسين المستوى في المؤسسة الذي من شانه تحسين قدرات العمال وتحسين مستوى كفاتهم و فعاليتهم في اداء الاعمال.

3-2-2: نتائج الاستبيان الخاص بالبعد القانوني

جدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول البعد القانوني

الرقم	البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	تساهم المؤسسة في الحافظ على البيئة وذلك من خلال القوانين والأنظمة التي تطبقها	2.4889	.726830	4	مرتفعة
02	تلتزم المؤسسة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في المجتمع.	2.6667	.603020	3	مرتفعة
03	تعمل المؤسسة على التزام الأفراد العاملين بتعليمات وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة الأمنية	2.7111	.588610	2	مرتفعة
04	تعمل المؤسسة على التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي عند الوفاة أو العجز	2.7556	.570310	1	مرتفعة
05	لدى المؤسسة نظام أمن للوقاية من حوادث العمل	2.6667	.603020	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري		2.6578	0.52157		

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات الجزء الثاني المخصص للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية

نلاحظ أن أغلب المتوسطات كانت بمستوى موافقة مرتفعة لأفراد العينة حول هذه العبارات, وقد بلغ المتوسط العام (2.65) وانحراف معياري (0.52) وهي قيمة إيجابية تعكس الموافقة على محتوى هذه العبارات وهذا يدل على المكانة التي يحتلها البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات عينة الدراسة ومن الجدول أعلاه نستنتج:

العبارة رقم 04 (تعمل المؤسسة على التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي عند الوفاة أو العجز) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (0.57), وذلك بسبب ان هذه الاجراء متداول بكثرة لدى الشركات ولا يمكن حجبه لما تترتب عليه من عقوبات قانونية صارمة على الشركات في حالة انكاره و بسبب ان العمال يولون اهمية قصوى لهذه الحالات و محاولة

التعرف عليها بشتى السبل لضمان حقوقهم القانونية. تليها العبارة رقم 03 (تعمل المؤسسة على التزام الأفراد العاملين بتعليمات وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة الأمنية) بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.58). بمستوي موافقة مرتفعة وتعود اهمية هذه العبارة والاجابة عليها بهذا المستوى الى صرامة المؤسسات في هذا الجانب خاصة الامن والسلامة والعقوبات التي تسلطها الشركات على المخالفين لها التعليمات لذلك تكونت ثقافة عالية المستوى لذى العمال من اجل تفادى وقوعهم في العقوبات وسلامتهم الجسدية من الاخطار المهنية. وهذا ما يعكس ويثبت قوة التجاوب من طرف العمال.

بينما احتلت العبارة رقم (02) (تلتزم المؤسسة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في المجتمع.) المرتبة الثالثة من بين المراتب الخمسة بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (0.60) وذلك بمستوى موافقة مرتفعة. وهذا راجع لكون ان المؤسسات البترولية عينة الدراسة قليلة الالتزام بمثل هذه القوانين وذلك لكون نشاط المؤسسة معتمد بدرجة الاولى على مواد كيمياوية مضرة بالبيئة لذلك كانت اجابات العمال فيها نوع من التحفظ. كذلك احتلت العبارة رقم (05) (لدى المؤسسة نظام أمن للوقاية من حوادث العمل) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (0.60) وذلك بمستوى موافقة مرتفعة. وذلك راجع الى ان هذا الاجراء و المتمثل في العبارة (05) يتم على مستوى ادارة الامن و السلامة وبتالي تكون المعلومات المتعلقة به تختلف من بين الاقسام الادارية و هذا ما يعكس العبارة رقم (03) التى تتوفر معلوماتها لذى الاغلبية وفي جميع المستويات عكس العبارة (05) .

كما احتلت العبارة رقم (01) (تساهم المؤسسة في الحافظ على البيئة وذلك من خلال القوانين والأنظمة التي تطبقها) المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (0.72) وذلك بمستوى موافقة مرتفعة وهذا راجع الى كون المؤسسات البترولية عاجزة على تطبيق هذه القوانين والانظمة الداعية الى الحفاظ على البيئة بسبب قلة الإمكانيات وارتفاع تكاليف معالجة مخالفات الحفر والتي ترفع من تكاليف الانتاج وهذا ما يعزز العبارة رقم (02).

3-2-3: نتائج الاستبيان الخاص بالبعد الاخلاقي

جدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول البعد الاخلاقي

الرقم	البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	تقوم المؤسسة بالترويج لأعمالها بأسلوب أخلاقي	2.4222	.656740	1	مرتفعة
02	توفر المؤسسة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع.	2.0444	.851620	4	متوسطة
03	تتحمل المؤسسة الأضرار التي يتعرض لها العملاء في المؤسسة.	2.4222	.656740	1	مرتفعة
04	تحترم المؤسسة عادات وتقاليد المجتمع الذي تعمل فيه.	2.3778	.747390	3	مرتفعة

05	تقوم المؤسسة بإنجاز أعمالها بالأسلوب الذي يتوافق مع قيم وأخلاق المجتمع المحلي.	2.4000	.719850	2	مرتفعة
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري		**2.3333**	**0.58310**		

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات الجزء الثالث المخصص للبعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية.

نلاحظ أن أغلب المتوسطات كانت بمستوى موافقة مرتفعة للأفراد العينة حول هذه العبارات, وقد بلغ المتوسط العام (2.33) وانحراف معياري (0.58) بمستوي موافقة متوسطة وهي قيمة تعكس عدم الرضى على محتوى هذه العبارات وهذا يدل على البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية يعتبر غير مطبق بشكل مشابه للبعد الاقتصادي لدى الشركات عينة الدراسة ومن الجدول أعلاه نستنتج: ان أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم 03 (تتحمل المؤسسة الأضرار التي يتعرض لها العملاء في المؤسسة.) بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.65) وهذا يعكس مدى التزام الشركات عينة الدراسة بتحمل المسؤولية الاخلاقية اتجاه العملاء مما يحسن الصورة الذهنية للعملاء اتجاه الشركة و يؤدي الى كسب ولاء العملاء مستقبلا. تليها العبارة رقم (01) (تقوم المؤسسة بالترويج لأعمالها بأسلوب أخلاقي) بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.65). بمستوي موافقة مرتفعة وهذا يثبت وجود مستوى جيد لترويج للأعمال المؤسسة بشكل اخلاقي وذلك من خلال احترام المنافسين و اتباع اساليب منافسة شريفة لا تضر باي طرف .

و احتلت العبارة رقم (05) (تقوم المؤسسة بإنجاز أعمالها بالأسلوب الذي يتوافق مع قيم وأخلاق المجتمع المحلي) بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.58). بمستوي موافقة مرتفعة المرتبة الثانية وهذا يدعم العبارة رقم (01) (تقوم المؤسسة بالترويج لأعمالها بأسلوب أخلاقي) بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.65). بمستوي موافقة مرتفعة. بحيث كانت متوسطاتهم الحسابية والانحرافات المعيارية متقاربة الى حد ما وهذا يثبت ان الشركات عينة الدراسة تلتزم الى حد بعيد بالقيم الاخلاقية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه واحترامها الكبير بشروط المنافسة النزيهة اتجاه المنافسين.

احتلت العبارة رقم (04) (تحترم المؤسسة عادات وتقاليد المجتمع الذي تعمل فيه) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (0.74). بمستوي موافقة مرتفعة وقد جاء في هذه

المرتبة لعدم رضي بعض المبحوثين على التصرفات التي تقوم بها الشركات المبحوثة خصوصا وان معظم اعمالها تكون بمشاركة شركات اجنبية والتي بدورها لا تحترم عادات المجتمع الذي تعمل فيه. بينما حلت المرتبة الاخيرة العبارة رقم (02) (توفر المؤسسة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع.) بمتوسط حسابي (2.04) وانحراف معياري (0.85). بمستوي موافقة متوسط وهذا يعود الى كون فرص التوظيف في المؤسسات عينة الدراسة لا ترقى الى تكافؤ الفرص والعادلة في التوظيف بسبب البيروقراطية والمحاباة في التوظيف وهذا ما يدعم العبارة رقم (01) (تقوم المؤسسة بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع) التي احتلت المرتبة الرابعة من أصل 05 مراتب في الجزء الاول الخاص بالبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

3-2-4: نتائج الاستبيان الخاص بالبعد الخيري

جدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول البعد الخيري

الرقم	البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	تقدم المؤسسة هبات لدعم المجتمع المحلي كدعم طلاب الجامعات مثلا.	1.9556	.928230	3	متوسطة
02	تخصص المؤسسة جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية.	1.8444	.877900	4	متوسطة
03	تساهم المؤسسة في دعم للبنى التحتية للمجتمع المحلي من طرق ومراكز الصحة ومدارس للتعليم	1.7333	.836660	5	متوسطة
04	تساهم المؤسسة في توفير مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.	2.7556	.645110	1	مرتفعة
05	تساهم المؤسسة في دعم الجمعيات الخيرية.	1.9778	.891600	2	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	2.0533	0.71019		

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات الجزء الرابع المخصص للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية

نلاحظ أن أغلب المتوسطات كانت بمستوى موافقة متوسطة للأفراد العينة حول هذه العبارات، وقد بلغ المتوسط العام (2.05) وانحراف معياري (0.71) بمستوي موافقة متوسطة على محتوى هذه العبارات ومن الجدول أعلاه نستنتج:

ان أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم 04 (تساهم المؤسسة في توفير مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (0.64) بمستوي موافقة مرتفعة وهذا ما يثبت ان الشركات عينة الدراسة تعطي اهمية كبيرة في لتوفير مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.

تليها في المرتبة الثانية العبارة رقم 05 (تساهم المؤسسة في دعم الجمعيات الخيرية.) بمتوسط حسابي (1.91) وانحراف معياري (0.89) وهذا يعكس درجة موافقة متوسطة حول محتوى هذه العبارات، وقد يدل على وجود نظرة سلبية نوعا ما تجاه بعض هذه العبارات.

بينما حلت في المرتبة الثالثة العبارة رقم 01 (تقدم المؤسسة هبات لدعم المجتمع المحلي كدعم طلاب الجامعات مثلا.) بمتوسط حسابي (1.95) وانحراف معياري (0.92) بمستوي موافقة متوسطة وهذا ما يثبت لأنه لا تحظى بإجماع المستجوبين وان اهتمام المؤسسة بهذا البعد غير كافي نظرا لا نها لا تحقق من وراء الالتزام به أي عوائد مالية وعليه تم اهماله وعدم الاهتمام به.

وجاءت في المرتبة الرابعة العبارة رقم 02 (تخصص المؤسسة جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية.) بمتوسط حسابي (1.84) وانحراف معياري (0.87) بمستوي موافقة متوسطة هذا يثبت ان المؤسسة تسعي لتحقيق اقصى الارباح وهذا ما يدعم العبارة رقم 04 من البعد الاقتصادي بينما لا تقدم جزء من ارباحها لفائدة المجتمع وهذا يدعم العبارة رقم 05.

حلت في المرتبة الاخيرة العبارة رقم 03 (تساهم المؤسسة في دعم للبنى التحتية للمجتمع المحلى من طرق ومراكز الصحة ومدارس للتعليم) بمتوسط حسابي (1.73) وانحراف معياري (0.83) بمستوي موافقة متوسطة هذه المرتبة تبين ان الشركات عينة الدراسة لا تقدم شي من ارباحها لدعم البنية التحتية للمجتمع الذي تمارس فيه نشاطتها وهذا ما يدعم العبارة رقم 05 والعبارة رقم 02 والعبارة رقم 04 من البعد الاقتصادي.

عموما فان البعد الخير لشركات عينة الدراسة يكاد يكون منعدم وان المؤسسات المبحوثة تولى اهمية كبيرة للبعدين. الاقتصادي والقانوني وذلك لسببين الاول والمتمثل في البعد الاقتصادي فهي تحقق من خلاله النمو والبقاء في السوق مما يحتم عليها الاهتمام به والثاني البعد القانوني لا نه يفرض عليها ضغوط كبيرة وعدم الامتثال اليه يؤدي بها التي التعرض الى عقوبات صارمة قد تخرجها من

المنافسة وبتالي فأنها تهتم بالبعدين السابقين بشكل كبير وبشكل اقل بالبعد الاخلاقي وبدرجة اقل البعد الخيري. وبتالي نرفض الفرضية رقم 01 (**تتبنى الشركات البترولية عينة الدراسة ابعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل جيد اتجاه كل الأطراف المعنية)**

3-3 : الجزء الخاص بممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بمتغير الجنس

جدول رقم (06) تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات اجابات حسب الجنس

ANOVA					
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية في الجزائر في ظل معيار ISO 26000					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.171	1	.171	.898	.349
Intra-groupes	8.185	43	.190		
Total	8.356	44			

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير الجنس هي (0.349) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اجابات العمال ومتغير الجنس، ومنه متغير الجنس للمبحوثين لا يؤثر على اجابات العمال. **وعليه فإننا ننفي صحة الفرضية رقم (03) (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغير الجنس)**

3-3-2: متغير العمر.

جدول رقم (07) يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات اجابات حسب العمر

ANOVA					
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية في الجزائر في ظل معيار ISO 26000					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1.641	3	.547	3.341	.028
Intra-groupes	6.715	41	.164		
Total	8.356	44			

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

نتيجة تحليل التباين لمتغير العمر لشركة البترولية المدروسة كانت قيمة Sig= 0.028 وهي اقل من 0.05 وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر و الاجابات العمال لان

فارق السن يلعب دور كبير في تراكم عنصر الاقدمية في الشركة وبتالي الافراد الاكبر عمر يكونون على دراية و معرفة اكبر بالمسؤولية الاجتماعية من الافراد الاقل عمرا , ومنه متغير العمر للمبحوثين يؤثر على الإجابات حول المسؤولية الاجتماعية لشركة. **وعليه فإننا نقبل صحة الفرضية(توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغير العمر)**

3-3-3: متغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (08) تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات اجابات حسب المستوى التعليمي

ANOVA					
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية في الجزائر في ظل معيار ISO 26000					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on
Inter-groupes	1.326	2	.663	3.959	.027
Intra-groupes	7.031	42	.167		
Total	8.356	44			

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على مخرجات SPSS

نتيجة تحليل التباين لمتغير المستوى الدراسي لشركة البترولية عينة الدراسة كانت قيمة Sig= 0.027 وهي اقل من 0.05 وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى الدراسي واجابات العمال حول المسؤولية الاجتماعية. وهذا ما تثبته الاحصائيات العينة حيث اوضحت ان 73% من المستجوبين كان ذو مستوى جامعي و27% مستوى دراسات عليا وعليه فان المستوى الدراسي يؤثر على اجابات الافراد حول المسؤولية الاجتماعية. وبالتالي توجد فروق بين إجابات المبحوثين. **وعليه فإننا نقبل الفرضية (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات المستوى الدراسي)**

3-4: واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية في الجزائر في ظل معيار ISO 26000

أبعاد المسؤولية الاجتماعية هي أربعة: البعد الاقتصادي، التقدم البعد القانوني، البعد الاخلاقي، البعد الخيري، والجدول الموالي يوضح تحليل عبارات هذا المتغير.

جدول رقم 09: واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية في الجزائر في ظل معيار ISO 26000

البعـــــد	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
البعـــــد الاقتصـــــادي	45	2.77	0.43	مرتفعة
البعـــــد القـــــانوني	45	2.65	0.52	مرتفعة
البعـــــد الاخـــــلاقـــي	45	2.33	0.58	متوسطة
البعـــــد الخيـــــري	45	2.05	0.71	متوسطة
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات البترولية في الجزائر في ظل معيار ISO 26000	45	2.4556	0.43579	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات SPSS

بعد تحليل عبارات المتغير في الجدول أعلاه, يتضح أن المتوسط الحسابي العام هو(2.45) وانحرافه المعياري (0.43) وهو ذو قيمة مرتفعة, وهذا يعكس درجة موافقة المرتفعة حول محتوى هذه العبارات, وقد يدل على وجود نظرة ايجابية نوعا ما اتجاه بعض أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الشركة.

- احتل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية المرتبة الاولى بمتوسط حسابي, بلغ (2.77) وانحراف معياري (0.43), ومستوى موافقة مرتفعة وهذا يدل على النظرة الايجابية من طرف افراد العينة لهذا البعد.
- كما جاء في المرتبة الثانية البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي, بلغ (2.65) وانحراف معياري (0.52), ومستوى موافقة مرتفعة وهذا يدل على ان افراد العينة لديهم نظرة ايجابية لهذ البعد.
- ويحل عي المرتبة الثالثة البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي, بلغ (2.33) وانحراف معياري (0.58), ومستوى موافقة متوسطة وهذا يدل على ان افراد العينة لديهم نظرة سلبية لبعض عبارات هذا البعد.
- بينما يحل في المركز الاخير البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي, بلغ (2.05) وانحراف معياري (0.71), ومستوى موافقة متوسطة وهذا يدل على ان الشركات عينة الدراسة لا تولى أهمية كبير لهذا البعد الذي قد تراء فيه انه مجرد تكاليف زائد هي في غنا عنها.

وبتالي نلاحظ من الجدول اعلاه بان واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات البترولية جاء بمتوسط حسابي, بلغ (2.45) وانحراف معياري (0.43), ومستوى موافقة مرتفعة وارتفاع هذا المستوى جاء نتيجة ارتفاع متوسطات كل من البعد الاقتصادي و البعد القانوني. من خلال ما سبق يتضح لنا ان مسيرو الشركات المبحوثة يدركون جيدا المسؤولية الاجتماعية من خلال ابعادها الأربعة اتجاه المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها، وعليه فإننا نقبل **الفرضية رقم 02 (يوجد إدراك لدى مسؤولي الشركات البترولية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.)**

4- الخاتمة

لقد جعلت المؤسسات عينة الدراسة المسؤولية الاجتماعية أحد خصائصها لأنها تقوم بحماية مصالح مختلف الفئات الاجتماعية والتي لها علاقة بالشركة والسبب في ذلك يرجع إلى كون البيئة التنافسية أصبحت تخضع إلى قوانين جديدة تقوم على احترام البيئة التي تعمل بها الشركة وكذا مختلف المتعاملين معها. ومن خلال درستنا التطبيقية لهذه الشركات حول واقع المسؤولية الاجتماعية ومدى التزام الشركات البترولية بها تم التوصل الى النتائج التالية.

4-1 نتائج الدراسة

- أثبتت الدراسة ان المسؤولية الاجتماعية اتجاه البعد الأخلاقي كانت متوسطة بمتوسط حسابي 2.33 وانحراف معياري 0.58 بدرجة موافقة متوسطة.
- تهمل الشركات عينة الدراسة البعد الخيري بمتوسط حسابي، بلغ (2.05) وانحراف معياري (0.71)، ومستوى موافقة متوسطة والذي حل في المرتبة الاخيرة.
- المؤسسات عينة الدراسة تلتزم بتطبيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية على ارض الواقع ولكن بدرجة متفاوتة من بعد للأخر.

الشركات عينة الدراسة لا توفر فرص متكافئة في التوظيف حيث بلغت العبارة (02) (توفر المؤسسة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع.) بمتوسط حسابي (2.04) وانحراف معياري (0.85). بمستوي موافقة متوسط وهذا يعود الى المحاباة في التوظيف.

- اثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية اقل من 0.05 بين اجابات العمال و متغير الجنس , ومنه متغير الجنس للمبحوثين لا يؤثر على اجابات العمال.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية اقل من 0.05 بين متغير العمر والاجابات العمال. ومنه متغير العمر للمبحوثين يؤثر على إجابات العمال.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية اقل من 0.05 بين متغير المستوى الدراسي واجابات العمال متغير المستوى الدراسي للمبحوثين يؤثر على إجابات العمال.

من خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج ما يلي:

يتضح أن المتوسط الحسابي العام لواقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات عينة الدراسة هو(2.45) وانحرافه المعياري (0.43) وهو ذو قيمة مرتفعة, وهذا يعكس درجة موافقة المرتفعة.

4-2: التوصيات:

- يجب على الشركات البترولية ان تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية كاملة بإبعادها الاربعة.
- يجب على الشركات ان تقدم جزء من ارباحها لتنمية المجتمع الذي تعمل فيه والتخلي على الأنية في استغلالها الفظيع لموارده دون العمل على تنميته.
- يجب على الشركان البترولية التخلي على المحاباة في التوظيف وتكريس مبدا المساواة.
- من اجل رفع اداء الشركات عينة الدراسة يجب عليها فتح ابوابها امام الباحثين وتوفير الظروف الملائمة لهم.
- على الشركات عينة الدراسة رسم استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية والقيام بدورات تكوينية في هذا المجال.

5- قائمة المراجع

5-1 المراجع باللغة العربية:

الكتب:

-طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري(2016) المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال " الاعمال و المجتمع"، الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ،ص 49.

مقال في مجلة:

- ميسر ابراهيم الجبوري و اسيل زهير رشيد التك ، (2014)،المسؤولية الاجتماعية و الالتزام بالجودة و انعكاساتها على القيم المنظمية، المجلة العربية للإدارة ، هيئة الأمم المتحدة القاهرة جمهورية مصر العربية ، العدد 01.، ص 15.

مقال منشور في ملتقى:

- مقدم وهيبة، (2011)سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة13و14 ديسمبر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشلف، الجزائر.
- بن عيشاوي احمد و مزهودة نور الدين (2013) واقع المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة البترولية في الجزائر توافقا مع المعايير الدولية(ISO 29000) ، (ISO 14000).(ISO 26000).الملتقى العلمي الدولي حول اليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، 25 و 26 نوفمبر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ورقلة .
- وهيبة مقدم،بكار بشير،(2012)المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث حول المنظمات والمسؤولية الاجتماعية 14و15 فيفري، جامعة بشار الجزائر،

2-5 المرجع باللغة الأجنبية:

- Joël Ernult, ArvindAshta ;(2007) "Développement durable, Responsabilité Sociale de L'entreprise, Théorie des Parties Prenantes : Evolution et Perspectives" ; Cahiers du CEREN 21 ; P18 ;

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد:1/ جوان2020 ، ص231- 250

مساهمة نظام المعلومات في تفعيل اليقظة التكنولوجية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الصناعة الدوائية "مجمع صيدال نموذجا–

The contribution of the information system in activating technological alertness to face institutional competition - A case study of the pharmaceutical industry,"Saidal Complex, as a model."

*د.دليلة بركان
Berkane Dalila
جامعة بسكرة–الجزائر
Dalila.berkane@univ-biskra.dz

د.نوال هاني
Hani Nawal
جامعة بسكرة–الجزائر
nawal.nahi@univ-biskra.dz

د. نجاة مسمش
Messemeche Nadjet
جامعة بسكرة–الجزائر
nadjet.mesemmeche@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/06 تاريخ القبول: 2020/05/23 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات في تحقيق اليقظة التكنولوجية في المؤسسات من اجل تعزيز قدرتها التنافسية في الصناعة، و نحاول تسليط الضوء على واقع نظام المعلومات بمجمع صيدال ومدى مساهمته في تفعيل اليقظة التكنولوجية وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك وعي من طرف مجمع صيدال بأهمية نظام المعلومات وهذا ما سمح لخلية اليقظة التكنولوجية للمجمع بمراقبة وتتبع أحدث التطورات التكنولوجيا في مجال صناعة الدواء.مما ساعدها في الحصول على براءات اختراع لبعض الادوية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات، اليقظة التكنولوجية، الصناعة الدوائية، مجمع صيدال.

تصنيف JEL: L8.

Abstract :

This study aims to highlight the role of the information system in achieving technological alertness in institutions in order to enhance its competitiveness in the industry, and we are trying to shed light on the reality of the information system in Saidal Complex and the extent of its contribution to activating technological alertness. The results have concluded that there is awareness by the Saidal Complex of the importance Information system This allowed the complex technological alert cell to monitor and track the latest technology developments in the pharmaceutical industry, which helped it to obtain patents for some drugs.

Keywords: Information system, technological alertness , Pharmaceutical industry, Saidal complex.

JEL classification codes:.L8

***المؤلف المرسِل:** Dalila.berkane@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

يتم النظر للمعلومة في وقتنا الحاضر كمورد استراتيجي حقيقي، ذلك كون المؤسسات تخضع لضغوطات قوية تتميز بالتحولات المستمرة، لذا يجب على المؤسسات الراغبة في البقاء والحفاظ على مكانتها التنافسية ومجابهة التحديات التي تفرضها البيئة الخارجية أن تتابع وترصد التكنولوجيات الجديدة والتطورات الحاصلة ، والتي تعد جوهر اليقظة التكنولوجية .

ويتوقف نجاح نظام اليقظة التكنولوجية في المؤسسة على درجة كفاءة نظام المعلومات فيها، من خلال توفير المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية والخارجية حتى يتمكن جهاز اليقظة من الاستفادة منها بشكل فعال.

وتكمن أهمية نظام المعلومات في قدرته على رصد الإشارات الضعيفة التي يرسلها المحيط والتي قد تنبئ بتغيرات مفاجئة على المسيرين أن يستعدوا لها ويتخذوا القرارات الإستراتيجية اللازمة لضمان استمرارية مؤسساتهم ضمن الفضاء التنافسي.

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن أن يساهم نظام المعلومات في تفعيل اليقظة التكنولوجية للمؤسسة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية ،قسمت إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مكانة نظام المعلومات في المؤسسات ؟
- ما أهمية اليقظة التكنولوجية ؟
- هل يرتبط تبنى اليقظة التكنولوجية في المؤسسات بفعالية نظام المعلومات؟
- ما هو واقع نظام المعلومات واليقظة التكنولوجية في الصناعة الدوائية(مجمع صيدال)

الفرضية الرئيسية: يساهم نظام المعلومات في تفعيل اليقظة التكنولوجية للمؤسسة.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال أهمية اليقظة االتكنولوجية ونظام المعلومات في المؤسسات الاقتصادية عامة وفي مؤسسات الصناعات الدوائية خاصة والتي سنستطلع عينة منها على مستوى مجمع صيدال.

منهج الدراسة: إن المنهج الملائم للدراسة هو المنهج الوصفي و التحليلي ،حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لتحديد المفاهيم والمتغيرات التي تمس الدراسة، وفي الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات والإحصائيات.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية و كذا الفرضية الرئيسية، تحددت خطة معالجة الموضوع من خلال ما يلي:

- **ماهية نظام المعلومات.**
- **ماهية اليقظة التكنولوجية.**
- **نظام المعلومات كداعم لليقظة التكنولوجية في المؤسسات.**
- **واقع نظام المعلومات واليقظة التكنولوجية في الصناعة الدوائية (مجمع صيدال)**

2. ماهية نظام المعلومات

1.2 . مفهوم نظام المعلومات:

عرف(Laudon & Laudon, 1996) نظام المعلومات على انه" مجموعة من العناصر المترابطة لجمع(أو استرجاع)، معالجة، تخزين، وتوزيع المعلومات لدعم صنع القرار والرقابة في المنظمات، إضافة إلى مساعدة المديرين والعاملين في تحليل المشاكل، تصور المواضيع المعقدة، وخلق منتجات جديدة". (بن طاطة،2018،ص،236).

و عرفاه كل من J.A. O'Brien وG.M. Marakas على أنه: " تشكيلة منظمة من الأفراد، المعدات، والبرمجيات شبكات الاتصالات، موارد البيانات، السياسات والإجراءات التي تقوم بتخزين، استرجاع، تحويل ونشر المعلومة في المؤسسة". (يحي الشريف،2018/2017،ص،14)

مما سبق يمكن أن نضع تعريفا شاملا لنظام المعلومات على أنه عبارة عن "مجموعة المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع المعلومات التي تحتاجها المؤسسة وتخزينها وتوزيعها ونشرها واسترجاعها بهدف دعم العمليات والإدارة والتعاون والتحليل والتصور والرقابة داخل المؤسسة".

2.2. متطلبات نظام المعلومات: وتتمثل في : (بن طاطة،2018،ص،ص،237،236)

أ– المتطلبات المادية والمالية: وتتمثل بالأجهزة والشبكات المستخدمة في نظم المعلومات بما في ذلك الإخراج والإدخال ووحدات المعالجة المركزية.

ب– المتطلبات الفنية: وهي البرمجيات التي تستخدم في تشغيل وإدارة أجهزة النظام بالإضافة للبرامج التطبيقية المستخدمة في أداء العمل.

ج– المتطلبات البشرية: وهي الجهة المسؤولة عن صيانة النظام ومعالجة المشكلات التي يواجهها المستخدمون أثناء استخدام نظام المعلومات.

د– المتطلبات الإدارية: وهي المتعلقة بدعم الإدارة العليا في البنوك لاستخدام نظم المعلومات وبقدرة النظام المستخدم على الشفافية.

إن أهمية المعلومات تزداد يوما بعد يوم كعنصر منافسة ومورد إستراتيجي هام جدا بالنسبة لأي منظمة، وبالموازاة تزداد معه أهمية نظام المعلومات كوسيلة لتحصيل وتحليل ومعالجة المعلومات وخزنها واسترجاعها لغرض تغذية القرارات الإدارية، وفي هذا السياق تتخذ نظم المعلومات أشكالا وأنواعا مختلفة لكي تتماشى مع الأغراض والأوضاع المتغيرة. لعل أحد أشكال هذه النظم هو نظام اليقظة التكنولوجية، والذي يعتبر في شكله العام نظام معلومات إستراتيجي، يهدف إلى تحصيل المعلومات التكنولوجية، في البيئة التي تتميز بالتغيير والاضطراب والتطورات التكنولوجية، وهذا بهدف تقديم المعلومات التي تساعد في صنع قرارات إستراتيجية فعالة.

3._ماهية اليقظة التكنولوجية

1.3 مفهوم اليقظة التكنولوجية: تعرف اليقظة التكنولوجية بأنها " مراقبة وتحليل المحيط العلمي، التقني، والتكنولوجي والتأثيرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية، من أجل توقع المخاطر والتهديدات وفرص التطوير"، وبالتالي فهي اليقظة التي تكرسها المؤسسة بصفة خاصة لتطور التكنولوجيات مع كل ما يحمله هذا المصطلح من اكتشافات علمية (أبحاث أكاديمية، وأبحاث تطبيقية)، ابتكار منتجات أو خدمات، تطور مراحل التصنيع، ظهور معدات وآلات جديدة، ترقية أنظمة المعلومات.(Jakobiak,1992)

واليقظة التكنولوجية أيضا هي " العملية التي تحصر المؤسسة من خلالها التقنيات والتكنولوجيات المستعملة من طرف زبائنها، مورديها، شركائها ومنافسيها، في إطار مجال نشاطها وذلك لمتابعة التطورات التي قد لا تؤثر على مستقبلها فحسب و إنما على مستقبل زبائنها ومورديها وشركائها ومنافسيها واتخاذ الإجراءات الوقائية "(حديد،حديد،2005،ص،189) .

وعلى العموم تختص اليقظة التكنولوجية بـــ:

– جمع المعلومات العلمية والتقنية والتكنولوجية لاستغلالها في الإبداعات التكنولوجية؛

– تحديد التقنيات والتكنولوجيات المتبعة من طرف المنافسين؛

– الاهتمام بالتطور التكنولوجي بما فيه من الاكتشافات العلمية، الإبداع في السلع والخدمات، التطور في أساليب الصنع، وظهور مواد ومفاهيم جديدة.

2.3. دوافع اليقظة التكنولوجية:الدوافع إلى ظهور يقظة تكنولوجية متعددة، فتوسع دائرة المعارف و تطور وسائل البحث والتجربة عوامل ساعدت في الرفع من معدل الابتكارات ونسبة

التطور التكنولوجي بين المؤسسات، مما دفعها إلى وضع هيئات تختص بالرصد التكنولوجي، و يمكن تلخيص دوافع الرصد التكنولوجي فيما يلي: (معراج،دادي عدون،2005،ص،161)

- تسارع التغيرات التكنولوجية؛
- انخفاض دورة حياة المنتجات نتيجة لارتفاع نسبة المنتجات الجديدة؛
- المنافسة العالمية الشديدة من خلال الأسعار؛
- قلة الموردين للمواد الأولية الموجهة إلى قطاعات معينة (كالإلكترونيك،الإعلام الآلي،الكيميائي،..)؛

فكل مؤسسة تبحث عن أخذ منصب الريادة والتألق في السوق الذي تنشط فيه مطالبة بانتهاج يقظة تكنولوجية دائمة ومستمرة طالما أن الغرض من هذه الأخيرة هو التعرف على مختلف التكنولوجيات الموجودة في محيط المؤسسة وبدرجة أولى القطاع التي تنتمي إليه، من تجميع المعلومات واستغلالها،وتتمثل مصادر المعلومات لليقظة التكنولوجيةفي (بوشناف،2002،ص،87)

1- هيئات البحث العلمي والجامعات، من خلال الاتصالات المستمرة، المشاركة في الملتقيات، ودراسة المنشورات، وأطروحات البحث الحالية؛

2- المعاهد ومؤسسات البحث التطبيقي والهندسة؛

3- الدراسة الدورية لكل البراءات التي لها علاقة بالنشاط؛

4- بنوك المعلومات؛

5- المشاركة في الملتقيات ودراسة المنشورات ذات الطابع المهني؛

6- التحليل الدقيق لمنتجات المنافسة؛

7- تراخيص براءة الاختراع (فمثلا في الجزائر يمكن أن يمدنا المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بمعلومات حول ذلك).

3.3. **أهمية اليقظة التكنولوجية:** يتمثل الدور الأساسي لليقظة التكنولوجية حسب Jakobiak في السماح للمؤسسة بأن تقوم بأفضل تخطيط استراتيجي، كما يعتبرها Mockler بأنها تعد اليوم الدعامة التي لا نستطيع الاستغناء عنها في عملية اتخاذ القرار على المدى المتوسط والطويل، وعليه فإن الإسقاطات الأساسية لهذا التحليل تقودنا إلى تحديد توجهات واحتمالات ظهور المنافسين المحتملين في المستقبل، وقد توصلLainée بأن ممارسة أي مهنة صناعية تستلزم اليوم التحكم في عدد مرتفع ومتنامي من التكنولوجيات، لسببين رئيسيين، الأول هو أن متابعة التطور العلمي والتقني يقودنا بصفة تلقائية إلى استعمال تكنولوجيات جديدة، والثاني هو الانتقال من طلب معرف ومحدد بعبارة المنتجات إلى طلب

جديد محدد هذه المرة بعبارة وظائف تفرض على الصناعيين حيازة مهارات جديدة على مستوى كل وظيفة، من أجل المحافظة على مهنتها الأصلية المسيطرة عليها(Jakobiak,1992) .

4. نظام المعلومات كداعم لليقظة التكنولوجية في المؤسسات

تعبر اليقظة التكنولوجية عن النشاط الذي تقوم المؤسسة من خلاله بتحديد التقنيات والتكنولوجيات التي تمارس مهامها بالاعتماد عليها، بغية متابعة التطورات التي بإمكانها التأثير على مستقبلها وأخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، وهي تعتمد على المعلومات العلمية المتاحة ضمن قواعد البيانات والمنشورات، وتعتبر اليقظة التكنولوجية عاملا مهما بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد منتجاتها بشكل كبير على المكون التكنولوجي في العملية الإنتاجية وتقتضي الحصول على المعلومات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تستخدمها المؤسسة ومنافسيها، وسرعة الابتكارات التكنولوجية وتأثير هذه هذه الأخيرة على العمليات وجودة المنتجات والخدمات أو المنتجات البديلة التي تستخدم تكنولوجيات معقدة. من جهة أخرى يؤثر بروز تكنولوجيات جديدة على كفاءة المؤسسة لذا وجب مراقبة التغيرات التي تحدث على مستوى المنتجات والبنى التحتية الموجودة (الطاقة، النقل، الاتصالات...). ومحاولة معرفة الآثار المباشرة وغير المباشرة على أنشطة المؤسسة جراء هذا التغيير وذلك من خلال ترصد آخر المستجدات والتحديثات. ولتحقيق هذا الهدف تتوجه اليقظة التكنولوجية نحو المعلومات العلمية والتقنية ويمكن التمييز بين مكونين فرعيين لها: (يحيي الشريف،2018/2017،ص،184)

– **اليقظة الخاصة بالشهادات والملكية الصناعية:** وتعتبر الوسيلة التي تراقب بها المؤسسة بانتظام الشهادات المودعة،حتى لا يتمكن المنافسون من استخدام الإجراءات التي طورتها من جهة وتكون على علم بالشهادات المودعة حديثا.

– **اليقظة الخاصة بالمنتجات المبتكرة:** وتعتبر الوسيلة التي تراقب وتستبق من خلالها المؤسسة طرح منتجات جديدة أو بديلة في الأسواق، بهدف تجاوز المنافسين وتخفيض تكاليف الإنتاج. إن خاصية الاستباق التي ترتبط بمعلومات اليقظة التكنولوجية تعني رصد الفرص والتهديدات قبل حدوثها من خلال تتبع الإشارات الضعيفة المتأتية من الإستراتيجيات التكنولوجية المتبعة من قبل المنافسين، مشاريع البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي، ظهور تكنولوجيا جديدة تمس المنتجات والخدمات وحتى الأساليب الإدارية والتنظيمية، مشاريع قوانين يجري العمل عليها تتعلق ببراءات الاختراع. وحتى تتمكن المؤسسة من متابعة واستكشاف كل هذه التغيرات ومواجهة التحديات المختلفة التي تفرضها التطورات التقنية يجب أن تحسن إدارة المعلومة العلمية من خلال نظام معلومات علمي وتقني يهتم بانتقاء ومعالجة

ونشر هذا النوع من المعلومات، الذي أصبح يعد حاسما لدعم أنشطة البحث والتطوير وإنتاج المعارف اللازمة لتغذية مشاريع الابتكار في المؤسسة.

تلعب نظم المعلومات دورا مهما في تفعيل اليقظة التكنولوجية من خلال تزويد المؤسسة بمختلف المستجدات العلمية والتقنية ومن ثم الاستفادة منها في دعم مشاريع الابتكار التكنولوجي. وفي نفس السياق يرى كل من P. Farrukh .Cو Probert أن إدارة التكنولوجيا تشمل العديد من الأنشطة يأتي في مقدمتها تحديد التكنولوجيا المستهدفة اعتمادا على التقييم التكنولوجي، اليقظة التكنولوجية وإدارة المعلومة. (Chanaron,Grange,2005,p .85)هذه الأخيرة تشكل حجر الأساس والمادة الخام الضرورية لأي إستراتيجية تكنولوجية يمكن أن تتبناها المؤسسة،ولا يمكن بدونها أن تستطيع مسح البيئة التكنولوجية والاستفادة من مخرجاتها في دعم التوجه التكنولوجي المستهدف، ويشير الشكل أعلاه إلى أن المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات بعد معالجة البيانات المتأتية من البيئة التكنولوجية الخارجية (براءات الاختراع، الإستراتيجيات التكنولوجية للمنافسين..)، تسهم في تحديد مجالات الأنشطة التكنولوجية المستقبلية، كما أن مخرجات البيئة التكنولوجية الداخلية(المخزون التكنولوجي، المهارات والمعارف التكنولوجية..). تمكن المؤسسة من تحديد المخزون التكنولوجي المستقبلي،فالتحليل البيئي الداخلي والخارجي يدعم إستراتيجية المؤسسة وإدارة الموارد التكنولوجية فيها ما يسمح لها بصياغة إستراتيجيتها التكنولوجية.

إن نقطة الانطلاق في إدارة التكنولوجيا وترقية الابتكار تقوم على أنشطة اليقظة الخارجية من جهة ووجود الإمكانات الداخلية من جهة أخرى، لذلك يجب على المؤسسة أن تخصص موارد معتبرة لتحديد ووصف الخيارات التكنولوجية البديلة المحتمل ظهورها في السوق، تقييم حظوظ نجاح كل منها، الحصول على معلومات بخصوص خيارات المنافسين، التحاور مع الموردين للاستفادة من وجهات نظرهم وإرشاداتهم، إعادة الاستماع لمتطلبات الزبائن فيما يتعلق بالوظائف الجديدة التي قد تتيحها هذه التكنولوجيات البديلة. ولا يمكن القيام بهذه المهام على أكمل وجه دون التأكد من أن نظم المعلومات تقوم بتقديم مخرجات معلوماتية مناسبة تتعلق بالبيئة التكنولوجية. فالمؤسسة تحتاج وهي تريد أن تنتقل إلى حالة أفضل إلى تحديد معالم المستقبل أي معرفة اتجاهاتها المستقبلية والتنبؤ بصورتها القادمة، لكي تتعرف على ما يمكن أن تصل إليه وفقا لوضعها الحالي ومن ثم تعيد رسم هذه الصورة بإدخال تحسينات جمة عليها وفق ما تطمح إليه وتستطيع تحقيقه. كما أن دراسة البيئة الداخلية والخارجية والتنبؤ بصورة المستقبل تحتاج إلى تخزين من المعلومات المتعلقة بنشاط المنظمة ذاتها

وبنشاط بيئتها الخارجية، وهنا يأتي دور قواعد البيانات .والمعلومات التي بدونها لا يمكن للمنظمة إجراء مسح ناجح لوضعها الراهن وتحديد اتجاهاتها المستقبلية.(يحي الشريف،2018/2017،ص،191)

الشكل رقم01: تأثير نظام المعلومات على الإستراتيجية التكنولوجية

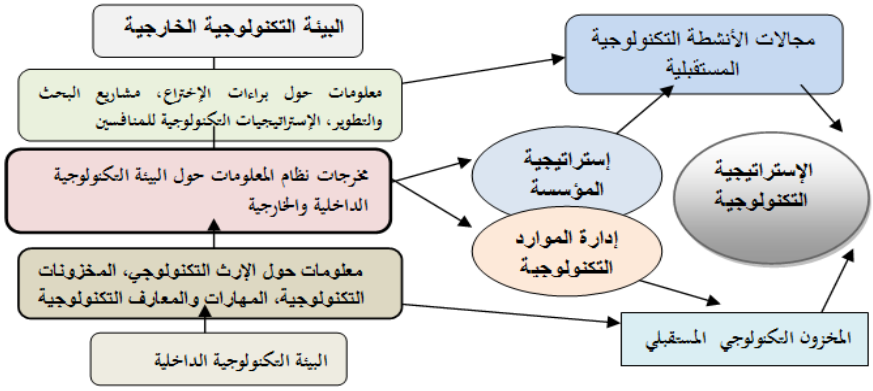

المصدر: يحي الشريف حنان، تأثير نظام المعلومات على اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الجزائرية–، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص190.

5. واقع نظام المعلومات واليقظة التكنولوجية في الصناعة الدوائية– مجمع صيدال–

1.5 تعريف الصناعة الدوائية: تعتبر الصناعة الدوائية " بمثابة التنظيم المسؤول عن رعاية المجتمع من خلال ما توفره من سلع وخدمات كثيفة المعرفة ورأس المال لضمان بقاء و استمرار المجتمع". (عباس، العلاق، 2009،ص،5)

2.5خصائص الصناعة الدوائية:يمكن إيجاز خصائص الصناعة الدوائية فيما يلي(بن بريكة،مياح،2011،ص،ص،58،57).

1- تعتبر صناعة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا حيث أن الأبحاث في هذا المجال تتطلب ميزانية ضخمة تعجز عن توفيرها كثير من المؤسسات الصيدلانية، لذا فالسمة الأساسية لأغلب هذه المؤسسات هي الضخامة وتعدد الفروع أو ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات، حيث توفر أموال ضخمة للقيام بعملية البحث والتطوير في مخابر تضم نخبة من الكيميائيين والبيولوجيين أو بالتعاون مع مخابر تتبع الجامعات العريقة في الطب والصيدلة، أو على مستوى المخابر الوطنية التي تكون ميزانيتها ممولة من طرف الدولة في سبيل تطوير البحث العلمي أو منظمات دولية كمنظمة الصحة الدولية OMS ؛

2– تعتبر الصناعة الدوائية من أكثر الصناعات تقنينا في العالم، حيث نجد أن الأسعار والتعويضات تحدد بواسطة تشريعات وقوانين تضعها الحكومات والسلطات الصحية؛

3– تتمتع الصناعة الدوائية بمعدلات إنتاجية عالية نظرا للجمهور الواسع للمستهلكين حيث نجد أن خطوط الإنتاج تقدر وحداتها بمئات الملايين، كما أنها تعتمد على خطط طموحة لتقليص التكاليف؛

4– تتمتع الصناعة الدوائية بأنظمة توزيع ديناميكية، ويشكل نظام التوزيع جزء لا يتجزأ من إستراتيجيات التسويق الدوائي .كما أن الصناعة تعول على العلاقات بينها وبين شبكة تجارة الأدوية، حيث يساهم التوزيع بشكل أساسي في إيصال المنتجات إلى المستهلك النهائي بكفاءة وفعالية عاليتين؛

5– تتميز الصناعة الدوائية بالتخصص الشديد والمهارات العالية، حيث نجد أن بعض المخابر تقوم بإنتاج مواد صيدلانية تتفوق فيها على المنافسين، بينما نجد مؤسسات تتخصص في تصنيع الأدوية غالية الثمن فقط، وهناك مؤسسات أخرى تنتج لشريحة معينة من السوق الدوائية؛

6– تعتبر الصناعة الدوائية صناعة تشتد فيها المنافسة باعتبارها صناعة مربحة تثير رغبة الآخرين في الدخول إلى أسواقها، بالرغم من سيطرة عدد قليل من المؤسسات الدوائية على سوق المنتجات التي تصرف بوصفة طبية؛

7– يتطلب الاستثمار في السوق الصيدلاني وكذا طرح الأدوية في السوق الحصول على تراخيص من السلطات المكلفة بذلك؛

8– تدخل الصناعة الدوائية ضمن الصناعات الإستراتيجية التي تخضع للأولوية عند تخصيص الميزانيات في الدولة نظرا لارتباطها بالصحة العمومية.

3.5.تشخيص قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر : ظهرت غالبية المؤسسات الدوائية الجزائرية الخاصة بعد سنة 2000 خصوصا بعد صدور قانون ترقية الاستثمارات الذي سمح بإنشاء الوحدات الصناعية الخاصة بإنتاج وتوزيع المنتجات الدوائية بعدما كانت محتكرة ولمدة طويلة من طرف القطاع العمومي .

ويمكن القول أن نسبة انتقال رؤوس الأموال إلى الاستثمار في هذه الصناعة عرفت نمو كبيرا بعد سنة 2000 حيث ارتفعت نسبة المؤسسات التي دخلت إلى هذا السوق بـ 78 % من مجموع المؤسسات. ووصل عددها سنة 2014 إلى 62 مؤسسة مختصة في إنتاج الأدوية منها 57 مؤسسة تزاول نشاطها. (حطاب،2016/2015،ص،213).

أما بالنسبة إلى حجم السوق الجزائرية للدواء فقد عرف نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بمتوسط 10% سنويا، ويعتبر ثالث أهم الأسواق في أفريقيا بعد كل من إفريقيا الجنوبية ومصر (يفوق حجمه 3.2 مليار دولار سنة 2016)، وكان ذلك نتيجة ارتفاع استهلاك الدواء في الجزائر حيث ارتفع من 375 مليون دولار سنة 1990 إلى 2900 مليون دولار سنة 2013. وهذا راجع إلى عدة عوامل تتعلق بزيادة النمو السكاني(حيث وصل إلى 40 مليون نسمة سنة 2013) الذي كان من أهم أسباب تزايد استهلاك الدواء حيث زاد استهلاك الفرد للأدوية بنسبة 393.33 %بين عامي 1990و 2013 من 15 إلى 74 مليار دولار(Ziani,Brahmia,2016,p,192) ، ارتفاع نسبة التحضر وتحسن مستوى المداخيل؛ وجود نظام تعويض وطني فعال؛ تغير العوامل المسببة للأمراض ذلك أن التغيرات المرافقة للتغير في نمط المعيشة أحدثت تغيرات في طبيعة العوامل المسببة للوفاة وكذلك في طبيعة الأمراض التي يعاني منها الأفـــراد ومنها(الأورام، مرض السكري....)؛ تزايد بعض السلوكيات المسببة للوفاة مثل التدخين وحوادث المرور، بالإضافة إلى انتشار بعض الأمراض المتنقلة مثل السل والسيدا.

وفي ظل تزايد الطلب تعتمد الجزائر في تغطية احتياجاتها على الاستيراد والإنتاج الوطني الذي يختص في الأدوية الجنيسة، ويعود عرض الأدوية في السوق الجزائرية إلى مصدرين:

أ– تطور الإنتاج المحلي من الأدوية: لقد انصبت إستراتيجية تزويد السوق المحلي بالمنتجات الضرورية حول دعم وترقية الإنتاج المحلي. إذ كان يفترض أن يصبح بديلا إستراتيجيا للواردات يسمح بتغطية 70% من الاحتياجات الإجمالية من الأدوية.والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج الوطني من الأدوية في الجزائر خلال الفترة 2000–2016.

جدول رقم 01: تطور حجم الإنتاج الوطني من الأدوية خلال الفترة 2000–2016

الوحدة: (م. دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج المحلي	232	455	586	533	771	800	1050	1150
	2013	2014	2015	2016				
	1340	1173	1201	1186				

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على :

-Mohamed Wadie ZERHOUNI, L. Asma EL ALAMI EL FELOUSSE, **Vers un marché maghrébin du médicament, IPEMED**, Février 2015, P27.

-Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatique et des Statistiques:statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2016.

- Statistiques Economiques (ONS) Office national des statistiques .www.ons.dz/-Statistiques-Economique

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تطور ملحوظ من حيث الإنتاج الوطني للأدوية، حيث ارتفعت من 232 مليون دولار سنة 2005 إلى 1340مليون دولار سنة2013، وهذا راجع إلى ترقية وتشجيع الدولة إلى الإنتاج المحلي وزيادة عدد المؤسسات المنتجة .ليشهد هذا الارتفاع انخفاض نسبي سنتي 2014 و2016.

ب– تطور واردات الجزائر من الأدوية: تميز السوق الدوائي منذ الاستقلال بسيطرة الواردات على بنية المنتجات المتاحة في السوق التي لطالما شكلت عبئا كبيرا على عاتق الاقتصاد، وذلك لتلبية احتياجات سواء في مجال استهلاك الأدوية أو حتى في مجال تموين الصناعة المحلية بالمواد الولية، كما ضلت فاتورة الواردات في تزايد مستمر كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02 : تطور قيمة الواردات من الأدوية في الجزائر 2005– 2017 الوحدة: مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الواردات	1089	1189	1448	1850	1743	1672	1962	2241
السنة	2013	2014	2015	2016	2017			
قيمة الواردات	2287	2522	1957	2021	1893			

المصدر:سعيدي فارس، قحايرية سيف الدين، **واقع وأفاق التنمية الصناعية في الجزائر مع التركيز على قطاع الصناعة الصيدلانية**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 06-07نوفمبر 2018، ص11.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع مستمر للواردات من 1089 مليون دولار سنة 2005 إلى1850 مليون دولار سنة 2008، ثم تراجعت قيمتها سنتي 2009 و 2010 إثر صدور قانون منع استيراد الأدوية المنتجة محليا، قبل أن يعود إلى التزايد في السنوات 2011و2012و2013 نتيجة للإجراءات التحفيزية التي قررتها حكومة الجزائر لتشجيع الإنتاج المحلي في مجال الأدوية والاستثمارات في القطاع الدوائي وحث المواطنين على استهلاك الأشكال الجنيسة من الأدوية .وقد تم انشاء دفتر الشروط التقنية لاستيراد الدواء بموجب الأمر الوزاري المؤرخ في 32 نوفمبر 2008. ثم ارتفعت قيمتها لتصل سنة 2014 إلى 2522مليون دولار و 2020 مليون دولار على التوالي، بينما تراجعت قيمتها في سنة 2015 إلى 1957 مليون دولار بسبب صدور قانون يمنع استيراد 357 دواء يتم إنتاجه محليا.

ج– حصة الأدوية الأصلية والجنيسة في السوق الجزائرية: يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم 03: حصة الأدوية الجنيسة والأصلية في السوق الجزائري خلال الفترة 2002– 2013

السنة		2002	2003	2004	2005	2006	2009	2011	2013
الأدوية الأصلية	القيمة (مليار دج)	36	43	52	56	72	110	190	229
	النسبة	%60	61.40%	%68.01	%66.40	%65	%65	65%	65%
الأدوية الجنيسة	القيمة (مليار دج)	24	27	25	28	31	60	103	123
	النسبة	%40	%38.66	%31.99	%33.60	%35	%35	%35	%35

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على:

– سامية لحول، مقري زكية، **التسويق كأسلوب لمعالجة إشكالية تنافسية مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**، المؤتمر العلمي الثالث حول: إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27–29نيسان، 2009 ، ص 04.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني: http://www. andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول السابق سيطرة الأدوية الأصلية على السوق الجزائري، فأكثر من نصف السوق تسيطر عليه الأدوية الأصلية ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد السوق الجزائرية على الاستيراد من المخابر الأجنبية بشكل كبير.بالرغم من ذلك نلاحظ أيضا تزايد في قيمة والحصة السوقية للأدوية الجنيسة في السوق حيث وصلت الى 35% سنة 2013، وهذا نتيجة لزيادة عدد الأدوية التي مر على اكتشافها 20 سنة وأصبحت تصنع من طرف المؤسسات المحلية. اضافة إلى سياسة الدولة المشجعة على زيادة استهلاك الدواء الجنيس من خلال حماية الإنتاج المحلي عن طريق منع استيراد المنتجات المصنعة محليا وتعويضها من قبل الضمان الاجتماعي على أساس تعرفة الأدوية الجنيسة.

ومما سبق يمكن القول أن الجزائر قادرة على الاحتفاظ ونمو نصيبها من السوق الوطني للدواء الجنيس، الأمر الذي يكسبها تنافسية على مستوى الصناعة الدوائية . ويمكن استناد ذلك إلى الإستراتيجية التنافسية المتبعة من الجزائر في مجالي التجارة والاستثمار الدوائي من أجل استغلال فرص فقدان العديد من الأدوية الأصلية لحمايتها القانونية بسبب انتهاء مدة الحماية المقدرة بـ20 سنة وإنتاجها في صيغتها الجنيسة.

4.5. واقع نظام المعلومات في الصناعة الدوائية في الجزائر(مجمع صيدال):

على عكس الأطر العامة، لطالما حضي نظام المعلومات باهتمام المؤسسات العاملة في قطاع صناعة الأدوية في الجزائر، فقد عملت المؤسسات على تطوير النظم المعلوماتيه وأجهزة تحليل البيانات وإنشاء قواعد بيانية لتخزين واستخدام المعلومات. ونذكر هنا كمثال المجهودات التي يقوم بها مجمع صيدال منذ سنوات لتحسين كفاءة نظام المعلومات ، حيث تم البدء في وضع نظام جديد منذ 2010 بعد بعث مخطط النمو الخماسي لصيدال2010-2015.

بادر مجمع صيدال باستثمار ما قيمته 16.7 مليار دينار جزائري فيما يسمى المخطط الخماسي للنمو للمجمع، وقد كان لعصرنة أنظمة المعلومات داخل المجمع قسط من هذا الاستثمار، وكان أخر ما قام به المجمع هو:(Saidal,,2015,p,23)

1- وضع وإدارة نظام معلوماتي جديد للموارد البشرية.

2- تحيين برنامج تسيير المخزون، المواد الأولية والمعدات وربطها بالبرنامج الخماسي.

3- تصميم برنامج توقع الإنتاج والاحتياجات من المواد الأولية والمبيعات.

4- إنشاء نظام اليقظة الإستراتيجية لرصد المبيعات والمنتجات والمخزون والمساعدة في اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات من الكفاءات والعمال.

5.5. اليقظة التكنولوجية في الصناعة الدوائية(مجمع صيدال):

إن نمو و ازدهار الصناعات الدوائية يعود إلى النجاحات التكنولوجية المتعلقة بمجالات العلاج وتعتبر الصناعات الدوائية من الصناعات الكثيفة التكنولوجيا وكثيفة رأس المال وأن قدرة هذه الصناعة على تلبية احتياجات المرضى من شتى أنواع الأدوية، وفق مواصفات صارمة وظروف إنتاج أكثر صرامة، ما كان ليتحقق لولا اعتمادها على أرقى أنواع التكنولوجيا والبحث والتطوير، وهي نشاطات تضطلع بها صناعة الأدوية بكفاءة عالية بحكم اعتمادها على عنصري التكنولوجيا الكثيفة ورأس المال الكثيف .فالتكنولوجيا تتمتع بقدرة فريدة على تغيير طبيعة وتوجهات أي صناعة أو تحويل الصناعة، وصناعة الدواء ليست استثناء ففي مجال تكنولوجيا الدواء توجد اليوم عدة إمكانيات تكنولوجية مهمة أبرزها ما يلي: (لبصير،سليماني،2018،ص،09)

-التقدم الهائل في مضمار فهم المناعة خصوصا في نطاق الأبحاث الجارية حاليا و المتعلقة بمرض نقص المناعة المكتسب(الايدز.)

-الأدوية الراقية عالية التكنولوجيا, الخاصة بمعالجة المركبات الطبيعية في الجهاز العصبي وخصوصا

الدماغ.

–الجيل الثالث و الرابع من الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة والمستعصية.

وفيما يتعلق باليقظة الدوائية Pharcovigilance فقد قام المجمع بوضع نظام يقوم على أربع ركائز تتمثل في:(Saidal,2014,p,26)

1– وضع نظام للرصد ولليقظة الدوائية حيز التنفيذ واستخدام المعايير الجيدة لإعداد الإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات.

2– توقيع عقد تفاعلي بين المجمع والمركز الوطني لليقظة بخصوص الأدوية والعتاد الطبي CNPM.

3– توقيع اتفاقية لليقظة الدوائية مع شركاء آخرين.

4– إنشاء مرجع لليقظة الإستراتيجية حول المنتجات الدوائية المسحوبة من الأسواق.

أ– هيكل اليقظة التكنولوجية بمجمع صيدال: بينت الدراسة أن الارتباط التسلسلي لوحدة المراقبة (مركز اليقظة) للمجمع، فهي تابعة لمديرية البحث والتطوير وتتمثل في:

1– تقديم عام لمركز البحث والتطوير بمجمع صيدال: قام مجمع صيدال في 24 جويلية 1999 بإنشاء مركز للبحث والتطوير"CRD" الذي يعد القلب النابض والهيكل المسؤول عن البحث والتطوير بالمجمع، يسعى إلى الاهتمام بما هو بحث علمي وتطوير للأدوية والتقنيات الصيدلانية، وكذا السعي إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في تصنيع الأدوية، كما يساهم في إعداد سياسة لتطوير الأدوية من أجل ابتكار صيدلاني متواصل، ومن أهم وظائفه تصميم وتطوير وصناعة الأدوية الجنيسة"Produit Génériques"حيث يطور سنويا من5 الى6 منتجات مطابقة جديدة لتدرج في قائمة منتجات المجمع.

2– قسم اليقظة التكنولوجية: تم إنشاء هذا القسم سنة 2003، حيث أوكلت له مهمة جمع، تحليل ونشر المعلومات التقنية، التي تتلاءم مع احتياجات الأفراد العاملين في مركز البحث والتطوير وهذا بتتبع كل الملتقيات العلمية ذات العلاقة بنشاط المركز، إضافة إلى مهمة إقامة نظام معلومات إستراتيجي فعال والذي يسمح ببلوغ مستوى تنافسي لا يضمن فقط بقاء المجمع، بل وحتى تطوره المستمر، ومواجهة التحديات التكنولوجية التي يفرضها المحيط الاقتصادي الجديد.(Saidal,2003,p,2)

3– أهداف خلية اليقظة التكنولوجية: ضمن هذا النوع من اليقظة فالمجمع يقوم بمراقبة المحيط التكنولوجي للصناعة الدوائية على المستوى العالمي والمحلي من أجل حماية مستقبله من خلال

مراقبة مختلف التغيرات التكنولوجية . فاليقظة التكنولوجية هنا بمثابة قناة اتصال بين المجمع وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني ، وخلية اليقظة التكنولوجية تهتم بجمع المعلومات حول:(علاوي،2016،ص،161)

–أحدث التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الصيدلانية و أحدث التكنولوجيا التي يستخدمها المنافسون؛

–الإكتشافات الدوائية لعلاج أمراض جديدة ؛

–براءات الإختراع المسجلة في صناعة الأدوية و أحدث التطورات في مجالات التكنولوجية الحيوية ؛

–أحدث التطورات التكنولوجية في المستلزمات الطبية و أحدث التقنيات اللازمة لإنتاج الخامات الدوائية التي تقوم عليها صناعة الدواء ؛

–آخر التطورات حول تكنولوجيا تغليف الأدوية وأحدث التقنيات لمراقبة جودة الأدوية ؛

–البحث عن طرق جديدة لاستخدام المستحضرات العشبية المتوفرة محليا و المواد الفعالة من أجل صياغتها في شكل مستحضرات صيدلية.

أما بالنسبة لأهم أهداف خلية اليقظة داخل المجمع فتتمثل في:

- مراقبة المنافسة؛
- مراقبة المحيط التكنولوجي؛
- مراقبة الموردين والزبائن؛
- تحقيق يقظة آمنة.

4– مصادر المعلومات لليقظة التكنولوجية بمجمع صيدال:

أ- اتفاقيات التعاون: اعتمد المجمع على إبرام عدة اتفاقيات تعاون وشراكة مع مؤسسات محلية ومخابر عالمية من أجل التعاون في مجال البحث والتطوير في الأدوية، نذكر منها:

❖ **اتفاقيات مع النظام الوطني للإبداع:** وذلك بهدف الحصول على الخبرات التكنولوجية، والمعلومات العلمية، ولتوضيح تلك الاستفادة نذكر بعض الأمثلة في ما يلي:

- توقيع اتفاقية تعاون بين مجمع صيدال ووكالة الطاقة الذرية الجزائرية: وهذا في 06أوت2003 والمتعلقة بالبحث وتطوير بعض الأدوية المخصصة للعلاج بالأشعة والموجهة لمرضى السرطان، بهدف التقليل من فاتورة استيراد هذه الأدوية بحوالي 15 مليون دولار سنويا.

كما تهدف الاتفاقية إلى إقامة تعاون علمي وتقني من أجل إقامة شراكة في ميدان البحث الصيدلاني قصد التمكن من إجراء تشخيص طبي وعلاجي للمصابين بأمراض السرطان من جهة، والتعقيم الصيدلاني بواسطة الأشعة والتحاليل من جهة أخرى. (Saidal,2003)

- قام مركز البحث والتطوير بتوقيع اتفاقية عمل وهذا في 24 جوان 2003، وتتعلق بالقيام بالبحث المشترك حول النباتات العطرية والطبية مع المعهد الوطني للطب. (مجمع صيدال،2003)

❖ **توقيع اتفاقيات شراكة لمجمع صيدال مع المنظمات الصيدلانية:** أمضى المجمع عدة عقود في مجال البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا مع مجموعة من المخابر العالمية، ومن بينها: (Saidal,2009)

- اتفاقيات شراكة مع القطب العلمي الكوبي"Pôle scientifique Cubain" سنة 2009: في المجالات التالية: البحث في اللقاح ضد التهابات الكبد الفيروسي، علاج أمراض السرطان، مضادات الالتهاب الجلدي.

- اتفاقيات شراكة مع"Quimefa" سنة 2009: وذلك في مجال البحث وتطوير الأدوية حول"d'Hémodérivés".

- عقد اتفاقيات شراكة مع"Pharma–Cuba" سنة 2009: وذلك من أجل تطوير الأدوية الخاصة بأمراض القلب، السل، السيدا في مخابر المجمع.

- عقد اتفاق مع شركة كوبية متخصصة ومعهد باستور في الجزائر لتطوير اللقاح المضاد لالتهاب الكبد الفيروسي (ب) خلال السداسي الثاني من سنة 2009.

ب-اتفاقيات اقتناء الرخص: قام المجمع بعقد اتفاقيات شراء واقتناء رخص (sous–licence) الإنتاج مع بعض المخابر الأجنبية العالمية (المؤسسات القائدة مالكي براءات الاختراع).ويمكن توضيح مختلف تلك الاتفاقيات في الجدول اللاحق:

جدول رقم 04: اتفاقيات اقتناء الرخص في صيدال.

الشركاء	تاريخ إبرام العقد	عدد المنتجات	مكان الإنتاج
Solvey Pharm (France)	1994	02	الدار البيضاء
Rhône Poulenc(France)	1997	09	الدار البيضاء
Novo Nordisk	1997	01	–
Dar El Ddawa(Jordanie)	1997	06	–
Medi cuba(Cuba)	1998	04	مركب المدية
Hayet Pharm(Jordanie)	1998	02	الدار البيضاء
Meheco (Chine)	1998	03	مركب المدية
	2003	02	
Eli lilly (USA)	1999	02	مركب المدية
Allchim(Italie)	2003	01	.
Biotechnica (Tunisi)	2004	04	.
Mepha (Suisse)	2004	02	.
Hetero Drugs(Inde)	2006	01	–

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على:

- Belahcene O., Ferfera Y**., Les effets contrastés de l'intervention des laboratoires pharmaceutiques étrangers dans le secteur Algérien de l'industrie pharmaceutique**, Les cahiers de CREAD n°107-108, Alger, 2014, P68.

6. دور اليقظة التكنولوجية في تقوية تنافسية مجمع صيدال:

فقد اتضح ما يلي:

– ساهمت خلية اليقظة في اتخاذ القرارات واختيار الشركاء المحتملين للمجمع وما يؤكد ذلك هو اتفاقيات الشراكة التي عقدها المجمع مع الكثير من المخابر العالمية العربية والأجنبية.

– اليقظة وفرت للمجمع معلومات عن قائمة الأدوية التي انتهت مدة حمايتها من اجل إنتاجها داخل المجمع بدون تراخيص أو إذن صاحب البراءة.

– سمحت اليقظة للمجمع بمراقبة وتتبع احدث التطورات التكنولوجيا في مجال صناعة الدواء، وهذا ما ساعد المجمع في الحصول على براءات اختراع لبعض الأدوية، حيث أثمرت جهود مركز البحث والتطوير التابع للمجمع حصوله على 14براءة اختراع. ويمكن توضيح مختلف براءات الاختراع التي تحصل عليها المجمع في الجدول التالي:

جدول رقم05 :بعض من براءات الاختراع التي تحصل عليها المجمع

العدد	عنوان البراءة	تاريخ الإيداع لدى INAPI	تاريخ الحصول على البراءة
1	تصنيع أقراص *orodispersible* على أساس حمض أسيتيل الساليسيليك *acétylsalicylique*	10/04/2005	2006
2	عملية تصنيع مسحوق للتعليق أموكسيسيلين هيدرات *amoxicillin Trihydrate* بواسطة تبديل للفينيل ألانين في السكروز	10/04/2005	2006
3	10 تشكيل وعملية تصنيع ضخ الإماهة المذاب	10/04/2005	2006
4	صياغة مصفوفة التفكك بسرعة (*Saidaburst*)	20/11/2005	2007
5	صياغة أقراص *orodispersible* المغلفة القائمة على الإيبوبروفين *ibuprofène*	30/05/2007	2008
6	إنتاج كبسولة التخسيس العشبية	05 /08/ 2007	2008
7	/تصنيع كبسولة مساعدة على علاج ارتفاع ضغط الدم بالأعشاب	08/2007	2008
8	تصنيع كبسولة *orodispersible* على أساس أوندانسيترون *ondansetron*	08/2007	2008
9	صياغة أقرص *orodispersible* على أساس الأولانزابين *olanzapine*	12/2007	2008
10	عملية تصنيع أقراص تستخدم تحت اللسان تحتوي على البوبرينورفين *Buprénorphine*	03/2008	2010

المصدر : من إعداد الباحثات بالاعتماد على :

Rapport sectoriel, (2011), l'industrie pharmaceutique: état des lieux, enjeux et tendanceslourdes……..dans le monde et en Algérie, N° 1, Janvier, P 26

إضافة إلى براءات الاختراع السابقة يطمح المجمع للحصول على براءات اختراع أخرى في إطار الإستراتيجية الجديدة للمجمع. ويتعلق الأمر بالمنتجات المتعلقة بمواد التجميل ذات الأصل النباتي، وكذا المواد المتعلقة بالمكملات الغذائية.

7.خاتمة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يعتبر نظام المعلومات أكثر الأصول الإستراتيجية أهمية بالنسبة للمؤسسات، وذلك من خلال توفير المعلومات ذات جودة عالية تكون متاحة في الوقت المناسب، مما يقتضي أن تتوفر هذه المؤسسات على البنية التحتية الكفيلة بجعل عملية تحصيل ومعالجة ونشر المعلومة بالطريقة المثلى وفي أحسن الظروف، وذلك من خلال تخصيص موارد مادية وبشرية تدعم وظيفة نظام المعلومات.

2- اليقظة التكنولوجية تتمثل في جمع المعلومات التي تمكن المؤسسة من سبق الإبداعات والتغيرات التكنولوجية.

3- ترتبط المؤسسة بالمحيط التكنولوجي، العلمي والتغيرات التي تحصل فيه برصدها لأحدث التكنولوجيات والتقنيات المتجددة، التي تساعدها على تحقيق كفاءة تخصيص الموارد، وتشجيعها على الإبداع والابتكار، فتكون بذلك سباقة في خلق مزايا تنافسية، فتتفادى بذلك تقليد المؤسسات المنافسة لها.

4- تلعب نظم المعلومات دورا رئيسيا في دعم اليقظة التكنولوجية، وذلك من حيث توفير المعلومات من اجل دعم عملية الإبداع والابتكار وحسن إدارة الموارد التكنولوجية فضلا على المساهمة في اكتساب المزايا التنافسية.

5- تعتمد الصناعة الدوائية في الجزائر على التبعية الأجنبية في مجال الأدوية وتعتمد على تغطية الطلب المحلي عن طريق الاستيراد بنسبة 63%.

6- تسيطر الأدوية الأصلية المستوردة من طرف المؤسسات الأجنبية على السوق الجزائرية بنسبة تقدر بـ65.%

7- يمتلك المجمع وحدة مركزية مكلفة بالمراقبة (خلية اليقظة)، وهي تابعة لمديرية البحث والتطوير، كما تشارك المديرية بشكل قوي في اليقظة بالمجمع من خلال تقديم الموارد المالية الضرورية لتشغيلها.

8- وعي مجمع صيدال بأهمية بأنظمة المعلومات والدور الذي يلعبه في تحسين تنافسيته سرعت من عصرنة وتطوير هذه الأنظمة .

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح مايلي:

1- ضرورة اهتمام المؤسسات لأنظمة المعلومات واليقظة التكنولوجية، وإدماج هذه الأنظمة وتنميتها في المؤسسات خاصة في ظل المنافسة الشديدة.و مواكبة التطورات التكنولوجية والاحتكاك بالخبرات الرائدة.

2- يجب التفكير بشكل جدي في ربط مؤسسات صناعة الأدوية في الجزائر بالمعاهد والجامعات الجزائرية؛ من اجل الاستفادة من منتجات مخابر البحث العلمي، والانتقال الفعلي من الإنتاج الجنيس إلى الإنتاج الأدوية الأصلية، والاعتماد على المؤهلات والكفاءات الجزائرية في مجالات البرمجيات وأنظمة الإعلام الآلي لبناء أنظمة معلوماتية صلبة ومواكبة نمو القطاع.

قائمة المراجع:

-F.Jakobiak, **Exemples commentés de veille technologique**, les éditions d'Organisation, Paris, 1992.

- Jean-Jacques CHANARON, **Thierry GRANGE, Vers une Refondation du Management Technologique**, Revue du Management Technologique, 14(N°3), 2006, P85.

-بشير عباس محمود العلاق،(2009)، **إدارة التسويق الصيدلاني،منظومة قطاع الدواء والأجهزة والمستلزمات الطبية وخدمات الرعاية الصحية** ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ،ص 5.

-بن طاطة عتيقة،(2018)، **أثر نظام المعلومات على تحسين جودة الخدمات البنكية–دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية–**، مجلة الإقتصاد والمالية المجلد04 عدد02، ، ص 236.

-عبد الوهاب بن بريكة ، عادل مياح ،(2011)، **الهيكل الصناعي الدوائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية– جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد9 ، ص ص57–58.

- علاوي نصيرة، واقع اليقظة الإستراتيجية في مجمع صيدال، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد06، سبتمبر 2016، ص 161

– هواري معراج،ناصر دادي عدون،(2005)، **اليقظة التكنولوجية كعامل للإبداع في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة سيدي بلعباس ،عدد خاص، ، ص 161.

– رتيبة حديد، نوفل حديد،(2005)، **اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة**، المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للحكومات والمنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 189 .

–إسلام لبصير، الحسين سليماني،(2018)، **دور التكنولوجية والمعرفة في تحقيق التنمية الصناعية– دراسة حالة مجمع صيدال–**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص09.

–سامية لحول، مقري زكية، **التسويق كأسلوب لمعالجة إشكالية تنافسية مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**، المؤتمر العلمي الثالث حول: إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27–29نيسان، 2009 ، ص 04.

– يحي الشريف حنان،(2018/2017)، **تأثير نظام المعلومات على اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الجزائرية–**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص14.

– عمار بوشناف،(2002)، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية :مصادرها، تنميتها، تطويرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 87.

– مولود حطاب ،(2016/2015)، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة–دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص 213.

-Farida ZIANI, Brahim BRAHAMIA , **La consommation de médicaments en Algérie entre croissance, financement et maîtrise** , Les cahiers du MECAS , N° 13/ Décembre 2016, P192 .

-SAIDAL, rapport du conseil d'administration 2015, p23

-SAIDAL, rapport du conseil d'administration 2014, p26.

- saidal news, bulletin d'information interne du groupe saidal, n°6, décembre-janvier 2003, P 02.

Rapport de Gestion, groupe saidal, 2003.

- وثائق تعريفية داخلية خاصة بمركز البحث والتطوير، مجمع صيدال، صادرة عن المركز سنة 2008.

-Rapport de Gestion, groupe saidal, 2009.

- Belahcene O., Ferfera Y., Les effets contrastés de l'intervention des laboratoires pharmaceutiques étrangers dans le secteur Algérien de l'industrie pharmaceutique, Les cahiers de CREAD n°107-108, Alger, 2014, P68.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد:1/ جوان2020 ، ص251- 272

المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات المتعددة الجنسيات

Social and Environmental Responsibility of Multinational Companies

* د.سايح فطيمة
fatima.sayah
المركز الجامعي لغليزان –الجزائر
fatima.sayah@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

إنَّ التطور الذي يشهده العالم ومختلف المؤسسات الاقتصادية في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي يفرض على الشركات تبني المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية. حيث تسعى كبرى الشركات العالمية إلى وضع خطط إستراتيجية للمحافظة على البيئة. فالمشاريع المسئولة اجتماعياً للشركات تعمل على الحفاظ على البيئة والحد من استخدام الموارد الملوثة للمحيط واستنزاف المواد الأولية المستخرجة، وقد تبنت شركات العالمية خططها الإنتاجية على حل القضايا البيئية وانتهاجها للمسؤولية الاجتماعية، حيث تتميز بتحسين كفاءة الوقود من أجل التقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وجعلها أنظف للمساعدة في الحد من تلوث الغلاف الجوي و تنويع مصادر الطاقة.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية، الشركات المتعددة الجنسيات.

تصنيف JEL: M14, F23 .

Abstract:

The evolution of the world and the development witnessed by the world and various economic institutions in light of the changes in the global economy forces companies to adopt social responsibility and environmental responsibility. Major international companies are seeking to develop strategic plans to preserve the environment. Socially responsible enterprises are working to preserve the environment and reduce the use of polluting resources of the ocean and depletion of extracted raw materials. Cleaner to help reduce atmospheric pollution and diversify energy sources.

Keywords: social responsibility, environmental responsibility, MNF.
JEL classification codes: M14, F23.

* المؤلف المرسل: sfatima142009@gmail.com

1. مقدمة:

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفاً بشكل واضح، حيث حاولت منظمات الأعمال تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل. ولكن ملامح هذا المفهوم لم تتحدد أو تتبلور بصورة جلية في أذهان البعض من مرديه أو مستمعيه، ولذا ينبغى علينا توضيح ماهية المسؤولية الإجتماعية. إنَّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية أصبح يتردد على مسامعنا كثيرًا في السنوات الأخيرة وكذا على ألسنة العديد من المثقفين والسياسيين والمفكرين وناشطوا المجتمع المدني علمًا أنَّ المؤسسات والشركات عاشت منذ الثورة الصناعية في رواج الكبير، حيث كان التطور الصناعي في تصاعد مستمر على حساب المواطن، وكان الاتجاه نحو تعظيم الأرباح يبرر كل شيء لصالح الأعمال على حساب مصالح الأطراف الأخرى، فكان في البدء أسبوع العمل ذي المائة ساعة عمل، ظروف العمل المأساوية، الأمراض المهنية وإصابات العمل الفردية والجماعية، الاستغلال الإستنزافي للموارد، كانت كلها مقبولة كثمن إجتماعي في سبيل تحقيق ودفع عجلة التطور الاقتصادي، لهذا شهدت فترة الثورة الصناعية الكثير من المآسي الإنسانية، من سوء الاستغلال والإهمال وتشغيل الأطفال والأحداث والنساء في ظروف كارثية. واستمرت هذه الحالة حتى بداية القرن العشرين.

وأضحت شركات العالمية رائدة في هذا المجال نظرًا للخبرة ولإدراك أهمية المنتجات الصديقة للبيئة ومكانتها لدى العملاء. لذلك حرصت الشركات على أن تكون منتجاتها نموذجاً مثاليًا في الصداقة للبيئة، يساهم في تأكيد مكانتها الرائدة في المنتوجاتها الصديقة للبيئة.

حيث تم طرح الإشكالية العامة التالية :

ما مدى تبني المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية من طرف للشركات المتعددة الجنسيات ؟

وتتفرع إشكالية الدراسة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية للشركات، وما أهميتها؟
- ✓ ما هي دوافع تبني الشركات المتعددة الجنسيات للمسؤولية الاجتماعية والبيئية ؟
- ✓ ما مدى مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات ببرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية؟
- ✓ ما هي أهم المبادرات والبرامج المجسدة على أرض الواقع؟

فرضيات الدراسة:

يرتبط نجاح ونمو المؤسسات الاقتصادية بمدى إدراك المسؤولية الاجتماعية والبيئية المتعلقة بعدد من القيم ومعايير الإنسانية السامية، كالتكافل والإحساس بالوطنية اتجاه كل ما له علاقة

بالمؤسسة سواءً كان زبونًا، مستهلكاً، موظفاً أو عاملاً مساهمًا، مالك، فرد من المجتمع ... ولهذا فإنه متى ما زادت المؤسسة الاقتصادية في فهم وإعطاء أهمية وقيمة لتلك العملية الضميرية زادت عملية تطور وازدهار ورقي المؤسسة في الوطن مما يزيد من ربحيتها وسمعتها. وعليه للإجابة على الإشكالية المطروحة نعرض الفرضية التالية:

الفرضية : تُطبّق الشركات المتعددة الجنسيات المسؤولية الاجتماعية والبيئية بكافة أبعادها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في العناصر التالية:

- ✓ تقديم معلومات نظرية حول المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية؛
- ✓ التشديد والتأكيد على أهمية وضرورة وعي المؤسسة بواجباتها تجاه المسؤولية الاجتماعية قصد تحقيق الفوز في معركة المنافسة؛
- ✓ توضيح العلاقة التي تربط بين المسؤولية الإجتماعية والميزة التنافسية.

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط الأساسية التالية:

- ✓ معرفة أساسيات المسؤولية الإجتماعية والبيئية وتأثيرها على المجتمع؛
- ✓ إبراز مكانة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات المتعددة الجنسيات؛
- ✓ التعرف على واقع تبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية في الشركات المتعددة الجنسيات العالمية محل الدراسة؛
- ✓ مدى مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات العالمية ببرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية وتأثير ذلك على المجتمع والدولة بصفة عامة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة للباحثة وهيبة مقدم (2019) بعنوان "أهمية المسؤولية الاجتماعية في تهذيب الممارسات الإدارية للشركات متعددة الجنسيات في ظل تحديات العولمة"، حيث توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة دمج برامج المسؤولية الاجتماعية في إطار استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات. حيث تعود عليها هذه الاستراتيجيات وعلى المجتمع بالنفع سواء في المجال الربحي أو الاجتماعي أو بيئي.
2. دراسة للباحث (طارق راشي، 2013)، بعنوان ":دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الإعمال." وتوصل الباحث إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مهمة وهي تتعاظم وتمتد إلى مجالات كثيرة كما تسهم في توعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرًا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة

مشاكله، وكذا عرض عدد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال وأهمية الالتزام بها نظرًا لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك.

منهجية البحث:

تفرض طبيعة الدراسة الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي خاصة فيما يخص الإطار النظري من التعريفات وتطور بعض المصطلحات بالإضافة إلى الاستناد ببعض التجارب العالمية.

حيث أنَّ المنهج الوصفي يقوم على جمع معلومات وبيانات من مختلف المراجع والمصادر من أجل تكوين صورة متكاملة حول ظاهرة مدروسة.

وسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على المفهوم السائد للمسؤولية الاجتماعية والبيئية مع اقتصار ذلك على المؤسسة الاقتصادية باعتبارها العامل الأساسي في ربط أفراد المجتمع مع الحكومة والبيئة، ثم يلي ذلك عرض بعض النماذج الرائدة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية المتبناة من طرف كبرى الشركات العالمية من خلال دراسة حالة الشركات المتعددة الجنسيات داخلياً وخارجياً، ثم الخروج في الأخير بجملة من التوصيات.

وبناءًا على هذا سنحاول من خلال هذه الورقة تحديد إطار عام لفهم وتوضيح أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية مع رؤية استطلاعية لبعض الشركات المتعددة الجنسيات العالمية.

2. السياق النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

تزايد دور العولمة الاقتصادية خلال سنوات التسعينيات، ممّا أدى إلى ظهور شركات لعبت دورًا في الحدّ من الفقر وعملت على تحقيق مبدأ الحق في الملكية وتفعيل أنظمة الحوكمة، إضافة إلى ضمان سلامة البيئة. كما اعتبر عالم المال جزءًا من المجتمع من خلال بحثه عن إيجاد طرق ترفع المكاسب الايجابية.

المسؤولية الاجتماعية للشركات(CSR) ، والمعروفة أيضًا بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع، مواطنة الشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المسؤولية المجتمعية، مساءلة الشركات، وتعد ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي موضع نقاش وانتقادات واسعة.

2.2. تعاريف المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية المجتمعية مفهوم متعدد المجالات فعند تناول مفهوم المسؤولية يجب علينا تعريفها لغةً واصطلاحاً.

- ✓ لغةً: هي الأعمال التي يكون الإنسان مطالباً بها.

✓ اصطلاحاً: هي المقدرة على أن يلزم الإنسان نفسه أولاً، والقدرة على أن يفي ذلك بالتزامه بواسطة جهوده.

ونورد هنا أهم التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية أهمها:

حسب معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فإنَّ المسؤولية الاجتماعية تعرف بأنَّها :'' ترتكز على ارتباط الحقوق بالواجبات، فإشباع الحاجات، وحل المشكلات، كما أنَّها لابد أن ترتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع، واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم، وحل مشكلاتهم معتمدين على أنفسهم، والمسئولية الاجتماعية تكون متبادلة بين الأفراد والجماعات، وبين المجتمعات المحلية والمجتمع العام." (زكي بدوي، 1982، صفحة 395)

وحسب المجلس الدولي للتنمية المستدامة (2007) فانَّ المسؤولية الاجتماعية هي: "إلتزام منظمات الأعمال للمساهمة في التنمية إلاقتصادية المستدامة، بما يتضمن التعامل مع العاملين، والمجتمع المحلي، من أجل تحسين جودة الحياة لهم." (العصيمي، 2015، صفحة 10).

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف (فلاق، 2013، صفحة 31).

–وتعرف أيضا بأنَّها هي تلك المسؤولية التي تهتم بها منظمات الأعمال والتي تؤثر برامجها على مجموعات اقتصادية واجتماعية من أصحاب المصالح (العمال، الزبائن، الدائنون، مستهلكون، البيئة والمجتمع المحلي...)، وقدرتها على تلبية توقعاتهم.(LEPISSIER, 2001, p. 79) .

ويعرفها البنك الدولي على أنَّها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية، بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آنٍ واحد " بمعنى أنَّ المسؤولية الاجتماعية تكمن في التعاون مع المجتمع المحلي لتحقيق الأهداف الاجتماعية، إضافة للأهداف الاقتصادية، وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال هذا التعريف نلاحظ أنَّه ركز على الجانب الخارجي للمسؤولية الاجتماعية (مانع، 2011، صفحة 10).

كما عبَّر كارول (Carroll 1999) عن المسؤولية الاجتماعية بالالتزام رجال الأعمال بإتباع سياسات تؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سلوكيات وأفعال مرغوبة من حيث

مواءمتها لأهداف وقيم المجتمع. وتعرف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بأنَّها "التطوع الذاتي للمنظمات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل" (Lemercier، 2006، صفحة 2).

3.2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية على جملة من المبادئ حسب منظمة الأمم المتحدة وهي (Pesqueux & Biefot, 2002, p. 19):

- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الإيزو 14000؛
- الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك؛
- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- تصميم أنشطة المنظمات بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي والثقافي للمجتمع؛
- القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية؛
- تنفيذ الإستراتيجيات الساعية لتحقيق الربح للمجتمع والشركة معاً.

4.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

عرض بعض الباحثين عناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في إطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد، حيث أن هذه العناصر يمكن أن تكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين، وحسب كرول Carroll فإن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي: الاقتصادي Economic، والأخلاقي Ethical، القانوني Legal، الخيرية Philanthropy، وفي هذا الإطار قدم كرول Carroll مصفوفة بيَّن فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة، حيث أن فهم هده العناصر الأربعة للمسؤولية الاجتماعية التي قدمها كرول Carroll يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع وخاصة في إطار العناصر الاقتصادية والقانونية حيث تمثل هذه العناصر مطالب أساسية للمجتمع من المفترض تلبيتها من قبل منظمات الأعمال. في حين يتوقع المجتمع من منظمات الأعمال أن تلعب دورًا أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري، علمًا بأنَّ هذا الأخير يمثل في حقيقته رغبات مشروعة للمجتمع من المفترض أن تتبناه منظمات الأعمال، وقد وضع كرول Carroll هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن إستناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، وكما هو موضح في الشكل التالي (ياسين، 2008، صفحة 33):

الشكل 1:هرم كرول Carroll للمسؤولية الاجتماعية

المصدر : (ياسين، 2008) و(محسن، الغالبي، و محسن العامري، 2005، صفحة 83)

3. السياق النظري لمفهوم المسؤولية البيئية

1.3 مفهوم المسؤولية البيئية: أصبح مفهوم **المسؤولية البيئية** في السنوات الأخيرة يتردد على مسامعنا باستمرار على ألسنة العديد من النخبة المثقفين والسياسيين والمفكرين وجمعيات وناشطوا المجتمع المدني. أصبحت الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر تولي اهتمام كبير بالاعتبارات البيئية في استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة المدى. الأمر الذي يسمح ببقائها في السوق وتنمية تنافسها مع نظرائها من المهتمين بالبيئة. وكذلك هي نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية في النشاطات الممارسة من قبل المؤسسات الصناعية، لذلك يجب أن يتوفر موظفيها ومسيريها على مسؤولية بيئية ذات مستوى متميز وفعال حيث يساعد ذلك في التخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية في المؤسسة.

2.3 تعاريف المسؤولية البيئية: تعرفها المنظمة العالمية للمعايير: " بأنها نشاطات للمؤسسة لتتحمل المسؤولية الناتجة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع البيئة المحيطة بها، لتصبح بذلك نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع ومع مبادئ التنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية

الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية حيث تدمج هذه المرتكزات في النشاطات اليومية للمؤسسة. (Capron & Quairel-Lanoizelée, 2007, p. 23)، وهي تشمل جل التنظيمات البيئية التي تصدر بشكل قوانين أو مراسيم بمختلف أنواعها، ويعتبر الالتزام بالتنظيم البيئي المحرك الأساسي للتقدم في مجال البيئة. (Raspiller & Riedinger, 2005, p. 197)

ويعرفها Huckle (1995) أيضاً "إلزامية صناع القرار على وضع قرارات تسمح بحماية وتحسين سلامة البيئة، واتخاذها ضمن اهتماماتهم الأولية". (**زيدان و يعقوبي، 2012، صفحة 4**).

ويمكن تعريف المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال على أنها مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات، تخفيض التلف والانبعاثات، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلاً على البيئة كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة.(MAZURKIEWICZ, 2004, p. 7)

3.3 مجالات المسؤولية البيئية: وتقسم مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة إلى ما يلي (Holtbrugge & Dogl, 2012, p. 183):

- ✓ مجال المساهمات العامة.
- ✓ مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية
- ✓ مجال الموارد البشرية.
- ✓ مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة.

وتعتمد الشركات في تطبيق الإدارة البيئة على التشريعات والقوانين، مجموعات الضغط، معايير الجودة والمنافسة والتمويل مثلما يوضح الشكل التالي:

الشكل 2: أدوات تطبيق الإدارة البيئة

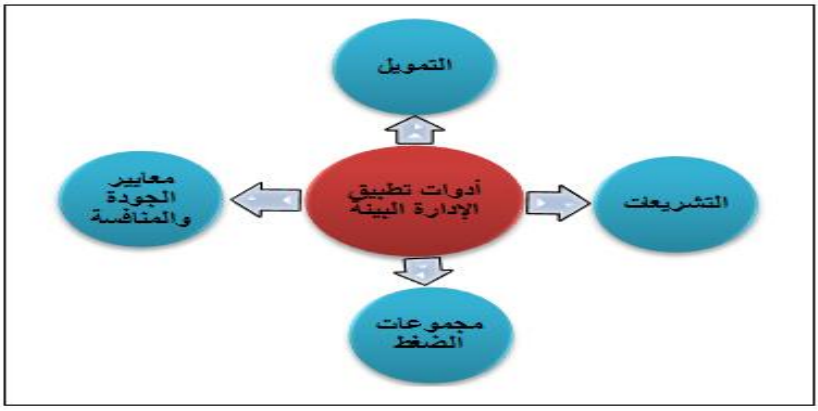

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على (عدنان &مطانيوس, 2009, pp. 36-37)

حيث تزود منظمة ISO الشركات بهيكل لإدارة التأثير البيئي والسيطرة عليه من خلال سلسلة من المواصفات الدولية ISO 14000 التي طورتها اللجنة (TC 207) ، بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات والتوجهات الشاملة بهدف تطوير وتنفيذ وصيانة وتقويم السياسات والاستراتيجيات والأهداف البيئية، وتسعى باستمرار لمعالجة المشاكل البيئية من مصادرها وتوجه اهتمامها للمواقع الحرجة بشكل خاص (مشان، 2019، صفحة 54).

وهناك من عرفها على أنها مجموعة من المتطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المؤسسات ويتكيف مع مختلف الظروف، تهدف إلى حماية البيئة ومنع التلوث. (بوكثير و مناخ، 2018، الصفحات 225-226).

تتكون السلسلة من مجموعة من المواصفات الطوعية المكملة للمتطلبات الإلزامية التي تفرضها السلطات المعنية من خلال التعليمات والضوابط البيئية، وبفضل مرونتها ومشاركة جهات مختلفة بإعدادها اكتسبت قبولاً عالمياً ساعد على توفير فهم دولي مشترك للقضايا البيئية وكيفية التعامل معها، كما ساعد على تحسين الأداء البيئي وخفض كلفته على المستوى العالمي (مشان، 2019، صفحة 54)، ونوضح هذه المجموعة من المواصفات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: مواصفات نظام الإدارة البيئية

المواصفات	الرمز	التعريف
الإدارة البيئية	ISO14001	تشمل المتطلبات التي تسمح للمؤسسة الحصول على شهادة المطبقة.
	ISO 14004	تساعد على تنفيذ نظام الإدارة البيئية بشكل أفضل وذلك من خلال توفير اطر عملية لعدة مواضيع،المراجعة البيئية الدولية،تقييم الآثار البيئية.....
التدقيق البيئي	ISO14010	تقدم المبادئ العامة للتدقيق البيئي، وتطبق على جميع أشكاله وليس على نظام الإدارة البيئية فقط.
	ISO 14011	تستعمل في تدقيق الإدارة البيئية وقابلة للتطبيق على جميع أنواع وأحجام المؤسسات وتعتبر كوثيقة توجيهية.
	ISO 14012	تختص بالمعايير المؤهلة للمدققين البيئيين من داخل المؤسسة وخالجها.
	ISO 14013	تحدد الإطار العام لكيفية إدارة برنامج التدقيق البيئي وفقا لمواصفات ISO 14011
	ISO 14014	تحدد العمليات الأساسية للتدقيق البيئي.
	ISO 14015	تعمل على التقييم البيئي للمؤسسات والمواقع.
تقويم الأداء البيئي	ISO 14031	توفر الأدوات المساعدة على تقويم الأداء البيئي، كالتقويم التحليلي الذي يمكن تطبيقه على البيانات الخام أو تقويم الأداء البيئي الذي يعتبر نظام فرعي من نظم الإدارة البيئة.

	ISO 14032	توضيح تقييم الأداء وكيفية القيام بذلك.
تقييم دورة حياة المنتوج	ISO 14040	توضح ممارسات وتطبيقات وحدود تقييم دورة حياة المنتوج.
	ISO 14041	توضح المتطلبات الخاصة والتوجيهات اللازمة لإعداد أدوات وإدارة ومراجعة تحليل دورة حياة المنتوج.
	ISO 14042	تقييم التأثيرات البيئية المحتملة باستخدام نتائج تحليل دورة حياة المنتوج.
	ISO 14043	تفسير نتائج تقييم دورة حياة المنتوج من خلال المعايير المختلفة وتستعرض طبيعة ونوعية البيانات اللازمة لهذه العملية.
الملصقات البيئية	ISO 14020	تتضمن الأهداف والمبادئ التي يجب اعتمادها في جميع نماذج الملصقات.
	ISO14021	تطبق على المنتجين الذين يصرحون بان منتجاتهم تحمل ميزة بيئية معينة.
	ISO 14022	تحدد شروط استخدام الرموز البيئة للدلالة على التميز البيئي لمنتوج ما وتثبت عادة في الملصقات البيئية.
	ISO 14023	تقدم إطار ومنهجية للقيام باختبار المصطلحات والرموز والتحقق منها.
	ISO 14024	هدفها تحديد المبادئ والبروتوكولات التي تستطيع بموجبها برامج الملصقات تطوير المعايير البيئة لمنتوج معين.
	ISO14025	تتضمن إجراءات و مبادئ إرشادية.
الجوانب البيئية في مقاييس المنتوج	ISO 14060	تساعد في وضع مواصفات تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئة وتأثيراتها منذ البداية مما يعمل على تحسين الملف البيئي للمنتوج.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على (خامرة، 2007، الصفحات 101-103) و (خبابه و عريوة، 2016، الصفحات 192-193) و (بوكثير و مناخ، 2018، الصفحات 225-227)

4.3 المسؤولية البيئية والمؤسسة الصناعية:

يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الصناعية، في ما يلي:

- ✓ زيادة الوعي البيئي لدى العمال ومنح الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية للحد من التلوث.
- ✓ تنمية المشاركة الشخصية والجماعية.
- ✓ البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة.
- ✓ وضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.

4. المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات المتعددة الجنسيات العالمية

1.4 المبادرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات المتعددة الجنسيات:

تنفق أكبر 500 شركة في العالم 20 مليار دولار أمريكي سنويًا على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وفقًا لليونسكو. وتعمل المؤسسات في جميع أنحاء العالم، سواء الكبيرة منها أو الصغيرة، على زيادة جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية و**البيئية** للشركات، حيث يكشف المستهلكون من تدقيقهم لأخلاقيات العمل(jacksonstone, 2019) . ونعرض بعض المبادرات المسؤولية الاجتماعية و**البيئية** لبعض الشركات المتعددة الجنسيات كالأتي (Payseno, 2018).

- **شركة Bosch**:

قامت شركة Bosch بالتبرع بأكثر من 100 مليون دولار في عام 2017 وحده، وتعد مؤسسة Robert Bosch Stiftung Foundation واحدة من أكبر المؤسسات الخيرية وأكثرها نشاطًا في الاتحاد الأوروبي. حيث ركزت Bosch في العام 2019 على السلام والاندماج والشمول والحوار من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات بما في ذلك دعم المدارس وتمويل المشاريع المجتمعية وتدريب المهنيين وعمال الصحة في المجالات متعددة مثل التمريض والعلاج. وتستثمر الشركة حوالي 50 في المائة من ميزانيتها في مجال البحث والتطوير وفي التقنيات التي تدعم حماية البيئة من خلال برنامج Bosch eXchange ، كما تهتم بإنتاج مكونات السيارات صديقة للبيئة، مما ينتج 23000 طن متري من CO_2 سنويًا (Payseno, 2018).

- **شركة Starbucks**:

بدأت الشركة ستاربكس في عام 1997 ، حملتها الأولى لمحو الأمية في كندا والولايات المتحدة، وأصبحت شركة عالمية حاليًا. فعلى سبيل المثال قامت بمبادرة على مستوى العرض لتوفير مليون شجرة قهوة للمزارعين كشريك في تحدي القهوة المستدام التابع لمنظمة Conservation International. أثناء وجودها في المتاجر، تخطط الشركة لتوظيف 10000 لاجئ في 75 دولة في السنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى 25000 من قدامى المحاربين بحلول عام 2025 (Payseno, 2018) .

- **شركة Coca-Cola** :

تأسست مؤسسة كوكاكولا في عام 1984 ، ومنذ ذلك الحين تبرعت بأكثر من 820 مليون دولار لإعطاء الأولوية لتمكين المرأة وترقيتها وإدماجها في سوق العمل، والحصول على مياه الشرب النظيفة، وتنمية الشباب المحرومين وعاطلين عن العمل. تهدف الشركة كل عام إلى

تخصيص واحد بالمائة من أرباحها وتوزعها على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، كما تعمل على تشجيع تبرعات الموظفين من خلال برنامج هدايا متطابق. في عام 2017 ، قدمت مبلغًا قدره 250000 دولار أمريكي لصندوق الكلية الأمريكية الهندية للمنح الدراسية وبناء المجتمع للشباب الأمريكيين الأصليين (Payseno, 2018) .

- **شركة Adidas** :

تعتبر شركة Adidas واحدة من أكبر الأسماء في الملابس الرياضية و تهدف للحفاظ على الحياة البحرية من خلال برنامج .Run for the Oceans. وتساهم Adidas بمبلغ مليون دولار في برنامج Parley Ocean لحماية المحيطات من بقايا بلاستيك، علاوة على ذلك، فإن المتسابقين يجمعون الأموال من خلال مشاركتهم وتبرعاتهم. (Payseno, 2018).

- **شركة Levi's**:

الشركة التى صنعت الجينز أصبحت شركة عالمية وقد تأكدت من أنَّ "المسؤولية الاجتماعية" يتم "تحطيمها في النسيج" من خلال تبذير في كمية المياه أثناء عملية الإنتاج فقامت بعدة مبادرات لتقليل من استخدام الماء مثل Water <Less ، والتى تقلل بشكل كبير من استخدام المياه في مراحل التصنيع – بنسبة تصل إلى 96 في المائة لبعض الأساليب. منذ أن أطلقت الشركة هذه الحملة من خلال هذا البرنامج في عام 2011 ، وفرت ليفى أكثر من مليار لتر من المياه. وبحلول عام 2020 ، تتوقع الشركة تصنيع 80 في المائة من منتجاتها باعتماد هذه العملية،وذلك بزيادة تقدر بنسبة 25 في المائة في اليوم الواحد.(Payseno, 2018) .

- **شركة GE**:

جنرال إلكتريك بالإنجليزية General Electric واختصارها GE هي شركة صناعية وتكنولوجية أمريكية ضخمة متعددة الجنسيات. يقع مقر الشركة الرئيسى في مدينة الرئيسى في مدينة فيرفيلد بولاية كناتيكت الأمريكية. وفي تقييم فوربز فهي ثاني أكبر شركات العالم، ولها ما يفوق 300ألف عامل. (جنرال إلكتريك، 2020).

إنَّ شركة جنرال إلكتريك(GE) ، هو تكتل شركات متعدد الجنسيات مُدرج في مدينة نيويورك ومقره الرئيسي في بوسطن. اعتباراً من 2018،كانت الشركة تمارس أنشطتها في القطاعات التالية:الطيران،الرعاية الصحية، الطاقة، الطاقة المتجددة، الصناعة الرقمية، الصناعات المضافة، رأس مال المحاصة والمالية، الإضاءة، والنفط والغاز. (جنرال إلكتريك، 2019).

وفي عام 2016 وحده، ساهمت مؤسسة GE بمبلغ 88 مليون دولار في البرامج المجتمعية والتعليمية، في الوقت الذي قدمت فيه أيضًا مساهمات الموظفين والمتقاعدين من خلال هدايا المقدمة من.GE Foundation وتركز برامج تطوير الصحة التابعة للمؤسسة على توفير الرعاية الصحية للمجتمعات المحتاجة حول العالم. (Payseno, 2018)

- **شركة BMW**:

تم تصنيف مجموعة BMW كأحد أكثر شركات السيارات استدامة في العالم من قبل مؤشر داو جونز منذ عام 1999 ، وتشتهر مجموعة BMW بمبادرات في مجالات عديدة كالتعليم والصحة والتفاهم بين الثقافات. من بين أهم البرامج التي تسلط الضوء على هذه المجالات نذكر حملة سبل العيش للشباب، التي تدعم حاليًا 400 شاب في الهند لتعلم مهارات الكمبيوتر واللغة الإنجليزية الأساسية (Payseno, 2018).

- **شركة Dell**:

نفذت Dell خطة "تراث الخير" لعام 2020 كالتزام "بتحقيق تقدم بشري" من خلال الاستدامة البيئية، ومعالجة تحديات المجتمع، والمسؤولية العالمية لسلسلة التوريد والتنوع في التوظيف. وتعمل Dell حاليًا بالشراكة مع Education Camera لتوفير 16 مليون ساعة من التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لثلاثة آلاف 3000 معلم في إثيوبيا، والذين يمكنهم بدورهم أن ينقلوا معارف الكمبيوتر هذه إلى فصولهم الدراسية وشباب بلدهم.(Payseno, 2018) .

- **شركة Walt Disney Company**:

صنفت شركة ديزني، الشركة الأولى في صناعة الترفيه، على أنَّها واحدة من "أكثر الشركات إثارة للإعجاب في العالم" من قبل Fortune لمدة عامين على التوالي. تتمثل المهمة الاجتماعية للشركة في تعزيز المجتمعات "من خلال توفير الأمل والسعادة والراحة للأطفال والعائلات الذين هم في أمس الحاجة إليها" وقامت بمنح أكثر من 400 مليون دولار للمنظمات غير الربحية في عام 2016.(Payseno, 2018)

- **شركة VoluntEARS** :

يشجع برنامج الشركة "VoluntEARS" الموظفين على التبرع بالوقت، والذي بلغ 2.9 مليون ساعة من الخدمة منذ عام 2012 بهدف الوصول إلى خمسة ملايين ساعة من خدمة مجتمع الموظفين بحلول عام 2020. (Payseno, 2018)

2.4 ترتيب الشركات المتعددة الجنسيات حسب مسؤوليتها الاجتماعية

1.2.4 ترتيب الشركات المتعددة الجنسيات حسب مسؤوليتها الاجتماعية لسنة 2018

الجدول 2: أفضل 10 شركات لسمعة المسؤولية الاجتماعية لسنة 2018

Rank	Home	2018	Score
1	United States	Google	71.9 ↑
2	United States	The Walt Disney Company	69.5 ↑
3	Denmark	LEGO	69.4 ↓
4	Brazil	natura	69.4
5	Denmark		68.7
6	United States	Microsoft	68.1 ↓
7	Germany	BOSCH	68.1
8	Japan	Canon	67.6 ↑
9	France	MICHELIN	67.6 ↑
10	Sweden	IKEA	67.2 ↑

Source: (Gonçalves, 2018)

يكشف الشكل أعلاه عن أفضل 10 شركات تتمتع بأفضل سمعة في مجال المسؤولية الاجتماعية **والبيئية** للشركات، حيث تحتل Google المرتبة الأولى كشركة ذات أفضل سمعة في مجال المسؤولية الاجتماعية **والبيئية** للشركات، على الرغم من التأثير البيئي الهائل لقطاع الإنترنت. وهي الشركة الوحيدة التي حصلت على درجة قوية في البعد "مكان العمل"، كما أنَّها رائدة في الأبعاد الفرعية "تكافؤ الفرص" و"المكافآت" و"رفاهية الموظف". قد يكون هناك سبب آخر يتعلق بالاعتراف بالشركة باعتبارها واحدة من أكثر الشركات الصديقة للبيئة في صناعة الإنترنت، حيث كانت تستثمر في برامج الطاقة الخضراء لتشغيل مراكز البيانات الخاصة

بها بكهرباء متجددة 100٪. في الوقت نفسه، تساعد Google.org ، مؤسسة Googleالخيرية ، في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

أمَّا المركز الثاني في الترتيب، فيذهب إلى شركة والت ديزني، وهي شركة متميزة ومهتمة بالمسؤولية الاجتماعية **والبيئية** تتواصل بشكل جيد للغاية. لقد طورت تقريرًا عن الاستدامة عبر الإنترنت جذابًا ومفيدًا ومتاحًا بست لغات ويتصل بمبادرة الإبلاغ العالمية – (GRI) ممَّا يدل على أنَّ الشركة ملتزمة حقًا بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ولديها إستراتيجية متكاملة لإدارتها. تمتلك ديزني أيضًا مؤسسة خيرية منظمة تنظيماً جيّدًا منحت 348 مليون دولار لمنظمات غير ربحية في جميع أنحاء العالم في عام 2017 لوحده، وقد تمكنت الشركة من بناء سمعة كبيرة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

يحتل المركز الثالث في الترتيب لأفضل سمعة في المسؤولية الاجتماعية للشركات، الشركة الدنماركية Lego في الدراسة التي أجراها معهد السمعة كرائدة في "الشفافية" و "المساهمة الاجتماعية" وحصلت على أعلى الدرجات في بعد "الحوكمة". أصبح إعلان الشركة في العام الماضي عن استبدال مصادرها البلاستيكية بمصادر قصب السكر هو الاتجاه السائد وثبت أنَّها خطوة جريئة من قبل الشركة – ممَّا يدل على أنَّ منتجات Lego تتماشى مع قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات بشأن المساهمة الاجتماعية وشفافية الأعمال.

2.2.4 ترتيب الشركات المتعددة الجنسيات حسب مسؤوليتها الاجتماعية لسنة 2019 :

من خلال الجدول نلاحظ أفضل 10 شركات مهتمة بالعديد من القضايا الأخرى بصرف النظر عن الربح والمال – مثل الأخلاق أو الابتكار أو الأسباب البيئية أو الرفاهية في مكان العمل (Gonçalves, 2019)

الجدول رقم 3: أفضل 10 شركات يتمتعن بأفضل سمعة في المسؤولية الاجتماعية للشركات لسنة 2019

Rank	2019
1	ROLEX
2	LEGO
3 (+2)	Disney
4 (+3)	adidas GROUP
5 (+5)	Microsoft
6	SONY
7 (-3)	Canon
8 (+3)	MICHELIN
9 (+15)	NETFLIX
10 (-2)	BOSCH

Source: (Gonçalves, 2019)

نلاحظ من الشكل أعلاه تصدر شركة Rolex أفضل 10 شركات تتمتع بأفضل سمعة في المسؤولية الاجتماعية للشركات تتبعها شركة Lego ثم شركة Disney التي كسبت نقطتين (+2)، في حين استفادت شركة Adidas وشركة Michelin بثلاث نقاط (+3).

- **شركة Rolex** :

تعتبر رولكس واحدة من أفضل 10 شركات ذات سمعة طيبة في العالم منذ أربع سنوات متتالية. تتمتع العلامة التجارية بقدرة فريدة على توصيل منتجاتها بالشركة وإثارة المشاعر أصحاب المصلحة من خلال ترسيخ قيمها في الشخصيات البارزة. على سبيل المثال، يعتبر Roger Federer رمزًا للتميز لا يرقى إليه الشك (تتمتع رولكس بدرجة عالية فيما يتعلق بجودة المنتج) والمرونة. في الوقت نفسه، تقوم عالمة الأحياء البحرية سيلفيا إيرل باستكشاف المحيط وحماية النظم الإيكولوجية (تتمتع رولكس أيضًا بدرجة كبيرة في مجال حماية البيئة).

- **شركة Lego (العاب تركيب)**:

تعتبر مجموعة Lego ضمن أفضل 10 شركات ذات سمعة حسنة من ناحية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات ومن أكثر الشركات شهرة في العالم للعام الثالث على التوالي. تتمتع العلامة التجارية الدنماركية بالفعل بحضور ثابت وقوي لأنَّها تبني سلسلة قصص متماسكة مع قيم الاستدامة والتعليم والمساهمات المجتمعية. في الآونة الأخيرة، استبدلوا المواد البلاستيكية

بالمواد النباتية من قصب السكر في عملية الإنتاج. طريقة أخرى عززت بها الشركة قيم لمسؤولية الاجتماعية والبيئية لها.

- **شركة Disney**:

احتلت شركة والت ديزني مكانتها مع مجموعة Lego منذ عام 2018. وفقًا لـ RepTrakحققت ديزني نقاطًا أعلى في مجالات القيادة والأداء المالي. علاوة على ذلك، تعتبر هذه الشركة شركة مبدعة تتمتع برعاية عاطفية للجمهور لعدة أجيال. من خلال إلقاء نظرة فاحصة على تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بشركة ديزني، يمكننا أن نرى أنَّه متسق، منظم جيدًا، ويتصل بإطار مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) أيضًا.

- **شركة Microsoft** :

جعلت الفضائح الأخيرة على خصوصية البيانات والشفافية العديد من اللاعبين في صناعة التكنولوجيا مثل جوجل أو فيسبوك من بين معايير في تصنيف السمعة. ومع ذلك، قاومت مايكروسوفت واحتلت المرتبة 5 في التصنيف العالمي. من خلال الشفافية فيما يتعلق بتحديثات المنتجات والأخطاء والهفوات، حسنت الشركة الأمريكية سمعتها المتمثلة في تمكين كل شخص وكل مؤسسة على هذا الكوكب من القيام بالمزيد من المهام باستعمال خدمات الشركة. زيادة ربط منتجاتها وخدماتها مع غرض الشركة وأخلاقياتها، وكذلك بيع المنتجات بأسعار أكثر تنافسية، كل هذه المبادرات ساعدت الشركة في الحصول على هذه النتيجة.

- **شركة Netflix نيتفليكس**:

حافظت Netflix على مؤشرات إيجابية تركز على توسيع نطاق الأعمال وزيادة عدد المشتركين. بهذه الطريقة حافظت شركة Netflix على قدرتها للابتكار. حيث تبنت قيادة شركة فكرة إيجابية في مجال صناعات الإعلام والسينما الرئيسية. حيث اطلقت رسالة واضحة حول أولويات الشركة حول مكافحة التحرش الجنسي من خلال إزالة الممثل Kevin Spacey و منعه من التمثيل في سلسلة House of Cards بعد الفضائح الأخلاقية والتي تعتبر من بين أحد أفضل برامج Netflix تحت شعار "لا لاحتمال التحرش الجنسي" ، بغض النظر عن التكاليف. في النهاية ، على الرغم من الخسائر المالية (المحتملة) ، يبدو أن الشركة أصبحت أكثر قوة فيما يتعلق بالأخلاقيات.(Gallois, 2018).

النتائج:

وتم التوصل في هذا البحث إلى النتائج التالية:

-تعتبر"الشركات المتعددة الجنسيات" نموذج ناجح في إطار تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويتجلى ذلك من خلال سياساتها ومخرجاتها إلى السوق، وتحرص على تكريس هذه الإستراتيجية للحفاظ على البيئة وصحة وأمان وسلامة المستهلك؛

-إنَّ المسؤولية البيئية هي وعي من أجل تبييض صورة المؤسسة وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة.

- اعتناق مبادئ الاقتصاد الدائري في المشتريات، وإدارة النفايات؛

-تساهم المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تنمية الحصة السوقية للمؤسسة وربحيتها، بالإضافة إلى تحسين صورة المؤسسة في إطار الأهداف التجارية للمؤسسة؛

-يساهم تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تقليص النفقات الإنتاجية للمؤسسة وتعزيز جودة منتجاتها عبر تقديم ميزة مضافة والمتمثلة في ميزة السلامة البيئية.

5. الخاتمة:

أصبح التوجه الاستراتيجي للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الرهانات البيئية، كخيار ونمو المؤسسة واستقرارها وتحسين تموقعها وتحقيق الأداء الفعال والمردودية العالية. حيث أنَّ كبرى الشركات العالمية اليوم تسعى إلى وضع خطط إستراتيجية عاجلة من أجل التوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية والعمل على الحفاظ على البيئة والمحيط بالإضافة إلى صحة وأمان وسلامة المستهلك كما أنَّها تساهم إيجابيا في تكريس مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية وكسب الرأي العام والذي يعزز قدرة التنافسية وتحقيق الهدف التجاري للمؤسسة.

حيث خلصت الدراسة إلى مايلي:

- نال مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للشركات اهتمام معظم الشركات المتعددة الجنسيات حيث قامت العديد منها بتبنيها والعمل بها.
- أصبحت منظمات الأعمال تولي اهتماما كبيراً للمسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية بغية تنمية الحصة السوقية للمؤسسة وربحيتها، بالإضافة إلى تحسين صورة المؤسسة في إطار الأهداف التجارية للمؤسسة.

- المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية هما نهج أساسي لمساهمة منظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التي تنشط فيها لكونهما يشتركان في المبادئ والأبعاد.

التوصيات:

- ✓ باعتبار أنَّ المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية للشركات محفز لاعتماد القيم الأخلاقية والتنمية المستدامة، فإنه لابد من الالتزام لكل الشركات مهما كان نشاطها، وان تكون لها مسؤولية اتجاه الارتقاء بمستوى المجتمعات وتنميتها.
- ✓ وباعتبار أنَّ المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة من خلال دعم برامج اجتماعية، اقتصادية وبيئية، فإنه لابد على الدول الاهتمام أكثر بسن قوانين تحفيزية لرفع التنافس بين الشركات من اجل تبني أسمى أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهو البعد الخيري، فضلًا على الاهتمام بالبعد الاقتصادي والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.
- ✓ ضرورة إدماج الشركات المتعددة الجنسيات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية ضمن رسالتها ورؤيتها الإستراتيجية نظرا لدورها في تحسين سمعتها ومركزها المالي، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية لها.
- ✓ ضرورة تشجيع الدولة للشركات المتعددة الجنسيات المسؤولة اجتماعيا وبيئيًا من خلال سن قوانين وتشريعات تسمح بإعفائها من الضرائب أو منحها امتيازات مقابل مساهمتها اجتماعيا.
- ✓ إقتناع الشركات المتعددة الجنسيات بأن المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية البيئية هي خيار لابد منه، وهو في صالحها، وليست مجرد تكاليف مفروضة عليها لكي تستطيع المضي بهذا النهج.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. العصيمي ,ع .ع .(2015) .*المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة* :دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن.

2. الغالبي ,ط .م & .,محسن العامري ,ص .م .(2010) .*المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال الأعمال والمجتمع* :دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.، الأردن.
3. كي بدوي ,أ" .(1982) .*معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية :انجليزي –فرنسي –عربي ."* بيروت :مكتبة ، لبنان.
4. محسن ,ط .,الغالبي &محسن العامري ,ص .م .(2005) .*المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال و المجتمع)* .دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
5. *الطاهر* خامرة .(2007).، *المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك ."* ورقلة :مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، *الجزائر.*
6. مانع ,ش، (2011) ، دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة، كلية *العلوم الاقتصادية ، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر* .
7. مشان ,ع .ا .(2019) .دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية SCAEKدراسة حالة مصنع الإسمنت عين الكبير .*مذكرة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر* .
8. ياسين ,م .ع .(2008) .واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية :دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية .*أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط.*

المقالات المنشورة في المجلة:

9. بوكثير ,ج & .,مناخ ,ب .(2018) .أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية Iso 14000على الأداء البشري في المؤسسات الاقتصادية .*مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر* .
10. خبابه ,ع & .,عريوة ,ن .(2016) .مساهمة المسؤولية البيئية والأخلاقية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة) .دراسة ميدانية لبعض مؤسسات المناطق الصناعية، المسيلة، برج بوعريريج، سطيف .*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 10، العدد . 16*، مسيلة، *الجزائر.*
11. فلاق ,م .(2013) .المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية –شركتي سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية –نوذجا .*مجلة الباحث، العدد* .31 , *02*، ورقلة، *الجزائر.*
12. مطانيوس ,م & .,عدنان ,غ .(2009) .نظام الإدارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد 2*، سوريا.

المقالات المنشورة في الملتقيات:

13. السحيباني ,ص .(2009) .المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاريع القطاع الخاص في التنمية :حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية .*المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف* . بيروت، 25-23مارس، لبنان.

14. زيدان ,م &.,يعقوبي ,م .(2012) .الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة .*الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية* .جامعة بشار ، الجزائر.

15. مقدم ,و .(2011) .سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال دراسة حالة ثلاثة شركات عربية .*الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة* .شلف :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 13و 14ديسمبر 2011، جامعة شلف، *الجزائر*.

مواقع الانترنيت:

16. *جنرال إلكتريك* ,2020 (مارس (19). Consulté le 4 8, 2020, sur wikipedia.org: https://bit.ly/2x9WuxH

17. *جنرال إلكتريك* (2019). Consulté le 4 8, 2020, sur https://www.marefa.org/: https://bit.ly/2XjgZTc .

المراجع باللغة الأجنبية:

18. Capron, M., & Quairel-Lanoizelée, F. (2007). *la responsabilité d'entreprise*. Paris: éditions la découverte.

19. LEPISSIER, J.-C. (2001). *MANAGER, une responsabilité social*. Paris: Edition Liaisons.

20. Pesqueux, Y., & Biefot, Y. (2002). *L'ethique des affaires ; Management par les valeur et responsabilité sociale*. Paris, France: Edition d'organisation.

21. Holtbrugge, D., & Dogl, C. (2012). Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl," How international is corporate environmental responsibility ? A literature review. *journal of international management, 18* .

22. Raspiller, S., & Riedinger, N. (2005). Les différences de sévérité environnementale entre pays influencent-elles les comportements de

localisation des groupes français ? *Economie et prévision, N°169, Paris, France* .

23. Lemercier. (2006). *la Responsabilité sociale des entreprises*. Association membre de l'union sociale pour l'habitat.

24. MAZURKIEWICZ, P. (2004). *Corporate environnemental responsibility : Is a Common CSR Framework possible ?* The World Bank Group: 12/31 Working Paper; V. 1 42183.

25. Gallois, L. (2018, Novembre 11). *La saison 6 de House of Cards (Netflix) vaut-elle le coup sans Kevin Spacey ?* Consulté le AVRIL 8, 2020, sur https://www.programme-tv.net/news/evenement/netflix-series-films-et-documentaires-sur-netflix/218012-la-saison-6-de-house-of-cards-netflix-vaut-elle-le-coup-sans-kevin-spacey/

26. Gonçalves, A. (2019, March 11th). Consulté le APRIL 8, 2020, sur https://youmatter.world/en/top-100-companies-best-csr-reputation2019-28108/

27. Gonçalves, A. (2018, NOVEMBER 9). *The Top 100 Companies With The Best CSR (Corporate Social Responsibility) Reputation*. Consulté le 8 30, 2019, sur corporate social responsibility reputation: en ligne: https://youmatter.world/en/the-top-100-companies-with-the-best-csr-corporate-social-responsibility-reputation/

28. jacksonstone. (2019, February 26). *Who are the leaders in corporate social responsibility in NZ?, 2019, en ligne: https://www.jacksonstone.co.nz/professional/who-are-the-leaders-in-corporate-social-responsibility-in-nz*. Consulté le AVRIL 8, 2020, sur https://www.jacksonstone.co.nz/professional/who-are-the-leaders-in-corporate-social-responsibility-in-nz/

29. Payseno, K. (2018, June 28). *Top 20 Corporate Social Responsibility Initiatives of 2018*. Consulté le APRIL 8, 2020, sur SmartRecruiters Blog: https://www.smartrecruiters.com/blog/top-20-corporate-social-responsibility-initiatives-of-2018/

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد:1/ جوان2020 ،ص273- 290

أهمية الابداع والابتكار التسويقي في ترقية التسويق بالعلاقات.

The importance of creativity and marketing innovation in promoting relationship marketing.

*ط.د. ديقش سمية
Semia dekkache
جامعة سطيف1 – الجزائر
Semia.dekkache@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/09 تاريخ القبول: 2020/05/17 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الإبداع والابتكار التسويقي في تفعيل التسويق بالعلاقات في ظل بيئة أصبح الحصول على زبون جديد مكلف جدا وذلك عبر عرض نماذج مختلفة للابتكار التسويقي. وقد تبين أن الابداع في بحوث التسويق يسهم في بناء قاعدة من البيانات والمعلومات المتفردة عن العميل والبيئة المحيطة بالمؤسسة، وهذه المعلومات المتميزة تدعم اتخاذ قرارات تهدف إلى الحصول على مزيج تسويقي مبتكر ومتميز عن بقية المنافسين. وهو بدوره يساهم في تحقيق الحاجات الظاهرة والكامنة للعميل وتجاوز رضاه إلى كسب ولائه والاحتفاظ به لأطول فترة ممكنة.

الكلمات المفتاحية: الابداع والابتكار؛ بحوث التسويق؛ المزيج التسويقي؛ إدارة علاقة الزبون.
تصنيف JEL: M31 ; M3

Abstract :

The study aimed to highlight the role that creativity and marketing innovation plays in activating marketing in relationship in an environment where obtaining a new customer has become very costly, by presenting various models of marketing innovation. It was found that creativity in marketing research contributes to building a database of data and information unique to the customer and the environment surrounding the institution, and this distinct information supports making decisions aimed at obtaining an innovative and distinct marketing mix from the rest of the competitors. In turn, it contributes to fulfilling the client's apparent and underlying needs and exceeds his satisfaction to earn his loyalty and keep him for as long as possible.

Key words: Creativity and innovation; marketing research; marketing mix; customer relationship management.
JEL classification codes : M3 ; M31.

*المؤلف المرسل: dikachesemia@gmail.com

1. مقدمة:

في إطار التوجه التسويقي الحديث أصبح ينظر إلى العميل على أنه ملكا نظرا لأن الحصول عليه لم يعد هدفا سهل المنال بينما هو مركز الربح الوحيد. ولقد أدركت منظمات الأعمال حتمية والزامية الامتثال لطلباته وإنتاج ما يريد استهلاكه والاهتمام بكسب ولائه، وهذا يستلزم بناء وتطوير علاقات متبادلة معه بدلا من التركيز على جذب زبائن جدد وما يترتب عنها من تكلفة مرتفعة ويتم ذلك عبر تبني فلسفة التسويق بالعلاقات، لما تتميز به من قدرة على إقامة روابط اجتماعية وخلق تفاعلات شخصية ايجابية بين المنظمة وعملائها تسمح بالمعرفة العميقة لحاجاته الحقيقية ومن ثم تقديم منتجات متميزة تستطيع إشباع حاجاته الشخصية وتجعله يشعر بالخصوصية ويرغب في التعامل مرة أخرى مع المنظمة.

وطالما أن منظمات الأعمال المعاصرة تنشط في بيئة تنافسية تتميز بالتعقيد والديناميكية، والزبائن هم طرف أصيل في هذه البيئة. تصبح مواجهة حالتي عدم الثبات ورغبات الزبائن المتجددة باستمرار عبر الوصول إلى ما هو جديد بصيغة التطور المنظم والمنهجي خاصة ما تعلق بالإبداع والابتكار في مجال التسويق مدخلا حاسما في زيادة فعالية وترقية التسويق بالعلاقات بوصفه أداة مهمة تسعى من خلالها المنظمات إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة تؤهل المنظمة للنجاح وحجز مركز تنافسي أمام المنافسين وتحقيق أهداف النمو والبقاء فضلا عن الربحية.

وعليه؛ نتطرق في هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يسهم الابداع والابتكار التسويقي في المجالات المتعلقة ببحوث التسويق وعناصر المزيج التسويقي في زيادة فعالية وترقية التسويق بالعلاقات؟**

وذلك تأسيسا على الفرضية الأساسية التالية: **يسهم الابداع والابتكار التسويقي في ترقية التسويق بالعلاقات عبر تقديم قيمة متفردة للعميل.**

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية التسويق بالعلاقات كونه توجه تسويقي حديث يسعى للاحتفاظ بالزبون إلى فترات طويلة، مما ينعكس على زيادة ربحية المؤسسة، ويزداد الموضوع أهمية عندما يقترن بمدخلي الابداع والابتكار في مجال التسويق لما لهما من قدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في أذواق المستهلكين وزيادة الولاء للمنظمة ولمنتجاتها.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق العناصر التالية:

– توضيح المفاهيم الأساسية والفوائد التي تعود على المؤسسة من تبنيها للتسويق بالعلاقات؛

– معرفة آليات وأبعاد تطبيق الابداع والابتكار في مجال التسويق؛
– إبراز العلاقة بين المتغيرين عبر عرض نماذج في الابتكار التسويقي ضمن التسويق بالعلاقات.

منهج البحث: لغرض الإجابة على إشكالية البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الموضوع من خلال التعرف على أهم المرتكزات الفكرية التي يقوم عليها التسويق بالعلاقات مع التركيز على أهم المفاهيم والأبعاد الخاصة بالإبداع والابتكار في مجال التسويق ودورهما في تفعيل التسويق بالعلاقة.

2. الإبداع والابتكار التسويقي

1.2. العلاقة بين الإبداع والابتكار

من وجهة نظرAmabile فإن العلاقة ما بين الإبداع والابتكار هي علاقة مكملة لبعضها بعضا ولكن الإبداع شيء والابتكار شيء آخر، حيث أن الإبداع هو عملية عقلية خلاقة تأتي بأفكار مفيدة، جديدة وغير مألوفة من قبل الفرد أو المجموعة الذين يعملون سويا، بينما الابتكار هو ناشئ ومبني على الأفكار المبدعة التي تعتبر الركيزة والأساس في العملية الابتكارية، ثم عرجت –Amabile –على الابتكار الإداري وعرفته على أنه عبارة عن عملية التطبيق الناجح للأفكار المبدعة. (خصاونة ، 2011، صفحة 36) وضمن هذا المفهوم Drucker يعرف الابتكار بأنه التخلي المنظم عن القديم، مؤكدا على ما قاله Chumpeter هدم بناء. (قندوز ، 2015، صفحة 221)

أما بدوي فعرف الابداع والابتكار معا بكتابه معجم مصطلحات العلوم الادارية بأنهما درجة الخلق لدى الفرد والانحراف بعيدا عن الاتجاه الأصلي والانشقاق عن التسلسل العادي في التفكير إلى تفكير مخالف كلية. (خصاونة ، 2011، صفحة 37)

وتتبنى الدراسة الرأي الثاني؛ أن الابداع والابتكار مترادفان في مجال التسويق استنادا إلى الاطلاع على مجموعة قيمة من الدراسات حملت مصطلحات الإبداع التسويقي وأخرى الابتكار التسويقي إلا أنهما متفقان في جوهرهما.

2.2. مفهوم الإبداع والابتكار التسويقي

يقصد بالتسويق الابتكاري أو الابتكار التسويقي وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية (أبو جمعة ، 2003، صفحة 20). وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإبداع التسويقي على أنه" تطبيق طرق جديدة في التسويق تتضمن في جوهرها على تغيرات هامة في تصميم المنتجات، التغليف، والترويج للمنتج والتسعير" وأشار

Theodor levitt لتحديد العلاقة ما بين الابداع والتسويق بأن الطلب على المنتج يرتبط مع كونه حالة من الابداع والاختلاف عما يسبقه من منتجات مماثلة فضلا عن الطريقة المعتمدة في تسويقه. (البكري، 2014، صفحة 206) ونشير إلى أن الابداع التسويقي قد يشمل أحد عناصر المزيج التسويقي الأربعة(المنتج، السعر، الترويج، والتوزيع) أوكلها، كما يمكن أن يمتد إلى مجالات أخرى مثل الابداع في بحوث التسويق. (حجاج، 2016، صفحة 69) ويهدف الابتكار التسويقي إلى إرضاء المستهلكين بشكل أفضل من المنافسين. وإذا كان الهدف الأساسي للتسويق هو تلبية الحاجات الحالية للمستهلكين بما يتواءم مع قدرات وأهداف المؤسسة، فإن الابتكار التسويقي يسعى إلى اكتشاف الحاجات الكامنة للمستهلكين وتلبيتها. (سليماني ، 2007، صفحة 51)

3.2. فوائد الإبداع والابتكار التسويقي

تتمثل الأهمية والفوائد المتحققة من الابداع والابتكار في العملية التسويقية في الآتي: (البكري، 2014، الصفحات 204؛206-207)

-يلعب الابداع دورا رئيسيا في إدارة دورة حياة المنتج من حيث فترة تقديمه أو في إطالة عمره واستمرار الطلب عليه في السوق؛

-يتيح للشركة الدخول إلى أسواق جديدة لم تكن متاحة لها من قبل؛

-الابداع يساعد الشركة في إطالة عمر منتجاتها وقدرتها على تحقيق النجاحات لأمد طويل نسبيا قياسا بغيرها من المنتجات المنافسة، ولكن بشرط ادامة واستمرار الابداع لتطوير المنتجات؛

-تستطيع الشركة أن تستثمر النجاحات المتحققة في الابداع للحصول على حصة سوقية أعلى وبالتالي تحقيق أرباح أكبر.

-أن الابداع يرتبط مع الميزة التنافسية وسواء كان ذلك في سوق مرحلة النمو أو سوق مرحلة النضج. حيث أن الابداع يمكن أن يغير من الميزان التنافسي في الأسواق الناضجة بشكل مختلف عما هو عليه في الممارسات المختلفة الأخرى لتنشيط الأداء التسويقي.

4.2. مهارات المبدع والمبتكر التسويقي

وهي القدرات التي يحملها الشخص المبدع أو المبتكر يتميز بها عن غيره من عامة الناس تسمح له بالابتكار في التسويق وغيره من المجالات وهي: (خير الله ، 2009، الصفحات 29-30)

- **الأصالة:** قدرة الفرد على توليد أفكار جديدة، أو مدهشة أو نادرة لم يسبق إليها أحد، أو بمعنى آخر انتاج ما هو غير مألوف، وكلما قل شيوع الفكرة زادت درجة أصالتها.

- **الطلاقة:** قدرة الشخص على إنتاج كمية كبيرة من الأفكار تفوق المتوسط العام في غضون فترة زمنية محددة.
- **المرونة:** أن تكون هذه الأفكار متنوعة في جوهرها، وألا يتصلب حول نوعية واحدة من الحلول أو يقف عند طريقة واحدة لإيجاد الحلول، أي أن المرونة تتعلق بالكيف وليس بالكم.
- **الحساسية:** هي القدرة على تحسس المشكلات وإدراك طبيعتها، والمبدع يلاحظ أن هناك شيئا خاطئا لا يلاحظه الآخرون.
- **الاستنباطية:** المقصود بها الميل إلى التفاصيل، والقدرة على استنباطها بصورة مبدعة، والمبدع يستطيع أن يربط بين عدد من الأفكار ويفكر بها في الوقت ذاته، حيث يستطيع أن يحتفظ في ذهنه بعدد من المتحولات والشروط والعلاقات حين يفكر في مشكلة ما، لا أن يتشوش ذهنه إذا فكر في فكرتين أو ثلاثة في آن واحد.
- **القبول:** إن الابتكار والابداع أو الفكرة الجديدة لا يكون لها قيمة إلا من خلال فائدتها وقبولها بين الناس، فالعملية تبدأ من الفرد وتنتهي إلى المجتمع، أي أنه لابد للفكرة التي ولدت في ذهن المبدع أن تصل إلى الآخرين من خلال انتاجه الابداعي.

5.2. مجالات الإبداع والابتكار التسويقي

1.5.2. الإبداع في بحوث التسويق: الابداع في بحوث التسويق يتم من خلال الوصول إلى فكرة أو أفكار مبتكرة، وايجاد أبعد من وسائل البحث العادي وتطبيقها من أجل حل المشاكل التي قد يواجهها القائم بالبحث التسويقي. (حجاج، 2016، صفحة 73) فهي تركز على حل المشاكل التسويقية بطريقة غير معتادة. وعموما بحوث التسويق تهدف إلى: (شنة و بعيطيش ، 2013، صفحة 06)

- اكتشاف وتعريف الفرص والمشكلات التسويقية؛
- معرفة مدى رضا المستهلكين عن المنتجات المطروحة؛
- دراسة كل ما يتعلق بالمنتوج من حيث الشكل، اللون، الحجم...الخ؛
- معرفة المنافسة السائدة في السوق ومدى قوتها وتقدير القوة البيعية في المناطق البيعية للمؤسسة؛
- تحديد السوق المتوقعة لمنتجات المؤسسة.

2.5.2.الإبداع في المزيج التسويقي: حتى يتم التأثير على المشتري وقراراته لابد من توفر تشكيلة من العناصر والنشاطات وهي ما تعرف بالمزيج التسويقي. إن فكرة الـ 4Ps تتبنى نظرة البائع إلى السوق وليس نظرة المشتري، ويمكن وصفها بطريقة أفضل من خلال الـ4Cs وجهة نظر المشتري: (قندوز ، 2015، صفحة 166)

المنتج= Productالقيمة للزبون Customer Value؛

السعر= Priceالتكلفة Cost؛

الترويج= Promotion الاتصال Communication؛

التوزيع= Placeالراحة Convenience؛

إن المسوقين سيقومون بعمل جيد إذا فكروا أولا من منظور الـ4Cs الخاصة بالعميل، ثم ثانيا يبنون الـ 4Ps على قاعدة 4Cs. (كوتلر ، 2002، صفحة 114) وحتى يتم تحقيق عناصر 4Csالمتمثلة في: تعظيم المنفعة التي يحصل عليها الزبون، وتدنئة تكلفة الحصول على المنتج واستعماله والتخلص منه، والاتصال المتبادل، وكذلك السهولة في الحصول عليه لابد من الابداع في المنتج، الابداع في السعر، الابداع في الترويج والابداع في التوزيع.

3. المرتكزات الفكرية للتسويق بالعلاقات

1.3. مفهوم التسويق بالعلاقات

تعددت التعاريف المتعلقة بمقاربة التسويق العلائقي؛ عرف "Berry 1983 "–والذي يعد أول من قدم مصطلح التسويق بالعلاقات كمفهوم حديث في التسويق – على أنه" جذب، المحافظة وتعزيز العلاقات مع العملاء" (Egan, 2011, p. 35) وعرف أيضا "التسويق الموجه لبناء علاقات قوية ومستمرة مع العملاء" (فيصل، 2018، صفحة 296).وهو " فلسفة أداء العمل، إضافة إلى أنه توجه استراتيجي للمنظمات، يتم من خلال التركيز على الاحتفاظ بالزبائن الحاليين، وتطوير العلاقة معهم بدلا من التركيز على جذب الزبائن الجدد بشكل مستمر"." آلية تعتمد على مجموعة من الأنشطة والخطوات المستمرة التي تسعى إلى الاحتفاظ بالزبائن، وصولا إلى ما يعرف بزبون مدى الحياةlife time Customer ، وهذا يتطلب تطوير برامج خاصة بكل زبون أو مجموعة متشابهة من الزبائن تعتمد على قاعدة بيانات خاصة بهم". (قندوز ، 2015، صفحة 177) " هو بناء علاقات قوية طويلة الأجل مع كل من يضيف لنجاح المنظمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفي مقدمتهم المساهمين، والعاملين والقنوات المشاركة والعملاء والمؤسسات المالية." (لبيب و آخرون، 2017، صفحة 25) " فكرة قائمة على التفاعل

في إطار شبكي من العلاقات بين الموردين والموظفين والزبائن والأطراف الأخرى، وتحسين وتعزيز هذه العلاقات، بحيث تحقق أهداف جميع الأطراف، وهدف العلاقات يتحقق من خلال عمليات التبادل والوفاء بالوعود". (صادق، 2015، الصفحات 7-8)

مما سبق يتضح أن التسويق بالعلاقة يسعى إلى تنمية علاقات مستمرة بين المنظمة وعملائها كما يسعى لإقامة علاقات بين المنظمة وكافة الأطراف ذات المصلحة.

2.3. حتمية تبني التسويق بالعلاقات والمنافع المتحققة منها

تبني المنظمات للتسويق بالعلاقة لم يأتي من فراغ بل نابع من أسباب جوهرية قادتها إلى هذا التبني فضلا عما يقابلها من منافع مختلفة.

ومن أبرز هذه الأسباب الآتي: (البكري، 2014، صفحة 45)

- صعوبة الحصول على زبائن جدد للشركة جراء حجم المنافسة المتزايدة بالسوق؛
- تكلفة الحصول على زبون جديد تعادل بحدود 5-10مرات أكثر تكلفة الاحتفاظ بالزبون الحالي. وهو يمثل التكاليف المباشرة، فضلا عن وجود تكاليف أخرى غير مباشرة تتمثل بتكاليف الفشل في الحصول على زبون جديد؛
- التسويق بالعلاقة أصبح جزءا من استراتيجية التسويق في المنظمة. فضلا عن ارتباطها بتوجهات أصحاب المصالح بالشركة والرسالة التي تتبناها،
- التطور المتسارع والمتزايد في التسويق المباشر والأعمال الالكترونية سواء كان ما بين الأعمال بعضها مع البعض الآخرB2B أو ما بين الشركة وزبائنهاB2C؛
- الدور الإيجابي الذي تضطلع به تقنيات الاتصالات والمعلومات والإتاحية الكبيرة في الاستخدام من قبل الزبائن على اختلاف نماذجهم وتوجهاتهم؛

وامتداد لهذه الأسباب تولدت القناعة لدى الشركات بأن تبنيها لتسويق العلاقة سيجعلها تحقق المنافع التالية: (البكري، 2014، الصفحات 45-46)

- قدرة الزبون على تحقيق كفاءة أكبر في اتخاذ القرارات وتقليص عدد العمليات المتعلقة بجمع البيانات، لكونهم أكثر ادراكا في تعاملاتهم مع الشركة المعنية، وهذا ما ينعكس بالتالي على تقليل حدة المخاطر الناجمة عن اتخاذ القرار؛
- عندما تكون العلاقة ما بين الطرفين جوهرها الثقة المتبادلة فإن ذلك سينعكس على تقليص تكاليف البحث عن البدائل للحاجات المرغوب شرائها من قبل الزبون؛

- الخدمات التي تقدم للزبائن تكون أكثر ألفة وتطابقا مع حاجات الزبون، لأنها تستند إلى سلسلة من اللقاءات والعلاقات السابقة، وهذا ما يقود إلى تحقيق رضا الزبون.
- من وجهة نظر الشركة فإن التسويق بالعلاقات يتيح لها فرصة تخفيض معدل ارتداد الزبائن عن التعامل مع الشركة. حيث أشارت الدراسة التي قاما بها Reichheld & Sassers 1999 في هذا الجانب إلى أنه يمكن للشركة أن تحسن أرباحها من 25%إلى 85% إذا ما استطاعت أن تخفض 5%من معدل ارتداد الزبائن عن التعامل مع الشركة.

3.3. العلاقة بين التسويق بالعلاقات والتسويق التقليدي

مر التسويق بعدة تطورات وصولا إلى ما يعرف بالتسويق بالعلاقات، هذا ما يجعل التسويق التقليدي غير كاف للمنظمات الحديثة في ظل تغير معطيات البيئة التسويقية والتوجه بالزبون. والجدول التالي يوضح الفروقات بين التسويق بالعلاقات والتسويق التقليدي.

الجدول رقم (01): مقارنة بين التسويق التقليدي والتسويق العلائقي حسب معايير مختلفة

معيار المقارنة	التسويق التقليدي	التسويق بالعلاقات
الوقت المنظور	التركيز على المدى القصير؛	التركيز على المدى الطويل؛
أبعاد الوظيفة التسويقية	المزيج التسويقي؛	التسويق التفاعلي وبدعم من أنشطة المزيج التسويقي؛
مرونة السعر	يكون المستهلك أكثر حساسية تجاه السعر	يكون المستهلك أقل حساسية تجاه السعر
بعد الجودة	جودة المخرجات هي الأكثر أهمية في العمل؛	جودة التفاعلات هي الأكثر أهمية في العمل؛
قياس رضا الزبون	الرقابة من خلال مؤشر الحصة السوقية (طريقة غير مباشرة)	إدارة الزبون أساسا (طريقة مباشر)
نظام معلومات الزبون	مسوحات رضا الزبون؛	نظام ملاحظة الزبون بالوقت الحقيقي؛
دور التسويق الداخلي	دوره محدد في تأشير النجاح المتحقق؛	دوره أساسي وجزء من استراتيجية النجاح المتحقق للتسويق؛
الهدف	تسويق السلعة أو الخدمة لأكبر عدد من العملاء؛	تسويق سلع أو خدمات متنوعة لمجموعة محددة من العملاء؛
وسائل الاتصال المستخدمة	التلفزيون، الصحف؛	الهاتف، البريد؛
الرسالة التسويقية	اشتروا منا؛	لماذا يجب أن تشتروا منا؛
التركيز	تمييز السلعة أو الخدمة	تمييز العميل.

المصدر: - (البكري، 2014، صفحة 48)
- (شفيق، 2005، صفحة 14)

يتمثل أهم فرق بين التسويق بالعلاقات والتسويق التقليدي التبادلي في الأجل المستقبلي، فالأول طويل المدى يركز على سيرورة العلاقة التفاعلية وإدارة الزبون، أي فورية التغذية من خلال الاتصال المباشر، أما الثاني فقصير المدى يركز على التبادل وإدارة العلامة، أي أن التسويق العلائقي يطبق مبدأ العناية بالزبائن customers care، أي الزبون هو مركز كل التصورات التي ينبثق عنها ميزة تنافسية تعطي مصالح المنظمة مناعة وقوة ومتانة ضد منافسيها. (قندوز ، 2015، الصفحات 179-180)

وحسب وجهة نظر Brodia & Brookes1997 هناك أربعة توجهات في التسويق المعاصر يمكن توضيحها بالشكل 01.حيث يمثل الجزء الأول التسويق التقليدي، أما الجزء الثاني فإنه يتكون من ثلاثة أنواع مختلفة تكون بمجملها التسويق بالعلاقات كما يلي (البكري، 2014، صفحة 47):

-التسويق التقليدي:(TM) traditional marketing

-التسويق بالعلاقات:(RM) Relationship marketing

-تسويق قاعدة البيانات:**(DM)** data base marketing

-التسويق التفاعلي: **(IM)** interaction marketing

-التسويق الشبكي: **(NM)** network marketing

الشكل رقم (01): العلاقة بين التسويق التقليدي والتسويق بالعلاقات

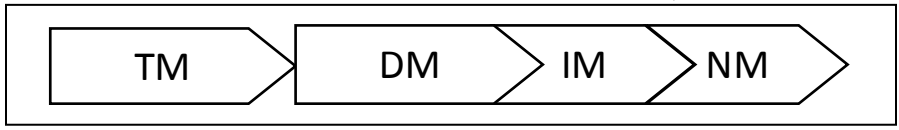

المصدر: (البكري، 2014، صفحة 47)

وبالتالي يعتبر تسويق العلاقة نشاطا مكملا ومدعما لتسويق المعاملات التقليدي، حيث تم الانتقال من مرحلة أسلوب المعاملات الذي يركز على اكتساب عملاء جدد إلى مرحلة أسلوب العلاقات الذي يركز على الاحتفاظ بالعملاء، على اعتبار أن الاحتفاظ بالعملاء يشكل أساس ودعامة التسويق بالعلاقات. (صادق، 2015، صفحة 05)

4.3. رضا العملاء كأهم مبادئ التسويق بالعلاقات

يمكن النظر إلى رضا العميل على أنه " استجابة العميل للوفاء بتجربته الاستهلاكية أو جزء من هذه التجربة" (buttle, Non Date, p. 44). أو هو "احساس الزبون الناتج عن حكم

مقارن بين أداء المنتج وبين توقعاته" (قندوز ، 2015، صفحة 173). فالرضا هو الانطباع الايجابي الذي يتولد لدى المستهلك بعد استفادته من المنتج كنتيجة للمقارنة بين الأداء المدرك للمنتج والتوقعات التي كان يحملها عن هذا الأداء، فكلما وافق الأداء التوقعات أو زاد عنها كلما زادت درجة الرضا لدى العميل عن المنظمة ومنتجاتها، وهو ما يدفع العميل إلى تكرار الشراء من هذه المنظمة. ومن أهم فوائد رضا العميل أنه مصدرا لجذب عملاء جدد، حيث بمرور الزمن يصبح وسيلة اعلانية للسلعة أو الخدمة لتحدثهم بالكلمة الطيبة " Word of mouth"عن المنتج المميز لمستهلكين آخرين يساهم في تكوين قناعة ورضا لديهم وبالتالي اكساب المؤسسة المزيد من المستهلكين. (منصور و آخرون، 2013، صفحة 132) كما أن المنظمة تحقق عائد كبير من الزبون الراضي كإفراز لجملة من الاعتقادات والسلوكات، مثل استعداده لبذل جهد ودفع سعر أكبر مقابل القيمة التي يحصل عليها من اقتناء المنتج، كما أن الرضا المتزايد يسمح للشركة بالاحتفاظ بالعميل لأطول مدة، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل التكاليف المتعلقة ببناء علاقة جديدة. (قندوز ، 2015، صفحة 174).

5.3. أبعاد التسويق بالعلاقات

1.5.3.الجودة: تعرف الجمعية الأمريكية لضبط الجودة(ASQC) الجودة على أنها" مجموعة من المزايا وخصائص المنتج أو الخدمة القادرة على تلبية حاجات المستهلكين". (الدرادكة ، 2015، صفحة 16) والجودة من وجهة نظر تسويق العلاقة تعني مدى قدرة المنتج على تلبية احتياجات العميل. (شفيق، 2005، صفحة 35)

2.5.3.التحسين المستمر للجودة: التحسين المستمر في ظل إدارة الجودة الشاملة يتجلى في قدرة التنظيم على تصميم وتطبيق نظام ابداعي يحقق باستمرار رضا تام للزبون، من خلال السعي المتواصل للوصول إلى الأداء الأمثل من خلال تحقيق الآتي: (العزاوي، 2005، صفحة 38)

- تعزيز القيمة للزبون من خلال تقديم منتجات جديدة
- تقليل الأخطاء، الوحدات المعيبة، الضياع؛
- تحسين استجابة المنظمة وأداء وقت الدورة؛
- تحسين الإنتاجية والفاعلية في استخدام جميع الموارد.

3.5.3.التسويق الداخلي: يعرف التسويق الداخلي بأنه التنسيق والاتصالات الداخلية بين المنظمة والعاملين فيها. فهو ينظر إلى العاملين فيها على أنهم زبائن داخليين ينبغي العمل على

اشباع حاجاتهم ورغباتهم، من أجل تحقيق أفضل اشباع لحاجات الزبائن الخارجيين (عبد الله أ.، 2016، صفحة 29).

3.5.4.شكاوى العملاء: وقد اعتبر Lovelock 2001 المعلومات الواردة من شكاوى العملاء بأنها مدخل إلى إدارة الجودة، لما تنتجه من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء وتسبب حالة من عدم الرضى لديهم، مما يعني مصدرا للتغذية الراجعة للمسوق تساعده على تطوير العمل ومعالجة أسباب عدم الرضا، وهذا يحقق إمكانية العمل بطريقة صحيحة مستقبلا. (أحمد، 2003، صفحة 404). وحتى يتم التعامل بشكل فعال مع شكاوى العملاء والاستفادة منها يجب تأسيس نظام إدارة شكاوى العملاء والذي يجب أن يشمل العناصر الرئيسية التالية: (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 1429هـ، صفحة 42)

-تعريف جميع العملاء بكيفية الاتصال بالمنظمة وأرقام مراكز خدمة العملاء؛

-تدريب موظف خدمة العملاء على استقبال شكاوى العملاء والتعامل معها ومتابعتها وتفويضهم ببعض الصلاحيات لحلها مباشرة؛

-توضيح مصفوفة الصلاحيات لموظفي خدمة العملاء حتى يمكنهم التوجه للمعنيين لحل مشاكل العملاء؛

-تسجيل شكاوى العملاء والاجراءات المتخذة حيالها وتحديثها باستمرار؛

-تحليل شكاوى العملاء وطرق الاستفادة منها ونشر تقارير دورية عنها للإدارة والأقسام المعنية.

3.5.5.تقوية العلاقة بين المنظمة والعملاء: تعمل المنظمة على تقوية علاقتها بعملائها، نظرا لأن ذلك سوف يؤدي إلى تنمية علاقات العميل مع المنظمة، ويكون محصلة ذلك استمرار المنظمة في السوق. هذا ونجد أن المنظمة التي لا تقوم بتقوية علاقتها مع عملاؤها، سوف يحتاج عملاؤها إلى إقامة علاقة مع منظمة أخرى بدلا منها، ومن ثم سوف يوجه العميل أمواله إلى تلك المنظمة، لتوطيد علاقته بها. (شفيق، 2005، صفحة 46)

4.دور الإبداع والابتكار التسويقي في تفعيل التسويق بالعلاقات

1.4. مساهمة الإبداع والابتكار في بحوث التسويق في تحقيق التسويق بالعلاقات

من أجل تكوين واتصال وتسليم قيمة للزبون وبناء علاقة مربحة معه، ينبغي الحصول على تصور واضح وعميق عن حاجاته ورغباته، وبالرغم من أن فهم حاجات الزبون ورغباته ليست مهمة سهلة لأن دوافع الشراء غالبا ما تكون غير معروفة، وكذلك فإن الزبون لا يستطيع أن

يخبرك بالضبط ماذا يريد ولماذا يشتري. (عبد الله أ.، 2016، صفحة 52) هذا بالضبط أهم ما يسعى إليه الابتكار التسويقي وهو البحث عن الحاجات الكامنة للزبون، وبذلك لابد من تطبيق أفكار مبتكرة في البحث التسويقي لتحقيق هذا المسعى، ويمثل المتسوقون المتخفون نموذجا مبتكرا في بحوث التسويق.

–المتسوقون المتخفون: تم ابتكار المتسوقون المتخفون أو الوهميون، وهم عبارة عن موظفين تابعين للشركة التي يتم البحث خصيصاً لها أو تابعين للجهة التي تقوم ببحث تسويقي خاص بهذه الشركة، ويقومون بدور عملاء فعليين دون أن يعرف ذلك موظفو الشركة المسؤولون عن التسويق، ثم يدونون ملاحظاتهم على الطريقة التي تباع بها السلعة، أو التي تقدم بها الخدمة، وسلوك الموظفين وتفاعلهم مع العملاء، ويمكن استخدام المتسوقون المتخفون مع المنافسين لإجراء مقارنة بين أداء الشركة المعنية موضع البحث وأداء المنافسين في نفس المجال. تتميز هذه الطريقة المبتكرة: بمصداقية المعلومات التي تم جمعها لعدم تحيزها، إمكانية استخدامها في المؤسسات الخدمية أو المؤسسات التي تقدم سلعا، وإمكانية استخدامها في البحوث المستمرة التي تتم في أكثر من نقطة من الوقت لمقارنة النتائج في كل مرة من المرات التي تسبقها، ويقيس هذا الأسلوب بدقة ما إذا كان موظفو الشركة على معرفة ودراية بعملهم وتوقعات الشركة منهم، وما إذا كانوا أكفاء، ويقدمون المعاونة للعملاء. (أبو جمعة ، 2003، الصفحات 263-265)مما سبق؛ يلعب الابتكار في بحوث التسويق دورا فعالا في تحقيق التسويق بالعلاقات وذلك لأنه يسمح بالحصول وبطريقة غير مألوفة على معلومات نوعية وذات مصداقية عن مدى رضا الزبون عن المنتج المقدم وسعره وكذلك نظام الترويج والتوزيع المعتمد، اعتمادا على جمع وتحليل ردود فعل الزبائن وتفسير شكاويهم التي تعكس نقاط الضعف في المنتج أو الأخطاء والعيوب وهي تسمح بتطوير المنتج وتحسين جودته، وبالتالي ترتفع القيمة المقدمة للعملاء وتنعكس في زيادة رضاهم وارتباطهم بالمؤسسة ومنتجاتها، ومن جهة أخرى يسمح بمعرفة مستوى أداء العملاء الداخليين للمؤسسة من حيث قدراتهم ومهاراتهم في أداء وظائفهم.

حيث طرح Berry بأن فعالية التسويق الداخلي تصب في فعالية التسويق الخارجي، ويؤكد هذه الفكرة ما جاءت به فرضية فلسفة التسويق الداخلي بأنه إذا أرادت المنظمة من الموظفين القيام بعمل عظيم مع العملاء، يجب أن تعد هي للقيام بعمل عظيم مع موظفيها، كما يهدف التسويق الداخلي إلى تأسيس ثقافة متركزة على العميل، بحيث أثبتت الأبحاث أن

نسبة إقناع العميل عالية في المنظمات التي تعتمد على تطبيق التسويق الداخلي، لأن هذا الأخير يقوم على الوعي بطريقة تقديم الخدمات للعميل الخارجي. (عبود ، 2013، صفحة 48) إذن الابتكار في بحوث التسويق يسمح بالحصول على معلومات متفردة وذات جودة عن العميل وكذلك المنافسين تساهم في اتخاذ قرارات تسويقية فعالة تهدف إلى تطوير عناصر المزيج التسويقي.

2.4. دور الإبداع والابتكار في المنتج في تحقيق التسويق بالعلاقات

ينبغي على المؤسسة أن تقوم بتقديم منتجات جديدة وبشكل مستمر، وأن عملية تطوير منتج جديد تعتبر نشاطا ضروريا لتمكين المؤسسة من التكيف مع البيئة المتغيرة، ولكن على المؤسسة في نفس الوقت أن لا تكون مندفعة في تطوير المنتج وتقديمه لأن ذلك قد يعرضها لمخاطر كبيرة في حالة عدم معرفتها وتقديرها الدقيق لتفضيل هذا المنتج ومدى تقبل المستهلكين لمواصفاته وسعره وعناصره الأخرى. (أوكيل، 2017، صفحة 56) ويسمح الابتكار في المنتج الوصول إلى منتجات جديدة تم إدخال تحسينات عليها أو تقديم منتجات جديدة تماماً بالنسبة للسوق. ويعد منتج أعواد القطن البلاستيكية نموذجا ناجحا في مجال المنتجات المبتكرة.

–أعواد القطن البلاستيكية: قدمت إحدى الشركات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة إلى السوق أعواد القطن التي تستخدم في تنظيف الأذن، وعلى الرغم من بساطة هذا المنتج، فكان يعتبر ابتكاراً في هذا المجال. وقد تم تغليفها في عبوات بلاستيكية شفافة بأحجام مختلفة وذات شكل جذاب وقد لاقى هذا المنتج نجاحاً كبيراً وحقق للشركة إيرادات وأرباحاً عالية إلى أن تم نشر تقرير بناءً على دراسات قام بها الأطباء المتخصصون في الأذن يوضح الأضرار والمخاطر التي تترتب على استخدام أعواد القطن في تنظيف الأذن ويحذر المستهلكين من استخدامها. وبالطبع فمعنى ذلك عزوف المستهلكين عن شراء هذا المنتج وبالتالي وقف إنتاجه وتسويقه من قبل الشركة ولكن بدلاً من أن تسلم الشركة بالأمر الواقع فقد استخدمت الابتكار التسويقي مرة أخرى للتغلب على هذا الموقف. حيث توصلت الشركة إلى استخدامات جديدة مثل طلاء الأظافر ووضع المطهرات على الجروح، وركزت الشركة في إعلاناتها على هذه الاستخدامات الجديدة وحذرت من استخدام هذه الأعواد في تنظيف الأذن، وبذلك نجحت الشركة ليس فقط في تجنب المشكلة التي كان من الممكن أن تواجهها وإنما في فتح آفاق جديدة أمام منتجها، فتعدد استخدام المنتج لابد وأن ينعكس على مبيعات الشركة منه. (أبو جمعة ،

2003، الصفحات 118-120) فالابتكار في المنتج لابد وأن يكون مرتبطا بحل مشكل لدى العميل، ومن ثم فالعميل هو المصدر الأول للحصول على الأفكار المبدعة، ليتم تحويلها إلى منتجات بمواصفات وخصائص ترضيه وتدفعه إلى تكرار شراء هذا المنتج المتميز وبالسعر المبتكر.

3.4. دور الإبداع والابتكار في السعر في تحقيق التسويق بالعلاقات

يلعب السعر دورا رئيسيا في التأثير على السلوك الشرائي للمستهلك وفي اتخاذ قرار الشراء، وهو العنصر الوحيد من عناصر المزيج التسويقي الذي يحقق الإيرادات للمنظمة، ويعد أكثر وأسرع العناصر عرضة للتغير(عبد الله أ.، 2016، صفحة 197)، والابتكار السعري لا يرتبط بالضرورة بالبحث عن وسيلة لتحديد سعر منخفض أو للتخفيض في الأسعار، فقد يتم الابتكار لكي تبدو الأسعار مرتفعة إذا كان يتوقع من ذلك أثرا ايجابيا على سلوك المستهلك، حيث أن التفكير في تطبيق الابتكار السعري يستوجب الأخذ بعين الاعتبار خصائص المستهلكين المستهدفين (شنة و بعيطيش ، 2013، صفحة 04) والنموذج التالي يوضح هذه الفكرة

–عرض Mr. Coffee: تعتبر Mr. Coffee إحدى الماركات المشهورة لأجهزة إعداد القهوة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدمت السعر المنخفض كأساس للترويج وبأسلوب مبتكر، حيث تقوم برد جزء من الثمن بدلاً من الخصم الفوري عند الشراء. يتم استخدام هذا الأسلوب على النحو الآتي: بعد شراء المستهلك من الشركة فإنه يجد بداخل العبوة بطاقة يقوم بإرسالها إلى العنوان المبين عليها وهي تمثل دليلا على شرائه السلعة ورغبته في استرداد جزء من السعر الذي دفعه، وخلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين يتلقى المستهلك شيكاً بقيمة الخصم يمثل حوالي 17% من السعر المدفوع وبالتالي يكون السعر الفعلي الذي دفعه المستهلك عبارة عن الفرق بين ما دفعه عند الشراء والمبلغ الذي استرده. إن ورود شيك للمستهلك لاحقا في وقت قد يكون غير متوقع يجعله يشعر بنوع من الرضا. وبالتالي يمكن أن ينعكس هذا الرضا على تكرار الشراء أو الترويج بالكلمة المنطوقة. (أبو جمعة ، 2003، الصفحات 162-164)

4.4. دور الإبداع والابتكار في الترويج في تحقيق التسويق بالعلاقات

يعد الترويج شكلا من أشكال الاتصالات التسويقية المباشرة وغير المباشرة والتي تتضمن أنشطة يتم من خلالها تقديم المعلومات إلى المستهلكين النهائيين أو المستخدمين الصناعيين عن مزايا المنتج الذي تقدمه المنظمة، وذلك لإثارة اهتمامهم بها واقتناعهم بقدرتها على اشباع حاجاتهم ورغباتهم وبالتالي دفعهم لاتخاذ قرار الشراء لهذا المنتج والاستمرار بإقامة العلاقة معهم.

(منصور و آخرون، 2013، صفحة 312) والابتكار في الترويج يعني الابتكار في مختلف عناصر مزيجه: الاعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، النشر والعلاقات العامة.

إن الابتكارية في الاعلان تعتمد على مواهب وعبقرية وتصورات كاتب الرسالة الاعلانية، فالإعلان الناجح يتطلب ادراكا لقدرات التعلم لدى المستهلك والكيفية التي سوف يستجيب بموجبها ذلك المستهلك للإعلان، وعلى هذا الأساس فإن الابتكارية في الاعلان ينبغي أن تكون منضبطة. ومن أهم مكونات وعناصر الاستراتيجية الابتكارية في مجال الترويج ما يأتي: (عبد الله م.، الصفحات 264-266)

-الوعد الابتكاري: أي القيمة الفعلية للسلعة أو التي يسعى الاعلان إلى ايصالها للمستهلكين إذ يتم تقديم جوهر الرسالة الاعلانية الابتكارية على شكل مزايا ومنافع تتمتع بها هذه السلعة، وفي ضوء هذه الوعود يتم تكوين الرسالة الابتكارية.

-دعم الادعاء: إن دعم الادعاء هو بمثابة تأكيد لمصداقية الرسالة.

-الأسلوب الابداعي: إن الاستراتيجية الابتكارية يجب أن تتضمن وصفا بنبرة مرحة، ودراماتيكية أو احترافية سواء كان الاعلان مسموعا أو مقروءا فالحركة والايقاع واللون المميز هي اضافات ضرورية.

إذن يتوقف نجاح الابتكار في الترويج على مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية للزبون المستهدف وهو ما يولد الاحترام والثقة بالمؤسسة وبمنتجاتها، إضافة إلى مراعاة الجوانب العاطفية مثل حس الفكاهة وزرع البسمة لدى الزبون يخلق لديه ارتباطا واتجاهات ايجابية نحو المنتج. ولا يتوقف الأمر عند الابتكار الترويجي واقناع الزبون بالمنتج الجديد، بل لابد من الابتكار في التوزيع حتى يتم وضع هذا المنتج تحت تصرف الزبون.

5.4. دور الإبداع والابتكار في التوزيع في تحقيق التسويق بالعلاقات

يعد التوزيع عنصر فاعل من عناصر المزيج التسويقي يساهم في تسليم قيمة للزبون، فهو مجموعة من الأنشطة التي تجعل السلعة أو الخدمة متوفرة في المكان والزمان والكمية المناسبة التي يرغب المستهلك بشرائها ، ويلعب الوسطاء دورا فاعلا في مساعدة المنظمات في كسب الزبائن والاحتفاظ بهم من خلال جهود إدارة علاقات الزبائن باعتبارهم حلقة الوصل بين المنظمة وجمهورها المستهدف، وبذلك تتحقق أهداف كلا الطرفين الوسيط والمنظمة المنتجة في الاحتفاظ بالزبائن وكسب حقوق ملكية الزبون (الزبائن الموالين) واستخلاص القيمة منهم في صورة أرباح

متحققة للمنظمة المنتجة والبائعة على حد سواء. (عبد الله أ.، 2016، الصفحات 227-231) وهناك العديد من أنشطة ومجالات التوزيع التي يمكن أن يفيد الابتكار فيها كل من السوق والمستهلك، فقد يكون الابتكار في طريقة جديدة وغير مألوفة في توزيع المنتجات، أو في تصميم شكل منافذ التوزيع نفسه، كما قد يكون الابتكار في التصميم الداخلي لمنافذ التوزيع أو في الجو المحيط بعملية التوزيع والذي يؤثر على المستهلك بدرجة أو بأخرى وغير ذلك من الأنشطة أو المجالات (شنة و بعيطيش ، 2013، صفحة 05).

مما سبق يتضح أن الابتكار في بحوث التسويق يسمح بالحصول على معلومات عن الحاجات الكامنة للعميل والبيئة المحيطة بالمؤسسة، هذه المعلومات لا يمتلكها المنافسون وبالتالي يعطي للمؤسسة خاصية السبق في اتخاذ القرار بتطوير مزيج تسويقي مبتكر: منتج جديد، سعر متميز، ترويج مقنع وغير تقليدي، توزيع مبتكر، هذه التوليفة تسمح بتقديم قيمة عليا للزبون تجعله يرغب في التعامل مع المؤسسة ومنتجاتها بشكل مستمر. وعليه فإن الفرضية التي تأسس عليها البحث والتي تنص على" يسهم الابداع والابتكار التسويقي في ترقية التسويق بالعلاقات عبر تقديم قيمة متفردة للعميل" محققة.

الخاتمة:

من خلال تسليط الضوء على أهمية الابداع والابتكار التسويقي في ترقية التسويق بالعلاقات، يمكن القول أن المؤسسات الهادفة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في بيئة غير مستقرة عليها أن تستثمر في الابداع والابتكار التسويقي باعتباره مدخلا فعالا لتطوير العلاقة بين المنظمة والعميل لفترات مستمرة. يجعلها تحقق أرباحا عالية ويضمن نجاحها في السوق.

نتائج الدراسة:

-يعتبر الابداع والابتكار التسويقي آلية لتقديم الجديد للعملاء ومواجهة التغير في أذواق المستهلكين؛

-يشكل التسويق بالعلاقات فلسفة ومنهجا تسويقيا حديثا يهدف لتطوير علاقات طويلة المدى مع الزبائن الحاليين للمؤسسة؛

-تطبيق الابداع والابتكار في بحوث التسويق عبر تحليل ومعالجة شكاوي العملاء يسمح للمؤسسة بتحديد الخصائص التي يرغب بها الزبون في المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة؛

-إدماج الأفكار المتأتية من قاعدة المعلومات التي وفرتها بحوث التسويق يمكن من تصميم وخلق مزيج تسويق غير مألوف وصعب التقليد؛

-المنتج، السعر، الترويج، التوزيع، المبتكرين يسمحون بتقديم قيمة متميزة ترقى إلى متطلبات الزبون وتستجيب إلى حاجياته الظاهرة والكامنة وتجعله مرتبطا مع المنظمة لأطول فترة نتيجة زيادة رضاه –العميل–مما يدفعهم إلى تكرار الشراء ومنح ولائهم للمنظمة ومنتجاتها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، (1429هـ)، ***إدارة الجودة الشاملة***، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية.
- أنيس أحمد عبد الله، (2016)، ***إدارة التسويق وفق منظور قيمة الزبون*** (الطبعة1)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ثامر البكري، (2014)، ***قضايا معاصرة في التسويق***دارالحامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.
- جمال خير الله، (2009)، ***الابداع الإداري*** (الطبعة1)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رابح أوكيل، (2017)، ***قراءات في إدارة الابداع ونجاح تطوير المنتج الجديد:المفاهيم العمليات***، دار الخلدونية، الجزائر.
- طارق قندوز، (2015)، ***الميزة التنافسية: مدخل سلوك المستهلك*** (الطبعة 1)، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
- عاكف لطفي خصاونة، (2011)، ***إدارة الابداع والابتكار في منظمات الأعمال*** (الطبعة1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- فيليب كوتلر، (2002)، ***كوتلر يتحدث عن التسويق: كيف تنشئ الأسواق وتغزوها وتسيطر عليها***، (المترجمون: فيصل عبد الله بابكر)، مكتبة جرير، الرياض، السعودية.
- مأمون سليمان الدرادكة، (2015)، ***إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء*** (الطبعة2)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد أبو جليل منصور، و آخرون، (2013)، ***سلوك المستهلك واتخاذ القرارات الشرائية مدخل متكامل*** (الطبعة1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نعيم حافظ أبو جمعة، (2003)، ***التسويق الابتكاري***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- هالة محمد لبيب، وآخرون، (2017)، ***التسويق المبادئ والتطورات الحديثة***، جامعة القاهرة، القاهرة.
- منى شفيق، (2005)، ***التسويق بالعلاقات***، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، القاهرة، مصر.

مقال في مجلة:

- مهابات نوري عبد الله، (بدون تاريخ)، **انعكاسات الابتكار التسويقي على الأساليب المتبعة في ترويج الخدمات التسويقية الفندقية: دراسة ميدانية في عدد من الفنادق في محافظة أربيل**، *المجلة العراقية للعلوم الادارية*(العدد23).
- دلال فيصل، (ديسمبر, 2018)، **دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية: دراسة حالة فندق صبري بعنابة**، *المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، المجلد 09*(العدد 04).

مقال منشور في ملتقى:

- آسية شنة ، و شعبان بعيطيش، (2013)، **أثر الابتكار التسويقي في تحقيق أهداف بحوث التسويق**، *الملتقى الدولي دور الابتكار التسويقي في ترقية أداء المؤسسات*، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس.
- إلهام فخري أحمد، (2003)، **التسويق بالعلاقات**، *الملتقى العربي حول التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات*، الدوحة، قطر.
- سعاد عبود، (2013)، **مساهمة التسويق الداخلي في تحقيق الابتكار التسويقي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، *الملتقى الدولي دور الابتكار التسويقي في ترقية أداء المؤسسات*، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

الرسائل والمحاضرات:

- زهراء صادق، (2015)، ***إدارة الصورة الذهنية للمؤسسات وفق مدخل التسويق بالعلاقات: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية***، *رسالة دكتوراه*، علوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان.
- محمد سليماني، (2007)، ***الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة، مذكرة ماجستير***، علوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة.
- عبد الرؤوف حجاج، (2016)، **إدارة الابتكار والابداع**، محاضرات في مقياس تسيير وتمويل الابداع، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

المراجع باللغة الأجنبية:

- buttle, F. (Non Date). ***customer relationship management : concepts and technologies*** (Second edition ed.). Butterworth-Heinemann. Hungary.
- Egan, j. (2011). ***relationship marketing: exploring relational strategies in marketing*** (fourth edition ed.). Pearson education limited. Great Britain.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص291- 310

أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على عملية التدقيق: دراسة استطلاعية

The Impact of Computerized Accounting Information System on Audit Process: Survey Study.

* د.محمد لمين علون
Alloune mohamed lamine
جامعة علي لونيسي البليدة 2- الجزائر
m.alloune@univ-blida2.dz

ط.د.عطية حليمة
Attia halima
جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر
halima.attia@univ-biskra.dz

ط.د.صالحي محمد لخضر
Salhi mohamed lakhder
جامعة حمى لخضر الوادي- الجزائر
mohamedsalhi222@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/.11 تاريخ القبول: 2020/05/05 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى تبيان أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على عملية التدقيق، من خلال دراسة استطلاعية لآراء عينة تضم 68 مفردة من المهنيين وأساتذة جامعيين في مجال المحاسبة والتدقيق باستخدام أداة الإستبيان، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا في نظام المعلومات المحاسبيي يأثر على عملية التدقيق، بإعتبار مدخلات هذه الأخيرة هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث شمل هذا التأثير معظم مقومات التدقيق، وأدى إلى ظهور إجراءات وأساليب جديدة له وتعديل وتكييف لمعاييره حتى تتلائم وهذه البيئة الحديثة، كما وجب على المدقق التعليم والتدريب المستمر، بما يمكنه من تنفيذ مهامه بشكل كفأ.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، نظام الرقابة الداخلية، نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، التشغيل الآلي.

تصنيف JEL:M4 ، M41، M42.

Abstract:

This research aims to identify the impact of using the computerized accounting information system on audit process, through a survey included 68 samples of the opinions of professionals and University professors in accounting and auditing field. The study concluded that the use of technology in the accounting information system affect the audit process, where this effect included most of the audit components and resulted in the emergence of new procedures and methods of auditing, also adjusting and adapting its standards to be compatible with modern environment. Also, auditor is required to a continuous learning and training so that he/she can perform his/her function efficiently.

Keywords: Auditing, Internal Control System, Electronic Accounting Information System, Automation.

JEL classification codes: M4, M41, M42.

*المؤلف المرسل: m.alloune@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي مصدرا رئيسيا للمعلومات في المؤسسات حيث تعتمد عليه الإدارة لتوفير المعلومات اللازمة وفي الوقت المحدد، لذا تسعى المؤسسات لتطوير وتحديث هذا النظام باستمرار مع التطور الكبير الذي يشهده مجال تكنولوجيا المعلومات وتوسع استعمالها وتوظيفها لما يخدم وظائفها والاستفادة من المزايا التي تقدمها لتسهيل معالجة بياناتها بالسرعة والدقة اللازمة والسيطرة على الكم الهائل من البيانات، وخلق بيئة جديدة تعرف ببيئة التشغيل الآلي للبيانات، حيث هذه التطورات وضعت التدقيق أمام تحدي كبير لتطوير أدواته وأساليبه ليستمر في تقديم خدماته بجودة عالية من جهة، ومن جهة أخرى استوجب من المدقق دراسة وفهم جيد للبيئة التي تتم فيها معالجة البيانات حتى يسهل عليه فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبق، والذي يتطلب استخدام إجراءات حديثة والاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات لمساعدته في تحقيق الأهداف من عملية التدقيق بطريقة أفضل.

إشكالية البحث: مما سبق يمكن طرح صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الأتي:

ما هو أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على عملية التدقيق؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1- هل بتوافر جميع الشروط والمقومات الأساسية للتدقيق تكون المؤسسات قادرة على بلوغ الأهداف المرجوة منها؟

2- ما هي المزايا التي حققها تغيير طبيعة نظام المعلومات المحاسبي من اليدوي الى نظام معتمد على تكنولوجيا المعلومات؟

3- ما هو أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المطبق بالمؤسسات الجزائرية على عملية التدقيق؟

فرضيات البحث: بغية الإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يقوم التدقيق بتقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية المصمم والمطبق من طرف المؤسسات من أجل مساعدتها في تحقيق أهدافها المرجوة منها.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تغيير بعض مكونات نظام المعلومات المحاسبية بشكل منحه العديد من المزايا في المجال المحاسبي.

- لم يؤثر تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات الجزائرية على عملية التدقيق.

أهداف البحث: يسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

– التعرف على مفاهيم حول التدقيق، نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي المحوسب.
– التعرف على أثر استخدام نظام التشغيل الإلكتروني على معايير وأساليب التدقيق.
– الوقوف على أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على نطاق ومنهجية التدقيق.
– التعرف على أثر استخدام أنظمة الإلكتروني على أداء المدقق.
– محاولة معرفة مزايا استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكيفية تأثيره على عملية التدقيق.

2. الدراسة النظرية:

1.2 . مفاهيم لبعض المصطلحات

أ– تعريف التدقيق: عرف التدقيق بمعناه المهني بأنّه: "إختبار تقني صارم مبني بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغيّة إعطاء رأي معلّل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى إحترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة." (Valin, Colins, 1992, 17)

ب– مفهوم نظام الرقابة الداخلية: "الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال، أي استحالة اقتصار الرقابة الداخلية على الأنشطة المالية والمحاسبية فقط، إذ إنها تشمل كافة جوانب المؤسسة وتجمع بين المستويات المختلفة من الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة (هيرث، 2015، 17)."

ج– مفهوم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ومزاياه

* **تعريفه:** "هو عبارة عن منظومات حسابية ذات بيئة شبكية من أجهزة كمبيوتر شخصية، ترتبط أو تلتقي مع أجهزة كمبيوترية خادمة ومضيفة، تبنى على أساس نظم المعالجة وقواعد البيانات الموزعة في معظم الأحيان، لكن كل هذا في نظم المعلومات المحاسبية هو تأثير دور الكمبيوتر في بناء وعمل نظم المعلومات المحاسبية الحديثة، أي أنه هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات.(ياسين،21،2000–22)

* **مزاياه:** إن استخدام الحاسب الآلي باختلاف أنواعه في مجال العمل المحاسبي له مزايا وفوائد، ومن أهمها ما يلي (رميلي، 2011، 92-93):

– سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية في وقت قصير، واستخدام عدد أقل من الأفراد.

– زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسب والمعروضة في التقارير، والتي تعتبر كأساس سليم وموثوق به لاتخاذ القرارات.

– إحكام الرقابة الداخلية والذاتية على تنفيذ العمليات، مما يحقق الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، ولاحتواء الحاسب على وسائل الضبط والرقابة والتحقق من النتائج، تمكن الإدارة من التثبيت في صحة العمليات المشغلة.

– الدقة والسرعة في إعداد القوائم المالية وإجراء العمليات الحسابية والإجراءات المحاسبية، وهذا يؤدي بدوره إلى توفير الوقت والمجهود وتقليل حجم الأخطاء الحسابية، وتخفيض تكاليف تشغيل العمليات كذلك.

– تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهيل عمليات تخزينها واسترجاعها في شكل معلومات.

– الدقة والسرعة في إعداد القوائم المالية وإجراء العمليات الحسابية والإجراءات المحاسبية، وهذا يؤدي بدوره إلى توفير الوقت والمجهود وتقليل حجم الأخطاء الحسابية، وتخفيض تكاليف تشغيل العمليات كذلك.

– يؤدي استخدام الحاسب إلى توفير المرونة الكاملة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، من خلال خزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب ولاحتوائه إلى قاعدة بيانات متطورة.

– يساعد استخدام الحاسوب في تطبيق وتزواج أساليب المعرفة الأخرى مثل أساليب بحوث العمليات والنظم الخبيرة وغيرها، مما يساعد بدوره على إنشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبي.

2.2. أثر نظام المعلومات المحوسب على معايير التدقيق: يمكن إيجازها في الجدول الموالي:

الجدول 1: أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على معايير التدقيق

المعايير		الاثر في ظل إستخدام نظام المعلومات المحوسب
المعايير العامة	معيار الكفاءة والتدريب الفني	– اختيار برنامج تأهيل وتدريب ذات طابع خاص. – الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات. – إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات وتشغيلها ونشرها.
	معيار الاستقلال	– الاستقلال يعني إمكانية المدقق إعادة التشغيل البيانات دون الحاجة إلى خبرة العاملين بتشغيل النظام.

		– الاستقلال أن تكون وظيفة وضع البرامج تحت إشرافه ورقابته.
	معيار بذل العناية المهنية الملائمة	– تطبيق التشريعات والقوانين التي تحدد مسؤولية المدقق في اكتشاف حالات الغش والأخطاء في مجال الانظمة الآلية.
معايير العمل الميداني	**معيار التخطيط السليم لعملية التدقيق والإشراف الدقيق على المساعدين**	استخدام المدقق لنظم تدقيق متقدمة، تساعده على: . التخطيط السليم والموضوعي لعملية التدقيق بأقل وقت وجهد. . توزيع ملائم لساعات العمل على المساعدين والإشراف الدقيق عليهم، وتقييم أدائهم بصورة مرضية.
	معيار دراسة وتقييم الرقابة الداخلية	– اتساع نطاق مسؤولية المدقق عند دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية ليشمل بيئة الرقابة، النظام المحاسبي وإجراءات الرقابة وذلك بدلاً من الاقتصار على فهم إجراءات الرقابة وحدها.
	معيار أدلة الإثبات	– اتساع نطاق أدلة الاثبات لتشمل أدلة مستحدثة. – اختفاء معظم أدلة الاثبات المرئية وتحولها إلى اللامرئية.
معايير إعداد التقرير	**. معيار عرض القوائم المالية. . معيار الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية .الإفصاح الكافي والمناسب . التعبير عن رأي المدقق**	استخدام تكنولوجيا المعلومات لم يؤثر على مفهوم أو إمكانية تطبيق أي من معايير إعداد التقرير، إلا انه مكن المدقق استخدام برامج التدقيق بما لهَّا من قدرة على توليد أشكال عديدة من التقارير وفقًا لاحتياجات المستخدمين الذين يهمهم الأمر، كما توفر البيانات والمعلومات التي تُمكّن المدقق من معالجتها مرة أخرى في أيّ وقت.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: عبد الوهاب نصر علي، وآخرون (2008)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 267-285.

3.2. أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على أساليب التدقيق: ترتب على استخدام التكنولوجيا ظهور أساليب للتدقيق تمثلت في: (الحسبان، 2009، 78-79)

ا– التدقيق حول الحاسوب: يقوم هذا الأسلوب على أساس فحص بعض العمليات (عينة) من خلال المستندات الأصلية، والمخرجات المتحصل عليها، ثم تشغيل هذه العمليات يدويًا مقارنة نتائج هذا التشغيل بالنتائج المتحصل عليها من التشغيل الآلي للبيانات.

ب– التدقيق من خلال الحاسوب: يقوم هذا الأسلوب على أساس تتبُّع خطوات التدقيق من خلال الحاسب الآلي ففي مرحلة تشغيل البيانات من خلال برامج محاكاة خصائصها تشبه البرامج المشغلة بها بالإضافة إلى تدقيق كل من عمليات المدخلات والمخرجات.

ج– التدقيق باستخدام الحاسوب: يقصد به أنّ الحاسوب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات التدقيق، فهذا الأسلوب يهدف إلى التحقق من دقة عمليات معالجة البيانات ومن أساليب

الرقابة اللاّزمة لهذه العمليات، كما يستطيع المدقق استخدام الحاسب لمساعدته في أداء بعض خطوات مهمة التدقيق.

4.2. أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على نطاق ومنهجية التدقيق:

ا- نطاق التدقيق في ظل استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب: اتسع نطاق عملية التدقيق في ظل أنظمة التشغيل الآلي للبيانات ليشمل جميع الإدارات وأنشطة العمل التي تتم من خلال تطبيقات آلية وتكنولوجية من فحص السياسات، تدقيق وتقييم مخاطر رخصة استخدام البرامج، تدقيق قواعد البيانات، تدقيق شبكة المعلومات، تدقيق عمليات نقل وتحويل البيانات، تدقيق خطط استمرارية العمل. (Kinney, 2011, pp 02-03)

ج- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات منهجية وإجراءات التدقيق: يركز المدقق اهتمامه على التدقيق وفقًا للإجراءات التالية (أبو غاية، 2009، 106-137):

- التدقيق السابق على المدخلات: يتمثل ذلك في تدقيق الدورات المستندية، ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات، واستيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها، وطبقًا للنظم واللوائح الداخلية، ودليل الإجراءات.

- التدقيق على البيانات الداخلة للحاسوب: ويركز المدقق على التأكد من صحة البيانات المقدمة لقسم الحاسبات الإلكترونية، والتأكد من صحة التعليمات المطلوب إتباعها عند القيام بتشغيل البيانات، والتأكد من أنّ التعديلات والإضافات في البيانات الداخلة، وتتبُّع كل الخطوات والمراحل والأساليب الرقابية التي تمر بها المدخلات لتأكد من تطبيق هذه الأساليب.

- التدقيق على برامج الحاسب المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل وعرض والمعلومات: عندما تدخل البيانات إلى الحاسب فإنّه يصعب التعديل فيها إلا بناءًا على برنامج جديد، ولا يكون هناك فرصة سانحة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء، ويمكن للمدقق التأكد من أنّ البيانات والمعلومات المخزنة داخل الحاسب مطابقة للأصل.

- التدقيق على المخرجات من المعلومات وطريقة عرضها وتفسيرها: يتركز دور المدقق في هذه المرحلة على التأكد من مطابقة المعلومات الواجب أن تكون من ناحية التصميم والواقعية على المخرجات الفعلية، والتأكد من أن المخرجات في الشكل والمحتوى المناسب، والتأكد من أنّ المخرجات تمثل المعلومات التي يحتاجها المستفيدون.

5.2. أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على منهجية المدقق: لقد فرضت التطورات السريعة في أنظمة التشغيل الآلي للبيانات على منهجية المدقق تحديات هامة، من

بينها ضرورة تعديل تفكيره ونظرته للمتغيرات المحيطة به، وضرورة الاستفادة من تلك التغيرات لتطوير أدائه، وهذا الأمر أحدث تغيرًا جوهريًا في منهجية المدقق على النحو التالي (الصعيدي، 1986، 110-132):

ا- التغيير في ثقافة ومعرفة المدقق (التأهيل العلمي والعملي)، إذ يجب الإلمام التام بأساسيات التشغيل الآلي للبيانات، وتكنولوجيا صناعة المعلومات، تصميم النظم، الدراسة الكاملة بلغات وبرامج الحاسب المتطورة، بالإضافة إلى التدريب المستمر لاكتساب الخبرات الفنية والمهنية.

ب- إعادة النظر في خطة وبرنامج التدقيق، ولا سيما أنّ جزءًا كبيرًا من عناصر مختلف الأنظمة الموجودة ضمن وسائل تكنولوجيا المعلومات مثل الدفاتر والمستندات والقوائم المالية والتقارير.

ج- إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات، والاستفادة من تقنيات التشغيل الآلي للبيانات وأساليب بحوث العمليات في الحصول على مزيد منها بجانب أو بديل عن الأدلة التقليدية.

د- إعادة النظر في آلية نظم الضبط، والاستفادة من مدخل المراقبة من خلال الإجراءات الرقابية المطبقة التي تعمل على تقوية نظم الضبط للبيانات، وصحة اختبارات التدقيق.

هـ- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير التدقيق بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، وإبراز المسائل الجوهرية.

و- تحديد القواعد الواجب إتباعها لتوفير أمن وسلامة نظم المعلومات والمحافظة عليها، بجانب رفع كفاءتها وفعّاليتها.

3. الدراسة الميدانية: من أجل وإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع قمنا بدراسة ميدانية من خلال دراسة استطلاعية لآراء عينة من المهنيين (مدققين داخليين، محافظين حسابات، خبراء محاسبين)، وعينة من الأكاديميين (أساتذة جامعيين مختصين والعاملين بجامعة علي لونيسي-البليدة2-)، وذلك لمعرفة وجهات نظرهم حول أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على عملية التدقيق، وقد تم تقسيم هذا الجانب إلى النقاط الأساسية التالية:

1.3. نموذج وعينة الدراسة

ا- نموذج الدراسة: في ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها تطلب بناء نموذج مقترح لتشخيص أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على عملية التدقيق حيث ويوضح الشكل رقم (1) الذي إشتمل على نوعين من المتغيرات هما:

الشكل 1: نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين

ب– إعداد أداة جمع البيانات (الاستبيان): اعتمدنا في جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة على الاستبيان باعتباره الأداة الأنسب بطرح جملة من الأسئلة على مفردات عينة الدراسة للحصول على المعلومات والحقائق اللازمة لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، وتم إعداد هذا الاستبيان بعد الإطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها الجانب النظري، مع ربط الأسئلة بالفرضيات والأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها، احتوت الاستمارة على أسئلة مغلقة (بدرجة معارض، بدرجة حياد، بدرجة موافق)، وبغية تسهيل معالجة الإجابات وتحليلها.

ج– عينة الدراسة: لقد ركزنا في دراستنا على دراسة استطلاعية لآراء كل من:

- عينة من المدققين الداخليين باعتبارهم الأطراف المسؤولة عن التدقيق داخل المؤسسات.
- عينة من محافظي الحسابات وخبراء محاسبين باعتبارهم الأطراف المسؤولة عن فحص وتقييم القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات بتطبيق نظام محاسبي محوسب.
- عينة من الأساتذة الجامعيين المختصين في المجال.

ولقد تم توزيع 80 استبيان استرددنا منها 70 والملغاة استمارتين وبلغت الإستبيانات المفقودة والمهملة 10، وعليه تحصلنا على 68 استمارة صالحة تم اعتمادها للدراسة وذلك بهدف تحقيق أهداف البحث المرجوة، والجدول الموالي يوضح هذه العملية:

الجدول 2: توزيع الاستبيان

الاستمارة				
الموزعة	المفقودة والمهملة	الملغاة	الصالحة	نسبة الردود
80	10	02	68	%85

المصدر: من إعداد الباحثين.

د– الأساليب الإحصائية المستخدمة: بعد استرجاع الاستبيان والفرز النهائي له وحصر الصالح منه، قمنا بترميز الإجابات وإفراغها في برنامج الجداول EXCEL لسنة 2007، كما اعتمدت على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V22 التي تستخدم في إدارة البيانات وتحليلها لكونه يغطي عددا كبيرا من الأساليب الإحصائية التي تساعد في تلخيص بيانات الدراسة، حيث اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية:

- **النسب المئوية والتكرارات**: من أجل وصف مجتمع البحث وإظهار خصائصه.
- **المتوسط الحسابي**: وذلك بحساب المتوسط الحسابي لكل عبارة وكذلك المحاور.
- **الانحراف المعياري**: للتعبير عن تشتت مفردات العينة.

- **معامل ألفا كرونباخ:** ويستخدم لإجراء اختبار الثبات لعبارات الإستبيان، وكما هو معروف في مجال العلوم الاجتماعية فإن معامل الثبات يكون مقبولا ابتداء من 0,6 والثبات يعرف بأن هناك اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الاستبيان مرات عديدة.

هـ – مجالات الاجابة على أسئلة الاستبيان ومعايير تحديد الاتجاه: بلغ عدد عبارات المحاور 33 عبارة، تسبقها أسئلة شخصية خاصة بالفرد المستجوب، حيث كانت الإجابات على أسئلة الاستبيان وفق مقياس ليكارت الثلاثي مستخدمين ثلاثة أنماط للإجابة حيث تتدرج من (معارض، محايد، موافق) حيث تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى الاتجاهات الإيجابية ثلاث درجات، وللإجابة التي تليها درجتين، ثم درجة واحدة وهكذا:

الجدول 3: مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

الدرجة	1	2	3
التصنيف	معارض	محايد	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي ثم نحدد الاتجاه حسب قيمه كما يلي:

الجدول 4: معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	المستوى
1 – 1,66	معارض
1,67 – 2,33	محايد
2,34 – 3	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

و – إختبار ثبات الإستبيان (Reliability): تحققنا من ثبات إستبيان الدراسة من خلال طريقة **حساب معامل ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha Coefficient) للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث يجب أن يكون أكبر من 0.60 وحساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لقياس الصدق، ويجب أن يكون أكبر من 0.70، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 5: صدق وثبات أداة الدراسة

محاور الإستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	10	0.610	0.781
المحور الثاني	10	0.648	0.805
المحور الثالث	13	0.645	0.803
المجموع	33	0.814	0.902

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

توضح النتائج المبينة في الجدول (05)، أن قيم معامل ألفا كرونباخ للمحاور الثلاث والإجمالي كان أكبر من 0.60، أما بالنسبة لمعامل الصدق للمحاور الثلاث كان أكبر من 0.70 أما المعامل الاجمالي لمعامل الصدق بلغ 0.902 وهذا يعني أنه معامل مرتفع (جيد)، وعليه يمكن الاعتماد على الاستبيان المستخدم وأنه صالح لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2.3 تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

تم تحليل وتفسير نتائج الإستبيان من خلال مكوناته:

ا– تحليل وتفسير البيانات الجزء الأول "البيانات الشخصية الوظيفية: يكون من خلال:

الجدول 6: التوزيع النسبي لأفراد العينة للبيانات الشخصية الوظيفية

	البيان	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	40	58,82
	أنثى	28	41,18
	المجموع	68	0100,0
المؤهل العلمي	ليسانس	28	41,18
	ماجستير	12	17,64
	دكتوراه	28	41,18
	أخرى	00	00
	المجموع	68	100,00
الفئة العمرية	اقل من 30 سنة	10	14,70
	من 31–40 سنة	24	35,29
	من 41–50 سنة	20	29,41
	اكثر من 50 سنة	14	6020,
	المجموع	68	100,00
التخصص العلمي	محاسبة وتدقيق	44	64,70
	اقتصاد	10	14,70
	ادارة اعمال	10	14,70
	مالية	04	05,90
	المجموع	68	100,00
الوظيفة الحالية	مدققين داخليين	12	17,65
	استاذ جامعي	28	41,18
	محافظ حسابات	26	38,23
	خبير محاسبي	02	02,94
	المجموع	68	100,0
سنوات الخبرة	اقل من 05 سنوات	16	23,53
	من 05–10 سنوات	18	26,47
	من 11–16 سنة	20	29,41
	اكثر من 16 سنة	14	20,59
	المجموع	68	100,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

من خلال الجدول (06) والشكل نلاحظ:

– عدد الذكور أعلى من عدد الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 58,82%، في حين نجد أن نسبة الإناث 41,18% وهذا راجع لطبيعة الأشغال التي تجرى في مكاتب التدقيق.

– المستوى العلمي الغالب يمثل الأفراد الذين يحملون شهادات الليسانس والدكتوراه بلغت نفس النسبة بـ 41,18%، تليها نسبة الأفراد الذين يحملون شهادة الماجيستر والتي بلغت نسبتهم 17,64%، وهذا يدل على أن أفراد العينة محل الدراسة مؤهلين علميا.

– أعلى نسبة كانت 35,29% وهي تمثل الفئة العمرية ما بين 30–40 سنة وتليهما الفئة العمرية من 41–50 سنة بنسبة 29,41 %، أما الفئة أكثر من 50 سنة والفئة أقل من 30 سنة فكانتا بنسبتين على التوالي 20,60%، 14,70%.

– أعلى نسبة هي 79,4% والتي تخص أفراد العينة المتخصصين في مجال المحاسبة، المالية والتدقيق، ثم تليها نسبة 20,6% للأفراد المتخصصين في مجالات أخرى تمثلت أساسا في الاقتصاد وإدارة الأعمال، وتبين هذه النتائج أن أغلبية أفراد العينة يتوفر فيهم الإلمام بجميع جوانب أسئلة الاستبيان كونها تتعلق بمجال تخصصهم وبذلك يمكن القول أنه تتوفر لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان من الناحية المعرفية.

– ما نسبته 41,18% من أفراد العينة يشغلون وظيفة أستاذ جامعي، في حين نجد نسبة 58,83% والتي تمثل الأفراد الذين يشغلون وظيفة (مدقق داخلي، محافظ حسابات وخبير محاسبي) وكان ذلك رغبة منا في رفع نسبتهم في العينة بحكم أنهم الأكثر إلمام بمحتويات الاستبيان والجانب المهني للمحاسبة والتدقيق.

– نسب فئات عدد سنوات الخبرة المهنية لعينة الدراسة متقاربة حيث نجد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 11–16 سنوات قدرت بـ29,41% وهي أعلى نسبة، ثم تليها نسبة 26,47% والتي تقابل أصحاب الخبرة ما بين 05–10 سنوات، ثم تليها فئة أقل من 05 سنوات والتي قدرت بـ 23,53%، وفي الأخير نجد الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات والتي بلغت نسبتهم 20,59%، وعليه هذه النتائج توضح أن أغلبية أفراد العينة البالغة نسبتها 76,47% تتمتع بخبرة مهنية لا بأس تتراوح من 5 سنوات إلى أكثر 16 سنة بها تمكنهم من الإلمام بالكثير من المشاكل والقضايا التي تتعلق بالتدقيق والمحاسبة من خلال ممارستهم لمهامهم.

ب– تحليل وتفسير البيانات الجزء الثاني "محاور الدراسة"

*** تحليل وتفسير عبارات المحور الاول" أهمية التدقيق ونظام الرقابة الداخلية بالنسبة للمؤسسات"**: تهدف العبارات الواردة في المحور الأول لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول أهمية التدقيق ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسات والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول 7: إجابات الأفراد حول أهمية التدقيق ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسات

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة
01	لا يساعد التدقيق في تحديد الانحرافات في حسابات المؤسسات محل التدقيق وأسبابها وطرق معالجتها.	1,62	0,853	معارض
02	يعمل التدقيق على تحديد مواطن حدوث الضياع والإسراف في موارد المؤسسات محل التدقيق وذلك لتحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.	2,76	0,554	موافق
03	يساعد التدقيق على التأكد من صحة وسلامة التوجيه المحاسبي المقيد في الدفاتر المحاسبية للمؤسسات محل التدقيق.	2,35	0,734	موافق
04	تساعد عملية التدقيق على التأكد من صحة وسلامة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل التدقيق،وأنها معبرة عن الوضع المالي الفعلي لهم.	2,35	0,774	موافق
05	يعمل المدقق المؤهل علميا وعمليا على جمع أدلة إثبات شاملة وموثوقة تساعده في إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات محل التدقيق.	2,47	0,706	موافق
06	تسمح عملية التدقيق بتقييم نظام الرقابة الداخلية المصمم والمطبق لدي المؤسسات محل التدقيق بهدف اكتشاف مواطن القوة ومواطن الضعف في هذا النظام.	2,76	0,431	موافق
07	من المبادئ الاساسية لنظام الرقابة الداخلية التقسيم الملائم للعمل الذي يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة بمنعه لتضاربها أو تداخلها بهدف حمايتها من كل التلاعبات الممكنة.	2,76	0,431	موافق
08	من متطلبات الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب عدم وضع إجراءات توثيق واختبار واعتماد النظم الفرعية وأي تعديلات فيها.	1,65	0,849	معارض

09	تضم الأنشطة الرقابية مجموعة من النشاطات مثل المصادقات، والتأكيدات، تدقيق الأداء، الحفاظ على إجراءات الأمن...إلخ، وهذه الأنشطة يمكن تطبيقها الكترونيا أو يدويا في المؤسسات.	2,35	0,774	موافق
10	يسمح تقييم نظام الرقابة الداخلية للمدقق باكتشاف مخاطر التدقيق التي قد تعيقه من اداء مهامه بكفاءة وفعالية.	2,65	0,734	موافق
المتوسط العام للعبارات		2,445	0,6761	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

من الجدول (07) نستنتج أن أراء معظم أفراد العينة حول أهمية التدقيق ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسات تؤكد على أن التدقيق وسيلة تهدف لحماية أصول وموارد وسجلات المؤسسات من الضياع والسرقة والتزوير، ويقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا وذلك بجمع أدلة إثبات شاملة وقانونية حول نشاط المؤسسات محل التدقيق تساعده في إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المفصح عنها في القوائم وتقارير المالية، من خلال تدقيق التوجيه المحاسبي المقيد في الدفاتر وتقييم المخاطر وتقييم نظم الرقابة الداخلية والتي تعتبر جملة من الطرق الإجراءات والأساليب المصممة من طرف المؤسسات التي تنظم مختلف معاملاتها المالية والاقتصادية.

*** تحليل وتفسير عبارات المحور الثاني "طبيعة ومميزات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب":** تهدف هذه العبارات الواردة في المحور الثاني لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بطبيعة نظام المعلومات المحاسبي المحوسب والجدول الموالي يوضح تلك النتائج:

الجدول 8:إجابات الأفراد حول طبيعة ومميزات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة
01	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في توفير التقارير اللازمة لمستخدميها الداخليين والخارجيين في الوقت المناسب.	2,53	0,788	موافق
02	استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب يسمح بزيادة القدرة على معالجة كم هائل من البيانات المحاسبية، والتخزين والاسترجاع السريع للمعلومات في الوقت المطلوب.	2,71	0,579	موافق

03	استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب يؤدي إلى التخفيض المستمر في تكاليف الحصول على المعلومات.	2,35	0,691	موافق
04	استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لا يساعد على تخفيض معدل ضياع وقت مشغلي هذا النظام.	1,62	0,853	معارض
05	لا تختلف مقومات نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الآلي عن مقومات النظام اليدوي.	2,41	0,783	موافق
06	تختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية في النظام اليدوي عن النظام الآلي.	2,41	0,783	موافق
07	في ظل التشغيل الآلي اختفت بعض المستندات وأنخفض عدد المستندات المتداولة بما يحقق اختصار الدورة المستندية الطويلة.	2,47	0,615	موافق
08	استخدام الدليل المحاسبي ضروري بالنسبة للنظام اليدوي بقدر ما هو ضروري بالنسبة لنظام التشغيل الآلي.	2,59	0,609	موافق
09	يختلف المنهج المحاسبي (خطوات العمل) في النظام اليدوي عن المنهج المحاسبي في ظل التشغيل الآلي.	1,50	0,663	معارض
10	تصمم الضوابط الرقابية لنظام المحاسبي المحوسب بما يتوافق مع الرقابة العامة والتنظيمية.	2,59	0,701	موافق
المتوسط العام للعبارات		2,403	0,7093	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

من الجدول (08) نستنتج أن آراء معظم أفراد العينة حول طبيعة ومميزات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب تؤكد أنه نظام يعتمد على تكنولوجيا المعلومات لإدخال ومعالجة البيانات المحاسبية آليا عن طريق برامج الكترونية وتخزينها واسترجاعها في الوقت المناسب، ولا تختلف خطوات عمل النظام اليدوي عن المحوسب إلا أن لهذا الأخير مميزات هامة للمؤسسات لعل من أهمها تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية آليا الأمر الذي أدى إلى تغيير وانخفاض عدد المستندات المستعملة في العمل المحاسبي، وسرعة تسجيل ومعالجة وتخزين كم هائل من العمليات المتشابهة في وقت واحد بشكل يساعد في تخفيض معدل ضياع وقت مشغلي النظام من جهة وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات من جهة أخرى، بالإضافة إلى إحكام الرقابة الداخلية والذاتية على تنفيذ العمليات وتحسين عملياتها، بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أول بأول مما يحقق الدقة والثقة في المعلومات المنتجة المترجمة في تقارير وقوائم في الوقت الملائم، تسمح لجميع مستخدميها باتخاذ القرارات الرشيدة.

*** تحليل وتفسير عبارات المحور الثالث " أثر التشغيل الآلي للبيانات على مقومات عملية التدقيق:** "تهدف هذه العبارات الواردة في المحور الثالث لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول تأثير التشغيل الآلي للبيانات على مقومات عملية التدقيق والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول 9: إجابات الأفراد حول أثر التشغيل الآلي للبيانات على مقومات عملية التدقيق

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة
01	أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبيي المحوسب على الهدف العام ونطاق عملية التدقيق.	1,59	0,783	معارض
02	لا تختلف أدلة وقرائن الإثبات التي يعتمد عليها المدقق في النظام اليدوي عن أدلة وقرائن الإثبات في البيئة الآلية.	1,62	0,853	معارض
03	يتوجب على المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق التي تستخدم نظام التشغيل المحوسب أن يتحصل على فهم لأهمية وتعقيد أنشطة هذا النظام.	2,53	0,748	موافق
04	حتى يتمكن المدقق من أداء عملية التدقيق بكفاءة يجب أن يكون على دراية حول طريقة استخدام الحاسوب والبرامج المستخدمة للتدقيق النظم وتشغيلها.	2,62	0,697	موافق
05	ضرورة الفهم الكامل من طرف المدقق لمكونات هيكل الرقابة الداخلية في ظل بيئة البيانات المعالجة إلكترونيا.	2,71	0,629	موافق
06	تهدف الرقابة على المدخلات إلى توفير التأكيد المعقول من أن المعلومات التي تم استلامها للتشغيل هي معلومات مخولة من شخص مسؤول، ولم يتم التلاعب بها.	2,82	0,387	موافق
07	تهدف إجراءات الرقابة على التشغيل للتأكد من أن جميع العمليات تم تشغيلها آليا بشكل سليم ولم يضاف إليها أي عمليات غير مصرح بها.	2,56	0,613	موافق
08	الالتزام بمعايير العمل الميداني يرتبط بخطوات تنفيذ عملية التدقيق أو الإجراءات الفنية التي تبين نقاط الضعف او القوة في ظل النظم المحوسبة.	2,50	0,749	موافق
09	لا تختلف معايير إبداء الرأي في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي والآلي.	2,76	0,554	موافق
10	تدقيق مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبيي المحوسب والمقارنة بينهما كافية لإثبات صحة العمليات التي يعدها هذا النظام.	1,59	0,857	معارض

11	ترتب على استخدام التشغيل الآلي للبيانات المحاسبية ظهور أساليب للتدقيق ارتبطت بعدة عوامل كجودة مسار التدقيق.	2,59	0,701	موافق
12	أنظمة التشغيل الآلي أدت لتغيير منهجية ونظرة المدقق وتعديل تفكيره للمتغيرات المحيطة بعملية التدقيق.	2,47	0,788	موافق
13	أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبيي المحوسب على مراحل عملية التدقيق.	1,65	0,849	معارض
	المتوسط العام للعبارات	2,38	0,696	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

من الجدول (09) نستنتج أن آراء معظم أفراد العينة حول أسئلة المحور الثالث تؤكد أن التطور السريع والمستمر في تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في تطوير نظام المعلومات المحاسبي أثر على مقومات هذا النظام، ومن ثَم التأثير على التدقيق باعتبار مدخلاتها هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، حيث شمل هذا التأثير معظم مقومات التدقيق أدى إلى ظهور إجراءات وأساليب جديدة للتدقيق والرقابة وتعديل وتكييف لمعاييرها حتى تتلائم وهذه البيئة الحديثة، وكذلك وجب على مدقق هذه النظم الحصول على التعليم والتدريب المستمر، بما يمكنه من تنفيذ مهام عملية التدقيق بشكل يسمح له من التأكد من مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية المستخدمة لحماية البيانات والمعلومات من الفقدان، ومن وصول المتلاعبين للتعديل أو التدمير ومن الإطلاع لغير المصرح لهم، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بأمن وحماية البيانات والمعلومات داخل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

ويمكن تلخيص إجابات الأفراد حول محاور الاستبيان في الجدول التالي:

الجدول 10: إجابات الأفراد حول محاور الإستبيان

الرقم	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	أهمية المراجعة ونظام الرقابة في المؤسسات.	2,445	0,6761	موافق
2	طبيعة ومميزات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.	2,403	0,7093	موافق
3	أثر التشغيل الآلي للبيانات على مقومات التدقيق.	2,38	0,696	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

من خلال الجدول رقم (10) نجد أن الاتجاه العام لإجابات الأفراد حول محاور الاستبيان كانت موافق، حيث قدرت المتوسطات الحسابية للمحاور الثلاث على التوالي

2,38/2,403/2,445 وانحرافها المعياري 0,696/0,7093/0,6761 وهي تقع بذلك ضمن المجال (2,34-3).

3.3 اختبار صحة الفرضيات: من خلال ما سبق يمكن القول أن الدراسة الاستطلاعية لآراء أفراد العينة المهنيين والأكاديميين تبين أن استخدام نظام المحاسبي المحوسب قد أثر على معظم مقومات عملية التدقيق، حيث أدت البيئة الحديثة للتشغيل الآلي إلى توسع في نطاق التدقيق وظهور أساليب جديدة للتدقيق، بالإضافة إلى تغيير منهجية ونظرة المدقق وتعديل تفكيره للمتغيرات الجديدة المحيطة بعملية التدقيق، ومنه يتم رفض الفرضية الثالثة لعدم صحتها، ويمكن تلخيص نتائج اختبار صحة الفرضيات في الجدول التالي:

جدول رقم. 11 نتائج اختبار صحة الفرضيات

الرقم	الفرضية	النتيجة
1	يقوم التدقيق بتقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية المصمم والمطبق من طرف المؤسسات من أجل مساعدتها في تحقيق اهدافها المرجوة منها.	مقبولة
2	أدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير بعض مكونات نظام المعلومات المحاسبي بشكل منحه العديد من المزايا في المجال المحاسبي.	مقبولة
3	لم يؤثر تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات الجزائرية على عملية التدقيق.	مرفوضة

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. الخاتمة:

لقد أدى استخدام أنظمة المعالجة الآلية للبيانات إلى التأثير على كل من نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية ما أثر بشكل متسلسل على التدقيق باعتبارهما مدخلاتها، حيث استدعت البيئة التكنولوجية الحديثة ضرورة استخدام أساليب وإجراءات متطورة تواكب التغيرات الحاصلة للممارسة عملية التدقيق، كما توجب على المدقق اكتساب مؤهلات ومهارات في استخدام الحاسوب وتوظيفها في عملية التدقيق لتحقيق الدقة والسرعة في تنفيذها من خلال البرامج التي تقوم بقراءة البيانات، واختبار العينات وجمع الأدلة، كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية.

1.4 نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة النتائج التالية:

– يحتاج النظام المعلومات المحاسبي إلى أن يكون قابلا للتطوير والتعديل حتى يتماشى مع التطورات التكنولوجية وبالتالي الاستجابة إلى احتياجات مستعملي هذه المعلومات بما يوفر الّدقة، الثقة، تقليص التكلفة وربح الوقت، وهذا لا يتحقق إلا بإدخال تكنولوجيا المعلومات.

– إن استخدام البرامج في نظام المعلومات المحاسبية عن طريق ما توفره هذه البرامج من مزايا لانجاز العمل المحاسبي زاد من فاعلية هذا النظام عن طريق إعداد وعرض التقارير المالية في الوقت المناسب وبالشكل الذي يضمن تحقيق الفائدة للمستخدمين.

– تختلف طريقة إدخال البيانات ومعالجتها وتخزينها في بيئة التشغيل الآلي للبيانات عن النظام اليدوي، حيث يتم استخدام البرامج التطبيقية في معالجة البيانات وتخزين المعلومات في الحاسوب أو وسائل التخزين الخارجية المعروفة ما أدى لضرورة تطبيق الرقابة على التطبيقات بالإضافة للرقابة العامة.

– نظام الرقابة الداخلية هامًا جدًا في المؤسسة مهما كان حجمها ونوع نشاطها، فما هي إلا مجموع إجراءات تنظم العمل داخل المؤسسة وتهدف لضمان تطبيق السياسات، القوانين واللوائح الموضوعة والجاري العمل بها.

– زيادة أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، وذلك للوقاية من زيادة مخاطر التلاعب والوقوع بالخطأ، لذلك يستوجب وجود نظام داخلي فعّال للرقابة لمواكبة التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

– من أجل تحقيق أهداف التدقيق في ظل النظم المحاسبية المحوسبة لا بد أن يتأكد المدقق من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يناسب النظم المحاسبية المحوسبة.

– على المدقق عند فحص القوائم المالية في المؤسسات التي تستخدم الحاسب الآلي أن يأخذ في الاعتبار خصائص بيئة النظم المحاسبية المحوسبة والطرق المتبعة من قبل المؤسسة في معالجة البيانات المحاسبية.

– فرضت بيئة التشغيل الآلي للبيانات على المدقق توظيف أساليب وإجراءات جديدة تساير بيئة التدقيق، كما أن استخدام البرامج التطبيقية في عملية التدقيق أصبح أمرا ضروريا.

– أثرت بيئة التشغيل الآلي على معايير التدقيق حيث ظهرت معايير تدقيق خاصة ببيئة التشغيل الآلي.

– إن بيئة المعالجة الآلية للبيانات ساعدت المدقق في تنفيذ برامج التدقيق وتحقيق الأهداف بطريقة أفضل.

2.4 الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها بعد الدراسة التطبيقية يُمكن تقديم بعض الاقتراحات تساهم في تفعيل عملية التدقيق في الواقع الميداني كالتالي:

– ضرورة تطوير برامج التشغيل تواكب تغير وتعقد بيئة التشغيل الآلي للبيانات المحاسبية.

– وضع ضوابط رقابية فعالة على عملية التشغيل الآلي.

– ضرورة وضع أنظمة حماية للبرامج وتحديد الأشخاص المرخص لهم فقط باستخدامها.

– ضرورة التأهيل العلمي والعملي للمحاسب في مجال النظم المحاسبية الالكترونية مما يؤدي تفعيل الأداء المحاسبي بالمؤسسات.

– ضرورة التأهيل العلمي والعملي للمدقق في مجال النظم المحاسبية الالكترونية مما يؤدي إلى تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة.

– القيام بإعداد برامج حاسوب تمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء أثناء عملية التدقيق.

– إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق التدقيق واستغلال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

– ضرورة إلمام المدقق بمخاطر التدقيق وإمكانية تفاديها ومعالجتها.

– العمل على تشجيع وجود مكاتب متخصصة ذات خبرات كافية وإيجاد آلية لذلك حتى تستطيع القيام بدورها على الوجه المطلوب.

– تطوير منهجية التدقيق (أساليب وإجراءات) لمسايرة مهنة التدقيق للمستجدات والتطورات الحاصلة في بيئة التدقيق.

– التطبيق الفعلي لمعايير التدقيق في ظل التشغيل الآلي.

– إقامة دورات تدريب وتأهيل مستمرة للمدقق على المعالجة الآلية خلال فترات زمنية معينة لتمكين المدقق من متابعة التطورات الحاصلة في مجال التدقيق وبالتالي الاستفادة منها في تسهيل عملية التدقيق والرقابة عليها.

قائمة المراجع.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أبو غاية سمير (2009)، *الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات*، مركز توزيع الكتب، القاهرة، ص ص 106-137.
- سعد غالب ياسين (2000)، *تحليل وتصميم نظم المعلومات*، دار المناهج، عمان، ص ص 21-22.
- عطا الله أحمد سويلم الحسبان (2009)، *الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات*، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 78-79.
- علي عبد الوهاب نصر، وآخرون (2008)، *الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 267-285.
- قياض حمزة رميلي (2011)، *نظم المعلومات المحوسبة*، فهرسة المكتبة الوطنية، السودان، ص ص 92-93.

مقالات علمية:

- الصعيدي إبراهيم أحمد (1986)، *الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الالكترونية المتكاملة للمعلومات*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد 01، ص ص 110-132.
- روبرت هيرث (مارس 2015)، *إطار الرقابة الداخلية الصادر عن Coso*، مجلة المدقق الداخلي، الامارات، العدد 01، ص 17.

مواقع الانترنيت:

- William Kinney (2011), *Information Systems –Technology Audits*, pp 02-03, Available on http://www.yennik.com, Accessed in (01/03/2020), 13:25.

المرجع باللغة الأجنبية:

- Gérard Valin, Lionne Colins (1992), *Audit et Control Interne, Aspects Financiers, Opération et Stratégiques*, Dalloz, 4eme Edition, Paris, p17.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص311- 332

الحكومة الالكترونية وأثرها في إدارة الجودة الشاملة

E-government challenge for total quality management

د.جبايلي صبرينة *
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر
sabrinadgebailli@yahoo.fr

د.بن عمران سهيلة
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر
Souhaila.benamrane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/13 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ القبول: 2020/06/30

ملخص:

تعتبر الحكومة الالكترونية عاملا أساسيا في إصلاح الدولة ،لذلك تم إطلاق مشروع الجزائر الكترونية كفكرة ظهرت في 2008،وتجسدت بمشروع الجزائر الكترونية في 2013 ،وقد برزت تحديات الحكومة الالكترونية من حيث الكفاءة الإدارية والخدمات المقدمة من جهة ،ومن جهة أخرى ضمان امن و موثوقية المعلومات المتبادلة بين المستخدمين والإدارة والسماح للمستخدمين بتنفيذ إجراءاتهم الإدارية الكترونيا، حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على الاطار النظري لمفهوم الحكومة الالكترونية،وتسليط الضوء على مفهوم ادارة الجودة الشاملة التي ترتبط بتطوير وتحسين المهام لانجاز عملية ما ،ابتداء من المورد "الممول"إلى المستهلك "العميل"بحيث يمكن إلغاء المهام غير الضرورية أو المكررة التي لا تضيف إي فائدة للعميل،كاسلوب جديد تطبقه الحكومة الرقمية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية ،ادارة الجودة الشاملة، الحكومة الرقمية، رقمنة الادارة.

تصنيف JEL: M1,M11, M12,M14.

Abstract:

Through this research paper, we have tried to identify the theoretical framework for the concept of e-government, and to highlight the concept of total quality management that desires the development and improvement of tasks to complete a process, starting from the "funded" supplier to the "customer" so that unnecessary or duplicate tasks can be canceled Which does not add any benefit to the customer, as a new method applied by the new digital government

Keyword; The electronic government.Total Quality Management.Digital government.

JEL classification codes: M1,M11, M12,M14.

* **المؤلف المرسل:** sabrinadgebailli@yahoo.fr

1. مقدمة:

بدأت العديد من الدول في العالم في تبنى مفهوم الحكومة الالكترونية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، على مستوى الحكومة المركزية أو الإدارة المحلية ،وذلك من خلال عرض معلومات في غاية الأهمية على شبكات الانترنت،مما ساهم في تطوير مردودية الجهاز الحكومى،فتبنى أسلوب عمل جديد مثل هذا داخل الدولة والحكومة من شانه أن يسهل ويسرع أداء الأعمال والإجراءات الحكومية بفاعلية مما يدفع إلى خلق نوع من الشفافية ويساهم ولو جزئيا في القضاء على البيروقراطية،أين يمكن أن نعتبر الخدمات الحكومية الالكترونية نوع من أنواع الخدمات التكنولوجية التي تساهم بشكل كبير في الوصول إلى المجتمع الرقمي.

ومع ذلك، فان هذا التحديث كشف عن العيوب التقنية والقانونية التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك قضية الخصوصية تظهر هذه المشكلة بشكل رئيسي مع ترابط البيانات ومشاركة المعلومات، هذا يقودنا إلى مسألة الإصلاح المؤسسي، لأنه لا مفر من أننا نتحرك نحو إدارة جديدة تهدف إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمة العامة وكذلك تبسيط العلاقات مع المستخدمين ، وذلك بهدف تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مجال الحكومة الالكترونية ،لذلك بمجرد تسيير الإدارة عبر الإنترنت، من الضروري إعادة التفكير في أسلوب ونمط الادارة.

و بين الأهداف المرغوبة لهذا التوجه الجديد للحكومة والواقع، نجدنا أمام إشكالية مثيرة للاهتمام الى اي مدى نجحت فكرة الحكومة الالكتروني في تكريس ادارة الجودة الشاملة.

الفرضيات:

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر الحكومة الالكترونية مفهوم معاصر ظهر نتيجة التطور التكنولوجى والرقمى، تبرز فعاليتها في تحسين اداء الخدمات الادارية بسرعة ودقة وتكاليف اقل وارساء مبدا المساواة .
- تتوفر لدى المؤسسات الحكومية البيئة المواتية والمقومات الكفيلة ببناء حكومة الكترونية قادرة على تحقيق الجودة.
- العوامل المحفزة لتطبيق الحكومة الالكترونية بمضامين إدارة الجودة الشاملة عرفت تحديات مختلفة أبقتها مجرد أفكار لم تحقق الأهداف المرجوة منها .
- بغض النظر عن تفصيل الاحتياجات المعلنة للمواطنين ،هؤلاء هل ينتظرون الخدمات التى تقدمها الحكومة الالكترونية ،سواء من حيث الحاجة لها أو الوصول إليها أو مسالة الموثوقية في الحكومة الالكترونية ،كل هذه العوامل تحفز على تسليط الضوء على الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في سبيل إزالة اللبس .
-

أهداف الدراسة :

- تحديد نقاط القوة والضعف المطلوبة لانجاح نظام الحكومة الالكترونية من خلال ادارة الجودة الشاملة.
- تحديد مقومات تطبيق الحكومة الالكترونية التحديات التى تواجهها.
- الوقوف على مدى تطبيق الجزائر للحكومة الالكترونية وتحقيقها لفعالية الجودة الشاملة من خلال تسليط الضوء على واقع استخدام ادارة الجودة الشاملة وعناصر تقييمها وابراز خصوصية –الحكومة الالكترونية في مقابل ادارة الجودة الشاملة.
- اعطاء صورة عن واقع وافاق الجزائرية الكترونية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المتهج الوصفي في معالجة الاطار النظري للموضوع والمنهج التحليلي من خلال تغطية تحديات الحكومة الالكترونية في تحقيق ادارة الجودة الشاملة.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان L'administration électronique un vacteur de qualité de service pour les usagers informations sociales تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على واقع الادارة الالكترونية في فرنسا بعد عشرة سنوات من تطبيقها، والملاحظات المستخلصة من تنفيذها ومناقشة نسبة تطورها ومدى جودة الخدمات التي تقدما للمستخدمين وقد استخدمت الباحثة اسلوب تحليلي بناءا عن معطيات سابقة واهم ما توصلت اليه ان تحديات الادارة الالكترونية تكمن في مراجعة البنية التحتية لنظم المعلومات التي تجعلت هذه الخدمات ذات فعالية.
- دراسة بعنوان **دور الادارة الالكترونية في تفعيل اداء الجماعات الاقليمية في الجزائر** تهدف الدراسة الى بيان وتوضيح دور الادارة الالكترونية في تطوير وعصرنة الجماعات المحلية الاقليمية وتفعيل ادائها بمختلف اداراتها وهيئاتها ومؤسساتها العمومية .واهم توصيات الدراسة انه وبالنظر لعجز وقصور استراتيجية الجزائر الالكترونية كمنهجية لتطبيق نظام الادارة الالكترونية في الجزائر على مستوى الدولة وجماعاتها الاقليمية ،فانه يتوجب على الجهات الحكومية المسؤولة استحداث برنامج حكومي شامل وضبطه بنظام قانوني متكامل.

2. الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية

شهد العالم في الألفية الثالثة جملة من التحولات والتطورات في مختلف مجالات الحياة، خاصة في ظل ثورة المعلومات والمنافسة العالمية والتطور غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، الامر الذي دفع الجزائر والعديد من الدول العربية الى التوجه نحو عصرنة الأجهزة الإدارية والتحول نحو مجتمع المعلومات والانتقال من الاساليب التقليدية في النشاط الاداري الى حكومة عصرية الكترونية تعتمد على الاسلوب الرقمي في انجاز جميع اعمالها ومعاملاتها ووضائفه(سمية، 2017، صفحة 62).

فتبنى أسلوب عمل جديد مثل هذا داخل الدولة والحكومة من شانه أن يسهل ويسرع أداء الأعمال والإجراءات الحكومية بفاعلية مما يدفع إلى خلق نوع من الشفافية ويساهم ولو جزئيا في القضاء على البيروقراطية، أين يمكن أن نعتبر الخدمات الحكومية الالكترونية نوع من أنواع الخدمات التكنولوجية التي تساهم بشكل كبير في الوصول إلى المجتمع الرقمي.

1.2 .تعريف الادارة الالكترونية: يعتبر مفهوم الحكومة الالكترونية من المفاهيم الحديثة والعاصرة ظهر نتيجة لتطورات كثيرة شهدها العالم المعاصر في ظل استخدام شبكة المعلومات العالمية ومعطيات التكنولوجيا وأحدث التقنيات والمعلومات ، التي تهدف الى تحقيق الفعالية الادارية للمؤسسات والهيئات العمومية وتجويد وتحسين أداء الخدمات الادارية بسرعة و دقة وبتكاليف أقل، وارساء مبادئ النجاعة والشفافية وتقريب الادارة من المواطن.

سوف نحاول الوقوف على بعض التعاريف التي قيلت في شان الحكومة الالكترونية:

يعرفها احد الباحثين على انها:" الأنشطة الحكومية التي تعمل من خلال العمليات الرقمية عبر شبكة الكمبيوتر بواسطة الانترنت ، بين الحكومة من جهة وجمهور المنتفعين والخواص من جهة اخرى، تتعلق هذه الأنشطة بشكل عام بالتبادل الإلكتروني للمعلومات بغرض الحصول على المنتجات أو الخدمات أو تقديمها ، أو تقديم الطلبات أو تلقيها ، أو توفير المعلومات أو الحصول عليها ، أو إجراء المعاملات المالية(Brown، 2005، صفحة 252).

وهناك من يعرفها على انها :" الحكومة الإلكترونية تعني تحولا جذريا في فلسفة الادارة وتحقيق في التناسق والتشبيك الإلكتروني بين القطاعات والمستويات الحكومية المختلفة، بحيث تنشأ قاعدة بيانات وطنية مركزية شاملة تضع امام صانعي السياسات العامة متخذ القرار صورة شاملة لاي نطاق من البيانات المتعلقة بسياسته العامة او بقراره ،كما تمكن هذه القاعدة المسئول التنفيذي والبلحث من دراسة القطاع الذي يهتم به وتطويره بالتنسيق مع القطاعات الأخري ذات الصلة .وأخيراً تحقق الشفافية للإعلام والرأي العام، كما تمكن المواطن العادي من الإستفادة من الخدمات الحكومية بسهولة وسرعة وكفاءة " (رافت، 2005، صفحة 8).

وفي تعريف آخر نجد: "ان الحكومة الالكتروني تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتشجيع العمل الحكومي بكفاءة وفعالية والتحول من الادارات التقليدية الورقية الى التعاملات

الالكترونية ، للسماح بحصول عامة الافراد والمواطنين على أكبر معلومات ممكنة وجعل الحكومة اكثر مسؤولية امام مواطنيها" (الياس، عرابة،دفرور، 2016، صفحة 122)

كما تشير الحكومة الالكتروني الى :"استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين وتدبير الشؤون العلمة ، ويتمثل في انجاز الخدمات الحكومية الرسمية سواء بين الجهات الحكومية اوبين المتعاملين معها بطريقة معلوملتية تعتمد على الانترنت وتقنياتها وذلك وفق ضمانات امنية معينة تحمي المستفيد ، والجهة صلحبة الخدمة" (حسين، 2013، صفحة 443).

من خلال ما سبق طرحه من تعريفات نصل الى ان الحكومة الالكترونية تعني التحول من مجتمع ورقي تقليدي الى مجتمع عصري يستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف توجيه وعصرنة ادارة نشاطاتها بما يضمن تحقيق الجودة والتميز في الأداء ، وتقريب الادارة من المواطن.

2.2 . أهداف الحكومة الالكترونية: يعتمد أداء الحكومة الإلكترونية على مجموعة من الاهداف:

- جودة العرضو درجة تطور الخدمة ، واستبقيتها وقدرتها على معالجة نهج غير محدد.
- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة ، وتمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا ، كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لا نجاز المعاملات.
- خلق بيئة عمل افضل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهه التواصل بين الحكومة وجهات العمل الاخرى.(حسين، 2013، صفحة 444).
- السعي الى خلق حكومة بلا اوراق وبلا مكان ولا زمان وبلا تنظيمات جامدة.
- العمل على تحويل الايدي العاملة الزائدة عن الحاجة الى ايدي عاملة لها دور اساسي في تنفيذ هذه الحكومة عن طريق اعادة تاهيل الموارد البشرية لغرض مواكبة التطورات الجديدة (جبور، 2017، صفحة 11).
- السعي نحو ايجاد مجتمع معلومات قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات ، وتفعيل الرقابة الشعبية على الاعمال المنافية للحياة الكريمة وترسيخ مبدأ التبليغ

المعروف بكثرة في المجتمعات المتحضرة وترسيخ مبدأ الشفافية والغاء الوساطة والمحسوبية(عبد اللطيف، زاودي، حجاج، 2018، صفحة 127).

3. كيفية بناء حكومة الالكترونية:

على الرغم من ان مفهوم مصطلح "الحكومة الإلكترونية" من المفاهيم الحديثة ، الا إن ظهوره كان نتاج لتطورات كثيرة شهدها العالم منذ منتصف الثمانينيات. ويمكن القول أن الحكومة الإلكترونية ولدت من التفاعل بين ثلاث مجموعات من العوامل المتميزة ، كل منها تطور بشكل فردي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومفاهيم الإدارة والادارة نفسها (Brown، 2005، صفحة 254).

ان مشروع بناء الحكومة الإلكترونية يتمحور حول فكرة أساسية مفادها الإستثمار في تقنيات المعلومات والإتصالات والتحضير اللازم للعنصر البشري، وربط المواطن والمؤسسات المختلفة بنسق الكتروني . (حليمة، 2018، صفحة 188) ، فالمؤسسات الحكومية تواجه عقبات في بناء خدمات الحكومة الالكترونية حيث تتطلب هذه الأخيرة اخذ تقنيات الكمبيوتر ودمجها مع العملية الإدارية لخلق أساليب وطرق جديدة لخدمة المواطنين، وبالتالي تحتاج الحكومات إلى فهم الممارسات المحلية التي تستخدم فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات الحكومة الالكترونية ،وبالتالي يجب استدعاء الموارد البشرية المؤهلة مع القدرة على التكيف مع التقنيات التكنولوجية العالمية الجديدة ،لذلك لابد من التأكد من البنية التحتية للحكومة ثم تسليط الضوء على التنمية كمبرر للجوء إلى الحكومة الالكترونية. (Moulin، 2014).

1.3. مبررات التحول نحو الحكومة الالكترونية: هناك العديد من المبررات التي تدفع بالحكومات الى السعي نحو تطبيقات الحكومة الالكترونية وتسببت مجموعة من التطورات والعوامل على مستوى العالم في ظهور ما يعرف اليوم بالحكومة الالكترونية والتي ينظر اليها الكثير من المتخصصين بانها فلسفة ادارية حديثة فرضتها الثورة الرقمية وتوجهات العولمة والديموقراطية ولعل اهم تلك المبررات ما يتعلق أساسا (الياس، عرابة،دفرور، 2016، صفحة 126)

–التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت: ان مفهوم الالكترونية الذي شاع استخدامه في كافة مجالات الحياة واصبح احد مكونات العصر الحديث هو وليد لتحولات متعددة كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحظ الأوفر فيها التى وضعت العالم أمام هذا المفهوم الجديد

واستطاعت ان تفتح الباب على مصرعيه لنقلة حضارية جديدة في مسيرة الانسانية (رافت، 2005، صفحة 10).

حيث شهد العالم تطوراً هائلاً في مجالي المعلومات والاتصالات والمتمثل بظهور أجهزة إلكترونية خفيفة الوزن تتسم بسرعة عالية في نقل وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات وشبكة الإنترنت التي تتيح إجراء المكالمات والمحادثات بالصوت والصورة دون الإعتداد بالبعد الزماني أو المكاني، فرض التزاماً على الدول بضرورة مواكبته والاستفادة من مزاياه خاصة بعد أن سبقها في ذلك القطاع الخاص الذي استخدم الاساليب التكنولوجية في أنجاز معاملاته التجارية وكان من أثر هذا الاستخدام ظهور " التجارة الإلكترونية"، وبعد النجاح المميز الذي حققته التجارة الإلكترونية في السنوات القليلة الماضية، أدركت حكومات العالم المتقدم أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ووجدت منها الحل المناسب للتغلب على مساوئ التعامل التقليدي، وبدأت في تطبيقها في جميع دوائر الدولة لغرض الارتقاء بخدمات المرافق العامة من خلال تبسيط الاجراءات الإدارية اللازمة للحصول عليها وظهرت فكرة الحكومة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمرفق العام ولتقديم بعض الخدمات العامة بصورة إلكترونية اذا كانت طبيعتها تسمح بذلك (الطائي، 2013، صفحة 7).

–التطور في مفاهيم تسيير الادارة: قد أدى تطور دولة الرفاه ووجود المجتمع الاستهلاكي إلى تحول عميق في توقعات المواطنين في علاقاتهم مع الإدارة حيث ان تبني تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو مجتمع المعلومات والانتقال من ادارة تقليدية الى ادارة عصرية الكترونية لم يكن خيارا بقدر ما كان حتمية فرضتها العديد من الاسباب والعوامل من بينها تغير تفكير المواطن وزيادة وعي الافراد الذي انتقل بهم من مرحلة مجرد طلب الخدمات العمومية الى مرحلة المطالبة بجودتها وكفاءتها اضافة الى السرعة والتوافر والبساطة ، من هذا المنطلق اخذ النقاش العام حول التحديث الضروري للدولة والمرافق العامة منعطفاً جديداً مع ظهور البيئات الإلكترونية وعلى الأخص الإنترنت والانطلاق في تطبيق مشاريع الحكومة الالكترونية بالتركيز وكخطوة اولى على الجانب الاداري الخدماتي، من خلال العمل على تطوير وعصرنة الادارات العمومية وربطها بالمجال الالكتروني ، مما يساهم في تطوير مردودية الجهاز الحكومي خاصة وان الادارة العمومية العربية عانت كثيرا من المشاكل التي كانت محط استياء من المنتفعين على غرار البيروقراطية وبطء الاجراءات الادارية(سمية، 2017، صفحة 83).

–تداعيات العولمة: تعتبر العولمة عملية لتدفق التكنولوجيا ، المنتجات الاقتصادية والمعرفة بين الحدود القومية للدول على نحو يمكن أن يؤثر في كل دولة على حدى بطريقة مختلفة عن غيرها من الدول الأخرى نتيجة لما تتمتع به من سمات محددة.

فقد ساهمت التوجهات العالمية في الانفتاح والترابط في مختلف المجالات والابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ، وكانت الوسيلة الاساسية لهذا التوجه وتطوره ونمائه ، حيث وفرت الادوات اللازمة لربط المجتمعات الانسانية عبر شبكات الاتصالات المختلفة وعلى وجه الخصوص شبكة الانترنات العالمية ، مما ادى الى تطوير مختلف الاساليب من اجل رفاهية الافراد ، كما ساهمت حركات التحرر العالمية والتي تطالب بمزيد من الحرية والمشاركة والانفتاح في احداث تغيرات جذرية في البناء المجتمعي ، ورافق ذلك ظهور رؤى جديدة للقطاع العام فيما يتعلق بتحسين مستوى ادائه في تقديم خدماته العامة (الياس، عرابة،دفرور، 2016، صفحة 126).

– عوامل ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي: يمكن رد هذه العوامل الى:

- زيادة توجه الدول نحو الديموقراطية ونظم الحكومة الالكترونية وبالتالي سوف تكون الحكومة بمعزل عن التغيرات والتطورات العالمية ان لم تواكب عصر السرعة والمعلوماتية والاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة لما يحققه من مزايا عديدة.
- رغبة الحكومات في التقليل من التكاليف وتوفير النفقات الزائدة والتخلص من تحكم القطاع الخاص في احتكار تنفيذ اغلب المشاريع الحكومية خاصة بعد استحواذ القطاع الخاص على اغلب الاعمال وما يترتب عنه من اهدار للاموال بسبب الاسعار العالية ، اضافة الى ندرة الموارد والحاجة الماسة الى سياسات تسهم في الاستغلال الامثل للموارد الحكومية (ابراهيم، 2012، صفحة 27).

- **لحكومة الالكترونية و التنمية** : على الرغم من أن الحكومة الإلكترونية تمثل تحديًا كبيرًا في الاقتصاديات المتقدمة ، إلا أنها تعتبر أكثر تحديا في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة .

لان الأمر يتعلق بمجالات الإدارة الأربعة: دورها في تعزيز النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي ، وعلاقتها مع المواطن ، وإدارتها الداخلية ، وعلاقتها بالبيئة الدولي، .إذ تواجه البلدان النامية ، في كل مجال من هذه المجالات ، قيوداً فيما يتعلق بالقدرة المؤسسية والبنية التحتية والموارد المالية ومهارات الخدمة العامة ، والمشاكل التي تميز المستويات الدنيا من التنمية .إن الفجوة بين هذه البلدان والاقتصاديات المتقدمة معرضة لخطر الاتساع لأن هذه الأخيرة تصبح أكثر ضخامة في

اقتصاد المعرفة ،مثل "الفجوة الرقمية" التي لوحظت في البلدان النامية.وتستدعي هذه الحالة الانتباه إلى تطبيق نماذج الحكومة الإلكترونية في سياق البلدان النامية .وعلى رأسها الجزائر.

ولا سيما استراتيجيات التنمية ، و يقترن هذا التحدي بالمشاكل التي تواجهها الجزائر في المجالات الحاسمة للحكومة الإلكترونية، فتعتبر البنية التحتية للكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية (سواء الأرضية أو اللاسلكية) نقاط ضع .المواد والمهارات اللازمة لكي تكون الحكومة الإلكترونية فعالة ، داخليًا وفي تعاملها مع الجمهور ، باهظة الثمن بشكل عام – ومستوردة ونادرة .الطلب المحلي ، من القطاعين العام والخاص على حد سواء ، أقل بكثير مما هو عليه في البلدان المتقدمة ، في حين أن شركات الاستشارات والتكنولوجيا الدولية الكبيرة أقوى نسبيًا مما كانت عليه في البلدان المتقدمة. (Brown، 2005)

2.3. التحول نحو الحكومة الالكترونية: يتطلب التحول الى الحكومة الالكترونية ضرورة اعداد استراتيجية متماسكة تبدأ بدراسة تنمية الادارة الحكومية وترشيد مواردها وتهيئة بيئتها القانونية والاقتصادية والنظام الاجتماعي لها وتعزيز قدرات المواطنين على استخدام المعلوماتية والتكنولوجيا المتطورة ، مع مراعاة احتياجات واهتمامات المواطنين المتلقين للخدمة وظروفهم المعيشية .

1.2.3. مقومات التحول نحو الحكومة الالكترونية: قبل التطرق الى مراحل التحول الى الحكومة الالكتروني يجب المرور على مقومات نجاح التحول الى الحكومة الالكترونية حيث لتسهيل عملية التحول يجب مراعاة ما يلي :

–الاصلاح الإداري: ان نظام الادارة التقليدية غير قادر على مواكبة عصر المعلوماتية لذلك فان اصلاح العمليات الادارية يمثل الخطوة الاولى في اطار عملية التحول الناجح نحو اقامة الحكومة الالكترونية وتشمل هذه الاصلاحات أساسا التقليل من الروتين والبيروقراطية في العمل ومحاولة تقليص الاجراءات وتفعيل صور الرقابة الادارية على مصدر القرار ومنفذه ، مع تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات. (الزغبي، 2013، صفحة 86) .

–القيادة الادارية او الهيكل الوظيفي:التحول نحو الحكومة الالكترونية يلزم توافر عددا من الكفاءات البشرية العاملة القادرة على التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتقدمة ، حيث يستحيل تحقيق اهداف الحكومة الالكترونية في ظل غياب قيادة سياسية ادارية قوية تلتزم بدعم الجهود التي تؤدي الى التحول نحو الحكومة الالكترونية من خلال توفير الوقت والجهد والمال والموارد والمناخ

الملائم الذي يساهم في اطلاق قدرات القوى العاملة الابداعية والخلاقة (الرفاعي، 2009، صفحة 316).

–التأطير القانوني: حيث أن التحول نحو حكومة الكترونية فعالة وكفئ وناجحة يتطلب وجود تاطير قانوني واصلاح تشريعي يكفل الشرعية للاعمال الادارية في هذا المجال ويحمي الحق في الخصوصية وانتهاك المواقع الحكومية واتلافها، في هذا الاطار صدر القانون الذي تبنى وبصفة رسمية التوقيع والتصديق الالكترونيين القانون رقم 04/15 حيث حددت المادة 07 منه شروط ومتطلبات التوقيع الالكتروني حتى يكون صحيحا وناجزا ،واسند هذا القانون المصادقة على التوقيع الالكتروني لثلاثة انواع من السلطات حسب التدرج والتخصص وهم : السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني، طبقا لاحكام المادتين 16 و18 منه ، واسند الاشراف عليها للوزير الاول ثم السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني والتي وضعت تحت اشراف سلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ، واخيرا السلطة الاقتصادية تحت اشراف السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية وللاسلكية (سلامة، 2018، صفحة 69).

–مشاركة المجتمع المدني:حيث ان الحكومة الالكترونية وجدت اساسا لخدمة المواطن ومؤسسات الاعمال والنقابات والجمعيات وغيرها من منظمات المجتمع المدني لذلك يجب التعاون معها ومشاركتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالحكومة الالكترونية وفي بناء وارساء قواعد وعلاقات متبادلة تعود بالنفع على المجتمع ككل، وتاكد فعاليتها ونجاحها. (الرفاعي، 2009، صفحة 317).

2.2.3. مراحل التحول نحو الحكومة الالكترونية: يقوم نجاح اي مشروع على وجوب تحديد جملة من المراحل والخطوات التي يسير وفقها الافراد والمؤسسات ذلك ان المسار العشوائي يترتب عنه خلط المشروع وبالتالي فشل تنفيذه ، وامام مستوى مشروع الحكومة الالكترونية فان تحديد خطوات تنفيذه بدقة يعتبر من الاولويات الواجب مراعاتها قبل القيام باي عملية من العمليات التي يحتويها .

التحول الى الحكومة الالكترونية وان كان يبدو في ظاهره سهلا الا انه امر جد معقد تتحكم فيه عدة عوامل ويختلف من دولة الى دولة لا سيما من حيث كفاءة المتعامل مع البرنامج ومدى صلابة القاعدة التي يبنى عليها ومهما يكن من الامر فان الدول الاكثر نجاحا هي التي بدات بمشروعات صغيرة ضمن مراحل التطوير لبناء هياكل اساسية شاملة لحكومة الكترونية(سمية، 2017، صفحة 207).

اتفق الباحثون على ضرورة المرور على ثلاثة مراحل للتحول من حكومة تقليدية الى حكومة الكترونية ، كالاتي:

المرحلة الاولى:التوسع في نشر المعلومات الحكومية والوصول اليها عبر الشبكة:

تشكل هذه المرحلة بدء ميلاد الحكومة الالكترونية عبر شبكة الانترنات حيث تقوم هذه الاخيرة بوضع قاعدة الكترونية يتم من خلالها عرض الخدمات الادارية المتاحة تقديمها في صورة الكترونية وترتبط ارتباطا وثيقا بالشر باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتوسيع قاعدة الوصول للمعلومات والخدمات الادارية الالكترونية المتاحة على الخط ، وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذه المرحلة دورا مهما في مساعدة المستخدمين وتمكينهم من الاستفادة من الكم الهائل المتدفق من المعلومات من خلال توفيرها واتاحتها بسرعة وسهولة وفي وقتها.(سمية، 2017، صفحة 208).

يرى جانب من الفقه انه لنجاح هذه المرحلة يتوجب على الحكومة الالتزام بمجموعة من الخطوات منها(الرفاعي، 2009، الصفحات 318-319):

- اعداد استراتيجية واضحة لوضع وتحميل المعلومات على الشبكة واتاحتها للمستفيدين.
- الاعلام المجتمعي عن بدئ توفر تلك المعلومات من خلال وسائل الاعلام والوسائل المتخصصة.
- البحث الدائم في النتائج الممكنة التحقيق باستخدام الموارد المتاحة .
- تصميم مواقع سهلة وبسيطة وواضحة على شبكة الانترنت مع ضمان عملية تحديثها وصيانتها.
- التركيز على المحتوى الذي يدعم باقي الاهداف الخاصة بالتنمية والاصلاح الاداري والاقتصادي وتبسيط الاجراءات وجذب الاستثمارات ومكافحة الفساد الاداري ، وترشيد الخدمة العمومية.

ما يميز هذه المرحلة انها تعمل على ضمان التوافر الدائم للخدمات الادارية الالكترونية على مستوى المواقع الالكترونية الامر الذي يوفر الكثير من الجهد خاصة فيما يتعلق بايصال المعلومات في الوقت المناسب دون تاخير يسجل كما يقرب الادارة من المواطن ويقلل الجهد على الموظفين(سلامة، 2018، صفحة 70).

المرحلة الثانية: توسيع شبكة التفاعل مع المواطنين

تنتقل الحكومة في هذه المرحلة الى فتح باب التواصل والتعايش مع المواطنين عن طريقالمواقع الالكترونية بهدف بناء الثقة بالحكومة ومشروعاتها واصلاح العلاقة بين الادارة والمواطن واشراكه في

اتخاذ جميع القرارات والاعمال على كافة المستويات الحكومية حيث يستطيع اي فرد معرفة كل المواضيع التي تتعلق بها من اي مكان داخل الوطن او خارجه(سلامة، 2018، صفحة 71).
وفي هذه المرحلة تقوم الحكومة بمجموعة من الاجراءات اهمها:(الرفاعي، 2009، صفحة 319).(سمية، 2017).

- اشعار المتعاملين باهمية القضايا المطروحة من خلال اعلامهم بالاجراءات التي تم اتخاذها على الشبكة.
- تشجيع المواطنين على التفاعل والتاعيش مع الحكومة من خلال المناقشات المتبادلة.
- تتقديم الخدمات الالكترونية بطريقة سهلة ومبسطة وعلى مراحل ليسهل فهمها والتعامل معها خاصة مع المواطنين محدودي ثقافة التعاملات الالكترونية.
- التاكد من جودة وسلامة النماذج الالكترونية للاستمارات والوثائق المنشورة عبر المواقع الالكترونية .
- تشجيع المستخدمين على المشاركة والترويج لتطبيقات الادارة الالكترونية بكافة وسائل الاعلام ، مع الحرص على توطيد العلاقو بين المواطنين والجهات الموفرة للخدمة وتقديم توضيحات مستمرة ودورية لكا ما تم اتخاذه من اجراءات لتبسيط الخدمات وتسهيل التعاملات.

تشكل هذه المرحلة بداية التطبيق الفعلي لنظام الحكومة الالكترونية كونها تغير من طريقة التعامل بين الحكومة والمواطن وتعزز قناعته بقيمة شبكة الانترنات لقاء ما يتلقاه من خدمات عبرها .

المرحلة الثالثة: مرحلة توفير الخدمات الحكومية بصيغة الكترونية:

تشكل هذه المرحلة نقطة التطبيق الفعلي للادارة الالكترونية حيث يمكن للمستخدمين اجراء معاملاتهم كاملة عبر الشيكة الالكترونية عن طريق البرامج والخدمات الالكترونية التي توفرها الحكومة ، حيث يمكن اجراء عمليات التبادل المالي بين الحكومة والمواطنين عبر بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الالي ، وهي تشبه الى حد ما التجارة الالكترونية في القطاع الخاص(الله، 2014، صفحة 66).

تحقق الحكومة الالكترونية من خلال هذه المرحلة مزايا وعوائد كبيرة اضافة الى تحقيق زيادة في الانتاج وجودة في الاداء ، الامر الذي يحسن علاقتها بالمواطن ويزرع في نفسه الثقة والرضا على الجهود المبذولة من الحكومة خاصة مع انتقال الخدمات الادارية من خدمات مجزئة الى خدمات شاملة في اطار قانوني بصيغة الكترونية تسمى :" **البوابة الالكترونية للخدمات العمومية**"(سمية، 2017، صفحة 211).

3.3. متطلبات التعامل الحكومي الالكتروني: ان نجاح الممراحل السابقة يؤدي الى الانتقال النهائي والفعلي لحكومة اكترونية وبداية لمرحلة جديدة تقتضي تهيئة البيئة المواتية لطبيعة عملها ترشيد وتوجيه كافة الجهود لاقامة حكومة الكترونية مقبولة تتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منها و بالتالي تحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيرها الفشل لذلك يجب أن يراعي عدة متطلبات اساسية منها:

تنمية الراسمال البشري :لأن الإنسان في كل إدارة هو الأساس ومن يقدر على تطوير الإنسان لا يكسب معركة الإدارة فقط بل يكسب كذلك معركة التنمية والمستقبل .والمطلوب للحصول على الإنسان المتطور: محو الأمية المعلوماتية ، ومحو الفساد .فالأمي في بداية القرن العشرين كان الإنسان لا يعرف القراءة والكتابة ،أما الأمي في بداية القرن الواحد والعشرين فهو الذي لا يعرف استخدام المعلوماتية في حياته الخاصة والمهنية والعامة. ، ولن تتقدم الإدارات العربية في القطاعين العام والخاص إذا لم يتم محو الأمية المعلوماتية منهما.

وفي هذا النطاق تعتبر مشروعات تدريب خريجي الجامعات على تكنولوجيا المعلومات واقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات والقرية الذكية من المشروعات ذات الطابع الاستراتيجي لسد الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة(الرفاعي، 2009، صفحة 320).

التحول في الخدمات :حيث يتطلب نجاح تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية اجراء التغيرات التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية حيث ان اساليب الادارة التقليدية لاتتناسب مع تطبيقات الحكومة الالكترونية التي تتطلب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات ، حيث تتطلب تغير الهياكل بالتحول الى الهياكل الشبكية ، مما يقلل التوجه نحو الاختصاص وتقسيم العمل ، في المقابل يزيد التوجه نحو دمج الوظائف وتقليل المستويات الادارية ، وتقلل المستويات الرقابية(حسين، 2013، صفحة 449).

ولذلك يجب أن يتيح مشروع الحكومة الإلكترونية إمكانية إجراء مراجعة شاملة للإجراءات الإدارية، لا يتمثل التحدي في معرفة كيفية إرسال هذا النموذج أو مثل هذا الإثبات إلى الإدارة ، ولكن لماذا يجب أن يكون ذلك ، وإذا كان هذا الإرسال مفيدا أو فعالًا، ولهذا السبب ،و إلى جانب المسائل التقنية والمعلوماتية ، فإن الإدارة الإلكترونية عموما تؤدي إلى إعادة تنظيم معمق للإدارة ونظام المعلومات الخاص بها ، وكذلك علاقاتها مع المنظمات الأخرى

دعم البنية المعلوماتية : يقع على عاتق الحكومة الحرص على وضع برامج توعية مستمرة في صالح المواطنين والمتعاملين مع الادارات العمومية الالكترونية واعطائهم معلومات دورية عن آخر المستجدات في اطار التعاملات والخدمات الادارية المتاحة و العمل على ارساء مبادئ الشفافية

بتمكينهم من الاطلاع الدائم على كل المعلومات التي تهمهم في حدود ما تفرضه مقتضيات السرية وحماية الحياة الشخصية.(سمية، 2017، صفحة 214).

لذلك برز عامل المعلوماتية كأسلوب جديد أكثر أهمية لضمان جودة أكثر في مجال الخدمات العامة، والاستفادة منه في ممارسة المواطن للحقوق السياسية والمدنية، وتقريب الإدارة العامة للمواطن، بفضل الشبكات المتاحة من قبل الحكومة ،التي ترتكز على الجودة والسرعة و الشفافية.

4. الحكومة الالكترونية وإدارة الجودة الشاملة :

إن ظهور التكنولوجيا الرقمية من خلال تكنولوجيا الكمبيوتر،جعل من الضروري تحليل العلاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة في النظام .لذلك فان تحديات الحكومة الالكترونية هائلة ،لأنها تعتبر جزء من التغيير في المجتمع الذي يشير إليه الدخول إلى العصرنة الرقمية على نطاق واسع يسمح بإعادة النظر في نظم المعلومات الحالية بعبارات جديدة جذريا.التي بدأت بشركات القطاع الخص وحان دور الإدارات لتنفيذ هذه الثورة الرقمية بجودة شاملة.

1.4مفهوم إدارة الجودة الشاملة: إن مفهوم الجودة الملموس يمثل إشكالية ،كما يؤكد (ديفد غارفين)في 1987 إذ يعتبر مفهومها غامض فيرى —من السهل تصورها ولكن من الجنون تحديدها — على العموم فالمفهوم الواسع للجودة هو (منتج أو عملية أو مشروع للمنظمة لتلبية الاحتياجات الصريحة أو الضمنية أو الكامنة ل "المستفيدين" الخارجيين "المستخدمين" من الخدمة) (Roux، 2010، الصفحات 20-29).

1.1.4 تعريف إدارة الجودة الشاملة: تزايدت خلال السنوات الأخيرة مجموعة الضغوطات والأسباب التى دفعت ،وما تزال ،بالمؤسسات الحكومية نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة.ومن ابرز تلك الضغوطات الرغبة في تحسين مستوى نوعية الخدمة المقدمة إلى المواطنين،وبالرغبة في زيادة الإنتاجية ،و تقليص النفقات التشغيلية،وازدياد احتياجات متلقى الخدمة ومشاركتهم في عمليات تصميم الخدمة الحكومية ،والرقابة على الجودة بهدف تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

وإدارة الجودة الشاملة هى مفهوم فلسفى يقوم على تطبيق مجموعة من المبادئ والتوجيهات بهدف تحسين جودة الخدمة والمنتج على حد سواء، ويجب تطبيق هذه المبادئ بشكل كامل ومستمر، وعلى المدى الطويل من اجل الوصول إلى الفاعلية المرجوة من وراء تطبيقها (حجازي، 2007، صفحة 13).

تعرف على انها: "أسلوب اداري حديث يهدف الى احداث تغيير شامل في كل وظائف ومجالات العمل في المؤسسة والعمل على تحقيق مستوى جودة عالى للمنتج والخدمة المقدمة وذلك من خلال تشجيع العمل الجماعى بروح الفريق والتحسين المستمر للأداء وذلك من اجل زيادة الربحية وكسب الاسواق وارضاء الزبون"(كريمة، 2019، صفحة 139)

و يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة على أساس الكلمات التي يتكون منها مصطلح إدارة الجودة الشاملة كما يلى :

إدارة:والتى تعنى التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة لكافة النشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة ،كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة وتوفير الموارد اللازمة.

الجودة:تعنى تلبية متطلبات العميل وتوقعاته.

الشاملة:والتي تتطلب مشاركة واندماج كافة موظفى المؤسسة وبالتالي ينبغى إجراء التنسيق الفعال بين الموظفين لحل مشاكل الجودة ولإجراء التحسينات المستمرة. (كاظم، 2000)

وتعرف أيضا بأنها (تطوير وتحسين المهام لانجاز عملية ما ،ابتداء من المورد "الممول"إلى المستهلك "العميل"بحيث يمكن إلغاء المهام غير الضرورية أو المكررة التى لا تضيف إلى فائدة للعميل).

أيضا تعرف (التركيز القوي والثابت على احتياجات العميل ورضائه وذلك بالتطوير المستمر لنتائج العمليات النهائية لتقابل متطلبات العميل).

وجميع هذه التعاريف وان كانت تختلف في ألفاظها ومعانيها تحمل مفهوما واحدا وهو كسب رضاء العملاء وكذلك فان هذه التعاريف تشترك بالتأكيد على ما يلى:

التحسين المستمر في التطوير لجنى النتائج طويلة المدى. العمل الجماعى مع عدة أفراد بخبرات مختلفة. المراجعة والاستجابة لمتطلبات العملاء. (السقاف، 1998)

من خلال التعاريف السابقة لادارة الجودة الشاملة نجد أنها تشترك كلها في:

- مجموعة خصائص استعمال الحقائق والبيانات الدقيقة والكافية لاتخاذ القرارات.
- اشتراك جميع الافراد في فرق الجودة .
- التحسين المستمر للعملية او الخدمة.
- التركيو على العمليات والنشاطات بدلا من النتائج .
- تلبية احتياجات العميل وتوقعاته (العميل الداخلى والخارجى).
- استعمال الاساليب العلمية والاحصائية لقياس الجودة (واخرون، 2001، صفحة 28).

2.1.4أهداف إدارة الجودة الشاملة: منذ أن عرف مفهوم الجودة الشاملة حاول الباحثون بلورة الأهداف المراد تحقيقها من جراء تبنى هذا المفهوم حتى تكون الرؤية واضحة لدى الجميع الأطراف أثناء تبنيهم لهذا المبدأ للتركيز على هذه الأهداف أثناء تطبيق .و أهم هذه الأهداف ما يلي :

- أداء الأعمال بالطريقة السليمة من أول مرة وفي الوقت المحدد في كل مرة ،ودلك من خلال السعى الدائم من اجل تحسين المنتجات أو الخدمات بهدف تحقيق الرضاء الكامل للعملاء .فالجودة الشاملة تعني الاخضرار الدائم.

- التركيز على العمليات والنتائج معا و ذلك عن طريق الاهتمام بأسلوب العمل وكيفية أدائه واستمرار تطور هذا الأداء لحسن ضمان النتائج أو المخرجات.
- اعتماد السياسة الوقائية ضد الأخطاء أي بمعنى الإقلاع عن مبدأ (إطفاء الحريق)في إدارة الإعمال والبدء في استخدام أساليب وسياسات إدارية أخرى تمنع وقوع الأخطاء والمشاكل وتحد من التدخلات غير المرغوبة في اختصاصات الأعمال بكل وظيفة
- تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال الاهتمام بالعاملين وتأكيد انتمائهم إلى المنظمة وتامين كافة عناصر سلم احتياجات الموظف بدءا من الأجور إلى تحقيق الذات ومرورا بتغذية المكانة الاجتماعية التي يمكن تحقيقها
- الاهتمام باستخدام تقنية المعلومات والأساليب الإحصائية والكمية للقياس والأساليب العلمية لتحليل المشاكل.
- العمل على اشباع حاجات ورغبات المستهلكين الحالية والمستقبلية.
- زيادة القدرة التنافسية للمنظمة و زيادة انتاجية كل عناصر المنظمة.
- رفع قدرة المنظمة على التعامل مع المتغيرات البيئية.
- تحقيق التحسين المستمر في كافة ابعاد المنظمة.
- زيادة قدرة المنظمة على النمو المتواصل سعيا لتحقيق المكانة الافضل بين المنظمات المنافسة.
- العمل على زيادة ربحية المنظمة وتحسن اقتصادياتها

2.4 واقع استخدام إدارة الجودة الشاملة من خلال الحكومة الالكترونية : إن إدارة الجودة الشاملة لم تعد خيارا إداريا متطورا بل أصبحت أسلوب حياة للمؤسسات والمنظمات في الوقت الراهن ،إنها نهج لإدارة المنظمات يهدف إلى التعاون والمشاركة المنظمة من كل العاملين لأجل تحسين المنتجات والأنشطة حتى يتحقق رضاء العملاء وأهداف المنظمة لمصلحة الجميع وبما يتفق و متطلبات المجتمع (دياب، 1996) ، حيث يجب ألا يسعى مدير الخدمة العامة إلى إرضاء مستخدميها فقط من اجل خدمة عالية الجودة بل يجب أن يحافظ على العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة على حد السواء،فتوضح هذه الازدواجية انه يجب النظر إلى المستخدمين على أنهم عملاء وأيضا كمواطنين.

1.2.4 عناصر تقييم الجودة الشاملة من خلال دور الحكومة الالكترونية: هناك معايير أو عناصر التقييم القادرة على التأثير في حكم المستخدم مقابل الخدمة العامة ومن بين المعايير المميزة للجودة في الخدمات هى خصوصية مفهوم الجودة.و الجودة المتعلقة بتعامل الموظف مع الملف والتي ترتبط بالتعاطف أو الكفاءة أو المجاملة أو إرادته في التصرف لمصلحة المواطن باحترام مبدأ المساواة في المعاملة.ليس من الواضح أن الحكومة الالكترونية تستوفي جميع هذه المعايير خاصة فيما

يتعلق بالمساواة في المعاملة ،حيث يتم اتهام الانترنت أحيانا "بتجريد الإنسانية من العلاقة بالخدمات العامة" لأنه لا يوجد صوت ولا وجود مادي في العلاقة من حيث الوصول إلى الخدمة والمعاملة المتساوية .أما فيما يتعلق بالشفافية فتبقى الإشكالية مطروحة خاصة في ظل تطور الإدارة الالكترونية المرتبطة بما إذا كانت الإدارات تستخدم التبادل الالكتروني للبيانات لأغراض التحكم من عدمه.وهو الأمر الذي يتعلق بالضروريات المقبولة في بلد ديمقراطي .هذا الطرح يثير مسالة رفض استخدام الخدمات عبر الانترنت لسببين (Roux، 2010، الصفحات 20-29) هما :

-الفجوة الرقمية: وهي التحدي الذي يرتبط بالقدرة على تعزيز جاذبية مواقع الخدمة العامة بما يتجاوز الفجوة الرقمية (E-administration en France - octobre 2008، 2008)،لقد واجهت الإدارة الالكترونية تحدي تحسين الخدمة المقدمة وخفض التكاليف والمواعيد النهائية ومع ذلك كان الوجه الآخر للعملة هو وجود فجوة رقمية التي تفصل أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التقنيات الجديدة عن أولائك المستبعدين من هذه الحداثة وبالتالي كان للإدارة الالكترونية منتقديها في وقت مبكر جدا على أساس أنها استبعدت الأكثر حرمانا (Maya Bacache-Beauvallet، 2011، الصفحات 215-235). لكن سنحاول تسليط الضوء على عرض الإدارة الالكترونية في الجزائر(مفهوم الادارة هنا يقصد به جميع خدمات الدولة والسلطات المحلية والخدمة العامة الصحية و الامن الاجتماعي). يشمل استخدام الخدمات الإدارية الالكترونية عمليات مختلفة مثل الحصول على المعلومات أو تنزيل النماذج أو ملء الاستمارات وإرسال النماذج الإدارية عبر الانترنت ،حيث كل الإدارات العامة تقريبا موجودة على الويب وتقدم ثلاث أنواع متميزة من الخدمات الإدارية :المعلومات،وتنزيل المراجع والوثائق،وتوفير كامل للخدمات الإدارية .فنجد الخدمة المفعلة حاليا https://elhanaa.cnas.dz فالتسجيل عل هذا الفضاء يسمح بالاطلا ع على ملف الضمان الاجتماعي للمؤمن له اجتماعيا دون عناء التنقل لهياكل الدفع ،وقد تم إنشاء تطبيق على الاندرويد لهذا الشأن https://play.google.com/store/apps/details،كذلك الخدمات التي أطلقتها وزارة العدل عن بعد على غرار استمارة طلب صحيفة السوابق القضائية ،حيث يمكن لكل مواطن أن يطلب الصحيفة رقم 03 الخاصة به عن طريق الانترنت ،بتعبئة النموذج الموجود على الموقع ثم يسب الوثيقة من الجهة القضائية التي اختارها من خلال تعبات المعلومات الشخصية على الصفحة وإرسال الطلب على الموقع https://www.mjustice.dz/?p=casier .وغيرها من المواقع المفعلة لمختلف الإدارات.

-مسالة احترام الحريات الفردية: يعتبر تامين التبادل ولاسيما ضد خطر اختراق المعلومات السرية، والتحكم في البيانات الشخصية هو مصدر مقلق رئيسي لمستخدمي الانترنت على المواقع

العامة.إن الجواب المقدم فيما يتعلق بمتطلبات الآمن هو انه يجب تعديلها وفقا لنوع النهج الإداري المتبع. وتعتبر هذه البيانات الشخصية غاية في الأهمية والسرية، ومن أهمها التوقيع الالكتروني الذي يقصد به " بيانات في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق " (رقم15-04، 2015). حيث اقر المشرع الجزائري بضرورة أن تكون آلية إنشاء التوقيع الالكتروني مؤمنة وان تكون البيانات المستعملة لإنشاء التوقيع الالكتروني محمية بصفة موثوقة من طرف الموقع الشرعي من أي استعمال من قبل الآخرين (رقم15-04، 2015) ، ولهذا الصدد تم إنشاء سلطة وطنية للتصديق الالكتروني مهمتها ضمان موثوقية استعمال التوقيع والتصديق الالكترونيين. (رقم15-04، 2015).ومع ذلك فان استخدام طرق التشفير التي تهدف إلى ضمان سرية البيانات المرسلة يشكل ضرورة حتمية عندما يتعلق الأمر بنقل معلومات حساسة مثل البيانات الصحية أو المالية عبر الانترنت ،أما فيما يتعلق بمراقبة البيانات الشخصية في الحالات التي يجبر فيها القانون على تبادل المعلومات بين الإدارات ،سواء لأغراض تقييم الحقوق أو أداء الالتزامات ،ولاسيما المراقبة (على سبيل المثال تبادل الملفات بين المتعاملين الاقتصاديين أصحاب المخالات التجارية و المديرية العامة للضرائب)فليست هناك حاجة إلى موافقة المستخدم (Roux، 2010).

2.2.4. خصوصية الحكومة الالكترونية مقابل إدارة الجودة الشاملة: لقد ظهرت أولويات جديدة تشكل العديد من الضرورات لتكييف وتنفيذ السياسة العامة مع المتطلبات الجديدة ،في ظل هذه القيود وفي مواجهة التحديات التي يجب على الدولة التصدي لها يبدو من الضروري الانتقال من حكومة تتميز بنظام داخلي مغلق إلى حكومة أكثر انفتاحا على الخارج وبشكل خاص أكثر اهتماما بمطالب مواطنيها .تقترح الإدارة العامة مفهوما جديدا للجودة في الخدمات العامة. في هذا الصدد ،يتم إنشاء عملية تنظيمية من قبل المستهلك، الفكرة هي إن الخدمات العامة يجب أن تسعى جاهدة لمعرفة عملائها وتحديدهم و إيجاد أفضل الطرق لتلبية توقعاتهم وفقا لفكرة ضمنية مفادها أن الإدارات ستكون أكثر كفاءة إذا كانت ستبلغ مستخدميها مباشرة بدلا من السلطات الاستشرافية فالتحدي يكمن في إفراز ثقافة تنظيمية موجهة بشكل أساسي نحو البحث عن الجودة(Benmansour، 2011، الصفحات 109-146).

لقد أدرجت الحكومة الجزائرية في برنامج عملها تحسين جودة الخدمات،فأطلقت مشروع الجزائر الالكترونية وهو من المشاريع الكبرى التي أطلقتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ابتداء من 2008،والذي شاركت فيه العديد من الأطراف من مؤسسات وإدارات عمومية ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص،الجامعات ومراكز البحث،الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال

العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ،حيث تم طرح الأفكار ومناقشتها لمدة 6اشهر،وكانت الحصيلة 13 محورا تحدد الأهداف المزمع انجازها إلى غاية 2013 (خديجة، 2013، صفحة 278).

تتمتع الجزائر ببنية تحتية للاتصالات تتطور باطراد مع نمو يشجعه اتخاذ تدابير تنظيمية متعاطفة وسياسة حكومية تهدف الى توفير اتصالات انترنت قابلة للخدمة في جميع انحاء البلاد مع تمويل مستمر للحكومة لضمان توسيع البنية التحتية للخطوط الثابتة لتشمل المناطق المحرومة .من خلال اطلاق العديد من المشاريع(اتصالات الخدمة الشاملة في اوائل 2016، الوصلة البحرية الجديدة الى فانسيا في افريل 2017) وقد بلغت نسبة استخدام الانترنت في الجزائر –بالنسبة للنمو السكاني المقدر ب 41،063،753- 45.2% وهذا لعام 2017 (2017 ،https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm)

تعتمد جهود الجزائر في طار حكومة الكترونية بمضامين الجودة الشاملة على تطبيق استخدامات التكنولوجيا الحديثة في حياة المواطن الجزائري،وهو ما يستدعى بالضرورة توفير المنشات القاعدية ،ويتطلب الامر وقتا اضافيا لبولوغ هدف الحكومة الالكترونية ومن اجل بدء تنفيذ البرنامج قامت الحكومة بتعيين لجنة تضم ممثلين عن جميع الوزارات اضافة الى خبراء في تقنيات الاعلام والاتصال رسمية اللجنة باللجنة الالكترونية تحت اشراف رئيس الحكومة .فبالنسبة لخطة عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ... تم التحضير لتنفيذها بطريقة متدرجة كانت بداياتها الاولى مع عملية رقمنة ما هو موجود خاصة على مستوى البلديات ،فكان الرهان مع رقمنة سجلات الحالة المدنية كاول الانجازات القطاعية (جواز السفر البيومتري الالكتروني ،ثم بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية ،بالاضافة الى خدمات الكترونية تم تطويرها ولاقت استحسان كبير من طرف المواطنين ،ثم اطلاق اول رخصة سياقة بويمترية الكترونية في بداية افريل 2018 والتي من المفروض تعميمها قبل نهاية جوان 2018.)(2018، الصفحات 27-28)

كون ان تعميم استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لا يمنع وجود فوارق بين المواطنين في النفاذ الى التكنولوجيات الحديثة والتحكم فيها فلا يزال هذا الفارق "الفجوة الرقمية"موجودا في الجزائر–كما سبق ذكره–. لذلك اتخذت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة عددا من الاجراءات للحد من اثار هذه الفجوة لاسيما من خلال:

–**خفض سعر الانترنت**:يعد تمكين الأسر من الولوج إلى الانترنت بأسعار معقولة احد أهداف مخطط العمل الذي ينفذه القطاع،حيث أطلقت مؤسسو اتصالات الجزائر في إطار هذا المخطط في بداية 2019 عملية مضاعفة التدفق للمستخدمين الموصولين بالانترنت إلى واحد

ميغابايت.مع خفض الأسعار لفائدة زبائنها بفضل الاستثمارات التى تمت لترقية وتحديث شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بها بما يسمح بالولوج العادل والشامل إلى الانترنت.

-مضاعفة نقاط النفاذ العمومية الى تكنولوجيات الإعلام والاتصال و الانترنت:فبذلت الجزائر جهودا حثيثة بغرض بناء وتطوير البنى التحتية للاتصالات والتى تشكل العمود الفقري لمجتمع المعلومات الشامل حيث شهدت نهاية عام 2017 اطلاق اول قمر صناعى للاتصالات "الكومسات-1" وهو سادس قمر صناعى تطلقة الجزائر منذ عام 2002.فقطعت بهذا شوطا لا يستهان به في سبيل تعزيز البنى التحتية الوطنية للاتصالات وتحسين ولوج الموسسات الوطنية الى سوق الاتصالات.هذه الخدمات ستتيح تحقيق الشمولية الرقمية والوصول الى المعلومات والمعرفة والتكنولوجيات الجديدة وطنيا واقليميا،كما ستتيح الاستفادة من خدمات الانترنات الاخرى من:

* تسهيل مشروع التعليم الالكترونى التواصل بين المدارس واولياء التلاميذ وكذلك المعليمين والتلاميذ ،بهدف اقامة نظام تعليمى قابل للتطوير ومتجانس بين المناطق(https://www.mpttn.gov.dz/ar/content) .وهو ما تم تفعيله من خلال برنامج TIC التعليم عن بعد في كل جامعات الوطن،بالاضافة الى جهود وزارة التربية والتعليم من خلال الارضيات الرقمية للديوان الوطنى للتعليم والتكوين عن بعد عن طريق روابط الكترونية اتيحت خلال ازمة الكرونا(كوفيد -19)كاجراء للدعم المدرسى.

* توفير مشروع الصحة الالكتروني رعاية افضل من خلال تطبيقات جديدة مثل عقد المؤتمرات الطبية عبر الفيديو ورقمنة البايانات لتحسين المشاركة بين المهنيين الصحيين وصنع القرارات بشكل افضل(https://www.mpttn.gov.dz/ar/content).

5. خاتمة

من خلال تحليل واقع الحكومة الالكترونية بمضمون ادارة الجودة الشاملة نجد انه كانت طموحات الجزائر كبيرة بشان الجودة الشاملة ،لكن دون تحقيق تحركات عامة ملموسة حقا،رغم الوجود الشبه دائم لمشروع الجودة الشاملة للحكومة الالكترونية في برامج الحكومات السابقة والحالية. لان الموضوع يرتبط بعدم وجود مفهوم واضح ودقيق لإدارة الجودة الشاملة المتضمن في الحكومة الالكترونية ،بالإضافة إلى مشكل التفعيل من خلال مهارات المهندسين والاداريين بخصوص تلبية توقعات المستخدمين المواطنين و بتكريس مبدا المساواة وحرية الوصول للمعلومة .

تعتبر الحكومة الالكترونية اداة استراتيجية بارزة لتحسين الخدمة المقدمة للمواطنين على حسب درجة تطور الدولة- طبعا-تتفاوت الخدمة المقدمة للمستخدمين .فهي مساهمة لا يمكن انكارها لتبسيط الوصول وادارة حقوق المستخدم .

التوصيات : إن التحدي لا يكمن فقط في تقديم بوابة الكترونية للخدمات التى يمكن للمواطن الوصول اليها ،لكن مراجعة البنية التحتية لنظم المعلومات التى تجعل هذه الخدمات ممكنة ،فلابد من التحديث المستمر لها وفق المتغيرات الحاصلة سواء في المهن او المعلومات الشخصية او ما كان منها مرتبط بالتجارة الالكترونية ،اي على مستوى كافة القطاعات.

بشكل عام حتى ولو كان من الصعب الحصول على رؤية واضحة ودقيقة لتأثير الإصلاحات في مجال إدارة الجودة الشاملة كتطبيق لمشروع الحكومة الالكترونية بسبب الاختلاف في الطبيعة ووتيرة الترتيبات التى أدت إليها الوزارات والإدارات .فانه لم يتم تجهيز غالبية الخدمات حتى الآن بتعريف دقيق للجودة الشاملة والتحقق المنتظم من النتائج التى تم الحصول عليها ،كما انها غير مجهزة ببحث منهجي عن انسب طرق التنظيم والتشغيل لضمان النجاح

لابد من فرض إصلاحات أكثر جوهرية للقطاع العام وأعادت هيكلته من خلال استقدام أدوات وتقنيات القطاع الخاص . واللجوء إلى إصلاحات تنظيمية بعيدة المدى تتضمن مرونة اللوائح وإجراءات أكثر تنافسية.

6.قائمة المراجع

القوانين

-القانون رقم 04/15 المؤرخ في 2015/02/10 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الالكترونيين، ج.ر عدد 06.

الكتب:

- ابراهيم هشام(2012)،الحكومة الالكترونية ،مركز الخبرات المهنية للادارة،القاهرة،
- الزغبي .(2013) .الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، .الاردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع.
-السقاف عبد الله .(1998) .المدخل الشامل لادارة الجودة الشاملة ،مطبعة الفرزدق ،السعودية
-الطائي دعاء النور.(2013).التطور التكنولوجي وقيام الحكومة الالكترونية واثرها على المرفق العام،القاهرة.
-احازم جمال الدين .(2014) .تعاقد جهة الادارة عبر الانترنت، دار الجامعة الجديدة،القاهرة.
-الياس عرابة،دفرور(2016). تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر المجلة الجزائرية للدراسات والمحاسبة المالية .
-دياحسين عبد الفتاح .(1996 .المدير المحترف وحلقات التميز،سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية، القاهرة.
-سمية هلول .(2017) .دور الادارة الالكترونية في تفعيل اداء الجماعات الاقليمية في الجزائر،كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة.
-طارق شلبي(2001) ،ادارة الجودة الشاملة،دار صفاء للطباعة والنشر ،عمان.
-كاظم محمود .(2000) .ادارة الجودة الشاملة،دار المسيرة .عمان.

مقال في مجلة:

-الرفاعي سحر(2009)الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقاتها مدخل استرتتيجي مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.

-حجازي محمد واخرون .2007) .اثر تطبيق الحكومة الالكترونية وابعاد ادارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة -دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الاردنية .مجلة البحوث المالية والتجارية العدد 13.
-حليمة بزاز (2018) .الحكومة الالكترونية .مجلة الشريعة والاقتصاد .
-جبور علي (2017) ،الادارة الالكترونية ودورها في تطوير اداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الالكترونية بالجزائر، .مجلة المقار للدراسات الاقتصادية.
-حسين مريم .(2013) .الحكومة الالكتروني،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .
-سلامة عبد المجيد .(2018) .تطبيقات الادارة الالكترونية واثرها في ادارة الجماعات المحلية .مجلة الحقوق والحريات العدد الخامسة .
- سلطان كريمة. (2019). واقع تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة بالمؤسسات الجزائرية دراسة حالة بعض مؤسسات قطب المحروقات ولاية سكيكدة. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية.
-مسيري سيد احمد،سعيدي خديجة. (01 12, 2013). مشروع الجزائر الالكترونية :واقع وتحديات. الادارة والتنمية للبحوث والدراسات .
- مصطفى لزهاري نفيسة عبد اللطيف، زاودي، حجاج. (2018). البلدية الالكترونية اداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية.
-رافت رضوان (2005) الحكومة الالكترونية،المركز الدولي للدراسات الاستيراتيجية والمستقبلية.
مجلة الداخلية .(2018) ، عصرنة المرفق العام، مكاسب هامة ومشاريع متواصل .

مواقع الانترنيت:

-*https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm*. (2017, 11 28). Consulté le 04 12, 2020, sur https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm
-*https://www.mpttn.gov.dz/ar/content*. (s.d.). Consulté le 04 12, 2020, sur موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
-*E-administration en France - octobre 2008*. (2008, 10 8). Consulté le 04 10, 2020, sur https://www.tns-sofres.com/publications/e-administration-en-france-octobre-2008: https://www.tns-sofres.com/publications/e-administration-en-france-octobre-2008

المرجع باللغة الأجنبية:

-Benmansour, N. (2011). Qualité et services publics "à la française" : où en est-on de la qualité publique en France ? Recherches en Sciences de Gestion , 4 (85), pp. 109-146.
-Brown,D. (2005). Le gouvernement électronique et l'administration publique. Revue Internationale des Sciences Administratives , 71 (2), pp. 251-266.
-Maya B, (2011). Existe-t-il une fracture numérique dans l'usage de l'administration en ligne ? Revue économique , 62, pp. 215-235.
-Moulin, D. (2014). L'e-gouvernement pour la bonne gouvernance dans les pays en développement : l'expérience du Projet eFez. Canada: Centre de recherches pour le développement international.
-Roux, L. (2010). L'administration électronique : un vecteur de qualité de service pour les usagers ? Informations sociales , 2 (158), 20-29.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص333- 350

إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) كمدخل لتحسين أداء المورد البشري دراسة حالة مؤسسة أقمشة الشرق DRAPEST خنشلة

Reengineering administrative processes (engineering) as an input to improve human resource performance A case study of the DRAPEST Oriental Fabrics Foundation Khenchela.

*ط.د. علوان رمزي
Alouane Ramzi
مخبر cofifas جامعة أم البواقي–الجزائر
Alouane.Ramzi@univ-oeb.dz

د. طلوش فارس
Tellouche fares
مخبر cofifas جامعة أم البواقي–الجزائر
mehditellouche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/04/14 تاريخ القبول:2020/05/05 تاريخ النشر:2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة الهندرة كمدخل حديث في تحسين أداء الموارد البشرية أين تم إسقاط دراستنا على عينة من عمال وإطارات مؤسسة أقمشة الشرق خنشلة ، حيث تم توزيع 30 استمارة استبيان ، ولاختبار فرضية الدراسة تم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية ، كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T للعينة الواحدة بغية الوصول إلى نتائج تساعدنا في تحسين أداء الموارد البشرية ، أين وصلت الدراسة إلى كون إعادة هندسة العمليات الإدارية تعتبر من المداخل الحديثة للتغيير التنظيمي التي تساهم مساهمة فعالة في تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة أقمشة الشرق خنشلة ، من خلال مساهمة تغير أدوار ومؤهلات الرؤساء والمرؤوسين بالدرجة الأولى ومساهمة إعادة تنظيم تسيير الموارد البشرية بدرجة أقل .

الكلمات المفتاحية : إعادة هندسة العمليات الإدارية، الأداء ، أداء المورد البشري، التغيير

تصنيف JEL: A1 ,A14 , M12

Abstract:

This study aims to demonstrate the contribution of the reengineering administrative processes ,in improving human resource performance, where was our study dropped on a sample of workers and tires of the East Fabrics Foundation Khenchela, where were 30 questionnaires distributed ,to test the study hypothesis, a set of statistical methods was used, such as the mean, standard deviation, and T-test for one sample in order to reaches ults that contribute to improving the performance of humane sources according to this approach where did the study come to be because the reengineering administrative processes is considered one of the modern approaches to organizational change ,which contribute effectively to improving the performance of human resources in the East Fabrics Foundation Khenchela this is by contributing to a change in roles and also in the reorganization of human resources management to Lesser degree.

Key words: Reengineering administrative processes, performance, human resource performance,Change

JEL classification codes : A1 , A14, M12

***المؤلف المرسِل:** Ramzialouane@yahoo.fr

1. مقدمة:

إن أحدث التطورات في الفكر الإداري المعاصر هو إنتاج مفاهيم وممارسات جديدة لإدارة المنظمات، وتعد إعادة هندسة العمليات الإدارية من أبرزها ، فبعد أن تمكنت عدة منظمات رائدة من تحقيق نتائج متميزة في عالم التطوير والتحسين المستمر نتيجة إتباع منهج إدارة الجودة الشاملة ، سارعت مؤسسات أخرى في مختلف أنحاء العالم وفي مختلف القطاعات إلى اعتناق هذا الأسلوب الإداري الجديد وتوظيفه لتطوير مختلف مجالات العمل فيه ، وهذا لا يعني التخلي عن فكرة إدارة الجودة الشاملة .

ولذا فقد أصبح من الضروري تبني مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية في إدارة الموارد البشرية على وجه الخصوص لما حققه من فوائد إدارية وتنظيمية وربحية وتنافسية على المؤسسات التي انتهجت هذا الأسلوب ، حيث أن ذلك يعتمد على مجموعة من المعايير والأساليب التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات في مختلف القطاعات ، ويعمل على تكريس عنصر التحفيز لدى العاملين وهذا لتحقيق الإبداع والتخلص من كل قيود البيروقراطية والروتين ،وتفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد العاملين .

تبعا للأهمية المتزايدة لإعادة الهندسة الإدارية وما أفرزته من إضفاء نوع من المرونة في خلق تسيير فعال، تظهر معالم الإشكالية التي نعالجها في التساؤل الجوهري التالي:

كيف يساهم مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين أداء الموارد البشرية في مؤسسة أقمشة الشرق DRAPEST لولاية خنشلة ؟

وسيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي أبعاد إعادة الهندسة في تحسين أداء المورد البشري خاصة من جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؟
- ماهي إسهامات إعادة هندسة في تحسين أداء المورد البشري في مؤسسة أقمشة الشرق بخنشلة؟

– فرضيات الدراسة : ننطلق في بحثنا هذا من فرضية رئيسية مفادها :

لا تساهم إعادة هندسة العمليات الإدارية في الرفع من أداء الموارد البشرية في مؤسسة أقمشة الشرق بخنشلة عند مستوى معنوية قدره : 5%.

– **أهداف الدراسة** :تهدف هذه الدراسة إلى :

- تأصيل المفاهيم المرتبطة بإعادة هندسة العمليات الإدارية، وعلى جانب أثره على تحسين الأداء البشري.
- التعرف على مجالات تطبيق مدخل إعادة الهندسة الإدارية في أي مؤسسة وعلى كيفية العمل على تحقيق وتبني ثقافة التغيير الجذري.
- تحليل تبني هذا المدخل من طرف القائمين والعاملين على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

– **أهمية الدراسة**: تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

- تستمد الدراسة أهميتها في كونها تؤسس لربط نظري وتطبيقي للعلاقة بين إعادة هندسة العمليات الإدارية والرفع من أداء المورد البشري في المؤسسة محل الدراسة.
- التعرف على مدى مساهمة الهندرة كمدخل حديث من مداخل التغيير التنظيمي في تحسين الأداء البشري في المؤسسة محل الدراسة.

– **مجالات الدراسة** :تتحد الدراسة بالمجالات التالية :

– **المجال الموضوعي** :اقتصرت الدراسة على متغيرين هما : إعادة هندسة العمليات الإدارية وتحسين أداء المورد البشري والعلاقة بينهما.

المجال المكاني :تم إختيار مؤسسة أقمشة الشرق**DRAPEST** لولاية خنشلة.

المجال الزمني :تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 30 ديسمبر 2019 و 20 جانفي 2020 .

المجال البشري :أجريت الدراسة الميدانية على عينة متكونة من **30** عامل يمثلون مختلف الوظائف والرتب .

الدراسات السابقة:

♦ دراسة مراد إسماعيل، بولفضاوي أمال(2019) بعنوان: "دور إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي دراسة حالة مديرية أملاك الدولة عين تيموشنت"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق هندرة الموارد البشرية وعلاقتها بتطوير الأداء الوظيفي ، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي وتم توزيع 70 استبيانه على موظفي المديرية ، أين

توصل لنتيجة أن للهندرة دور كبير في تحسين الأداء الوظيفي، لكن بالنسبة للهيئات الإدارية يعتبر ذلك ضئيلا.

♦ دراسة شيراز حايف سي حايف (2015) بعنوان: "دور إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجموعة من مؤسسات قطاع الطحن بولاية بسكرة " ، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور الهندرة في تحسين تنافسية المؤسسة ، واختبار الفروق في تلك التصورات تبعا لاختلاف الخصائص الشخصية للعاملين ، وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي وتم توزيع 67 استبيانه ، أين توصل لنتيجة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى وعي إطارات مؤسسات قطاع الطحن بضرورة إعادة هندسة العمليات الإدارية .

التعقيب على الدراسات السابقة : تتفق الدراسات التي تم عرضها سابقا مع دراستنا الحالية من حيث المنهج المطبق، وهو المنهج الوصفي والتحليلي، وأدوات الدراسة المعتمدة وهي الاستبيان، أما أوجه الاختلاف فيتمثل في بيئة الدراسة وفي حدود علم الباحثين، إذ نجد أن دراستنا قد اهتمت بدور إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين أداء المورد البشري بصفة خاصة لما له من أهمية بالغة في تحسين أداء المؤسسة ككل ، وقد استفدنا من الدراسات السابقة في بناء الإشكالية، فرضيات البحث، أداة الدراسة وتكوين خلفية عامة للبحث، كما ساعدت في تحديد واختيار منهج الدراسة والتعرف على الأساليب المستخدمة.

2- الإطار النظري للدراسة

2 -1 . ماهية الهندرة أو إعادة الهندسة:

إذا أخذنا بالمصطلح الشائع وهو إعادة الهندسة فنرى إنه يتألف من كلمتين وهما الإعادة و الهندسة و منه جاء المصطلح بالإنجليزية reengineering أي البدء من جديد أو مرة ثانية باستعمال الهندسة، أي تطبيق القواعد و العمليات الرياضية بهدف الحصول على نتائج عملية مثل التصميم و البناء و التركيب.

2-1-1- مفهوم الهندرة (إعادة هندسة العمليات): ظهرت الهندرة في بداية التسعينات وبالتحديد في عام 1992، عندما أطلق الكاتبان الأمريكيان مايكل هامر وجيمس شامبي

الهندرة كعنوان لكتابهما الشهير (هندرة المنظمات) ومنذ ذلك الحين أحدثت الهندرة ثورة حقيقية في عالم الإدارة الحديث بما تحمله من أفكار غير تقليدية ودعوة صريحة إلى إعادة النظر وبشكل جذري في كافة الأنشطة والإجراءات والإستراتيجيات التي قامت عليها الكثير من المنظمات والشركات العاملة في عالمنا اليوم.

من حيث المصطلح:إن مصطلح الهندسة الإدارية أو الهندرة هو آخر ما توصلت إليه علوم الإدارة في مجال الإصلاح والتغيير والتطوير، ويعتبر من المصطلحات الحديثة في قاموس اللغة العربية وقد احدث ثورة في عالم الإدارة الحديثة و الهندرة مأخوذة من كلمتين : الهندسة والإدارة.

من حيث المعنى: للأمانة العلمية، أرى من الضروري البدء بإعطاء تعريف رائد من رواد الهندرة وهو مايكل هامر وزميله جيمس شامبي **hammer & champy**، حيث يعرفان الهندرة بأنها: "إعادة التفكير المبدئي و الأساسي و إعادة تصميم للعمليات الإدارية بصفة جذرية بهدف تحقيق تحسينات جوهرة فائقة و ليست هامشية في معيار الأداء الحاسمة و التي تشمل الكلفة و الجودة و الخدمة والسرعة" **(هامر و جيمس، 2012، صفحة 52).**

من التعاريف الشاملة للهندرة كذلك تلك التي قدمها krajewski ،حيث يرى أن الهندرة هي "إعادة التصميم الجذري لعمليات الأعمال الأساسية، وهي فلسفة هدفها التغيير ورفض الطرق القديمة التي تؤدي بها الأعمال باستمرار بحيث تبدأ العمليات من الصفر و باستخدام قيادة إدارية حازمة و تكنولوجية حديثة"(**reyes, 2012, p. 03**) .

كما تعرف كذلك بأنها: " البداية من الصفر وليس إصلاح الوضع الراهن و التخلص من مبادئ التنظيم التقليدية، ومن وسائل وإجراءات التشغيل التي يستخدمها حاليا وخلق مجموعة جديدة من الوسائل و الإجراءات" **(نورالدين و حروش، 2015، صفحة 318)**.

وصفوة القول، وانطلاقا من التطرق إلى مختلف المصطلحات والمفاهيم المتشابهة والمتقاربة مع الهندرة يمكننا القول أنه لا يمكن حصر " الهندرة " في تعريف شامل مانع وموحد، نظرا لتداخل المفهوم مع مفاهيم مماثلة (التنمية الإدارية، الإصلاح الإداري، الإبتكار التنظيمي، إعادة هندسة نظم العمل .....).

وأخيرا يمكن الخروج بفكرة أساسية حول مفهوم الهندرة باعتبارها: "الوسيلة الإدارية التي تقوم على إعادة التفكير المبدئي والأساسي، وإعادة تصميم نظم العمل، وإعادة هندسة إدارة

الأعمال بصفة جذرية من أجل تحقيق تحسينات جوهرية فائقة في معايير الأداء الحاسم مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة والإتقان، وذلك بإستخدام تكنولوجيا المعلومات .

2-1-2 أهمية إعادة هندسة العمليات الإدارية: يعد مدخل إعادة هندسة العمليات الإدارية أهم الأساليب الحديثة في الفكر الإداري ، وقد برز نتيجة للدور الكبير الذي قام به في تحويل التنظيم الهرمي ذو المستوى العمودي إلى تنظيم أفقي أكثر مرونة ، ومنح صلاحيات واسعة لذوي الاختصاصات من العاملين ، وما رافقه من تغيير في الثقافة التنظيمية السائدة ، وتمكينهم من أداء الأعمال الصحيحة والمفيدة من خلال إستخدام قاعدة التفكير الإبداعي "الخروج من الصندوق (out Box)" **(شيراز، 2018، صفحة 115)** ، التي تدعو العاملين إلى الإبداع في أعمالهم والتخلص من شبح الروتين القاتل ، وبذلك فإن إعادة هندسة العمليات الإدارية تساهم في تحقيق العديد من المزايا نوجزها في النقاط التالية :

- تشجيع التفكير الإبداعي من خلال طرح أفكار جديدة ومبتكرة ،
- تعزيز مستوى رضا العاملين،
- الجمع بين المركزية واللامركزية، وهذا باستخدام تكنولوجيا المعلومات في تمكين الإدارات من العمل بشكل مستقل وربطها بشبكة واحدة،
- التخلص من الأنشطة غير الضرورية وتقليص التكاليف إلى أقصى درجة .

3-1-2 خصائص إعادة الهندسة الإدارية: هناك العديد من الخصائص تميز إعادة الهندسة الإدارية أو الهندرة و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- دمج العديد من الوظائف المتشابهة في وظيفة واحدة وهذا عكس تقسيم العمل وتخصصه الذي كان سائدا من قبل و الذي يعتبر مبدأ من مبادئ الإدارة أو التنظيم الإداري عند هنري فايول (المدرسة التقليدية)؛
- إشراك العاملين في اتخاذ القرارات وفق خطوات منظمة و بصورة طبيعية و لا توجد الحدود المصطنعة التي تحد بين الرئيس و المرؤوس؛
- تعمل إعادة الهندسة على تخفيض أعمال الاختبار و الرقابة؛
- تكامل بين المركزية و اللامركزية في الأعمال باستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- تهتم بالنتائج وتركز على حاجات العملاء؛

- تركز الهندرة على إعادة تصميم العمل الأساسية ولا تعتمد على نظام الإدارات و الأقسام و الوحدات التنظيمية المتعارف عليها في المدرسة التقليدية **(نايت، 2012، صفحة 64).**

2-1-4 أهداف إعادة هندسة العمليات الإدارية: تهدف إعادة هندسة العمليات الإدارية كمنهج حديث في التغيير التنظيمي إلى إحداث تغيير جذري في العمليات عن طريق إعادة تصميم أساليب وطرق العمل بالمؤسسة لتتناسب مع متطلبات عصر السرعة والثورة التكنولوجية ، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية **(نايت، 2012، صفحة 123):**

- تغيير جذري في الأداء ، من خلال تغيير أساليب وأدوات العمل ، والتخلص من العمل الروتيني باستخدام قواعد التفكير الإبداعي ،
- التركيز على العملاء ، وهذا بتحديد احتياجاتهم وتحقيق رغباتهم ، وهذا بتبني أساليب تسويقية جديدة ،
- تحسين جودة الإنتاج وجودة تقديم الخدمات لتتناسب واحتياجات العملاء،
- زيادة الاهتمام بإدارة التكاليف، عن طريق تحديد قيمة المنتجات والخدمات لكل وحدة، واستخدام أساليب علمية لتقليل التكاليف في جميع مراحل الإنتاج.

2 -2 الإطار المفاهيمي لأداء المورد البشري :

نال مفهوم الأداء ولا يزال ينال اهتمام الكثير من الكتاب والباحثين سيما في مجال إدارة المؤسسات ، ذلك لما له من دور فاعل في تبليغ المؤسسات لغايتها في النمو والبقاء ، ويعتبر أداء المورد البشري من أبرز أنواع الأداء على الإطلاق

2-2-1 مفهوم أداء الموارد البشرية: ارتبط مفهوم الأداء **(performance)** لدى العديد من الباحثين بالمورد البشري دون غيره ، لاعتباره أساس بناء أي مؤسسة والعضو الفاعل في تحريك باقي الموارد فيها ، وتجدر الإشارة بداية أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية **(t perform)** والتي اشتقت بدورها من اللغة اللاتينية **(performer)** ويعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل **(الشيخ، 2010، صفحة 217).**

وفي مايلي سنحاول تقديم أهم التعاريف التي ارتبطت بمصطلح أداء الموارد البشرية على النحو:

-" درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة " **(الخلوف، 2009، صفحة 29)**

-" هو محصلة سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة أو قسم أو دائرة، التي يقوم بها الموظف أو المدير لتحقيق هدف معين "**(mogin, 1996, p. 17)**

- يعرف أداء الموارد البشرية على أنه: " سلوك يسهم فيه الفرد في التعبير عن إسهاماته في تحقيق أهداف المؤسسة، على أن يدعم هذا السلوك ويعزز من قبل إدارة المؤسسة وبما يضمن النوعية والجودة من خلال التدريب **"(Brigitte.2011,p.172)**

-يعرف أداء الموارد البشرية على أنه: " تحقيق للمخرجات عن طريق القيام بأعمال أو أنشطة خاصة ، ضمن وظيفة معينة ، خلال فترة زمنية محددة ، ويرتبط الأداء الوظيفي للموارد البشرية بعناصر ثلاث: القدرة ، الجهد ، الفرصة المتاحة ، ويمكن قياسه من خلال تفاعل هذه العناصر الثلاثة " (**GIRAUD.2008.p.352**)

وعليه يمكن القول أن أداء الموارد البشرية يعني به : حصيلة الجهد الذي يبذله الأفراد لتحقيق أهداف معينة ، ويتحدد من خلال مجموعة الإنجازات التي يحققونها ، والسلوكيات التي تعكس هذه الإنجازات ، كما يمكن أن يتأثر بالعديد من المواصفات والسمات والتنظيمية ، مما قد يؤثر سواء بالسلب أو الإيجاب على أداء المؤسسة ككل .

2 -2-2 مراحل تحسين أداء الموارد البشرية: يتوقف نجاح تحسين أداء الموارد البشرية على مدى التكامل والتناسق والانسجام بين مختلف مراحله ، يترجم هذا النجاح في تبليغ الفرد أفضل مستويات الأداء مقارنة بالمستهدف منها ، وصولا إلى تحقيق أهداف المؤسسة ، تتمثل هذه المراحل في مايلي :

أ- تخطيط أداء الموارد البشرية : تخطيط أداء الموارد البشرية عملية تهدف إلى إرساء البنية التحتية التي يقوم عليها الأداء الفعال لأي عمل أو مهمة وهي تحديد هذا العمل وتوصيفه وفقا للتصميم التقني المناسب ، آخذا بعين الاعتبار قدرات وطاقات الموارد البشرية التي يمكن توفيرها للعمل ، كذلك ظروف المؤسسة وإمكانياتها والمناخ المحيط بها، حيث تتضمن مهام تخطيط الأداء مايلي **(جاسم، 2014، صفحة 263)** :

- تحديد المهام والواجبات والمسؤوليات التي ينبغي على المورد البشري القيام بها خلال فترة زمنية محددة ;

- تحديد المساعدات اللازم توفيرها للأفراد سواء من جانب رؤسائهم أو من أطراف أخرى في المؤسسة ;
- تحديد المجالات التي يشملها العمل والعلاقات مع أفراد أو مجموعات عمل آخرين ;
- تحديد مراحل العمل ومستويات التكلفة والجودة المستهدفة.

أي أن عملية تخطيط الأداء بمثابة أرضية تعطي أساسا موضوعيا يهيئ للمؤسسة الخوض في تطبيق فكرة الإدارة بالنتائج تطبيقا فعالا ، وخلق مجال خبرة مشترك بين الرئيس والمرؤوس يعطي درجة عالية من الفهم المشترك لحيثيات العمل ومتطلباته ، وبالتالي خلق سلوكيات إيجابية بين الطرفين .

ب- توجيه أداء الموارد البشرية : يمثل توجيه الأداء عملية اتصال مستمرة بين الرئيس والقائمين على العمل ، لضمان توفير الظروف المساعدة على تنفيذ الأداء حسب الخطة أيضا مواجهة التغيرات في ظروف الأداء سواء بسبب متغيرات خارجية تقع في المناخ المحيط مثل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وقد تحدث الإختلالات في مستويات المهارة والقدرة ودرجة التحمس بين الأفراد العاملين لأسباب مختلفة .

ت- تشخيص أداء الموارد البشرية : إن الهدف الأسمى من تشخيص الموارد البشرية هو العمل على إيجاد حلول لتحسين الإنتاجية **(productivity)** وزيادة الفعالية**(Efficiencency)** ، وبالتالي تتضمن عملية تشخيص الأداء إجراءات الكشف عن فجوة الأداء وتحديد طبيعتها ومدى خطورتها، ثم البحث عن مصادرها ودراسة أسبابها وتحديد الآثار الناتجة عنها والسعي لإيجاد السبل والآليات المناسبة للتخلص منها وتحقيق التحسين المنشود

ث- تقييم أداء المورد البشري: يمثل تقييم أداء المورد البشري أهم مرحلة من مراحل تحسين الأداء في الموارد البشرية، مما يلزمنا إعطائه مساحة واسعة تمكننا من الضبط الدقيق لمختلف عناصره وتحديد أهدافه.

ج- تحسين وتطوير أداء الموارد البشرية : يعتبر تطوير أداء الموارد البشرية آخر مرحلة من مراحل تحسين الأداء ، ويتم ذلك من خلال استخدام المداخل الحديثة للتغيير والتطوير التنظيميين ، وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة ، والبحث عن مواطن القوة للحفاظ عليها وكشف مواطن الضعف لمعالجتها والتقليل منها .

2 –3.2 النماذج الحديثة لتحسين أداء المورد البشري:عرفت السنوات الأخيرة عدة نماذج في مجال تحسين أداء الموارد البشرية أهمها **(كامل، 2000، صفحة 125):**

أ– الإدارة بالأهداف: الإدارة بالأهداف هي نظام شمولي للإدارة يعتمد على أهداف قابلة للقياس تحدد بالتعاون و المشاركة بين كافة المستويات الإدارية ، تهدف من خلالها المنظمة إلى زيادة مشاركة المرؤوسين في وضع الأهداف التي يقومون بتحقيقها ، و اتخاذ القرارات الملائمة لذلك ، و هي تستخدم كأسلوب لقياس و تقييم الأداء ، و توقف درجة التقييم على كيفية الإنجاز و درجة تحقق الأهداف الموضوعة مسبقا.

و تتميز الإدارة بالأهداف بأنها تولي اهتمامها الرئيسي للأداء المستقبلي للفرد ، كما تهدف إلى تنمية قدرة الفرد على تحديد أهدافه و تعيين سبل تحقيقها و تحليل قدراته و الحكم على أدائه ، إضافة إلى أنها تركز على إنجازات أو نواحي سلوك محددة في عمل الفرد ، زد على ذلك أن هذه الطريقة تكشف قدرات المشرفين على التفكير و الابتكار. و ما يميزها كذلك تركيزها المكثف على الفرد أكثر من تركيزها على الجماعة .

ب– إدارة الأداء الموارد البشرية:إدارة الأداء هي عبارة عن عملية تواصل مستمرة، تنفذ بالاشتراك بين الموظف ورئيسه المباشر، و تهدف إلى التوصل إلى توقعات و فهم واضحين بخصوص:

- واجبات العمل الأساسية التي يتوقع من الموظف تأديتها.
- كيف يسهم عمل الموظف في تحقيق أهداف المؤسسة .
- ماذا يعني إتقان العمل بعبارات محددة .
- كيف سيعمل الموظف و المشرف معا للمحافظة على الأداء الحالي للموظف و تحسينه و البناء عليه .
- كيف سيجري تقييم أداء العامل .
- ما هي العقبات التي تعترض الأداء و كيفية التغلب عليها.

إذن فإدارة الأداء تقوم على عدة عمليات متداخلة و متكاملة ، تهدف إلى تحقيق نتائج الأداء المحددة ، و بما يحقق أهداف المنظمة ذاتها ، و هذا من خلال تحديد المستوى المطلوب

من الأداء ثم قياس المستوى الفعلي للأداء و تحديد الفارق بين المسويين و العمل على تضييقه وتحسين وتطوير الأداء الفعلي ليصل إلى المستوى المستهدف**(صبرينة،حسان،2019،ص 65) .**

3 مكانة إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين أداء المورد البشري في مؤسسة أقمشة الشرق خنشلة :

3-1-تحليل محاور الاستبيان: في هذا العنصر سوف نقوم بتحليل محاور الاستبيان بغية الإجابة على أسئلة البحث ، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الاستبيان المتعلق بأبعاد هندسة العمليات الإدارية ، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من(-1 أقل من 1.8) دالا على مستوى غير موافق بشدة ، ومن (-1.8 أقل من 2.6) دالا على مستوى غير موافق ،ومن (2.6- 3.4) دالا على مستوى محايد . ومن (3.4 – 4.2) دالا على مستوى موافق ، ومن (4.2- 5)دالا على مستوى موافق بشدة .

3-1-1 تحليل المحور الأول للإجابة على السؤال التالي:

ما هو واقع تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية بمؤسسة أقمشة الشرق DRAPEST فرع خنشلة ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب دراسة وتحليل النتائج الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(01): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات واقع تطبيق الهندرة في المؤسسة محل الدراسة .

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتم تصميم العمليات الإدارية وفقا لمقتضيات الحاجة الحالية	3.83	0.753	موافق
تعمل مؤسستكم على إعادة النظر كليا في الأعمال الإدارية بانتظام	4.17	0.408	موافق
تتبع المؤسسة أساليب عمل إبتكارية في مجال الإدارة	4.5	0.548	موافق بشدة
ساهم تطبيق إعادة الهندسة في المؤسسة إلى توضيح إجراءات العمل المقدمة	4.17	0.753	موافق
ساهم تطبيق إعادة الهندسة في المؤسسة على تحسين الأداء بصورة كبيرة	2.7	0.408	محايد
يتم تحفيز الأفراد العاملين لتحسين العمليات وتغييرها إلى الأفضل	1.8	0.753	غير موافق
الهدف من تغيير العمليات الإدارية تحقيق نتائج أداء جوهرية	1.9	0.516	غير موافق

المحور الأول: واقع تطبيق الهندرة في مؤسسة أقمشة الشرق	4.33	0.307	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء نتائج الإستبيان

نلاحظ من الجدول أن أغلب العبارات وقعت في المجال موافق بشدة ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية تقدر ب 3.83، 4.17، 4.5، 4.17، 2.7، 1.8 ، 1.9 على التوالي، بانحراف معياري يقدر ب 0.753، 0.408، 0.548، 0.753، 0.408، 0.753، 0.516 على الترتيب نستنتج أما بالنسبة للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فقد وقع أيضا ضمن مجال موافق ، والذي يدل على أن العاملين بالمؤسسة على دراية تامة بضرورة تطبيق إعادة الهندسة بمختلف خصائصها ،حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ب 4.33وانحراف معياري يقدر ب 0.307 بدرجة موافق .

2-1-3 تحليل المحور الثاني: للإجابة على السؤال التالي : ماهو مستوى تحسين أداء المورد البشري في بمؤسسة أقمشة الشرق DRAPEST فرع خنشلة للإجابة على هذا السؤال يجب دراسة وتحليل النتائج الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(02): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات واقع أداء المورد البشري في المؤسسة محل الدراسة .

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تعمل المؤسسة على السعي بالاهتمام بالكادر البشري لتحسين أداءه	3.17	1.341	محايد
تسعى المؤسسة إلى إعادة تصميم الأسس والمبادىء التي تقوم عليها إدارة الموارد البشرية الحالي من أجل زيادة كفاءة الموظفين	1.25	1.196	موافق
تعتمد المؤسسة على تحفيز الموظف من أجل الرفع من أدائه .	2.87	1.592	محايد
تعمل المؤسسة على تطوير إدارة مواردها البشرية من خلال دعم عملياتها بالتكنولوجيا	3.77	1.104	موافق بشدة
تعمل المؤسسة على مشاركة جميع الموظفين في إعداد استراتيجيه الموارد البشرية	2.93	1.015	محايد
يتعين على المؤسسة تصميم عمليات تقييم الأداء والمكافآت بما يتناسب وتنفيذ الأعمال	3.67	1.124	موافق
تعمل المؤسسة على تكريس الإدارة الالكترونية لما لها من فعالية	3.43	1.278	موافق
المحور الثاني: واقع الأداء الضريبي في الإدارة الضريبية.	3.34	1.000	محايد

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الإستبيان

نلاحظ من الجدول أن أغلب العبارات وقعت في المجالين موافق وموافق بشدة ومحايد حيث بلغت المتوسطات الحسابية تقدر ب 3.17، 2.87، 3.77، 2.97، 3.67، 3.43% على التوالي، بانحراف معياري يقدر ب 0.751، 0.601، 0.802، 0.986، 0.877 على الترتيب. من خلال توفير إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين أداء المورد البشري ، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ب 3.34 وانحراف معياري يقدر ب 1.000 بدرجة موافقة محايدة.

3-2- عرض وتحليل النتائج: يناقش هذا الجزء إعادة هندسة العمليات الإدارية كمدخل لتحسين أداء المورد البشري في المؤسسة محل الدراسة ، وتتمثل في الدراسة القياسية باستعمال برنامج spss.

إجابات أسئلة الاستبيان: حيث بلغ إجمالي عدد الفقرات 14 فقرة وقد كانت إجابة كل فقرة من أبعاد الدراسة على أسلوب ليكارت الخماسي كمايلي:

جدول رقم (03) : سلم ليكارت الخماسي

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة

ولتحديد طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ثم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد الخلايا أي (4/5=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الخلية الأدنى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه يتم تفسير النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم:

الإجابة	الزمن	المتوسط الحسابي
معارض بشدة	1	[1 – 1.8]
معارض	2	[1.8 – 2.6]
محايد	3	[2.6 – 3.4]
موافق	4	[3.4 – 4.2]
موافق بشدة	5	[4.2 – 5]

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء نتائج الإستبيان

بعد عرض أداة الدراسة ، تم القيام بقياس وصدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرة الاستبيان، وتعد نسبة 60% لمعامل ألفا كرونباخ مقبولة إحصائيا.

جدول رقم (05): معامل الثبات والصدق لأبعاد إعادة هندسة العمليات ودورها في تحسين أداء المورد البشري.

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
إعادة هندسة العمليات الإدارية في مؤسسة أقمشة الشرق	07	0.921	0.971
أداء المورد البشري في في مؤسسة أقمشة الشرق	07	0.892	0.952
الاستبيان ككل	14	0.951	0.975

المصدر: من إعداد الطالب على ضوء نتائج الإستبيان

إن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ، تعني زيادة مصداقية وثبات البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات(ألفا كرونباخ)، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان مقياس استبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضعته الدراسة.

3-3 – تقدير نموذج أثر الهندرة كمدخل حديث التغيير ودوره في تحسين الأداء البشري باستخدام برنامج spss.

لدراسة النموذج القياسي المقدر والخاص بدور إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين أداء المورد البشري ،قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صحته من الناحية الإحصائية، وبعدها يتم اختيار أفضل نموذج لاختباره من الناحية الاقتصادية.

3-3-1: **الدراسة القياسية:** لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من خلال الاستبيان، وتتمثل في أثر إعادة هندسة العمليات الإدارية كمدخل لتحسين أداء المورد البشري ، حيث لدينا متغيرين هما:

- واقع إعادة هندسة العمليات في مؤسسة أقمشة الشرق خنشلة : يمثل المتغير المستقل x.
- واقع أداء الموارد البشرية في مؤسسة أقمشة الشرق خنشلة: يمثل المتغير التابع Y.

بعد جمع البيانات الخاصة بالمتغيرين والتعرف على المتغير التابع والمتغير المستقل يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي وشكل الدالة المعبرة على هذا النموذج وتعد أول خطوة لبناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، والذي تم تقديره بالمعادلة التالية:

$$Y= 1.124+0.707X$$

حيث أن:

$\alpha = 1.124$

0.707 =B

X: واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في مؤسسة أقمشة الشرق خنشلة.

Y: أداء المورد البشري في مؤسسة أقمشة الشرق خنشلة

وعليه يمكننا القيام بالدراسة الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المتغيرات السابقة مع مراعاة توافقها مع النظرية الاقتصادية.

3-3-2:الدراسة الإحصائية : عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى إحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر للعلاقة بين إعادة هندسة العمليات الإدارية ولأداء المورد البشري في مؤسسة أقمشة الشرق باستعمال المعايير الإحصائية التالية:

اختبار معنوية المعلمات: يهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج المقدر (β و α) و ذلك باستخدام إحصائية ستيودنت (t).

تقدير المعلمة α: حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المعلمة (α) لها معنوية إحصائية تدل عليها قيمة ستيودنت المحسوبة t=2.962 بمعنوية (sig = 0.008) أقل من المعنوية (α = 0.05) المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن قيمة (α) المقدرة غير معنوية وقبول الفرضية البديلة بأنها معنوية.

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	11,313	1	14,538	35,0693	,000b
Résidu	13,356	26	,439		
Total	24,669	25			

a. **Variable dépendante** : اداء المورد البشري

b**. Valeurs prédites : (constantes)**, واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية ,

تقدير المعلمة β: حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة المعلمة (β) لها معنوية إحصائية تدل عليها قيمة ستيودنت t=6.170 بمعنوية (sig =0.000) أقل من المعنوية (0.05) المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن قيمة (β) المقدرة غير معنوية وقبول الفرضية البديلة بأنها معنوية.

جدول رقم (06) : يبين معاملات الإرتباط.

Récapitulatif des modèlesb

Modèle	R	R-deux	R-deux	Erreur	Changement dans les statistiques	Durbin-

			ajusté	standard de l'estimation	Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	Watson
1	,863a	,576	,561	,663	,592	38,069	1	28	,000	2,050

a. Valeurs prédites : (constantes), واقع الهندرة

b . Variable dépendante : واقع أداء المورد البشري

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS .

من الجدول يتضح أن قيمة (R= 0.863) قريبة من الواحد وبالتالي نقول أن هناك علاقة بين المتغيرين: x; بين واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية أو واقع أداء المورد البشري ، كما أن معامل التحديد (R2) بلغ 0.592، مما يعني أن 59.2% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع(أداء المورد البشري) يرجع إلى التغير الحاصل في المتغير المستقل(إعادة هندسة العمليات الإدارية). وهذا كافي لتأكيد وتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

وبما أن Durbin-Watson = 2.020 أكبر من 0 فإن هناك ارتباط ذاتي موجب بين واقع إعادة الهندسة الإدارية و أداء المورد البشري .

من خلال هذه الاختبارات ثبت أن هناك انحدار خطي بسيط معنوي و ارتباط خطي قوي وأن هناك علاقة تفسيرية بين المتغير التابع والمستقل قدرت بمعامل التحديد المعدل (59.2 %)، مما يجب قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية أثر إعادة هندسة العمليات الإدارية كمدخل لتحسين أداء المورد البشري.

اختبار صحة الاستبيان: لقد تم اختيار فرضيات الدراسة من خلال إدخال البيانات في برنامج spss وتشغيله للحصول على النتائج التالية والجدول التالي يبين ذلك:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,892	18

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج SPSS .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة ألفا كرومباخ أكبر من 60%، ومنه هذه الإستبانة تتميز بالصدق والثبات.

خاتمة:

أصبح البحث عن إحداث التغيير التنظيمي في المؤسسات ضرورة حتمية أفرزتها من أجل تحسين الأداء بصفة عامة وأداء المورد البشري بصفة خاصة ، برزت إعادة هندسة العمليات الإدارية أو الهندرة (reengineering) كفلسفة جديدة متكاملة تحاول تحقيق الطفرات النوعية والتحسين الجذري في أداء المؤسسات الاقتصادية ، وبالتالي وجب إعادة التصميم السريع والجذري للعمليات الإدارية والإستراتيجية ذات القيمة المضافة ، وكذلك للنظم والسياسات الهياكل التنظيمية المساندة ، بهدف تعظيم تدفقات العمل وزيادة الإنتاجية .

نتائج الدّراسة والتوصيات : تتمثل النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

-ركزت مؤسسة أقمشة الشرق على تحسين وتطوير منتجاتها لكن غالبا ما يكون كرد فعل على ما يقدمه منافسيها.

-تمكنت مؤسسة أقمشة الشرق من خلال تبني مدخل إعادة الهندسة بأبعاده الأربعة) إعادة الهيكلة، إعادة تصميم إجراءات العمل، هيكلة الموارد البشرية، التغيير التكنولوجي)من اكتساب الأسبقيات التنافسية(تخفيض التكلفة، تقليص الوقت، تحسين مستوى الجودة، تشجيع الإبداع)

-ساعدت إعادة هندسة العمليات المؤسسة على تحسين تنافسيتها واكتساب أسلحة تنافسية يمكن أن تواجه بها منافسيها.

التوصيات :بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب تطبيق أسلوب إعادة الهندسة على مستوى جميع وظائف المؤسسة ؛
- التكيف مع القواعد الجديدة لاقتصاد السوق خاصة فيما يتعلق بالتكلفة وتحديد السعر وفق لآليات السوق والمنافسة؛
- التوسع في استخدام أساليب التحسين والتطوير كمقياس الأداء المتوازن والقياسات المقارنة؛
- التركيز بشكل كبير على الابتكار والإبداع في خلق منتجات جديدة؛
- إنشاء قسم مستقل خاص بوظيفة البحث والتطوير على مستوى الإدارة العليا؛
- الاستثمار في الوقت والمبادرة في تقديم منتجات متميزة لكسب زبائن جدد وعدم الركون إلى الإستراتيجية الدفاعية؛
- التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والسبق إليها.

الإحالات والهوامش

1- الخلوف ,ا .إ .(2009) .*إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن* .عمان ، الأردن :الوراق للنشر والتوزيع .

2- ا لشيخ ,ا .(2010) .تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء .*مجلة الباحث جامعة ورقلة* .217 ,

3- إلهام نايت. (2012). *إمكانية تطبيق الهندسة الإدارية وإدارة الجودة لتفعيل تسيير الموارد البشرية*. جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية: أطروحة دكتوراه.

4- جاسم ,ا .م .(2014) .*إدارة الموارد البشرية* .عمان ، الأردن :الرضوان للنشر والتوزيع .

5- حاروش نورالدين، و رفيقة حروش. (2015). *علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة* . عمان ، الاردن : دار الأيام .

6- شيراز ,ح .س .(2018) .*إعادة هندسة العمليات الإدارية* .عمان ، الأردن :دار أسامة .

7- كامل ,ب .(2000) .*إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي* .بيروت، لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع .

9-مايكل هامر، و شامبي جيمس. (2012). *اعادة هندسة الإدارة*. الرياض ، المملكة العربية السعودية : مركز البحوث .

10- حديدان صبرينة ، تريكي حسان . (2019).المنهجية اليابانية للتحسين المستمر لأداء الموارد البشرية (الكايزن) ، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية ، جامعة خنشلة ، المجلد 03 ، العدد 02 . .

8- mogin, Y. v. (1996). processous , les outils d'optimisation de la perfermance. paris: edition d'organisation.

9- reyes, B. R. (2012, juin). public sector reenginiring. asian revieus of public administration , 03

10- Brigitte Doriath et Christian Goujet . (2011).Gestion prévisionnelle et mesures de la performance, 3eme Edition, Edition Dunod, Paris, .

11- GIRAUD F. et autres. (2008). Contrôle de gestion et pilotage de la performance, Gualino Editeur, France.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص351- 374

تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن

JordanianWomen'sExposure to Companies' Promotional Pages on Social Networking Sites and its Relationship withtheirPurchase Intentions.

* ط.د. سهير فهد محمد محمد
Suheir fahid mohammad mohammad
جامعة اليرموك، اربد – الاردن
s.malkawi@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2020/05/06 تاريخ القبول:2020/06/01 تاريخ النشر:2020/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلىمدى تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وطبقت الاستبانة على عينة عمدية قوامها (441) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر صفحات الشركات الترويجية التي تتعرض لها المرأة الأردنية على مواقع التواصل الاجتماعي هي صفحات الترويج على الفيس بوك، كماوبينت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مدى تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي والنوايا الشرائية. كما وكشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى التعرض لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي والعوامل الديموغرافية وفقاً (للعمر، والحالة الاجتماعية).

الكلمات المفتاحية:مواقع التواصل الاجتماعي،الترويج الإلكتروني،النية الشرائية، المرأة الأردنية،نظرية الفعل المبرر.
تصنيف JEL: M31,M37

Abstract:

This study attempted to examine JordanianWomen's Exposure to Companies' Promotional Pages on Social Networking Sites. The study used the survey method, and the questionnaire was distributed to 441 individuals. The study found that the most promotional pages that are exposed to Jordanian women on social network sites are on Facebook. The results showed a statistically significant correlation between the extent of Jordanian women's exposure to the promotional pages on social media and purchasing intentions. The results also revealed the existence of statistically significant differences between the extent of exposure to the promotional pages and demographic factors (age, marital status).

Keywords: Social Networking Sites, e-Promotion, Purchase Intentions, Jordanian Woman, The theory of reasoned action "TRA".
JEL classification codes: M31,M37.

* **المؤلف المرسِل:** s.malkawi@hotmail.com

المقدمة:

أدى انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفيس بوك والتوتير والإنستغرام وغيرها, إلى خلق فرص جديدة للتأثير والتفاعل مع الأفراد والمؤسسات في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية, والاجتماعية, والثقافية, مما أثار الاهتمام نحو كيفية استغلالها في المجالات المختلفة. وهذا ما دفع المعلنيين والشركات المختلفة للاستفادة من الإمكانيات المتعددة التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي, وانتشارها الكبير للترويج عن السلع والخدمات المختلفة، فلجأت العديد من الشركات العاملة في مختلف المجالات إلى إنشاء صفحات لها على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي, وذلك لما تتمتع به من القدرة على الوصول إلى أعداد كبيرة من مستخدمي الإنترنت والمستهلكين عبر هذه المواقع, ومن أجل التواصل والتفاعل معهم ومعرفة حاجاتهم ورغباتهم من المنتجات والخدمات التي تناسبهم، وتكوين صورة ذهنية طيبة عنها، والترويج لمنتجاتها، والحصول على المعلومات من خلال الأدوات التفاعلية التي تتميز بها الإنترنت كوسيلة اتصالية (Mabry& Porter, 2010, 7).

وتعمل الأنشطة الترويجية المختلفة المقدمة من خلال هذه المواقع على تحقيق وإشباع حاجات ورغبات المستهلكين, وتحسين منتجاتها وتطويرها بما يتماشى مع متطلبات المستهلكين, وأصبح نجاح الشركات لا يتوقف على معرفة ما يحتاجه المستهلك من خدمات, بل على معرفة الأسباب التي تؤدي إلى إيجاد تلك الحاجات والنوايا والرغبات وغيرها من الأمور التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار الشرائي, وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل الدقيقة والمتعلقة بالعوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على النوايا والقرارات الشرائية لدى المستهلكين, من خلال التفاعل معهم عبر هذه المواقع, ومن ناحية أخرى زاد حرص المستهلكين على زيارة صفحات هذه الشركات عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن المعلومات والبيانات عن السلع والخدمات المختلفة, وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الشرائية.

وتوجد العديد من العوامل الداخلية والخارجية، والنفسية والاجتماعية، التي تؤثر على خلق الرغبة أو النية الشرائية لدى المستهلكين, وبالتالي تقودهم إلى اتخاذ القرار الشرائي, وتعتبر العوامل الديموغرافية مثل العمر, والجنس, والحالة الاجتماعية من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً على النوايا الشرائية للمستهلكين, ومن هنا تستطيع الشركات تحديد رغبات مستهلكيها واحتياجاتهم بناءً على هذه العوامل (Nabil &Imed, 2010, 8).

وتشير الإحصائيات التي قامت بها الدراسات التسويقية الأمريكية إلى أن 85% من القرارات الشرائية التي تتخذها السيدات أو التي تؤثر في اتخاذها بشكل كبيرناتجه عن الاستراتيجية الترويجية التي تقوم على استهداف المرأة بمنتجات الشركة، بحيث تكون التقنيات الترويجية المستخدمة من قبل الشركة أكثر تأثيراً في المرأة من تأثيرها على الرجل، فالطبيعة السيكولوجية للمرأة تختلف عن الطبيعة السيكولوجية للرجل، وهذا يعني أن دوافع الشراء لدى المرأة تختلف عن دوافع الشراء لدى الرجل وبالتالي فإن النوايا الشرائية للمرأة تختلف عن النوايا الشرائية للرجل (غريب, 2015).

وتستهدف هذه الدراسة بناءً على ما سبق الكشف عن مدى تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن، والتعرف على مدى تأثير بعض المتغيرات في تكوين هذه العلاقة في إطار نظرية الفعل المبرر("The Theory of Reasoned Action "TRA).

إشكالية الدراسة:

في ضوء الإمكانيات الاتصالية العديدة والمتنامية التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي، وزيادة استخدامها من قبل فئات متنوعة من الجماهير ولا سيما المرأة العربية لما تتمتع به من مزايا عديدة من سهولة الاستخدام والمرونة والتفاعلية العالية, وقدرتها على الوصول لأعداد كبيرة من المستخدمين في أي مكان وفي أي وقت, فضلاً عن انخفاض تكاليف استخدامها. الأمر الذي أدى إلى لجوء العديد من الشركات وأصحاب المنتجات إلى التواجد على هذه المواقع من أجل تحقيق المزيد من الترويج والتواصل والتفاعل مع جماهيرها والتعرف على اهتمامات العملاء الحاليين أو المحتملين، وتحقيق الرواج والانتشار لمنتجاتها وخدماتها، وذلك من خلال تصميم صفحات لها على مواقع التواصل الاجتماعي حيث أصبحت هذه الصفحات من العوامل المؤثرة على النوايا الشرائية لدى المستهلكين وسلوكهم الشرائي، ونظراً لما لها من أثر في تسويق المنتجات والخدمات باعتبارها وسيلة ترويجية فعالة في عصرنا الحالي. إلا أن هناك قصوراً، خاصة في الدراسات العربية، في الاهتمام بدراسة صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي، لذا **تتحدد إشكالية هذه الدراسة في توضيح علاقة النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية بصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي, والكشف عن**

مدى تأثير بعض المتغيرات من(العمر, الحالة الاجتماعية, المستوى التعليمي, المستوى الاقتصادي, المهنة, مكان السكن) في تكوين هذه العلاقة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- قلة الأبحاث والدراسات العلمية الإعلامية المتعلقة "بتعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن" على الصعيد المحلي بشكل عام, وعلى المرأة بشكل خاص.

2- استخدام المرأة الأردنية لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير الأمر الذي يجعلها أكثر تعرضّاً لصفحات الشركات الترويجية حسب ما أظهرته دراسة (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة, 2011).

3- الازدياد الكبير والملحوظ بعدد صفحات الشركات الترويجية وإعلاناتها المتطورة في الشكل والفكرة والمضمون على مواقع التواصل الاجتماعي حيث أصبحت وسيلة ترويجية تساعد المستخدمين على اتخاذ قرار الشراء والتفاعل المباشر مع الشركة المنتجة.

4- تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول فيها شريحة المرأة وتعرضها لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن.

5- تسهم في توفير قاعدة من المعلومات اللازمة للمعلنين في المؤسسات والشركات الأردنية عن رغبات واحتياجات الجمهور المستهدف بما يساعدهم على اختيار الإعلانات المناسبة شكلاً ومضموناً وتحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكلفة. كما ويمكن أن تفيد نتائج الدراسة في الخروج بمؤشرات لتفعيل وتطوير صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمرأة.

أهداف الدراسة

سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى التعرف إلى الأهداف التالية :

1- مدى تعرض المرأة الأردنية (عينة الدراسة) لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن.

2- أهم صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي التي تقوم المرأة الأردنية (عينة الدراسة) بزيارتها.

3- الاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية (عينة الدراسة) إزاء صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي.

4- النوايا الشرائية لدى المرأة الاردنية (عينة الدراسة) إزاء صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي.

5- العلاقات المختلفة بين متغيرات الدراسة الميدانية (العوامل الديموغرافية، مدى التعرض, النوايا الشرائية).

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: -

1- ما مدى تعرض المرأة الأردنية (عينة الدراسة) لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن؟

2- ما أهم صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي التي تقوم المرأة الأردنية (عينة الدراسة) بزيارتها ؟

3- ما الاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية (عينة الدراسة) إزاء صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي؟

4- ما النوايا الشرائية لدى المرأة الاردنية (عينة الدراسة) إزاء صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي؟

فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على الفروض التالية:

- الفرض الاول:- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مدى التعرض لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي والعوامل الديموغرافية تعزى إلى(العمر, والحالة الاجتماعية, والمستوى التعليمي, والمستوى الاقتصادي, والمهنة, ومكان السكن).

- الفرض الثاني:-توجد فروق ذات دلالة احصائية بين النوايا الشرائية والعوامل الديموغرافية تعزى إلى (العمر, والحالة الاجتماعية, والمستوى التعليمي, والمستوى الاقتصادي, والمهنة, ومكان السكن).

- الفرض الثالث:- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات الشرائية والعوامل الديموغرافية تعزى إلى (العمر, والحالة الاجتماعية, والمستوى التعليمي, والمستوى الاقتصادي, والمهنة, ومكان السكن).

- الفرض الرابع :- هناك علاقة ارتباطية دالة احصائية بين مدى تعرض المرأة الاردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي والنوايا الشرائية.

– الفرض الخامس: – هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين النوايا الشرائية والاتجاهات الشرائية الايجابية للمرأة الأردنية من صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي .

مصطلحات الدراسة والمفاهيم الإجرائية

- **النوايا الشرائية:** –هي نية الفرد للقيام بشراء منتج أو علامة تجارية بعينها بعد عمل تقييم لمجموعة من العناصر المرتبطة بهذا المنتج(Khan, l., et al, 2012, 194),ويقصد بها في هذه الدراسة رغبات المستهلكين (عينة الدراسة) في اقتناء المنتجات والخدمات المعلن عنها على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- **الترويج الالكتروني:** – "ذلك العنصر المتعدد الأشكال والمتفاعل مع غيره من عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني والهادف إلى تحقيق عملية اتصال الناجمة عن ما تقدمه الشركات من سلع أو خدمات أو أفكار تعمل على إشباع حاجات ورغبات المستهلكين من أفراد أو مؤسسات ووفق إمكاناتهم" (الزعبي, 2015, 89), ويقصد بالترويج الإلكتروني في هذه الدراسة وسيلة اتصال إلكترونية متعددة العناصر ومتفاعلة مع بعضها البعض تلجأ اليها الشركات للقيام بعملية نقل المعلومات المتعلقة بالسلعة أو المنتج أو الخدمة للمستهلكين بهدف إقناع المستهلك والتأثير على نيته الشرائية لهذه السلعة أو المنتج.
- **صفحات الشركات الترويجية:** – ويقصد بها في هذه الدراسة صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي المفضلة والأكثر استخداماً من قبل (عينة الدراسة) والتي تقوم بمجموعة من الأنشطة التي تتمثل في عرض منتجات وخدمات الشركة على الجمهور والمزايا التي تقدمها الشركة لعملائها وغيرها من المعلومات التي تريد عرضها على الجمهور.
- **مواقع التواصل الاجتماعي:** –"هي عبارة عن مجموعة من البرامج والأدوات على الإنترنت يستخدمها جمهور المستخدمين لتبادل المعلومات, والآراء والأفكار والخبرات ووجهات النظر عبر وسيلة إعلام تعمل على تسهيل المحادثات والتفاعلات بين مجموعات من الناس عبر الإنترنت " (قنديلجي ,السامرائي ,2012 , 341), ويقصد بها في الدراسة الحالية مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر والإنستغرام وغيرها من المواقع التي تستخدمها الشركات الترويجية في عرض خدماتها ومنتجاتها.
- **المرأة الاردنية:** – هي المرأة التي تحمل الجنسية الأردنية, ويقصد بها في هذه الدراسة جميع النساء في المملكة الأردنية الهاشمية ممن تبلغ أعمارهن من (18) سنة فما فوق.

النظرية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في إطارها النظري على نظرية الفعل المبرر((The Theory of (TRA) (Reasoned Action

شكل (1): نظرية الفعل المبرر "TRA"

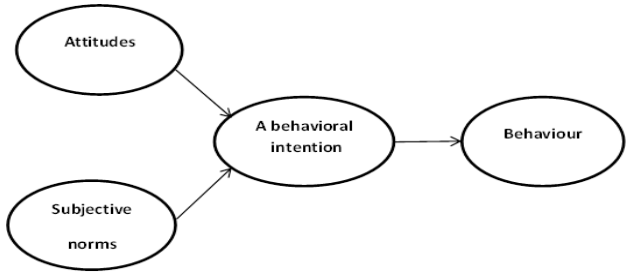

قدم فيشبين (Fishbein) نظرية الفعل المبرر عام 1967 ثم تطورت هذه النظرية على يد كل من فيشبين وأجزن(Fishbein&Ajzen)عام (1975), وتستند هذه النظرية على نظرية علم النفس الاجتماعي. والتي استخدمت على نطاق واسع، وطبقت في تخصصات مختلفة ولاقت نجاحاً كبيراً (Zawawi, Idris& Rahman,2016) .

وأن هذه النظرية تستخدم لتحليل كيفية تأثر المواقف بوعي السلوك الفردي, وتركز على كيفية تشكيل السلوك لدى الأفراد من خلال جمع المعلومات ومدى تأثير هذه المعلومات على القرارات لدى الأفراد (Belleau, et. al 2007), وبناءً على ذلك فإن المنطلق الأساسي لنظرية الفعل المبرر تقوم على افتراض إن الناس يتخذون القرارات اللازمة لإجراء سلوك معين بناءً على اعتبارات عقلية وعلى المعلومات المتاحة لديهم, وأن النية السلوكية أو الرغبة في القيام بسلوك ما هي المحدد الأساسي في سلوك الشخص وقدرته على التحكم في هذا السلوك الاختياري (e.g. Golan, &Banning 2008; Vu & Lee 2013).

وفي ضوء ذلك فإن النية السلوكية تقوم بناءً على محددين معرفيين رئيسيين هما: –

1 – الاتجاهات نحو سلوك ما.

2 – القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجودة في المجتمع أي الضغوط الاخرى. (Fishbein&Ajzen 1977).

وفي هذه الدراسة تم استخدام هذه النظرية بشكل كبير من خلال اختبار الفروض القائمة على أساس أن الاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية من صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي لها تأثير على النوايا الشرائية .

الدراسات العربية:

خلصت دراسة الزيادات, والنسور, والمناصرة (2016), إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمحتوى الشركة في وسائل التواصل الاجتماعي على نية الشراء. وانتهت دراسة عساسي (2015), إلى أن الإناث يفضلن التعاملات الإلكترونية للسلع أكثر من الذكور وذلك بنسبة

72.05% مقابل 58.82% بالنسبة للمبحوثينالذكور. وأظهرت دراسة محمود (2015), إلىأن (79%) من عينة الدراسة يستخدمون الفيس بوك كمصدر للمعلومات عن المنتجات. في حين انتهت دراسة الزيود (2014), إلى وجود علاقة ايجابية بين درجة مشاهدة المبحوثين للإعلانات الإنترنت ودرجة التأثير على القرار الشراء لهم. وانتهت دراسة صالح, والدعفس, والكريدس, والعنزي (2013), إلى وجود فروق معنوية في تقييم المستهلكين للمحتوى الإعلاني للإعلانات الشركة على الشبكات الاجتماعي باختلاف المستوى التعليمي.

الدراسات الأجنبية:

اظهرت دراسة Deshwal(2016), إلى أن الإعلانات التفاعلية والتي تسمح للمستخدمين كتابة آرائهم حول منتج معين هي من أفضل الإعلانات التي تلعب دوراً كبيراَ في فهم حاجات ورغبات المستهلكين.وتوصلت دراسة Sumathy and Vipin (2016), إلى عدم وجود علاقة بين كل من (التعليم والدخل) على اتجاهات المستهلكين نحو الإعلان على الفيس بوك. وانتهت دراسة Sakkthivel and Sriram (2015), إلى أن المتغيرات الداخلية من المزيج التسويقي (المنتج, السعر, الترويج, والتوزيع) والمتغيرات الخارجية من (مجموعات الأقران والجماعات المرجعية، والمجتمع، سمعة العلامة التجارية) لها تأثير إيجابي على السلوك الشرائي للمرأةالمستهلكة. وفي سياق متصل اظهرت دراسةBashar, Ahmad and Wasiq(2012), إلى أن جميع أفراد العينة يقومون بزيارة صفحات الشركات على مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفيس بوك للتعرف أكثر على المنتجات والعروض المتاحة. وانتهتدراسة Mohammed and Alkubise (2012), إلى أن(الدخل، مهارات استخدام الإنترنت، ومدة الاستخدام ومحتوى الإعلان وموقع الإعلان) ذا دلالة إحصائية على فاعلية وتأثير إعلانات الإنترنت على النية الشرائية للمستهلكين.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات البحثية والدراسات السابقة , يتمثل تعليق الباحثة في النقاط التالية:

- اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات كدراسة كل من الزيود (2014), وصالح, والدعفس, والكريدس والعنزي (2013), Mohammed and Alkubise(2012), و Sakkthivel and Sriram(2015) حيث استخدما بالإضافة إلى الاستبيان أداة المقابلة, بينما استخدم Sumathy and Vipin (2016)في دراسته أداة المقابلة لجمع البيانات, في حين أن دراسة عساسي (2015)استخدمت الاستبيان الالكتروني, أما دراسة

Deshwal(2016), اتبعت المنهج التاريخي من خلال مراجعة الأبحاث والدراسات المنشورة, بينما اعتمدت دراسة محمود (2015) على المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والميداني واستخدم الاستبيان وتحليل المضمون كأدوات لجمع البيانات, في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت على المنهج الوصفي واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

- تشابهت دراسة محمود (2015) وصالح والدعفسوالكريدس والعنزي (2013) باستخدامها للعينة المتاحة، بينما اعتمدت دراسة النسور, المناصرة والزيادات (2016) على العينة القصدية، وعساسي (2015) على العينة العشوائية البسيطة، والزيود (2014) على العينة الحصصيه، في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت على العينة العمدية.
- وظفت عساسي (2014) نظرية الاستخدامات والاشباعات في دراستها, واعتمدت دراسة محمود (2015) على نظريتي الفجوة الرقمية والاعتماد على وسائل الاعلام, في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت على نظرية الفعل المبرر.
- تناولت الدراسات السابقة الإعلان الإلكتروني وخصائصه ودوره في التأثير على السلوك الشرائي من خلال وجهات نظر مختلفة من الشباب الجامعي.
- أبرزت الدراسات السابقة أهمية المواقع الإلكترونية بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة الانشطة الترويجية عن منتجاتها المختلفة.
- على الرغم من أهمية المحاور التي أهتمت بها الدراسات السابقة في تعميق درجة فهمنا لاستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة ترويجية من قبل المعلنين والمستهلكين، إلا أن تلك الدراسات لم تتناول صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالنوايا الشرائية، وجاءت هذه الدراسة للبحث في هذا الموضوع بالتطبيق على المرأة الأردنية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في صياغة المشكلة البحثية, وتحديد أهداف الدراسة والمنهج والأدوات المناسبة للدراسة الحالية. بالإضافة إلى مناقشة نتائج هذه الدراسة ومقارنتها بنتائج تلك الدراسات، ومحاولة تفسيرها في ضوء خصوصية المرأة الأردنية.

نوع الدراسة ومنهجها:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية "التي تركز على وصف خصائص الظواهرأو المجموعات محل الدراسة "(زغيب، 2009، 89-90), واعتمدت الدراسة على منهج المسح "الذي يعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة موضوع البحث .

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء الأردنيات في المملكة الأردنية الهاشمية في محافظة اربد (من طالبات, وموظفات في القطاعين الحكومي والخاص, وربات البيوت) وقد تمّ اختيار محافظة اربد كممثلة لمحافظات المملكة, نظراً لكونها من أكثر المحافظات في الكثافة السكانية بعد العاصمة عمان حسب ما أوضحته نتائج التعداد السكاني الأردني لعام 2015 حيث بلغ عدد سكانها ما يقارب 1.7 مليون نسمة, ويعود ذلك إلى أن محافظة إربد من المحافظات الأكثر جذباً للسكان لما تتمتع به من توافر كافة الخدمات والمتطلبات التي يحتاجونها, ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام العينة العمدية (purposivesample) لاختيار (460) مفردة من النساء الأردنيات اللواتي يتعرضن لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي (عينة الدراسة), وممن تبلغ أعمارهن فوق (18) سنة. وذلك أن النساء فوق هذا العمر أكثر رشداً, ونضجاً, ولهن القدرة على التعامل بموضوعية ودقة مع الاستبانة, وبعد توزيع استمارة البحث على أفراد العينة المبحوثه, استرجعت الباحثة منها ما مجموعه (450) استمارة (240 موظفة في القطاعين الحكومي والخاص و150 طالبة و60 ربة بيت), وبعد تدقيقها تمّ استبعاد (9) استمارات منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي (2 موظفة في القطاعين الحكومي والخاص, و6 طالبات وربة بيت واحدة), ليصبح بذلك عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (441) استمارة فقط.

أداة جمع البيانات

تم استخدام استمارة الاستقصاء, بهدف القيام بعملية جمع بيانات الدراسة المسحية حول علاقة تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي بالنوايا الشرائية لديهن ورصد وقياس متغيرات الدراسة والعلاقات الارتباطية فيما بينها.

اختبار الصدق:

تم استخدام أسلوب الصدق الظاهري لأداة الدراسة من حيث قدرتها على الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فروضها، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المتخصصين الأكاديميين من ذوي الخبرات الطويلة في مجالات البحث العلمي ومن المؤهلين في مجال موضوع الدراسة للحكم عليها, من حيث وضوح عبارات الأداة ومدى مناسبتها للمحاور التي تنتمي اليها, والتأكد من أنها تتضمن جميع المتغيرات والجوانب والأبعاد التي ترتبط بالمشكلة البحثية, وكذلك مدى توافقها مع أهداف البحث وتساؤلاته, للتأكد من تراكيبها اللغوية وتغطيتها الشاملة لموضوع الدراسة, وتم اختبار صدق الأداة من خلال عرضها على خمسة محكمين من كلية الإعلام في جامعة اليرموك.

اختبار الثبات:

تم قياس الثبات من خلال أسلوب كرونباخ ألفا Cronbach Alphaلقياس الاتساق الداخلي لمقاييس أسئلة الدراسة، حيث بلغت درجة الثبات لمقياس مدى تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية(α=0.80), ولمقياس أهم صفحات الشركات الترويجية(α=0.78), ولمقياس اتجاهات المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية(α =0.90) ولمقياس النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية(α =0.81).

المقاييس الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الباحثة على برنامج التحليل الإحصائي (SPPS) في تحليل بيانات الدراسة معتمدة على الأساليب الإحصائية التالية : -

1- حساب التكرارات البسيطة (Frequenses) والنسب المئوية (The percentages)والمتوسطات الحسابية (Mean) والانحراف المعياري(Standard Deviation) لإجابات أفراد العينة لعبارات الاستمارة.

2- اختبار(ت) للمجموعات المستقلة(Independent- Samples T-Test), لدراسة الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسطين حسابيين لمجموعتين من المبحوثات في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة.

3- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه "ف" (one-way ANOVA) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثات في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة.

4- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين.

5- الاختبارات البعدية(Post Hoc Tests)بطريقة أقل فرق معنوي Least :LSD) (SignificanceDifference لمعرفة مصدر التباين وإجراء المقارنات الثنائية بين المجموعات التي يثبتANOVA وجود فروق دالة إحصائياً بينها.

نتائج الدراسة

أولاً: الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

جدول (1) يوضحالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	من 18- إلى 25سنة	193	43.8
	من 26- إلى 35سنة	161	36.5
	من 36- إلى 50 سنة	87	19.7
	المجموع	**441**	**100**
الحالة الاجتماعية	عزباء	195	44.2
	متزوجة	225	51
	مطلقة	21	4.8
	المجموع	**441**	**100**
المستوى التعليمي	أقل من ثانوية عامة	13	2.9
	ثانوية عامة	23	5.2
	دبلوم	57	12.9
	بكالوريوس	263	59.6
	ماجستير	61	13.8
	دكتوراه	24	5.4
	المجموع	**441**	**100**
المستوى الاقتصادي	أقل من 250 دينار	77	17.5
	من 250 دينار – أقل من 400 دينار	121	27.4
	من 400 دينار – أقل من 550 دينار	111	25.2
	أكثر من 550 دينار	132	29.9
	المجموع	**441**	**100**
المهنة	ربة بيت	59	13.4
	طالبة	144	32.7
	موظفة	238	54
	المجموع	**441**	**100**
مكان السكن	الحضر	268	60.8
	الريف	173	39.2
	المجموع	**441**	**100**

يظهر من الجدول(1)أن أبرز تكرار لمتغير الفئة العمرية بلغ(193)مفردة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ضمن الفئة العمرية "من 18- إلى 25 سنة" وبنسبة (43.8%)، ثم تلتهن من تتراوح أعمارهن "من 26- إلى 35سنة" حيث بلغ عددهن (161) وبنسبة (36.5%),ويظهر من الجدول أن أبرز تكرار لمتغير الحالة الاجتماعية بلغ (225) مفردة من النساء هن من المتزوجات وبنسبة مئوية مرتفعة (51%), ثم تلتها مباشرة فئة العزباء حيث بلغ عددهن (195) وبنسبة (44.2%).كما وأظهر الجدول أن أبرز تكرار لمتغير المستوى التعليمي بلغ (263) مفردة من النساء الحاصلات على شهـادة جامعية "البكالوريوس"، وبنسبة (59.6%)، يليهن الحاصلات على درجة "الماجستير" بعدد (61) مفردة وبنسبة (13.8%)، وبينت نتائج الدراسة إلى أن أعلى تكرار لمتغير المستوى الاقتصادي بلغ (132) مفردة من النساء ذوات المستوى الاقتصادي "أكثر من 550 دينار" وبنسبة مئوية (29.9%), ثم تلتها مباشرة فئة المستوى الاقتصادي" من 250دينار – أقل من 400 دينار حيث بلغ عددهن (121) وبنسبة (27.4%), ويظهر الجدول أن أبرز تكرار لمتغير المهنة بلغ(238) موظفة وبنسبة (54%)، وتلتها فئة طالبة بتكراربلغ (144),وبنسبة (32.7%)، أما بالنسبةلمكان السكن يظهر الجدولأن (268)مفردة وبنسبة (60.8%) هن من سكان المدن، و(173) مفردة وبنسبة (39.2%) من إجمالي عينة الدراسة هن من سكان الريف.

ثانياً: النتائج العامة للدراسة

1- تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي.

أظهرت نتائج الدراسةأن صفحات الترويج على الفيس بوك احتلت المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (M = 4.12), وتلتها في المرتبة الثانية صفحات الترويج على الإنستغرام وبمتوسط حسابي بلغ (M= 3.11),...., بينما حازت صفحات الترويج على اللينكد ان المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (M =2.34).

وتشير هذه النتيجة إلى أن المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية تتعرض بدرجة كبيرة لصفحات الترويج على الفيس بوك, وتعتبر هذه المعلومات الأساس في الحكم على أهمية هذا الموقع بالنسبة للمرأة الأردنية, ولا سيما لسهولة الاستخدام والبحث والاتصال والتواصل مع الآخرين فحظي باهتمام المرأة الأردنية بشكل كبير نظراً لما يقدمه لها من كافة المعلومات والحقائق عن المنتجات والخدمات المتنوعة والمختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Bashar, Ahmad and Wasiq, 2012, 90),(الزيادات, والنسور, المناصرة, 2016, 525), (Deshwal, 2016, 202),والتي أشارت جميعها إلى أن شبكة الفيس بوك هي الشبكة الأكثر رواجاً واستخداماً.

2- صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي التي تقوم المرأة الأردنية بزيارتها

تطرقت الدراسة إلى أهم صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعيالتي تقوم المرأة الأردنية بزيارتها, حيث جاءت صفحات الملابس في المرتبة الأولى وبأعلى نسبة مئوية بلغت (69.2%)، ثم جاءت في المرتبة الثانية صفحات المكياجات وبنسبة مئوية بلغت (63.9%) وجاءت في المرتبة الثالثة صفحات الإكسسوارات بنسبة مئوية بلغت(58.5%) ...، أما صفحات الرياضية جاءت في المرتبة الأخيرة وبأدنى نسبة مئوية بلغت (14.1%).

حيث تتفق هذه النتائج مع دراسة كل من (عساسي،175،2015) ودراسة (الزيود، 2015، 100)، والتي أشارت كل منهما إلى أن صفحات الملابس والمكياجات والإكسسوارات من أكثر الصفحات التي يتعرض لها افراد العينة، ويمكن تفسير سبب اهتمام المرأة بهذه الصفحات بصورة كبيرة بسبب حبهن لمتابعة الموضة والأزياء، إضافة إلى كون هذا النوع من المنتجات تعرض بأسعار منخفضة مقارنة بالأسواق التقليدية، لذا تنجذب المرأة إلى متابعة مثل هذه المنتجات نظراً لحاجتهن لهذه الأنواع دون غيرها, لذلك لاحظنا تراجع اهتماماتهن بزيارة الصفحات الأخرى وذلك لعدم حاجتهن إلى مثل هذا النوع من المنتجات.

3- اتجاهات المرأة الأردنية نحو صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي:

أوضحت نتائج الدراسة أن عبارة"تعرض هذه الصفحات المنتجات بأساليب متنوعة وجذابة" في المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (M = 3.96), ثم جاءت في المرتبة الثانية عبارة "أرى أنها وسيلة ترويجية مهمة لكل شركة" وبمتوسط حسابي بلغ (M = 3.91), وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة "تقدم عروضاً متنوعة على صفحاتها" وبمتوسط حسابي بلغ(M = 3.87),..., وفي المرتبة الأخيرة وبأدنى متوسط حسابي جاءت عبارة " أصدق هذه الصفحات وما تقدمه من معلومات عن المنتجات" وبمتوسط حسابي بلغ(M = 3.13).

حيث اختلفت نتائج الدراسة الحالية عن نتائج دراسة (صالح، والدعفس، والكريدس، العنزي، 2013, 236)، بانخفاض المتوسط العام لمتغير اتجاهات المستهلكين نحو العلامة التجارية لإعلانات شركة الاتصالات السعودية في مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت, في حين كشفت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الحالية ارتفاع المعدل العام لمتغير اتجاهات المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي, ويعود السبب في ذلك الى أن هذه الصفحات تشد انتباه المرأة الأردنية من خلال ما تقدمه من العروض المغرية والإعلانات المسوقة وذلك لجاذبية هذه الإعلانات التي تطرحها الشركات بشكل مدروس عبر

صفحاتها على الفيس بوك أو التويتر أو غيرها من شبكات التواصل الاجتماعي, ومن هنا تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة ممتازة لتسويق المنتجات والخدمات بطريقة جذابة, كما وبينت هذه الدراسة أن التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي أسلوب استراتيجي ضروري وفعال بالنسبة للشركات وهو يعتبر التوجه الجديد والملائم للعصر .

4- النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي.

تبين نتائج الدراسة أن عبارة "من المحتمل أن أتعامل مع هذه الصفحات لشراء المنتجات المعلن عنها" في المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ(M = 3.66), ثم جاءت في المرتبة الثانية عبارة "أنتظر العروض التي تقدمها هذه الصفحات عن المنتجات المعلن عنها لشراء ما أحتاجه" وبمتوسط حسابي بلغ (M = 3.65),...., في حين احتلت عبارة "لا اغير قراري بشراء منتج ما حتى بعد قراءة تعليق سلبي عنه كتبه أحد أعضاء هذه الصفحات" المرتبة الأخيرة وبأدنى متوسط حسابي بلغ (M = 3.18), ويستدل من هذه النتائج على أن النوايا الشرائية لدى عينة الدراسة على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي حظيت باهتمامهن بالدرجة الأولى وكانت إيجابية ولا سيما عبارة "من المحتمل أن اتعامل مع هذه الصفحات لشراء المنتجات المعلن عنها.

حيث اختلفت نتائج الدراسة الحالية عن نتائج دراسة (صالح, والدعفس, والكريدس, العنزي, 2013, 236), بانخفاض المتوسط العام لمتغير النوايا الشرائية للمستخدمين نحو العلامة التجارية لإعلانات شركة الاتصالات السعودية في مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت في حين كشفت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الحالية ارتفاع المعدل العام لمتغير النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: نتائج اختبارات فروض الدراسة

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مدى التعرض لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي والعوامل الديموغرافية تعزى إلى (العمر, والحالة الاجتماعية, والمستوى التعليمي, والمستوى الاقتصادي, والمهنة, ومكان السكن).

- يقبل الفرض الأول فيما يتعلق بمتغير العمر, نظرًالوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى تعرض المبحوثات لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وفقاً لمتغير العمر وجاءت لصالح الفئة العمرية "من 18 – إلى 25 سنة".

– يقبل الفرض الأول فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية, نظراً لجود فروق بين الحالة الاجتماعية ومدى تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وجاءت لصالح المرأة العزباء.

–يرفض الفرض الأول المتعلق بمتغير المستوى التعليمي, نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) فأقل بين المستوى التعليمي لعينة الدراسة ومدى التعرض, وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (محمود, 2015, 47), والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل استخدام المبحوثين للفيس بوك تعزى إلى المستوى التعليمي.

–يرفض الفرض الأول المتعلق بمتغير المستوى الاقتصادي, نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)فأقل بين المستوى الاقتصادي لعينة الدراسة ومدى التعرض.

–يرفض الفرض الأول المتعلق بمتغير المهنة, نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha =0.05$) فأقل بين المهنة لعينة الدراسة ومدى التعرض, وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (محمود, 2015, 48), والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل استخدام المبحوثين للفيس بوك تعزى إلى المهنة.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين النوايا الشرائية والعوامل الديموغرافية تعزى إلى (العمر, والحالة الاجتماعية, والمستوى التعليمي, والمستوى الاقتصادي, والمهنة, ومكان السكن).

جدول (2) يوضحالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين للنوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وفقا (العمر, والحالة الاجتماعية, والمستوى التعليمي, والمستوى الاقتصادي, والمهنة, ومكان السكن).

	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العمر	من 18- إلى 25سنة	3.62	0.626	3.406	2، 438	0.034
	من 26- إلى 35سنة	3.46	0.564			
	من 36- إلى 50 سنة	3.52	0.587			
الحالة الاجتماعية	عزباء	3.62	0.619	3.611	2، 438	0.028
	متزوجة	3.48	0.566			
	مطلقة	3.43	0.691			
المستوى التعليمي	أقل من ثانوية عامة	3.71	0.531	1.239	5، 435	0.290
	ثانوية عامة	3.49	0.504			

	دبلوم	3.59	0.508			
	بكالوريوس	3.50	0.656			
	ماجستير	3.68	0.546			
	دكتوراه	3.52	0.293			
المستوى الاقتصادي	أقل من 250 دينار	3.61	0.642	2.031	3، 437	0.109
	من 250 دينار - أقل من 400 دينار	3.59	0.589			
	من 400 دينار - أقل من 550 دينار	3.56	0.545			
	أكثر من 550 دينار	3.43	0.621			
المهنة	ربة بيت	3.52	0.501	1.009	2، 438	0.366
	طالبة	3.60	0.614			
	موظفة	3.51	0.613			

يبين الجدول (2)قبول الفرض الثاني المتعلق بمتغير العمر،نظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية لعينة الدراسة والنوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية, ولمعرفة مصدر هذا التباينبين الفئات العمرية المختلفة، تم إجراء اختبار بعدي بطريقة LSD كما هو موضح في جدول (3).

جدول (3) يوضحاختبار التباين البعدي بطريقة LSDلأثر العمر على النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي

المتغير	العمر(أ)	العمر(ب)	الفرق بين المتوسطين(أ–ب)	الدلالة الإحصائية
النوايا الشرائية	من 18- الى 25 سنة	من 26- الى 35 سنة	0.16(*)	0.010
		من 36- الى 50 سنة	0.10	0.178
	من 26- الى 35 سنة	من 36- الى 50 سنة	0.06-	0.450

*دالة عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويظهر الجدول (3)"وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α= 0.05) بين الفئة العمرية "من 18- إلى 25 سنة" والفئة العمرية "من 26- إلى 35 سنة " حيث جاءت الفروق لصالح الفئة العمرية " من 18- إلى 25 سنة", وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(Sarıkaş, et.al, 2016, 83) أن العمر من العوامل التي لها تأثير فعال على سلوك الأفراد.

– يقبل الفرض الثاني المتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية, نظراً لوجود فروق بين الحالة الاجتماعية والنوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية, ولمعرفة مصدر هذا التباين، تم إجراء اختبار بعدي بطريقة LSD كما هو موضح في جدول (4).

جدول (4) يوضح اختبار التباين البعدي بطريقة LSDلأثر الحالة الاجتماعية على النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي

المتغير	الحالة الاجتماعية (أ)	الحالة الاجتماعية (ب)	الفرق بين المتوسطين(أ–ب)	الدلالة الإحصائية
النوايا الشرائية	عزباء	متزوجة	**0.15**(*)	**0.011**
		مطلقة	**0.20**	**0.153**
	متزوجة	مطلقة	**0.05**	**0.727**

*دالة عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ويتضح من الجدول (4)وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α= 0.05) بين المرأة العزباء والمتزوجة، وجاءت الفروق لصالح المرأة العزباء.

–يرفض الفرض الثاني المتعلق بمتغير المستوى التعليمي,لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) فأقل بينالمستوى التعليمي لعينة الدراسةوالنوايا الشرائية.

–يرفض الفرض الثاني المتعلق بمتغير المستوى الاقتصادي, لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) فأقل بين المستوى الاقتصادي لعينة الدراسة والنوايا الشرائية, وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزيود, 2014, 100) بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بأثر إعلانات الإنترنت على مراحل اتخاذ القرار الشرائي تبعاً لمتغير الدخل, بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة(Alkubise&Mohammed, 2012, 214) والتي توصلت الى أن متغير الدخل له تأثير على النية الشرائية للأفراد.

–يرفض الفرض الثاني المتعلق بمتغير المهنة, لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α= 0.05) فأقل بين المهنة لعينة الدراسة والنوايا الشرائية.

جدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تأثر مكان السكن على النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية على صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مكان السكن	الحضر	3.49	0.593	4.035	2، 439	0.045
	الريف	3.61	0.604			

تشير بيانات الجدول (5) إلى قبول الفرض الثاني المتعلق بمتغير السكن نظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α= 0.05) فأقل بين مكان السكن لعينة الدراسة والنوايا الشرائية, حيثجاءت الفروق لصالح المرأة التي تقطن في الريف, ويعود السبب في ذلك إلى البعد الجغرافي بينها وبين الأسواق المختلفة التي تتطلب منها فترات زمنية كبيرة في التسوق فضلاً عن الارهاق الجسدي من عناء السير والتنقلات من محل إلى آخر علاوةً على ذلك تكاليف الشراء والمواصلات الباهظة, لذلك تفضل المرأة الريفية التسوق من خلال الانترنت لما يوفره لها من الراحة والسرعة وتوفير الوقت والجهد والسهولة في التسوق واختيار ما تريده من بين الخيارات المتعددة ومتابعة العروض المميزة التي تقدمها هذه الصفحات وهي جالسة في منزلها أو حتى في مكان عملها, وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Sakkthivel&Sriram, 2015, 5) حيث توصلت إلى أن متغير السكن له تأثير كبير على سلوك الشرائي للمرأة المستهلكة.

– الفرض الثالث:– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات الشرائية والعوامل الديموغرافية تعزى إلى (العمر, والحالة الاجتماعية, والمستوى التعليمي, والمستوى الاقتصادي, والمهنة, ومكان السكن).

- يقبل الفرض الثالث المتعلق بمتغير العمر, نظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية لعينة الدراسة والاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية وجاءت لصالح الفئة العمرية "من 18– إلى 25 سنة،وتتفق هذه النتيجة مع كل من دراسة (صالح, و الدعفس, والكريدس, العنزي, 2013, 238) بوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات العمر لهؤلاء المستهلكين في اتجاهاتهم نحو العلامة التجارية للشركة. ودراسة (Sumathy&Vipin, 2016, 27) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئة العمرية للمبحوثين على اتجاهاتهم نحو الإعلان على الفيس بوك.
- يقبل الفرض الثالث المتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية, نظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية, وجاءت الفروق لصالح المرأة العزباء,ويعود السبب في ذلك نتيجة تعرض المرأة العزباء لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أكبر من المرأة المتزوجة لذلك تكون المرأة العزباء اتجاهات إيجابية نحو هذه الصفحات بحكم تعرضها المكثف وحرصها على مواكبة ومعرفة كل ما هو جديد من الخدمات والمنتجات التي تقدمها صفحات الشركات الترويجية نظراً

لأوقات الفراغ التي لديها الأمر الذي يساعدها على ذلك, فالمرأة العزباء بطبيعتها تبحث عن كافة المعلومات والتفاصيل الخاصة بالمنتجات ومواصفاتها وتهتم بكل تفصيل وكل معلومة عن المنتج الذي تبحث عنه بشكل أكبر من المرأة المتزوجة.

- يرفض الفرض الثالث المتعلق بمتغير المستوى التعليمي, نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) فأقل بين المستوى التعليمي لعينة الدراسة والاتجاهات الشرائية, وتتفق هذه النتيجة مع كل من دراسة (Sumathy&Vipin, 2016, 27) ودراسة (صالح, و الدعفس, والكريدس, العنزي, 2013, 239).

- يرفض الفرض الثالث المتعلق بمتغير المستوى الاقتصادي,نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05)فأقل بين المستوى الاقتصادي لعينة الدراسة والاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية, وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Sumathy&Vipin, 2016, 27).

- يرفض الفرض الثالث المتعلق بمتغير المهنة, نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) فأقل بين المهنة لعينة الدراسة والاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية.

- يرفض الفرض الثالث المتعلق بمتغير السكن,نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α= 0.05) فأقل بين مكان السكن لعينة الدراسة والاتجاهات الشرائية للمرأة الأردنية.

الفرض الرابع: هناك علاقة ارتباطية دالة احصائية بين مدى تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي والنوايا الشرائية.

جدول (6) يوضح معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين مدى تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي والنوايا الشرائية

		النوايا الشرائية
مدى التعرض	معامل الارتباط (ر)	0.209**
	الدلالة الإحصائية	0.000
	العدد	441

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

تشير بيانات الجدول (6) إلى قبول الفرض الرابع, نظراً لوجود علاقة ارتباطية إيجابية ضعيفة دالة إحصائيا بين مدى تعرض المرأة الأردنية والنوايا الشرائية، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل تعرض المرأة الأردنية ارتفعت النوايا الشرائية لديها, وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (الزيادات, النسور, المناصرة, 2016, 525), ودراسة (Sarıkaş, et.al,2016, 83), التي أشارت جميعها إلى أن تعرض أفراد عينة الدراسة واستخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي له تأثير إيجابي على النية الشرائية لديهم.

الفرض الخامس: هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين النوايا الشرائية والاتجاهات الشرائية الايجابية للمرأة الأردنية من صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي .

جدول (7) يوضح معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين النوايا الشرائية والاتجاهات الشرائية الايجابية للمرأة الأردنية من صفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي

		النوايا الشرائية
اتجاهات المرأة الأردنية	معامل الارتباط (ر)	0.706**
	الدلالة الإحصائية	0.000
	العدد	441

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05). **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

تشير بيانات الجدول (7) إلى قبول الفرض الخامس, نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية دالة إحصائيا بين النوايا الشرائية والاتجاهات الشرائية الايجابية للمرأة الأردنية, وهذا يعني أنه كلما زادت النوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية, زادت اتجاهاتها الشرائية.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها, توصي الباحثة بالآتي:

- ✓ ضرورة قيام الشركات والمؤسسات الأردنية على استغلال واستثمار مواقع التواصل الاجتماعي في الترويج عن خدماتها ومنتجاتها ولا سيما موقع الفيس بوك نظراً لاعتباره من أكثر مواقع التواصل الاجتماعي انتشاراً واستخداماً من قبل فئات المجتمع الأردني ولا سيما المرأة الأردنية.
- ✓ ضرورة اهتمام الشركات بالمرأة وذلك من خلال توجيه إعلانات تستهدف المرأة بشكل مباشر بحيث تكون مناسبة شكلاً ومضموناً, والتركيز على طريقة تقديم المنتج لها بشكل جذاب ومثير للانتباه.

- ✓ أن تحرص الشركات على تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة حول ما يتعلق بمواصفات ومزايا وجودة منتجاتها وخدماتها التي تقدمها للمرأة بحيث تكون مماثلة للواقع, الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقتها وولائها بهذه الشركات وتكوين صورة ذهنية حسنة عن الشركة.
- ✓ ضرورة تحلي صفحات الشركات بالمصداقية بكل ما تقدمة وتعرضه من معلومات وتفاصيل عن منتجات وخدمات الشركة. لما له من تأثير إيجابي على الاتجاهات والنوايا الشرائية لدى المرأة الأردنية.
- ✓ ضرورة اهتمام الشركات بالفئات العمرية من 18-25 سنة ومن 26-35 سنة لأنهما من أكثر الفئات العمرية استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي, بل ويمكن أن تستفيد الشركات من هاتين الفئتين في الترويج للمنتجات والخدمات التي تقدمها عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الترويج عبر الكلمة المنطوقة إلكترونيا (eWOM).
- ✓ ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لبحث العوامل التي تؤثر على النوايا الشرائية للمرأة الأردنية من خلال صفحات الشركات الترويجية بخلاف العوامل الديموغرافية والمتغيرات التي تم بحثها في هذه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الزعبي, علي فلاح (2015),*إدارة التسويق الحديث (مدخل معاصر)*, دار المسيرة للنشر, الأردن, 89.
2. زغيب, شيماء ذو الفقار (2009),*مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الاعلامية* , الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 89.
3. قنديلجي, عامر ابراهيم والسامرائي ,إيمان فاضل (2012),*شبكات المعلومات والاتصالات*,دار المسيرة للنشر, الأردن, 341.
4. الزيادات, محمد عواد والنسور, حلا بلال و المناصرة, اكسمري عامر (2016), أثر التسويق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نية الشراء في الأردن, *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*,**12**(**3**),**519-530**.
5. صالح, محمود والدعفس, ماجد و الكريدس, صالح و العنزي, مرضي (2013), أثر المحتوى الإعلاني في مواقع الشبكات الاجتماعية على اتجاهات المستهلكين نحو العلامة التجارية: حالة شركة الاتصالات السعودية, *مجلة جامعة الملك سعود*, م 25, العلوم الادارية (2), 223-250.
6. محمود, عبدالباسط (2015), الترويج على الفيس بوك: دور صفحات الشركات في الترويج عن منتجاتها, دراسة تحليلية وميدانية، *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان*، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ع(4)، 47 – 125.
7. الزيود, خالد (2014), استخدامات اعلانات الانترنت وتأثيرها على قرار الشراء لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة اليرموك, *رسالة ماجستير غير منشورة*, جامعة اليرموك, الاردن.

8. عساسي, كريمة (2015), استخدامات الإعلانات الالكترونية في تحفيز سلوك المستهلك : دراسة مسحية على عينة من مستخدمي متجر "توب شوب للتسوق "عبر الفيس بوك في الجزائر, *رسالة ماجستير غير منشورة*, جامعة محمد خضير – قطب شتمة–, الجزائر.

9. غريب, محمد (2015),*تعرف على التسويق الموجه للجنس اللطيف*, تاريخ الدخول 14/2/2017 الثلاثاء – الساعة 05:20مساءً, من https://academy.hsoub.com/marketing/performance-marketing/تعرف-على-التسويق-الموجّه-للجنس-اللطيف/r77-pink-marketing-

10. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2011),*دراسة: المرأة الأردنية الأولى عربياً في التكنولوجيا*,تاريخ الدخول 12/3/2017 الاحد – الساعة 6:00 مساءً, من http://www.women.jo/ar/news_details.php?news_id=2227

ثانياً: المراجع الاجنبية

1. Fishbein, M., &Ajzen, I (1975). Belief, attitude, intention and behavior: an introduction to theory and research.
2. Fishbein, M., &Ajzen, I (1977). Belief, attitude, intention, and behavior: An introduction to theory and research.
3. Fishbein, M., &Ajzen, I (2010). Predicting and changingbehavior: the reasoned action approach.
4. Bashar, A., Ahmad, I. &Wasiq, M (2012). Effectiveness of social media as a marketing tool: An empirical study. *International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research*, 1(11), 88-99.
5. Belleau, B. D., et. al (2007). Theory of reasoned action: Purchase intention of youngconsumers. *Clothing and Textiles Research Journal*, 25(3), 244-257.
6. Deshwal, P (2016). Online advertising and its impact on consumer behavior. *IJAR*, 2(2), 200-204.
7. Golan, G. J., &Banning, S. A (2008). Exploring a linkbetween the third-personeffect and the theory of reasoned action beneficialads and social expectations. *American BehavioralScientist*, 52(2), 208-224.
8. Khan, l., et al. (2012), Impact of Brand RelatedAttributes on Purchase Intention of Customers: A Study About the Customers of Punjab, Pakistan, Journal of ContemporaryResearch Business, Vol.4, No.3, p.194.
9. Mabry, E. & Porter, L (2010). Movies and MySpace: The effectiveness of official websites versus online promotionalcontests. *Journal of Interactive Advertising*, 10 (2), 1-15.
10. Mohammed, A. B., &Alkubise, M (2012). How do online advertisements affects consumer purchasing intention: Empiricalevidencefrom a developing country. *European journal of business and management*, 4(7), 208-218.
11. Nabil, J., & Imed, Z (2010)."The Impact of Label Perception on the Consumer'sPurchase Intention: an application on foodproducts". *IBIMA Business Review*, 2, 2-14.

12. Sakkthivel, A. M., &Sriram, B (2015). Influence of Social Network Websites over WomenConsumersfromIslamic Religion: A Structural Equation ModellingApproach. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 20(2), 1.
13. Sarıkaş, R., Ceviz, I., Yayla, R., Tektas, A., &Polat, R (2016). Impact of advertisements in social media on purchasingbehavior of associatestudents,Jornal of Educational&InstructionalStudies in the World, 6(4), 32-39.
14. Sumathy, Dr. M. &Bharathiar (2016). A Study on Consumer's Attitude TowardsAdvertisementsThrough Social Media with Reference to Facebook. *International Journal ofResearch in Commerce & Management*, 12, 24-27.
15. Vu, H. T., & Lee, T. T (2013). Soap operas as a matchmaker: A cultivationanalysis of the effects of South Korean TV dramas on Vietnamesewomen's marital intentions. *Journalism& Mass Communication Quarterly*, 90(2), 308-330.
16. Zawawi, S. N. H. M., Idris, K. M., & Rahman, R. A (2016). Determinants of behavioral intention of fraudulentfinancialreporting: Using the theory of reasoned action. *MalaysianAccountingReview*, 10(1).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد:1/ جوان2020 ، ص375- 393

دور الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية في السودان للفترة من(2013-2018)

The role of the federal support in development in the Northern state of Sudan (2013-2018)

* د .أسامة معاوية بخيت حسين
Osama mawiabikhit hussain
جامعة دنقلا – السودان
osamama666@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/18 *تاريخ القبول : 2020/06/08* *تاريخ النشر: 2020/06/30*

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على الدور الذي يلعبه الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بالولاية الشمالية، وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة الدعم الإتحادي المقدم للولاية الشمالية ومقارنته بالإيرادات الذاتية للولاية، وتم تصميم إستبانة وزعت على عينة من أفراد المجتمع المتمثل في الإدارات ذات الصلة بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية لمطابقة النتائج التطبيقية مع النتائج النظرية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها الدور الكبير الذى يلعبه الدعم الإتحادى في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالولاية يفوق الدور الذي تلعبه الإيرادات الذاتية في تحقيق التنمية بها.

الكلمات المفتاحية :الدعم الإتحادي، الإيرادات الذاتية، التنمية.

تصنيف JEL:O1,O18,O55,G00

Abstract:

The aim of the study is to identify the role of the federal support plays in realizing development in the northern state ,To achieve this goal researcher employed the analytic descriptive method to study the federal support and Comparing the federal support with the state's own revenues in order to clarify which one of them mostly contributes in the development of the state .

the researcher has distributed a questionnaire to the sample of the study to ensure the compatibility of the obtained results through the empirical as well as the field study .

The study has reached several findings, but the most important is

The effective role that the federal support plays in realizing economic as well as social development exceeds the role that the state's own revenues plays in developing the state.

Keywords: federal support, auto revenues. Development.

JEL classification codes:O1,O18,O55,G00

* **المؤلف المرسِل:** osamama666@gmail.com

1. مقدمة:

نتيجة لتطبيق دعائم الحكم الفيدرالي في البلاد تم تقسيم السودان لمجموعة من الولايات وقامت الحكومة المركزية بتقسيم الموارد بينها وبين والولايات بحيث إستأثرت فيه الحكومة المركزية على الموارد مرتفعة العائد وتركت الموارد ضعيفة العائد للولايات مما أدى إلى إضعاف موارد الولايات وسبب عجز في موازناتها .وتقوم الحكومة المركزية بتقديم دعم إتحادي للولايات لسد ذلك العجز حتي تتمكن الولايات من تحقيق التنمية بها .لذا جاءت هذه الدراسة لتتعرف على الدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بالولاية الشمالية وفقاً لدراسة وصفية تحليلية للدعم الإتحادي ومقارنته بالموارد الذاتية للولاية حتى نتمكن من معرفة الدور الحقيقي الذي يقوم به الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية.

1.1. مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإيرادات الذاتية للولاية الشمالية وعدم قدرتها على تحقيق التنمية لوحدها إذ تعتمد الحكومة الولائية على الدعم الإتحادي الذي يأتيها من الحكومة المركزية لتمويل التنمية بها ولما كان الأمر كذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب على السؤال التالي:
ما هو الدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بالولاية الشمالية ؟ وفقاً لدراسة وصفية تحليلية للدعم الإتحادي المقدم لها ومقارنته بالإيرادات الذاتية للولاية.

2.1أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التنمية إذ تحتاج التنمية لموارد مالية لتحقيقها، وجاءت هذه الدراسة لتساعد متخذي القرار بالولاية في التعرف على الحجم الذي يساهم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية بها ومدى أهميته في برامج التنمية المختلفة كما تعتبر هذه الدراسة مهمة للباحثين والمهتمين بقضايا التنمية لما تحتويه من معلومات وبيانات ثرة في هذا المجال.

3.1.أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم الدعم الإتحادي ومعايير تقسيمه بين الولايات في السودان
- مقارنة الدعم الإتحادي بالإيرادات الذاتية للولاية الشمالية وتوضيح نسب مساهمته في الإيرادات العامة للولاية خلال فترة الدراسة
- التعرف على مساهمة الدعم الإتحادي في الصرف التنموي التنموي بالولاية الشمالية

4.1. فرضيات الدراسة

1. للدعم الإتحادي دور في تحقيق التنمية الإقتصادية بالولاية الشمالية
2. للدعم الاتحادي دور كبير في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية بالولاية الشمالية.

5.1. منهجية الدراسة

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لجمع البيانات عن الدعم الإتحادي ومقارنته مع الإيرادات الذاتية للولاية الشمالية ومعرفة حجم مساهمته في التنمية كما تم تصميم إستبانة وزعت على عينة من أفراد المجتمع ذوى الدراية بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية ومن ثم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات.

2. الدراسات السابقة

- دراسة حسن2006 م ، بعنوان **أثر تطبيق الفيدرالية على التنمية المحلية في السودان – دراسة حالة ولاية الجزيرة – للفترة من2000 م2005–م**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق النظام الفيدرالي على أوضاع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان، وتم تطبيق الدراسة على ولاية الجزيرة في السودان، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام الفيدرالي بالبلاد ساعد على تنمية موارد المحليات بالولاية مما مكن من زيادة الصرف على المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية بالولاية.

- دراسة الأمين2000 م، **بعنوان إدارة التنمية في النظم الفيدرالية – تجربة الصندوق القومي لدعم الولايات بالسودان**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصندوق القومي لدعم الولايات في إدارة التنمية بالولايات في السودان حيث أن التنمية في السودان ومنذ عهد الإستقلال ظلت كماً مهملاً وتمركزت التنمية في ولايات معينة وقطاعات معينة مما ادى لشعور الولايات بالظلم، وتوصلت الدراسة إلى أن الصندوق يقوم بتحقيق التوازن التنموى العادل بين الولايات من خلال قسمة الموارد المالية بين ولايات السودان المختلفة وفقاً لمعايير الدعم الإتحادي للولايات.

- دراسة محمد2002 م، بعنوان **أثر الفيدرالية على الموازنة العامة بالتركيز على الصندوق القومي لدعم الولايات في السودان**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الفيدرالية على الموازنة العامة في السودان بالتطبيق على الصندوق القومي لدعم الولايات، وتوصلت الدراسة إلى ان الصندوق يعتبر آلية مهمة من آليات نجاح الحكم الإتحادي في السودان إذ يسعى لتحقيق التوازن التنموي بين الولايات بالقسمة العادلة للثروات والموارد ولكن بالرغم من أن الصندوق يقوم بدعم هذه الولايات إلا أن هذه الولايات لم تخرج من مظلة الدعم الإتحادي إلى الأن.

1.2الإتفاق و الإختلاف مع الدراسات السابقة:

إتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في أن الولايات في السودان لا تستطيع تحقق التنمية لوحدها وذلك لضعف مواردها فهى تعتمد على الدعم الذي يأتيها من الحكومة الإتحادية والممثل في صندوق دعم الولايات وذلك وفق معايير محددة كما ان هناك إختلاف كبير في التنمية بين ولايات السودان المختلفة حيث أن هناك ولايات غنية وأخرى فقيرة .وإختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية في السودان بينما تناولت الدراسات السابقة التنمية في السودان عموما أو ولاية مختلفة عن الولاية التي تناولتها هذه الدراسة.

3 . الإطار النظري

1.3مفهوم التنمية:

تعرف التنمية بأنها مجموعة من السياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنيان هيكل الإقتصاد القومى الذى يهدف في النهاية لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد في فترة محدودة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد(عجمية وناصف،2000م).
كما تعرف التنمية بأنها النمو والتطور والتطوير والتغيير والتغير والتحديث والإصلاح والتقدم والنهضة (عساف،1988 م).

وتعرف التنمية أيضاً بأنها التحول من حالة ما غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها بتخطيط مسبق (عجمية وناصف،2000 م) .فالولايات في السودان تحاول جاهدة بما تملكه من موارد إلى تغيير أوضاعها وتنمية قطاعاتها مستفيدة من ذلك الدعم الذي يأتيها من الحكومة المركزية حيث أن مواردها الذاتية التي تملكها ضعيفة لا تفي بإحتياجات التنموية فهي في مجملها موارد تأتيها من عوائد القطاع الزراعي متذبذب العائد بالإضافة لبعض الرسوم التي تفرضها على قطاع التعدين والذي يوصف في مجمله بأن قطاع تقليدي غير منظم.

2.3مفهوم الدعم الإتحادي والإيرادات الذاتية:

يعرف الدعم الإتحادي بأنه التحويلات المالية التي يتم تخصيصها للولايات في السودان وفقاً لقانون قسمة الموارد والثروة حيث يتم تخصيص نسبة 73%– 70% للحكومة المركزية ونسبة 30.4% – 27% لحكومة الولايات وفقاً لقانون قسمة الموارد المالية بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات .وزارة المالية والاقتصاد الولائية،2017م

ويعرف الدعم الإتحادي أيضاً بأنه نصيب الولاية من الدخل القومي وفقاً لمعايير معينة حيث إستأثرت الحكومة المركزية بالموارد مرتفعة العائد كمورد البترول والمعادن والمشاريع القومية وغيرها وتركت الموارد ضعيفة العائد للولايات مما سبب لها عجز دائم في موازناتها مما تطلب من الحكومة المركزية أن تقدم دعم سنوي ينساب للولايات شهرياً وفقاً لمعايير معينة .أما الإيرادات الذاتية فهي الإيرادات التي تجبيها الولاية من داخل أراضيها) حدودها الجغرافية (وتدخل خزينتها ويحق لها التصرف فيها بحكم القانون .وتوصف الإيرادات الذاتية للولايات بأنها ضعيفة مقارنةً بالدعم الإتحادي .وزارة المالية والاقتصاد الولائية،2013م

3.3 .أنواع الدعم الإتحادي التي تخصصها الحكومة المركزية للولايات:

تقوم الحكومة المركزية بتخصيص مجموعة من الدعومات للولايات متمثلة في الآتي : (الصندوق القومي لدعم الولايات،2007م)

- الدعم الجاري وهو الذي يتم تخصيصه لدعم الموازنة الجارية للولايات ويوجه لسداد الأجور والمرتبات
- التعويض الزراعي وهو الذي يتم تخصيصه لتعويض الولايات مما فقدته من إيرادات جراء قرار إلغاء الرسوم والضرائب الزراعية الذي طبق في العام2011 م
- الدعم التنموي وهو الذي يتم تخصيصه للصرف على المشروعات التنموية بالولاية ويأتى في شكل صيغ مختلفة منه الدعم النقدي المباشر والصكوك والسندات والتمويل البنكي
- الدعم الإضافي وهو الذي يأتي في شكل تحويلات نقدية مخصصة لبعض المؤسسات الحكومية أو تمويل بعض المشروعات التنموية أو لبرامج محددة كالمهرجانات والإحتفالات والكوارث والطوارئ ويسمى أحياناً بالدعم المستقطب .ويتم تقسيم الدعم الإتحادي وفقاً لمعايير محددة.

4.3 .معايير تقسيم الدعم الإتحادي للولايات:

هناك مجموعة من المعايير وضعتها الحكومة المركزية لتقديم الدعم الإتحادي للولايات في السودان حتي يتحقق العدالة والتوازن التنموي بينها بحيث أنه كلما كانت الولاية ذات مشاكل إقتصادية وإجتماعية ملحة كان نصيبها من الدعم أكبر لإن فلسفة العدالة تتطلب أن يتحقق تنمية متوازنة في جميع الولايات وتتمثل هذه المعايير في الأتي :الأداء المالي، الكثافة السكانية، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية للولاية، البنية التحتية، التعليم، الصحة، الأمن، متوسط دخل

الفرد، بعد المسافة عن المركز والميناء .فكلما كانت الولاية ضعيفة في معيار من المعايير السابقة فإن الحكومة المركزية تعطيها دعم أكبر من الولاية الأخرى حتى يتحقق التوازن التنموى بين الولايات . (مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية،2017 م)

5.3التنمية بالولاية الشمالية ومصادر تمويلها:

يتم تمويل التنمية بالولاية الشمالية من مصادرين هما :مصدر ولائي ومصدر إتحادي يتمثل المصدر الولائي في الإيرادات الذاتية التنموية وهي التي تقوم الولاية بتخصيصها من مواردها الذاتية لمقابلة الصرف على مشروعاتها التنموية .ومن الإيرادات الذاتية التنموية التي خصصتها الولاية للتنمية الرسوم الإدارية لأسواق المحاصيل حيث تم تخصيصها عام2002 م لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية وأستمر هذا المصدر حتى العام2008 م ولظروف الولاية الاقتصادية تم إلغاءه ليسد العجز في مجال السلع والخدمات .وأصبح يتم تمويل التنمية بعد ذلك عبر البرمجة الشهرية وفقاً للتعاقدات على المشروعات التنموية .وأيضاً الجهد الشعبي والذي يأتي مساهمة من المواطنين بالولاية في إقامة المشاريع التنموية في مناطقهم كإقامة مدارس أو مستشفيات أو مراكز صحية،... الخ من أموالهم الخاصة دعماً لمناطقهم .

أما المصدر الإتحادي فهو الدعم المقدم من الحكومة المركزية لتمويل مشاريع التنمية بالولاية، وتأتي في صور مختلفة منها الدعم التنموي المباشر والذي يأتى في صورة نقدية والتمويل البنكي والمستندي و الصكوكي والتي تلجأ إليه الحكومة الإتحادية عندما يكون هناك عجز في ميزانيتها . (تقرير الأداء المالي لإدارة التخطيط والتنمية بالولاية،2018 م)

6.3 .مقارنة الإيرادات الذاتية مع الإيرادات الإتحادية للولاية: من خلال الجدول التالي يمكن مقارنة الدعم الإتحادي المقدم للولاية مع الإيرادات الذاتية لها للتعرف على حجم كل منهما في الإيرادات العامة للولاية.

جدول رقم (1) الإيرادات الاتحادية والإيرادات الذاتية و نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للولاية خلال الفترة 2013 م2018 – م المبلغ بالجنيهات

العام المالي	الإيرادات الاتحادية	نسبه مساهمتها في الإيرادات العامة	الإيرادات الذاتية	نسبه مساهمتها في الإيرادات العامة	إجمالي الإيرادات العامة للولاية
2013م	163.945.149	81%	37.386.757.57	19%	201.331.906.57
2014م	150.224.316	79%	40.323.179	21%	190.547.495
2015م	143.463.622	75%	48.483.661	25%	191.947.283

2016م	155.320.519	72%	59.450.019	28%	214.770.538
2017م	169.348.662	66%	85.510.283	34%	254.858.945
2018م	241.027.019	62%	146.339.998	38%	387.367.017

المصدر :إعداد الباحث استناداً على تقارير الأداء المالي للأعوام2018-2013م، وزارة المالية والاقتصاد، الولاية الشمالية.

نلاحظ من الجدول السابق إن مساهمة الدعم الاتحادي في الإيرادات العامة للولاية أكبر من مساهمة الإيرادات الذاتية حيث ساهم الدعم الإتحادي في الأعوام2013م،2014م،2015 م، 2016م،2017م،2018م على التوالي بنسب81% ،79% ،75% ،72%،66% ، 62% مقارنة بالإيرادات الذاتية التي ساهمت لنفس الأعوام بنسب19%،21% ،25% ،28% ،34% ، 38%وهذا يعني إن الإيرادات العامة للولاية تعتمد على الدعم الاتحادي، إذ تشكل الدعومات الاتحادية بمكوناتها المختلفة) جاري، تنموي، تعويض زراعي، دعم إضافي (المرتكز الأساسي لموازنة الولاية .

7.3مساهم الدعم الإتحادي في الصرف التنموي بالولاية: يمكن توضيح مساهمة الدعم الإتحادي التنموي في إجمالي الصرف التنموي للولاية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2)الصرف الفعلي على التنمية بالولاية خلال الفترة من2018-2013 م المبلغ بالجنيهات

العام المالي	مساهمة الإيرادات الذاتية التنموية في الصرف التنموي للولاية	نسبة مساهمتها في إجمالي الصرف التنموي	مساهمة الدعم الاتحادي في الصرف التنمية للولاية	نسبة مساهمته في إجمالي الصرف التنموي	إجمالي الصرف التنموي
2013م	2.285.297	5%	44.793.149	95%	47.078.446
2014م	1.055.374	4%	25.919.848	96%	26.975.222
2015م	6.099.217	83%	1.277.733	17%	7.376.950
2016م	2.925.379	58%	2.130.471	42%	5.055.850
2017م	4.761.600	19%	20.158.614	81%	24.920.214
2018م	16.627.846	15%	91.836.971	85%	108.464.817

المصدر إعداد الباحث،استناداً على تقارير الأداء المالي لإدارة التخطيط والتنمية،وزارة المالية والاقتصاد،الولاية الشمالية .

نلاحظ من الجدول السابق أن الدعم الاتحادي التنموي يساهم في التنمية بنسبة أكبر من مساهمة الإيرادات الذاتية التنموية حيث ساهم في الأعوام2013 م،2014 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسب95% ، 96% ،81%، 85% مقارنة بالإيرادات الذاتية التنموية التي ساهمت بنسب5% ،4% ،19% ، 15% في نفس الأعوام .ويعزى مساهمة الدعم الإتحادي التنموي للولاية في العامين2015 م،2016 م بنسب17% ،42% ، على التوالي نسبة لتوقف الدعم

النقدي المباشر وإعتماد التمويل عن طريق التمويل البنكي والمستندي في التنمية مما سبب إنخفاض في الدعم الإتحادي المخصص للتنمية .

إذا قارنا مساهمة الدعم الاتحادي التنموي خلال فترة الدراسة2013 م2018-م نجد أن الولاية ساهمت بمبلغ 33.754.713 جنيه بينما ساهمت الحكومة الاتحادية بمبلغ 219.871.499جنيه أي بفارق قدرها 186.116.786 جنيه .وهذا يعني أن الولاية الشمالية تعتمد في تمويل مشاريعها التنموية على الدعم الاتحادي أكثر من التمويل الولائي وذلك بسبب ضعف إيرادات الذاتية للولاية .

8.3الإنفاق على القطاعات التنموية بالولاية:

في العام2011 م تم إدماج الفصل الثالث)التنمية الولائية (والفصل الرابع)التنمية الاتحادية (لتصبح بمسمى الأصول الغير مالية وهي المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها سواء من المصادر المحلية الولائية أو المصادر الاتحادية .وبما أن الدعم الإتحادي التنموي يساهم بنسبة أكبر من الإيرادات الذاتية التنموية كما أوضحناها في الجدول السابق (2) هذا يعني أن الدعم الإتحادي يساهم في تمويل القطاعات التنموية بنسب أكبر من المصادر التنموية الولائية.

جدول رقم (3)يوضح الإنفاق على القطاعات التنموية خلال الفترة من2018–2013 م المبلغ بالجنيهات

العام المالي / القطاع	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	الجملة
التعليم	5.085.379	10.319.040	3.041.617	1.591.444	2.583.183	3.224.679	25.845.342
الصحة	3.765.231	4.065.408	663.032	1.103.395	1.379.820	2.175.414	13.152.300
المياه	6.147.327	3.055.712	1.708.337	1.517.937	1.647.139	5.548.267	19.624.719
الزراعة	6.050.344	1.756.596	163.054	97.955	74.715	-	8.142.664
التخطيط العمراني	620.322	1.835.003	857.130	428.071	17.114.236	95.313.534	116.168.296
ثقافة	1.821.075	330.802	168.498	-	228.984	1.351.182	3.900.541
اقتصادي	23.104.018	5.612.661	675.282	243.142	1.892.137	851.741	32.378.981
اجتماعي	484.750	-	100.000	73.906	-	-	658.656
الجملة	47.078.446	26.975.222	7.376.950	5.055.850	24.920.214	108.464.817	219.871.499

المصدر :إعداد الباحث، استناداً على تقارير الأداء المالي للأعوام2018–2013)م(، إدارة التخطيط والتنمية، وزارة المالية والاقتصاد، الولاية الشمالية .

جدول رقم (4)معدل الإنفاق على القطاعات التنموية خلال الفترة من2018-2013 م

العام المالي / القطاع	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
التعليم	50%	62%	18%	22%	99%	14%
الصحة	45%	33%	6%	12%	64%	9%
المياه	42%	17%	7%	21%	21%	9%
الزراعة	45%	11%	3%	115%	6%	–
التخطيط العمراني	3%	8%	0.7%	21%	4%	15%
الثقافة	31%	4%	3%	–	10%	50%
اقتصادي	45%	9%	1.5%	69%	41%	4%
اجتماعي	12%	–	2%	91%	–	–

المصدر :إعداد الباحث، استناداً على الجدول رقم .(3)

تحليل الجدول رقم (3)والجدول رقم :(4)

يلاحظ من الجدول (3) و (4)أن هناك قطاعات لم تحظي بتمويل ويمكن أن يكون السبب الرئيسي في ذلك ضعف التمويل بصورة عامة سواء كان ذلك من قبل الحكومة الاتحادية أو الولائية. كما يلاحظ أن أعلى نسبة صرف ذهبت إلى قطاع التخطيط العمراني.ويمكن تحليل الجدول (3) والجدول (4) بالقطاعات ووفقاً على ما تم إنجازه في تقارير الأداء التنموي للولاية كالأتي :(تقارير الأداء التنموي للولاية للأعوام2013 م2018-م)

-1قطاع التخطيط العمراني :

بلغ متوسط الصرف على هذا القطاع نسبة53% ، وبلغ معدل الصرف التنموي لهذا القطاع للأعوام2013 م، 2014 م، 2015 م، 2016 م، 2017 م، 2018 م، على التوالي3% ، 8%، 0.7%، 21%، 4%، 15% ، وتركز الصرف في :تشييد الطرق الداخلية للمدن، تشييد مصارف السيول، تجميل المدن، إعداد السجل التعديني .

-2القطاع الاقتصادي :

يلي قطاع التخطيط العمراني في الصرف التنموي، حيث بلغت نسبة صرفه 15% وبلغ معدل الإنفاق التنموي لهذا القطاع للأعوام2013 م، 2014 م، 2015 م، 2016 م، 2017 م، 2018 م، على التوالي بنسبة45% ، 9% ، 1.5% ، 69% ، 41% ، 4% ، وقد تركز الصرف على :الخارطة الاستثمارية، الميناء البري دنقلا، الأسواق المركزية، المواقف، بناء الوزارات والمحليات، الدراسات والبحوث، غربلة وتعبئة المحاصيل .

3–قطاع التعليم :

يلي القطاع الاقتصادي، حيث بلغ متوسط صرفه12% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م،2018 م على التوالي نسبة 50%،62% ،18% ،22% ،99% ،14% ، وقد تركز الصرف على :تشييد وصيانة فصول بمدارس الأساس، تشييد وصيانة فصول بمدارس الثانوي، إجلاس الطلاب والمعلمين، دعم التعليم الفني والحرفي .

4–قطاع المياه :

بلغ متوسط الصرف على هذا القطاع نسبة9% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسبة 42%،17% ،7% ،21% ،21% ،9% ، وقد تركز الصرف على :توصيل شبكات المياه، تأهيل وكهربة محطات المياه، حفر الآبار .

5–قطاع الصحة :

بلغ متوسط الصرف التنموي على هذا القطاع نسبة6% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسبة 45%،33% ،6% ،12% ،64% ،9% ، وقد تركز الصرف على :تأهيل وتركيز المؤسسات الصحية (مستشفيات +مراكز صحية)، شراء الأجهزة الطبية .

6–قطاع الزراعة :

بلغ متوسط الصرف التنموي لهذا القطاع نسبة4%، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2016 م،2017 م على التوالي بنسبة45% ، 11%،3% ،115% ،6% ، وقد تركز الصرف على :ترقية وتطوير القطاع البستاني، إعداد السجل الزراعي، كهربة المشاريع الزراعية، المكافحة المتكاملة للآفات، ترقية وتطوير الخدمات البيطرية .

7–القطاع الثقافي :

بلغ متوسط الصرف التنموي على هذا القطاع نسبة2% ، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2014 م،2015 م،2017 م،2018 م على التوالي بنسبة31% ،

4%،3%، 10%، 50% ، وقد تركز الصرف على :تأهيل المتاحف، تشييد القرى السياحية، تشييد المسارح، القناة الفضائية(الشمالية –دنقلا).

8-القطاع الاجتماعي :

بلغ متوسط الصرف على هذا القطاع نسبة0.3% ، وهي أقل نسبة صرف، وبلغ معدل الصرف التنموي على هذا القطاع للأعوام2013 م،2015 م،2016 م، على التوالي بنسبة12% ،2% ،91% ، وقد تركز الصرف على :دعم الأسر المنتجة، إنشاء مراكز تنمية المرأة بالمحليات، إنشاء مراكز تأهيل المعاقين، تأهيل الملاعب الرياضية ومراكز الشباب .

9.3مساهمة مصادر تمويل التنمية بالولاية الشمالية : كما أسلفنا سابقاً أن مصادر تمويل التنمية بالولاية تتكون من مصدرين هما مصدر ولائي ومصدر إتحادي والذي يتكون من الدعم الإتحادي النقدي المباشر والتمويل البنكي والصكوكي و المستندي والدعم المستقطب ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5)مصادر تمويل القطاعات التنموية بالولاية خلال الفترة من2018-2013م. المبلغ بالجنيهات

العام المالي / مصادر التمويل	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
ولائي	2.285.297	1.055.374	6.099.217	2.925.379	4.761.600	16.627.846
بنكي	11.196.457	-	277.733	24.431	12.215	-
اتحادي نقدي	30.160.907	25.919.848	-	-	-	88.499.999
صكوك	3.435.785	-	-	2.106.040	579.066	-
سندات	-	-	1.000.000	-	-	-
مال مستقطب	-	-	-	-	-	3.336.972
الجملة	47.078.446	26.975.222	7.376.950	5.055.850	24.920.214	108.464.817

المصدر :تقارير الأداء المالي للأعوام-2013) إدارة التخطيط والتنمية، وزارة المالية والاقتصاد، الولاية الشمالية .

تحليل الجدول رقم(5)

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة المصادر الإتحادية في التنمية بالولاية أكبر من المصدر الولائي حيث يتكون المصادر الإتحادية لتمويل التنمية من التمويل البنكي والتمويل الإتحادي النقدي المباشر والتمويل الصكوكي والتمويل المستندي والمال المستقطب والتي تعتبر في مجملها مساهمة أكبر من مساهمة مصادر التمويل الولائي كما هو موضح في الجدول.

.4الدراسة الميدانية

1.4مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة من الإدارات المعنية بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية، وحتى نتمكن من معرفة الدور الذي يقوم به الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية كان لا بد من استقصاء الأفراد والأجهزة ذوى العلاقة بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية .وبعد البحث توصل الباحث إلى أن هناك إدارات بعينها داخل وزارة المالية الولائية لها علاقة بالدعم الإتحادي والتنمية بالولاية الشمالية وهي :إدارة الموارد والإدارة العامة للتخطيط والتنمية والإدارة العامة للشؤون الإقتصادية لذا قام الباحث باختيار عينة عشوائية مقصودة من هذه الإدارات السابقة ، وقد وقع الاختيار على عدد 120 فرد من أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 80% من جملة المجتمع المبحوث وهذه النسبة مقبولة إلى حد ما في مجال الدراسات الاجتماعية وكانت تفاصيلها كالآتي :

عدد 39 استبانة لإدارة الموارد، عدد 48 استبانة للإدارة العامة للتخطيط والتنمية، عدد 33 استبانة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية .

2.4 . داة جمع البيانات : تم إستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات والتي صيغت على شكل عبارات بمقياس ليكرت Likert Ecale الخماسي لقياس الاتجاهات، وقد قام الباحث بعرض الاستمارة بعد تصميمها على عدد من المحكمين للتأكد من شمولية المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة وموضوعها وقد وردت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار ومن ثم إجراء التعديلات المناسبة .بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم توزيع عدد (120) استبانة تم استردادها جميعاً ووجدت صالحة للتحليل .

3.4 .محتوى استمارة الاستبيان: قام الباحث بإعداد استمارة الاستبيان من خلال قسمين هما :

القسم الأول: خصص لجمع البيانات الشخصية عن المبحوثين مثل النوع والوظيفة والمؤهل العلمي والإدارة التي يعمل بها وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية .

القسم الثاني :تناول فيه الباحث البيانات الأساسية التي تهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة وقد قسمت إلى محورين هما :

المحور الأول :تناول دور الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالولاية الشمالية .

المحور الثاني :تناول دور الدعم الإتحادي في تحقيق التنمية الإجتماعية بالولاية الشمالية

4.4. وسائل تحليل البيانات:

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical) (SPSS) (packages for Social Sciences)لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات، واستخدام طريقة مربع كاي (Chi square) عند مستوي معنوية (0.05)5%أو درجة ثقة95% ، وكما هو متبع في العلوم الاجتماعية إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوي معنوية أقل من 5% أو درجة ثقة 95% أكبر من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي يرفض صحة فرض العدم ويكون الفرض البديل)فرض البحث (صحيحاً، أما إذا كانت قيمة مربع كاي أقل من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي أو عند مستوي معنوية أكبر من (0.05)5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل(فرض البحث)غير صحيح .

5.4 .البيانات الشخصية:

جدول رقم :(6) النوع

البيان	التكرار	النسبة%
ذكر	49	40.8%
أنثي	71	59.2%
المجموع	120	100.0%

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (6) نجد أن نسبة 40.8% من المبحوثين) ذكور(، ونسبة 59.2% من المبحوثين) إناث (وهذا يبين لنا أكتظاظ هذه الإدارات بالولاية بالعنصر النسوى من حملة الشهادات الجامعية إذ أن لدى العنصر النسوى رغبة في شغل الوظائف الحكومية في الولاية أكثر من الذكور الذين يفضلون العمل الخاص لضعف الرواتب الحكومية .

جدول رقم :(7) المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة%
ثانوي	10	8.3%
جامعي	90	75.0%
فوق الجامعي	20	16.7%
المجموع	120	100.0%

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (7) نجد أن نسبة 8.3% من المبحوثين يحملون مؤهلاً علمياً) ثانوياً(، ونسبة 75.0% من المبحوثين يحملون مؤهلاً علمياً) جامعياً(، ونسبة 16.7% من المبحوثين يحملون مؤهلاً علمياً) فوق الجامعي .(يلاحظ الباحث أن الدرجات الجامعية وفوق الجامعية يمثلان أعلي النسب مما يدل علي أن الذين أجابوا علي أسئلة الاستبانة كانوا علي علم ودراية بأسئلة الاستبانة مما انعكس إيجاباً علي موضوع هذه الدراسة

جدول رقم :(8) الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة%
مدير إدارة	10	8.3%
مدير مالي	11	9.2%
مفتش أول مالي	4	3.3%
مفتش أول إيرادات	7	5.8%
مفتش أول تخطيط وتنمية	10	8.3%
مفتش مالي	29	24.2%
مفتش إيرادات	12	10.0%
مفتش تخطيط وتنمية	22	18.3%
مساعد مفتش مالي	4	3.3%
مساعد مفتش إيرادات	4	3.3%
مساعد مفتش تخطيط وتنمية	5	4.2%
المجموع	**118**	**98.3%**
Missing	2	1.7%
المجموع	**120**	**100.0%**

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (8) نجد أن نسبة 8.3% من المبحوثين وظيفتهم) مدير إدارة(، ونسبة 9.2%من المبحوثين وظيفتهم) مدير مالي(، ونسبة 3.3% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش أول مالي(، ونسبة 5.8% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش أول إيرادات(، ونسبة 8.3% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش أول تخطيط وتنمية(، ونسبة 24.2% من المبحوثين وظيفتهم)مفتش مالي(، ونسبة 10.0% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش إيرادات(، ونسبة 18.3% من المبحوثين وظيفتهم) مفتش تخطيط وتنمية(، ونسبة 3.3% من المبحوثين وظيفتهم) مساعد

مفتش مالي(، ونسبة 3.3% من المبحوثين وظيفتهم) مساعد مفتش إيرادات(، ونسبة 4.2% من المبحوثين وظيفتهم) مساعد مفتش تخطيط وتنمية(، ونسبة 1.7% من المبحوثين لم يجيبوا.

جدول رقم :(9) الدرجة الوظيفية

البيان	التكرار	النسبة%
الأولي –الرابعة	**22**	**18.3%**
الخامسة –السابعة	**30**	**25.0%**
الثامنة –التاسعة	**66**	**55.0%**
المجموع	**118**	**98.3%**
Missing	**2**	**1.7%**
المجموع	**120**	**100.0%**

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (9) نجد أن نسبة 18.3% من المبحوثين درجتهم الوظيفية في الفئة)الأولي –الرابعة(، ونسبة 25.0% من المبحوثين درجتهم الوظيفية في الفئة) الخامسة – السابعة(، ونسبة 55.0% من المبحوثين درجتهم الوظيفية في الفئة) الثامنة –التاسعة(، ونسبة 1.7%من المبحوثين لم يجيبوا

جدول رقم :(10) الإدارة التي تعمل بها

البيان	التكرار	النسبة%
الإدارة العامة للتخطيط والتنمية	48	40.0%
إدارة الموارد	39	32.5%
الإدارة العامة للشئون الاقتصادية	33	27.5%
المجموع	120	100.0%

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (10) نجد أن نسبة 40.0% من المبحوثين يعملون في) الإدارة العامة للتخطيط والتنمية(، ونسبة 32.5% من المبحوثين يعملون في) إدارة الموارد(، ونسبة 27.5%من المبحوثين يعملون في) الإدارة العامة للشئون الاقتصادية .(يري الباحث أن الذين

أجابوا علي أسئلة الاستبانة لهم علاقة بموضوع البحث من خلال وظائفهم وهذا يؤدي إلي الحصول علي نتائج منطقية حول موضوع البحث وهم الأفراد الذين لهم علاقة بالدعم الإتحادي التنمية بالولاية.

جدول رقم :(11) سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة%
أقل من سنتين	**6**	**5.0%**
سنتان وأقل من 5 سنوات	**11**	**9.2%**
5سنوات وأقل من 10 سنوات	**60**	**50.0%**
10سنوات فأكثر	**43**	**35.8%**
المجموع	**120**	**100.0%**

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

من بيانات الجدول رقم (11) نجد أن نسبة 5.0% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة)أقل من سنتين(، ونسبة 9.2% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة) سنتان وأقل من 5 سنوات(، ونسبة 50.0% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة 5) سنوات وأقل من 10 سنوات(، ونسبة 35.8% من المبحوثين سنوات خبرتهم في الفئة 10) سنوات فأكثر .(يري الباحث أن غالبية الذين أجابوا علي أسئلة الاستبانة من ذوي الخبرة الطويلة مما ينعكس إيجاباً علي موضوع هذا البحث

6.4اختبار الفرضية الأولى:

للدعم الإتحادي دور في التنمية الإقتصادية بالولاية الشمالية

جدول رقم (12) قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لعلاقات الفرضية الأولى

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	العلاقة
1	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد المؤسسات التعليمية بالولاية	19.709	16	0.049	معنوية
2	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد الوحدات الصحية بالولاية	20.245	16	0.029	معنوية
3	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية ويوجد توسع في شبكات المياه بالولاية	28.304	16	0.029	معنوية
4	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد الكيلومترات المسفلتة من الطرق الداخلية بالولاية.	50.030	16	0.000	معنوية

5	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية ويوجد استقرار في صرف المرتبات والأجور للعاملين بالولاية.	32.527	16	0.009	معنوية
6	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تطور بإستخدام التقانات الحديثة في المشاريع الزراعية المقامة بالولاية.	31.753	16	0.011	معنوية
7	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية وهناك تزايد في عدد المشاريع الزراعية الجديدة بالولاية.	56.442	16	0.000	معنوية
8	للدعم الإتحادي دور في التنمية بالولاية ويوجد استقرار في إمداد التيار الكهربائي بالولاية.	32.480	16	0.009	معنوية

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة مستوى المعنوية لجميع عبارات الفرضية أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات فرضية الدراسة حيث أن جميع أفراد العينة يؤكدون الدور الكبير للدعم الإتحادي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالولاية من توفير التعليم والصحة والكهرباء والطرق وسداد المرتبات وغيرها وأن الولاية وحدها لا تستطيع ان تحقق التنمية الإقتصادية وذلك لضعف إيراداتها الذاتية وبذلك تكون الفرضية صحيحة.

7.4اختبار الفرضية الثانية:

للدعم الاتحادي دور كبير في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية بالولاية الشمالية.

جدول رقم (13) قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لعلاقات الفرضية الثانية

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	العلاقة
1	اهناك اهتمام بالأيتام من ذوي الدخول المنخفضة بالولاية.	64.594	16	0.000	معنوية
2	هناك اهتمام بالأرامل من ذوي الدخول المنخفضة بالولاية.	55.064	16	0.000	معنوية
3	هناك اهتمام بالمرضى من ذوي الدخول المنخفضة بالولاية.	30.441	16	0.016	معنوية
4	هناك استقرار في صرف الأجور والمرتبات للمعاشيين بالولاية.	36.260	16	0.003	معنوية
5	هناك دعم لمشاريع الأسر المنتجة بالولاية	24.364	16	0.820	غير معنوية
6	هناك تزايد في معدلات الهجرة العكسية بالولاية.	26.567	16	0.045	معنوية
7	هناك استقرار أمني بالولاية.	32.124	12	0.010	معنوية

المصدر :إعداد الباحث،2018 م، بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا

يتضح من الجدول رقم (13) أن قيمة مستوى المعنوية لأغلب عبارات الفرضية الثانية أقل من 0.05 عدا العبارة الخامسة مما يدل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات فرضية الدراسة حيث أن جميع أفراد العينة يؤكدون أن الدعم الإتحادي يعمل على تحسين الخدمات الإجتماعية بالولاية حيث إنعكس ذلك التحسين في الإهتمام بذوى الدخول المنخفضة من الأيتام والمرضى والأرامل كما هناك تحسن في صرف المرتبات لشريحة المعاشيين وتزايد أعداد الهجرة العكسية للولاية نتيجة توفر الخدمات بالإضافة لوجود إستقرار أمني بالولاية. يعزى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للعبارة الخامسة وذلك لتزايد أعداد الأفراد طالبي التمويل الأصغر من البنوك بالولاية مما أدى إلى تشويش إجابات المبحوثين وإرتفاع أعداد المحايدين.

5. الخاتمة

1.5مناقشة النتائج: من خلال البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى الأتي:

- أن الدعم الإتحادي شكل النسب الأعلى من بين مكونات موارد الولاية وهذا يؤكد أن الولاية الشمالية تعتبر من الولايات المدعومة والتي تعتمد على الدعم الإتحادي في تنمية قطاعاتها التنموية.
- أن للدعم الإتحادي دور كبير في التنمية الإقتصادية بالولاية وتحسين الخدمات الإجتماعية بها كما أوضحتها الدراسة الميدانية.
- أثبتت الدراسة أن هناك توافق تام بين النتيجة المستخلصة من القوائم المالية والنتيجة المستخلصة من الدراسة الميدانية وهي كبر مساهمة الدعم الإتحادي في التنمية بالولاية الشمالية يفوق مساهمة الإيرادات الذاتية للولاية في التنمية.

2.5التوصيات

- ضرورة تنمية الإيرادات الذاتية للولاية من خلال الإستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها الولاية في مجال الموارد الطبيعية والموقع الحدودي والمناخ المتعدد الملائم مع الزراعة.
- محاولة إخراج الولاية من مظلة الدعم الإتحادي وذلك بمطالبة الحكومة الإتحادية من التنازل من بعض الموارد التي تجبيها من داخل الولاية والتي تعتبر مرتفعة العائد كعائدات الذهب ورسوم المعابر وسد مروي.
- ضرورة أن تعمل الولاية على التوسع في مصادرها الإيرادية أفقياً ورأسياً وإستحداث موارد جديدة تعمل على تغذية خزينة الولاية.
- إقامة شراكات مع القطاع الخاص للتوسع في حجم النشاط الإقتصادي بالولاية لزيادة الإيرادات.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً :المراجع العربية

1. عجمية، محمد عبد العزيز، وناصف، إيمان عطية2000) م(، التنمية الإقتصادية ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، ص.23

2. عساف، عبد المعطى2008) م(، إدارة التنمية – دراسة تحليلية ، ب د ، الإسكندرية، ص .14

ثانياً :الدراسات

3.حسن، إبراهيم عثمان2006) م(، أثر تطيق الفيدرالية على التنمية المحلية في السودان –دراسة حالة ولاية الجزيرة – للفترة من2000 م2005–م، رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة.جامعة السودان. السودان

4. الأمين، إبراهيم صديق2000) م(، إدارة التنمية في النظم الفيدرالية – تجربة الصندوق القومي لدعم الولايات بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد. جامعة السودان. السودان

5. محمد، جيهان عبد القادر2002)م(، أثر الفيدرالية على الموازنة العامة بالتركيز على الصندوق القومي لدعم الولايات، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد. جامعة النيلين. السودان

ثالثاً :أوراق العمل

6. الولاية الشمالية –السودان 2013) م(، وزارة المالية والاقتصاد، ورقة عمل حول تجربة الولاية في مجال تنمية وتطوير الإيرادات الذاتية، ص.9

7. الولاية الشمالية2017) م(، وزارة المالية والاقتصاد، ورقة عمل بعنوان أنصبة الولايات في المشاريع القومية الإيرادية وتعويض الضريبة الزراعية، ص.11

رابعاً :التقارير

8. تخصيص الإيرادات المالية للأعوام2005 –2007 (2007)، تقرير الصندوق القومي لدعم الولايات، الخرطوم – السودان، ص.11.

9. التخصيص الرأسي لمفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية(2017)، تقرير مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية ، الخرطوم –السودان،ص.13.

10. الأداء التنموي، للفترة من 2013-2018،(2018) ، تقرير وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة –الإدارة العامة للتخطيط والتنمية– ، الولاية الشمالية –السودان.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
Volume:4/N°:1/juin2020, p 394 - 407
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

L'impact du Taux de Change sur la Compétitivité des Produits Alimentaires de la Zone Euro sur le Marché Africain Durant la Période 2000-2015

The Impact of the Rate of Change on the Competitiveness of Euro Area Food Products on the African Market During the Period 2000-2015

Doctorante **Bechir Sabiha***
Laboratoire d'économie & développement
LED **Université de Bejaia, Algérie**
Sabiha89bechir@yahoo.com

Docteur **Lachi Oualid**
Laboratoire de l'intégration économique
Algério-Africain
Université d'Adrar, Algérie
oualidlachi@yahoo.fr

Reçu le:*01./03/2020* ***Accepté le***: *06./05/2020* ***Publié le***:*30/06/2020*

Résumé:

L'objectif principal de notre article est d'examiner la relation entre le taux de change et la compétitivité des exportations de produits alimentaires de la zone euro vers l'Afrique, pour ce faire, nous avons collecté des données annuelles durant la période 2000-2015 pour construire un modèle empirique en utilisons la méthode OLS (Ordinary Least Squares) afin d'estimer l'équation des exportations et les effets du taux de change sur les exportations de la Zone Euro vers l'Afrique. Les résultats empiriques indiquent que la variation du taux de change effectif réel a eu un impact positif sur ces exportations confirmant les effets positifs de la variation du taux de change sur les exportations et sur l'amélioration de la compétitivité.

Mots clés: Taux de Change, Compétitivité, Zone Euro, Afrique, Produits Alimentaire.

Jel Classification Codes: F31, P33, C5, C52

Abstract:

The main objective of this study is to examine the relationship between the exchange rate and the competitiveness of food products exports from the euro area to Africa, using annual data for the period 2000-2015. For this purpose, we use the Ordinary Least Squares (OLS) method to estimate the export equation and the effects of the exchange rate on Euro Zone exports to Africa. Empirical results indicate that the change in the real effective exchange rate had a positive impact on these exports confirming the positive effects of the change in the exchange rate on exports and on the improvement of competitiveness.

Keywords: Exchange Rate, Competitiveness, Euro Zone, Afrique, food product.

Jel Classification Codes: F31, P33, C5, C52

* ***Auteur correspondant:*** sabiha89bechir@yahoo.com

1. Introduction

La compétitivité est peut être divisée à une compétitivité interne et une compétitivité externe, les deux types sont complémentaire pour réaliser des gains de compétitivité économique. La compétitivité interne, reflète la capacité des entreprises nationales de s'imposer sur le marché local en face de la présence d'institutions étrangères concurrentes, afin de répondre et satisfaire les besoins des consommateurs, en produisant des biens et des services de haute qualité. Ce qui est considérer comme un début pour atteindre la compétitivité extérieure. En produisant des biens et services compétitifs sur les marchés internationaux dans le but d'obtenir des effets positifs sur les variables économiques, tel que, des hauts niveaux d'emploi, améliorer le niveau de vie des habitants, augmenter le PIB par habitant etc. Dans ce sens, les différents secteurs nationaux réalisent des gains de compétitivité, créant ainsi la compétitivité de l'économie dans son ensemble. Ce qui mène les nations à être compétitifs à l'échelle international.

Les gains de compétitivité, et par conséquent, une croissance économique rapide et un développement économique en général est un objectif macroéconomique de tous les nations, qui cherchent à l'atteindre par, différentes politiques économiques en utilisant plusieurs mécanismes. Le taux de change est considéré l'un des canaux importants, pour transmettre les effets de la politique monétaire sur l'économie réel, à travers les changements et l'évolution de la valeur d'une monnaie et ses effets sur la compétitivité. La compétitivité des produits alimentaires de la Zone Euro fait aujourd'hui l'objet d'un débat de fond, et un objectif prioritaire pour la politique économique des pays de la zone euro.

En revanche le taux de change de l'euro (€) et son évolution joue un rôle déterminant pour la compétitivité-prix des produits alimentaires de la zone euro, parce que si l'euro s'apprécie sur le marché des changes , toutes choses égales par ailleurs, cela provoque une hausse des prix des produits alimentaires exportés, alors que les prix des produits importés baissent drastiquement.

L'Afrique est considérée un partenaire commercial très intéressant pour les pays de la zone euro avec une coopération réglementée par des accords bilatéraux, dont l'un des plus importants est l'accord de Cotonou (2003) pour la coopération avec les Etats d'Afrique, des caraïbes et du pacifique(ACP) etc.

De même, en Afrique, tous les principaux produits alimentaires font l'objet d'importations nettes et cette situation devrait s'intensifier au cours de la prochaine décennie, La croissance démographique qui entrainera une forte augmentation de la consommation alimentaire, même si la consommation par habitant

est bien inférieure à ce qu'elle est dans d'autres régions ce qui va permettre a plusieurs pays de la zone euro de se positionner comme des fournisseurs potentiels en produits alimentaires de l'Afrique.

Notre contribution tenté d'apporter des éléments de réponse à la question suivante:

Quel est l'impact du taux de change sur la compétitivité des produits alimentaires de la zone euro en Afrique pour la période 1999-2015 ?

Les hypothèses

- La dépréciation du taux de change d'une monnaie, tend à généré une amélioration de la compétitivité des produits alimentaires de la Zone Euro;
- L'impact du taux de change sur la compétitivité économique, change avec le changement de la politique monétaire des pays.
- Le taux de change de l'Euro a des effets positifs sur les exportations des produits alimentaires vers l'Afrique

Pour tenter d'apporter des réponses à cette problématique, il est nécessaire pour des raisons méthodologiques de parcourir brièvement dans la première section à la théorie macroéconomique, et de mettre l'accent sur les différents concepts théoriques notamment la relation entre la compétitivité et le taux de change, avant d'aborder le cas empirique, qui s'appuie sur une approche statistique, économétrique, on analysant la relation entre le taux de change et la compétitivité des exportations de la zone euro vers l'Afrique.

2. Concepts et considérations théoriques générales

Le concept de compétitivité n'est pas statique, sa définition change d'un niveau d'étude à un autre et d'un auteur à un autre. C'est pour cette raison que nous tentons de replacer ce concept dans le contexte de cette étude.

2.1 La notion de la compétitivité

Selon **L'union européenne "**la compétitivité est défini comme la capacité d'une nation à améliorer durablement le niveau de vie de ses habitants et à leur procurer un haut niveau d'emploi et de cohésion sociale, dans un environnement de qualité. Elle peut s'apprécier par l'aptitude d'un territoire à maintenir et à attirer les activités et par celle des entreprises à faire face à leurs concurrents" **(Carvile, 2011, p. P4)**.

2.2 Les types de compétitivité

La compétitivité doit être envisagée sous quatre points de vue principaux: les coûts de production, les prix, les techniques et les structures et la qualité du marché.

2.2.1 La compétitivité-coût

Un pays se trouve dans une situation de compétitivité coût, ou de concurrence par les coûts, lorsqu'une baisse relative de ses coûts de production lui permettrait d'augmenter ses exportations, de gagner des parts de marché, d'améliorer sa balance commerciale et lorsqu'une hausse de ses coûts entrainerait les effets inverses. (Nézeys, 1994, p. P8).

2.2.2 La compétitivité-prix

La compétitivité prix est directement liée au niveau du taux de change. Elle consiste pour les producteurs d'un pays donné à pouvoir vendre sur les marchés étrangers à un prix égal- éventuellement inférieur- au prix des producteurs étrangers. Le taux de change est ici l'opérateur crucial. En effet si deux pays aient le même niveau de productivité, du salaire et que la protection sociale soit de même nature, donc les coûts de production pourront être considérés comme strictement égaux. Seul le taux de change pourrait donner un avantage compétitif à l'un des deux variables. Donc le débat sur le niveau des taux de change soit au centre de la question de la compétitivité et du commerce international. (Abu Bakarr Tarawalie, 2013, p. P11).

2.2.3 **La compétitivité technologique**

La concurrence s'effectue sur les marchés non seulement par les prix mais aussi par les produits. En ce sens que les firmes réalisent des recherches en vue d'améliorer la production des produit anciens, de découvrir et d'innover de nouveaux produits destinés à créer de nouveaux marchés. C'est en ce sens que l'on pourrait évoquer la compétitivité technologique.

2.3 Les déterminants de compétitivité

M. Lachaal a proposé un cadre conceptuel intégrant les différents déterminants de la compétitivité (figure1) ce cadre est modifié et adapté de l'étude de Brinkman (1987) sur la position concurrentielle de l'agriculture canadienne. (Lachall, 2001)

La compétitivité est le résultat d'un ensemble de facteurs nationaux et internationaux; parmi les principaux déterminants de compétitivité a l'échelle internationale, particulièrement on cite le taux de change qui est déterminé par l'offre et la demande relative d'une monnaie par rapport à une autre, ainsi la dépréciation de la monnaie se traduit par l'amélioration de la compétitivité des produits exportés. Les produits importés à leur tour deviennent plus chers, ce qui rend les producteurs locaux de ces biens plus compétitifs avec une main d'œuvre à très bas prix.

3. Taux de change et compétitivité: quelle articulation?

Nous étudierons et analysons la relation taux de change-compétitivité par rapport, d'abord aux exportations, ensuite par rapport à ses conséquences, notamment la croissance économique.

3.1 Relation du taux de change avec le commerce extérieur

Nous cherchons dans cette section de comprendre la nature de la relation qui existe entre le taux de change et les exportations. A très court terme, suite à une dévaluation, on assiste à une dégradation du solde commercial car le prix des importations augmente et le prix des exportations reste constant en monnaie nationale; cela se traduit par une dégradation des termes de l'échange, ce qui dégrade le solde courant tant que les demandes ne s'ajustent pas aux variations de prix. A moyen terme, grâce à l'amélioration de la compétitivité-prix des produits nationaux, les exportations augmentent et les importations se réduisent, amenant une amélioration du solde courant. **(Jean-Louis Mucchielli, 2010, pp. 81-82)**.

Plusieurs auteurs ont analysé cette relation, dans un premier temps, donnons l'exemple de Lemmers et Vancauteren (2009) analysent l'économie néerlandaise pour une période allant de 1978-2007 dans une étude économétrique. Cette étude montre que la variation de l'euro de (10%) (En termes de dépréciation) par rapport au dollar Américain réduit les exportations Hollandaise de 1.8%. Cependant, les effets de ces variations sur le volume des importations étaient négligeables. **(Oscar & Mark, 2009, pp. 3-4**) En outre, [**Bernard et Jonsen** ont concentrés leur analyses sur l'économie des Etat Unis, EU pour la période 1987-1992 et ils ont constaté que la variation du taux de change était un facteur important de l'augmentation des exportations **(Bernard & Jensen, 2004**). De son côté**,** Ghiba en 2010 analyse la relation entre le taux de change et le commerce international durant la période 2005-2010 sur l'économie Romaine, il montre que la dépréciation de la monnaie de ce pays, a un effet faible sur l'accroissement des exportations et un effet négligeable sur les importations**. (Ghiba, 2010)**

Fabien C et al en 2010 ont étudié la compétitivité prix de la région réunionnaise. Grâce au calcule de l'indicateur du taux de change effectif réel, qui est un indicateur macroéconomique synthétique qui permet une comparaison de la compétitivité de différents pays durant la période 1990-2010. Il ressort de leur travail que les déficits de la balance commerciale (BC) de cette région ne résulte pas de la surévaluation de la monnaie qui pénalisait les exportations et favorisent les importations et donc dégradation de la compétitivité, mais plutôt à d'autres causes de ces déficits; des déterminants structurel (nature des spécialisations) ainsi que tenir en compte des facteurs socio-économiques et politiques **(Fabien & al, 2010, p. 23).**

3.2 Relation du taux de change avec la croissance

A partir du moment où la condition de Marshall-Lerner[†] est validée, ce qui semble très vraisemblable dans les pays développés, une dévaluation permet, à la fois, de réduire le taux d'intérêt et d'augmenter le produit réel. Le taux de croissance soutenable sans déficit permanent de la balance des paiements est une fonction décroissante du taux d'appréciation du taux de change réel **(Michel & Camille, 1994, p. 11).**

Selon Kaldor, Verdoorn et Thiriwall, Il est possible d'établir une relation à long terme entre le taux de change réel et le taux de croissance. Si l'on considère l'hypothèse que les élasticités-revenu à l'exportation et à l'importation sont constantes, D'autres études indiquent que la croissance est stimulée par la sous évaluation de la monnaie nationale

Le taux de croissance soutenable; sans déficit permanent de la balance des paiements; est une fonction décroissante du taux d'appréciation du taux de change réel **(Michel & Camille, 1994, p. 11). Razin** et **Collin** (1990) énoncent que la surévaluation peut empêcher la croissance économique. Pour Romer (1989) L'ouverture d'une économie fait promouvoir la croissance économique. Un taux de change réel bas permet d'accroitre les exportations et par effet la compétitivité de la nation.

D'autres études empiriques soulèvent la relation fortement négative entre la variabilité des taux de change et la croissance économique, **Bosworth, Collins** et **Chen**, dans leur étude sur la croissance économique de 88 économies en développement et industrielles au cours de la période 1960-1992 constatent que, les sous-évaluations semblent être associées à une croissance économique plus rapide. Il peut y avoir des conséquences plus importantes à long terme que l'impact couramment exercé à court terme, sur la compétitivité des entreprises du pays considéré. **(Barry, M, & Yu-chin, 1995, p. 31).**

[†] La condition de Marshal-Lerner, appelée aussi théorème des élasticités critique, permet de résoudre, dans un modèle économique prenant en compte le solde commerciale de la balance courante, l'indétermination de celui-ci d'une variation du taux de change. Selon ce théorème une dépréciation réelle de la monnaie n'améliore la balance commerciale et ait un impact final positif, qu'à la condition la somme des valeurs absolues des élasticités-prix de l'offre d'exportation et de la demande d'importation soit supérieur à l'unité

En revanche, La théorie économique avance que le choix du régime de change peut influer sur les résultats économiques; plus précisément sur la croissance, mais elle ne permet pas d'établir clairement quel régime de change est le plus favorable **(Bailliu & al, 2005)**, en effet, la relation qui existe entre régimes de change et croissance économique a été cernée par plusieurs études récentes, Prenant l'exemple de **Ripoll** en 2001, a procédé à une comparaison des performances macroéconomiques d'une vingtaine de pays d'Afrique, y compris la zone Franc CFA, en matière de croissance économique selon le régime de change. Les résultats ont montré que les régimes de taux de change fixes et flexibles ont des performances de croissance sensiblement identiques. Et les régimes de change intermédiaires réalisent les performances meilleures. De leur côté, Diop et Fall, trouvent que dans les pays de la communauté Economique Des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), les régimes de change fixe et intermédiaire devraient être privilégiés. Ce type de régime offre, selon ces auteurs, plusieurs avantages, car il permet de stabiliser l'économie sans détériorer les performances de croissance, (**Diop & Fall, 2011**) par contre, **Dupasquier** et **al** ont concluent que le régime de change flexible, est plus adéquat pour ces pays. Malgré la diversité des méthodes économétriques, des échantillons et des classifications utilisées, ces recherches ne sont pas arrivées à ce mettre d'accord et distinguer une relation claire entre la croissance et les régimes de change, et leur conclusion ne convergent pas dans la majorité des cas. **(Dupasquier, Osakwe, & Thangavelu, 2005)**

4. La croissance économique en Afrique

Selon le FMI " pendant les dernières 15 années, l'Afrique à connu une croissance économique impressionnante; la croissance du produit intérieur brut (PIB) en volume à plus que doublé en moyenne, passant d'un taux à peine supérieur a 2% dans les années 90 à plus de 5% entre 2001 et 2015 **(Le Fonds monétaire international (FMI), 2006)**

Figure 1: croissance économique en Afrique durant 2013-2017

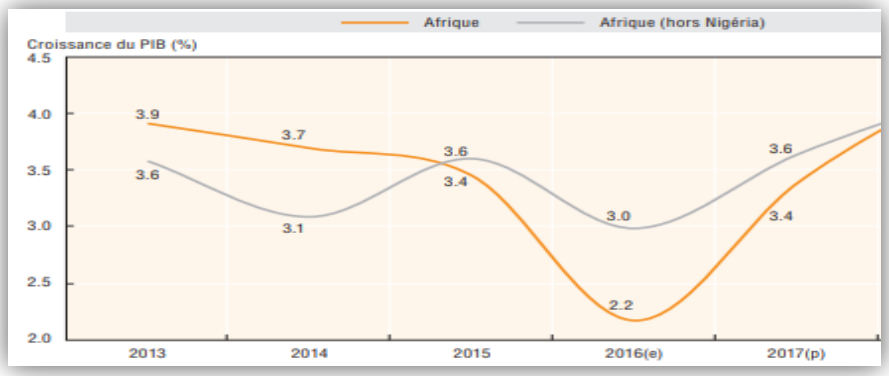

Source: département de la statistique, banque Africaine de développement

Comme nous le montre la figure 1, L'Afrique a enregistré des taux de croissance de plus en plus faible durant les années 2000, avec un taux de croissance le plus bas durant la décennie de 2.2 % en 2016 contre 3.4% en 2015; il est inférieur au taux de croissance mondiale qui est de l'ordre de 2.3% en 2016, à cause de faibles cours du pétrole et des produits de base. La croissance s'est ralentie dans les groupements économiques – pays exportateurs de pétrole, pays importateurs de pétrole et pays riche en ressources minérales- retombant respectivement, à 0.8%, 2.2% et 2.5% (Figure 2).

Figure 2: Croissance Africaine par groupement économique, 2013-2016

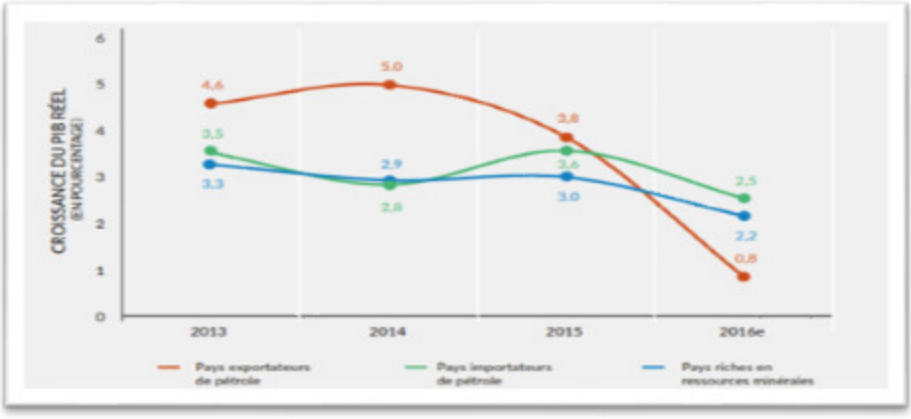

Source: Département des Affaires Economiques et Sociales (DAES) de l'ONU

Les pays exportateurs de pétrole sont plus impactés par la crise de 2008, leur croissance dans les secteurs hors hydrocarbure n'est pas suffisant pour atténuer et absorber ses effets sur la croissance économique.

Figure 2: compositions du commerce de l'Afrique par secteur, moyenne de 2010-2015

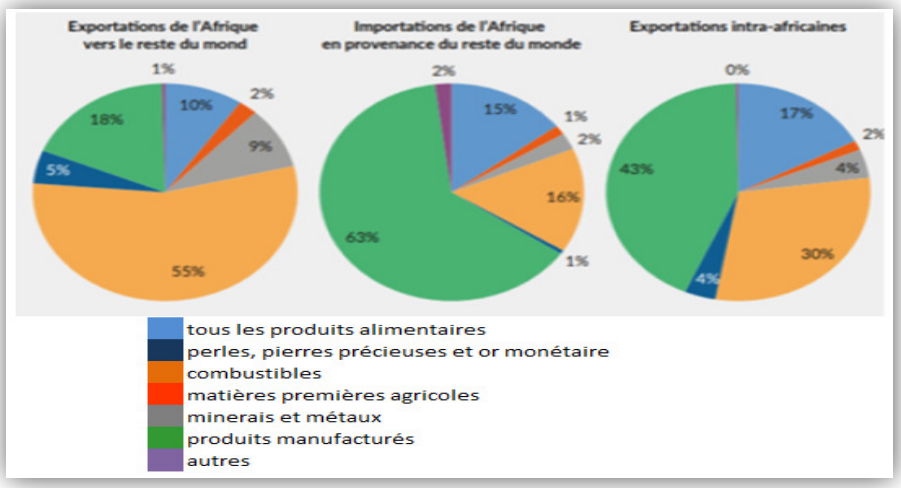

Source: calculs de la CEA à partir des données de la CNUCED

De la (**figure 2**) en dessus, les exportations de l'Afrique vers le reste du monde restent dominées par les produits de base et sont peu diversifiées, elles représentent essentiellement les hydrocarbures, les produits alimentaires de 2010 à 2015 représente que 10% en moyenne des exportations de l'Afrique vers le reste du monde.

5. La variation de l'Euro

Depuis son lancement en janvier 1999, l'Euro a beaucoup fluctué, passant de 1.09 en 2000 à 0.9 en 2015, et en 2008 a connu un pic (0.68), La banque centrale européenne (BCE) a changé de stratégie, en ne faisant plus de la baisse de l'euro un objectif privilégié, après 2000 l'euro devient sous évalué face au dollar, de 22%, il est passé de 1.17 dollar à sa création le 1 er janvier 1999 à 0.85 dollar en 2000, puis à 1.6 dollar en juillet 2008.

Figure 3: évolution de l'Euro contre dollar de 2000 à 2015

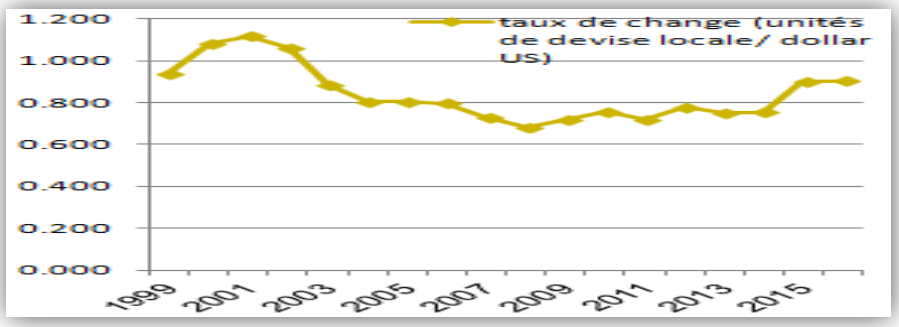

Source: établie par nous même à l'aide du logiciel Excel

6. La variation des exportations des produits alimentaires vers l'Afrique

Les relations commerciales entre la zone Euro et les pays africains sont très importantes; de 40 à 50% de tous les échanges commerciaux de l'Afrique s'effectuent avec des clients de ce groupement économique. Depuis le lancement de l'Euro en 1999, les exportations des produits alimentaires de la zone euro vers l'Afrique à fortement augmenté (de 489 milliards d'euro en 1999 à 932 milliards en 2008, mais le ralentissement économique mondial 2007-2008 a eu des conséquences directs sur ces exportations avec une chute de 171 milliards d'euro de 2008 à 2009, aprés 2009, ces exportations ont commencé a s'améliorer mais ça n'a pas duré très long temps a cause de l'effondrement de prix du pétrole en fin 2013.

Figure 4: évolution des exportations des produits alimentaire de la Zone Euro vers l'Afrique (Milliards de Dollars)

Source: Etablie par nous même à partir de données de la banque mondiale

7. Spécification empirique

7.1 Les données utilisées et spécialisation du modèle

Cette application s'interroge sur l'analyse de l'impact du taux de change de l'Euro sur la compétitivité-prix des produits alimentaires de la zone Euro dans le marché Africain, notre étude empirique se base sur l'estimation du modèle linéaire simple suivant :

$$X = F(TCH)$$

Pour atteindre l'objectif de notre sujet nous allons estimer la fonction entre ces différentes variables qui sont: les exportations des produits alimentaire de la zone Euro vers l'Afrique comme une variable endogène, et le taux de change réel (TCH) comme une variable exogène pour la période 1999-2015 selon trois approches. Notre analyse sera faite à l'aide du logiciel EVIEWS 9 en utilisant la base des donnés : Eurostat, OMC et la Banque Mondiale.

7.2 RESULTATS

Après avoir présenté le modèle à estimer dans cette partie nous présenterons les résultats obtenus après avoir étudié la relation entre la variable endogène (exportation en logarithme) et la variable exogène (le taux de change réel en logarithme) par le biais de la méthode OLS, le tableau suivant représente les résultats de la modélisation selon chaque approche:

Tableau 1: Résultats de l'estimation

	Logarithme	Semi logarithme	Linéaire
C	-5.339	3.883	-1282.367
LTCH	2.628 (3.149)*	0.029 (3.164)*	21.969 (2.735)**
R^2	40.80%	40.03%	33.28%
R adj	35.79%	36.03%	28.83%
F	9.919	10.01	7.48
DW	0.581	0.603	0.506

(.): t de student. Les astérisques symbolisent le niveau de significativité: une pour le seuil de 1%, deux pour le seuil de 5%.
Source: Etabli par nous même à l'aide du logiciel Eviews 9 et les données de la banque mondiale

Après avoir comparé les résultats des trois approches on constate que celle de logarithme est la meilleure pour notre modèle, pour cela toutes les séries d'origines ont été transformées en

$$\text{Log } X = a_0 + a_1 \log TCH + \varepsilon_t$$

logarithme, cette spécification à l'avantage d'éviter les problèmes d'Hétéroscédasticité, en effet la spécification se présente comme suit:

7.3 Test du modèle

Les résultats du test de niveau d'importance de la régression complète comme les statistiques Fisher, montrent que le modèle est significatif au seuil de 1% Fc=9.919> $Ft_{(15,\ 1,\ 1\%)}$ =8.68), la statistique-F montre que la variable de modèle explique avec une manière significative la variation de la croissance des exportations, la variable du taux de change est significative (Tc=3.149< Tt=3.286) au seuil 0.5%. Quand le pouvoir d'explication du modèle R^2 = 40.80%, cela signifie que 40.80% de variation de la variable dépendante (exportations) s'explique par la variable indépendante (taux de change). Le modèle a subi tous les testes de diagnostique de corrélation séquentielle Hétéroscédasticité et Après les ajustements et la correction d'erreur, on à obtenu un modèle sous la forme suivante:

Dependent Variable: LOG(EX)
Method: Least Squares
Date: 05/20/17 Time: 09:31
Sample (adjusted): 2003 2015
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-4)	3.245900	0.471555	6.883391	0.0000
C	-7.986305	2.142809	-3.727027	0.0033

R-squared	0.811583	Mean dependent var	6.760040
Adjusted R-squared	0.794454	S.D. dependent var	0.368262
S.E. of regression	0.166960	Akaike info criterion	-0.601490
Sum squared resid	0.306631	Schwarz criterion	-0.514575
Log likelihood	5.909688	Hannan-Quinn criter.	-0.619355
F-statistic	47.38107	Durbin-Watson stat	1.458354
Prob(F-statistic)	0.000026		

L'impact de la variation du taux de change réel sur la croissance des exportations des produits alimentaires de la zone Euro vers l'Afrique, a eu des conséquences positives, avec une indication qu'une augmentation d'un point de pourcentage du taux de change provoquerait un impact positif sur les exportations de 3.246% , une augmentation du taux de change (dépréciation) rend les exportations moins cher à l'extérieur, en effet, la demande des pays de l'Afrique

sur les exportations des produits alimentaire venant de la Zone Euro augmente, pour couvrir les besoins de leurs peuple.

Après ces différents résultats économétriques. Une relation positive a été établie entre la variation du taux de change et la performance des exportations, pour cela, un impact important et dynamique est révélé sur la croissance des exportations des produits alimentaires de ce bloc économique vers les principaux pays d'Afrique, améliorant ainsi la compétitivité des exportations de cette Zone et la rendre plus compétitif à l'échelle internationale.

8. Conclusion

Cette étude a portée sur les conséquences de la variation du taux de change sur la compétitivité et plus précisément sur les exportations des produits alimentaires de la zone Euro vers l'Afrique, avec une équation unique des exportations. En utilisant la méthode de MCO (Moindre Carré Ordinaire) pour mesurer l'impact de la variation du taux de change sur les exportations des produits alimentaires de la zone Euro. Pour la période allant de 2000 jusqu'à 2015.

Nous avons estimé la fonction linéaire simple entre les variables du modèle, qui traite l'incidence du taux de change sur la compétitivité des produits alimentaire de la Zone vers l'Afrique durant la période d'étude selon trois approches, nous avons choisi le modèle le plus optimal. Après la vérification de la validation du modèle sur le plan statistique en vérifions les différents tests diagnostiques on a constaté qu'il existe une relation équilibré entre la compétitivité et le taux de change de la zone

Les résultats empiriques indiquent que la variation du taux de change réel a eu un impact positif sur les exportations des produits alimentaires de la zone Euro vers l'Afrique, indiquant que la variation de l'euro à provoqué des améliorations des exportations de cette zone vers l'Afrique, ce qui rend ces exportations plus compétitive sur ce marché, on concluons que le taux de change de l'Euro exerce ses fonctions en tant qu'un déterminant clé de la compétitivité et améliore les exportation de cette zone vers l'Afrique.

BIBLIOGRAPHIE

1. Abu Bakarr Tarawalie, M. S. (2013). La performance des exportations et l'instabilité du taux de change, l'expérience de la. ZMAO. *SERIES DE DOCUMENTS D'ACTUALITE DE L'IMAO, vol.1No.5, Accra, Ghana* .
2. Bailliu, & al. (2005). what drives movements in exchange rates? *Bank of Canada review* .
3. Barry, B., M, C., & Yu-chin, C. (1995). Accounting for Differences in Economic Growth. *Structural Adjustment Policies in the 1990s: 1 Experience and Prospects*. Japon: organized by the Institute of Developing Economies.
4. Bernard, A., & Jensen, B. (2004). Entry, Expansion, and Intensity in the US Export Boom, 1987-1992. *Review of International Economics, Wiley Blackwell, Vol. 12(4).* .
5. Carvile, I. d. (2011). *la compétitivité: enjeu d'un nouveau modèle de développement, les avis du conseil économique, sociale et environnementale. Les éditions des journaux officiels, mandature 2010-2015*. Les éditions des journaux officiels.
6. Diop, M. B., & Fall, A. (2011). *La problématique du choix de régime de change dans les pays de la CEDEAO*. Sénégal: Document d"Etude N°20, Direction de la Prévision et des Etudes Economiques (DPEE) Ministère de l"Economie et des Finances du Sénégal .
7. Dupasquier, C., Osakwe, P., & Thangavelu, S. (2005). *Choice of monetary and exchange rate regimes in ECOWAS: an optimum currency area analysis*. Singapore: SCAPE Policy Research Working Papers Series 0510, National University of Singapore, Department of Economics.
8. Fabien, C., & al. (2010). taux de change réel et compétitivité de l'économie Réunionnaise. *CERDI, Etudes et Documents* .
9. Ghiba, N. (2010). *Conséquences de la volatilité des taux de change sur le commerce international: le cas de la Roumanie*. roumaine Iasi.: Université Italienne Cuza, Faculté d'économie et d'administration des affaires, centre culturel, économique et universitaire de la région roumaine Iasi.
10. Jean-Louis Mucchielli, T. M. (2010). économie internationale, cours et travaux dirigés. *Dalloz, 2e édition* .
11. Lachall, L. (2001). La compétitivité : concepts, définition et application. *revue le future des échanges agroalimentaire dans le bassin méditerranéen: enjeux de la mondialisation et défis*.
12. Le Fonds monétaire international (FMI). (2006). *Afrique subsaharienne : un changement de cap s'impose*. FMI.
13. Michel, A., & Camille, B. (1994). Contrainte extérieure et compétitivité dans la transition vers l'union économique et monétaire. *Observations et diagnostiques économiques n°48* .
14. Nézeys, B. (1994). *Les politiques de compétitivités*. 49, rue Héricart, 75015 Paris: ECONOMICA.
15. Oscar, L., & Mark, V. (2009). the euro-dollar exchange and Dutch imports and exports. *Publisher Statistics Netherlands, Henri Faasdreef 312, 2492 JP The Hague* .

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research

Volume:4/N°:1 /juin2020, p 408-425

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

L'intelligence économique ou la veille stratégique: quelle est la différence et quelle est la réalité de pratique en Algerie?

Competitive intelligence or business intelligence: what is the difference and what is the reality of practice in Algeria?

*** Dr. Fadila Fenni**
Université mohamed khider_Biskra-algerie
Fadila_infos@yahoo.fr

Reçu le:*20./04/2020* ***Accepté le***:*05./06/2020* ***Publié le***:*30/06/2020*

Résumé:

l'objectif de cette article sera de traiter deux notions essentielles, celle de l'intelligence économique(IE), et de la veille stratégique.Pour cela , nous allons basé sur une revue de la littérature de l'IE et de la veille stratégique. afin de mettre en exergue les différences fondamentales entre ces deux méthodologies.Cet exposé se basera sur quatre parties principales ; la première portera sur la notion de l'Intelligence Economique, la deuxième portera sur le concept de la veille stratégique, la troisième sur les différences fondamentales entre ces deux methodologies, tandis que la quatrième partie sur la réalité de l'IE en Algerie

mots-clés : Intélligence économique, veille stratégique,entreprises Algériennes.
Jel Classification Codes:M80,M81,M83

Abstract:

The objective of this article will be to deal with two essential concepts, that of economic intelligence, and business intelligence. For this, we will be based on a review of the literature of IE and business intelligence. in order to highlight the fundamental differences between these two methodologies. This presentation will be based on four main parts; the first will relate to the concept of Economic Intelligence, the second will relate to the concept of the strategic watch, the third will relate to the fundamental differences between these two methodologies, while the fourth part will carry the reality of the IE in Algeria

Keywords: Economic intelligence, business intelligence, Algerian companies.
Jel Classification Codes: M80,M81,M83

***** ***Auteur correspondant***: * Fadila_infos@yahoo.fr

Introduction:

L'environnement économique mondial conduit l'entreprise à affronter une multiplicité de risques et menaces mais aussi à saisir d'innombrables opportunités. Cette réalité fonde et justifie l'engagement en faveur de l'Intelligence Economique (IE)d'Entreprise, au sein de nos sociétés aux environnements complexes et instables, répond aux besoins de prévoir les contours d'un avenir ou se mêlent fascination et crainte de lendemains ,dont le noyau est l'information. D'ailleurs, celle-ci est devenue un produit élémentaire pour le bon fonctionnement de l'entreprise. Cette dernière vise à acquérir la bonne information au bon moment et l'employer dans le bon endroit, afin de détecter les menaces et saisir les opportunités.

Veille stratégique, intelligence stratégique, «busines intelligence », «competitive intelligence», «environmental scanning »,..., plusieurs termes ont été utilisés comme synonymes, comme composantes et comme types de l'intelligence économique ; quoi qu'il en soit, cette activité permet une surveillance continue de l'environnement de l'entreprise pour des fins stratégiques, au point où cette notion est inséparable à la notion de la stratégie d'entreprise, où des managers n'imaginent plus une stratégie élaborée sans cette discipline. Et à partir d'ici, nous posons les deux questions suivantes:

- l'intelligence économique est elle un synonyme de veille, ou au contraire, c'est une approche différente ?
- Les entreprises algériennes sont elles s'intéressent à l'activité d'intelligence économique?.

1.l'approche de l'Intelligence Economique

Sachant que C'est une démarche ancienne et fréquente dans les pays anglo-saxons et au Japon, et qui commence à se répandre en Europe continentale.

Pour mieux cerner la notion de l'Intelligence Economique nous allons présenter quelques definitions selon l'approches internationnale et l'approche francaise ce qui est le plus proche du concept algérien :

1.1. l'Approche internationnale:

- **Business intelligence** : « intelligence des affaires » ensemble de solution permettant d'accéder aux informations contenus dans les bases de données, et de les partager à des fins décisionnelles
- **Competitive intelligence** : « intelligence concurrentielle», surveillance et traitement des informations disponibles sur un ou plusieurs concurrents. (HARRIET, 2011, p. 04)

  Alors The Competitive Intelligence (CI) est Un processus continu de surveillance l'environnement de l'entreprise afin d'identifier les concurrents actuels et futurs, leurs activités courantes et annoncées, l'impact de leurs activités sur l'entreprise, et comment réagir.
- **Organizational intelligence** : « intelligence organisationnel », similitude entre le fonctionnement de l'intelligence humaine et celui de l'organisation. « recueil,interprétation, et valorisation systématique de l'information pour la poursuite de ses buts stratégiques ». Cette dernière a été popularise par Michael PORTER dans les années 80 à Harvard, généralisée dans les années 90 .

1.2.l'Approche francaise:

le rapport de le batisseur de l'intelligence économique francaise Henri MARTRE (1994), l'Intelligence Economique est définie comme :

« L'ensemble des actions coordonnées de recherche, de traitement et de distribution, en vue de son exploitation, de l'information utile aux acteurs économiques. Ces diverses actions sont menées légalement avec toutes les garanties de protection nécessaires à la préservation du patrimoine de l'entreprise, dans les meilleures conditions de qualités, de délais et de coût. L'information utile est celle dont ont besoin les différents niveaux de décision de l'entreprise ou de la collectivité pour élaborer et mettre en oeuvre de façon cohérente la stratégie et les tactiques nécessaires à l'atteinte des objectifs définis par l'entreprise dans le but d'améliorer sa position dans son environnement concurrentiel. » (Martre, 1994, p. 12)

Selon le rapport de carayon(2003):« L'intelligence stratégique permet à l'entreprise une meilleure connaissance et une meilleure compréhension de l'environnement et, dans un sens large, vise même

à son contrôle par celle-ci pour qu'elle ne soit pas victime de brusques changements imprévus.

Donc au delà des techniques de veille réactives et proactives et d'autres actions tactiques qui viennent completer ce que comprennent déjà ces concepts, on peut associer à l'intelligence stratégique des actions – de nature précisément stratégique – qui, par d'autres voies, visent les mêmes buts :

– Fusions et acquisitions visant à éliminer un concurrent ou à s'approprier son savoir-faire, ses references de réalisations, ses listes de clients ou prospects, ses parts de marchés, etc.

– Lobbying visant à influencer l'évolution d'un secteur de l'environnement, dans le domaine légal, politique, syndical, etc. (Carayon, 2003, p. 13)

La définition donnée par Alain Juillet (2004)**,** (un haut responsable pour l'intelligence économique en France) ,relie la maîtrise de l'information à la compétitivité de l'entreprise et de l'économie en général, selon lequel elle est un « **..**Mode de gouvernance dont l'objet est la maîtrise de l'information stratégique et qui a pour finalité la compétitivité et la sécurité de l'économie et de l'entreprise**...** » , et Presque en meme contexte « L'intelligence économique, c'est la capacité à comprendre son environnement et à anticiper le changement. C'est une démarche qui implique la maîtrise de l'information stratégique et qui a pour objectif la compétitivité des entreprises. » (Madinier & Berger, 2008, p. 05)

Christian Harbulot (2013) propose la définition « L'intelligence économique se définit comme la recherche et l'interprétation systématique de l'information accessible à tous, afin de décrypter les intentions des acteurs et de connaître leurs capacités… » (Harbulot, 2013, p. 05)

toutes ces définitions citent généralement les mot processus, actions coordonnées, démarche organisée, information obtenue légalement, sources ouvertes, collecte, traitement, distribution, protection, et aussi, utiles aux acteurs économiques, servir les objectifs stratégiques, compétitivité et sécurité de l'entreprise, aide à la décision.

dans l'ensemble les spécialistes du domaine résument l'intelligence économique en un triptique :

- acquérir l'information stratégique pertinente,
- protection des informations (ne pas laisser connaître ses informations sensibles),
- Lobbying, à savoir l'injection d'informations dans l'environnement de l'entreprise pour une décision profitable.

Cette tendance met l'accent sur l'interdépendance économique et politique entre Anglo-saxonne, francophone, ou autre approche, les fondements de l'intelligence économique sont identiques. C'est, rappelons, le processus d'acquisition, de traitement, de stockage et de diffusion de l'information, ajouté la protection de l'information et l'influence, à quelque soit du niveau ,micro économie(au niveau d'entrepeise)ou macro économie(au niveau national)

1.2. Objectifs de l'Intelligence Economique

L'intelligence économique est un outil méthodique de collecte et de traitement des informations, elle sert à produire une connaissance structurée sur l'environnement de l'entreprise, en lui permettant de
L'IE est d'autant plus importante dans le monde économique contemporain rendu de plus en plus complexe et instable par la mondialisation, l'intensification des informations et l'évolution de l'utilisation des technologies de l'information et de la communication. Face à ces défis l'IE permet à l'entreprise de :

- Anticiper les évolutions du marché et de s'y adapter afin de limiter les possibilités d'être surpris ou déstabilisé par les changements de son environnement.
- Connaître les autres en se procurant les renseignements précis sur les concurrents, les fournisseurs, les sous-traitants, les législateurs...
- Ne pas se laisser surprendre, et ce par l'identification des vulnérabilités, la prise de conscience des risques encourus, l'adaptation d'une politique globale de sécurité, la connaissance des législations...
- Développer des stratégies à l'international tout en prenant conscience de nouveaux risques et menaces engendrés par l'ouverture mondiale et la compétition internationale.

L'intelligence économique vise aussi une « triple finalité la compétitivité du tissu industriel, la sécurité de l'économie et des entreprises et le renforcement de l'influence du pays. » (Meroudj, 2016, p. 177)

2. La démarche de la veille:

la démarche de veille permet aux entreprises de mieux appréhender leur environnement en analysant les principales forces telle que les substituts, les fournisseurs et clients, d'anticiper et ainsi d'agir vite

pour prendre une longueur d'avance sur leurs concurrents, ce qui leur permet de se positionner et d'acquérir un avantage concurrentiel.

Selon AFNOR (l'Association Française de Normalisation), la veille est « une activité continue et à grande partie itérative visant à une surveillance accrue de l'environnement technologique, commerciale, etc. pour anticiper les évolutions »(Diakhate, 2011, p. 06)

Pour Jakobiak et Dou «la veille stratégique est l'observation et l'analyse de l'environnement suivies de la diffusion bien ciblées des informations sélectionnées et traitées, utiles à la prise de décision stratégique. ». (Bendiabellah & Djennas, 2018, p. 07)Cette définition est dans le même contexte que la definition de Bonivard, « La veille consiste à organiser la collecte, la sélection et la diffusion d'informations propres à optimiser les décisions stratégiques de l'entreprise. ».Et selon Rouibeh, c'est « Un système d'information ouvert sur l'extérieur de l'entreprise et tourné vers l'exploitation d'un type particulier d'informations appelé signaux faibles». (Douah & Belmedjahed, p. 06)

définie aussi comme l'ensemble des actions coordonnées de recherche, de traitement et de distribution de l'information obtenue légalement, utile à chaque acteur économique pour préparer ses prises de décisions et alimenter sa réflexion stratégique. (Guillaume, 2003, p. 05)

Malgré ces nombreuses définitions, on peut dire , l'attitude de l'entreprise à appréhender son environnement afin de prévenir les menaces et d'anticiper les opportunités, est l'activité se proposant de maîtriser l'information aussi bien interne qu'externe se rapportant aux besoins de l'entreprise afin d'aider les dirigeants à la prise de décision pour assurer sa survie.

La veille stratégique est devenue un vecteur essentiel de la planification d'entreprise, c'est le « radar » de l'entreprise.

2.1.Les priorités de veille ont évolué :

- 1970's : surveillance des besoins des clients = veille commerciale - -1980's : recherche d'informations sur les concurrents = veille concurrentielle
- 1990's : recherche d'innovation, de nouveaux produits = veille technologique
- 2000's : effet de la mondialisation = veille environnementale veille stratégique (Bélime, 2007, p. 15)

2.2.Les différentes forms de veille:

La veille stratégique comprend différentes veilles spécialisées: technologique, concurrentielle, commerciale, environnementale. Ces veilles correspondent aux forces qui régissent la concurrence au sein d'un secteur précis.

2.2.1.veille stratégique concurrentielle:

Cette veille, outil de benchmarking, consiste pour l'entreprise qui l'effectue à surveiller ses concurrents actuels ou potentiels, dans le cas d'un lancement de produit ou en veille de fond, afin de surveiller votre marché. La plupart des informations sont obtenues via des études de marché (qualitatives et quantitatives), ainsi qu'à l'observation des clients, des acteurs clés de l'environnement de l'entreprise et de leurs produits et services (sur le web ou sur le terrain). Elles permettent d'avoir une meilleure vision de son marché et d'ajuster ses offres.

2.2.2.Veille commerciale et marketing:

La veille commerciale porte l'attention sur l'environnement commercial de l'entreprise. Il s'agit de la recherche, du traitement et de la diffusion de l'information afférente aux clients et fournisseurs, à son circuit de distribution et ses prospectus. Une veille commerciale doit se focaliser aussi sur la surveillance des appels d'offres publics et privés, sur la santé financière de ses clients et fournisseurs. Son importance réside dans le fait qu'elle permette aux entreprises d'identifier de nouveaux produits, d'optimiser les achats ou encore de retrouver rapidement une source d'approvisionnement en cas de défaut d'un fournisseur (Diakhate, 2011, p. 07_08).

2.2.3.Veille technologique:

Aussi appelée veille scientifique et technique. Ce type de veille stratégique consiste à s'informer sur les produits et techniques (fabrication, production…) les plus récents, au moyen de la surveillance de sites spécialisés ou d'actualités, et de bases de dépôts debrevets. A l'aide des informations obtenues, les personnes autorisées sont informées des évolutions des couts et de la qualité des produits. Elles appréhendent plus rapidement les avancées technologiques et innovatives.

2.2.4.La veille environnementale:

Cette veille englobe le reste de l'environnement d'une organisation, elle est la plus générale de toutes, et n'est néanmoins pas négligeable, elle permet de déceler les moindres mouvements de l'environnement.

Elle a pour but de rechercher, recueillir, traiter et diffuser les informations émanant de l'environnement interne et externe de l'entreprise et portant sur les aspects sociaux culturels, juridiques, politiques… (institut-numérique, 2012, p. 01)

Elle englobe plusieurs veilles, entre autres : veille législative, sociale, sociétale, géographique, géopolitique….et elle nécessite une solide planification car les cibles de veille peuvent toucher un large éventail de thèmes.

3. La Différences entre la veille et L'Intelligence économique:

La veille et l'intelligence économique sont bien des concepts différents. Cependant, ils ont un lien et leurs pratiques peuvent très bien se renforcer mutuellement.

selon (Guillaume, 2003, p. 05) Dans la pratique, le concept d'intelligence économique, apparu en France au début des années 90 et donc postérieur au concept de veille apparu vers le milieu des années 80, se démarque de ce dernier de deux façons complémentaires:

- **Intelligence économique(connotation « traitement-analyse ») = veille(connotation«collecte»)+ protection du patrimoine + actions d'influence**

L'intelligence économique intègre deux dimensions supplémentaires par rapport à la veille, que sont:

- d'une part la capacité **d'influence**, c'est-à-dire l'art d'utiliser l'information afin de projeter son influence sur ses marchés;
- d'autre part **la protection du patrimoine** informationnel, c'est-à-dire la capacité de l'entreprise à préserver l'information relative à ses connaissances, à ses savoir-faire, à ses choix stratégiques... face aux risques liés à la négligence ou à la malveillance;

Alors que le concept de veille attire essentiellement l'attention sur l'objet de cette veille –à savoir la technologie, les marchés, la concurrence, etc.- et donc sur la phase de collecte d'information, l'intelligence économique met l'accent sur la finalité d'une telle démarche "l'intelligence" qui, au sens anglo-saxon du terme, signifie la compréhension de l'information, et qui rappelle que l'information ne peut constituer une matière première stratégique que si, au-delà de sa collecte, elle est analysée et comprise par l'entreprise.

Comme le souligne les acteurs économiques japonais, "l'information appartient à celui qui l'exploite".

En d'autres termes, l'IE se relève sous trois aspects principaux:

· Tout d'abord la **Veille**, qui consiste à observer et à analyser ce qui se passe autour de l'entreprise; Ensuite la **Communication** et la

Sécurité, c'est-à-dire à se prémunir contre la veille des autres: savoir sur quoi on communique, le faire savoir à tous les salariés, créer des réflexes, voir inclure des clauses de confidentialité dans les contrats de travail; Enfin le dernier aspect est le **Lobbying**, à savoir l'injection d'informations dans l'environnement de l'entreprise pour une décision profitable (IAAT, 2005, p. 03).

Il s'agit de faire en sorte que l'environnement prenne des décisions favorables à l'entreprise. On peut citer le cas de la participation d'une entreprise à un comité de normalisation. L'entreprise va essayer de faire en sorte que la norme soit la plus proche de son savoir-faire, surtout si celui-ci a une longueur d'avance sur les concurrents.

La veille stratégique est un concept micro-économique (au niveau des entreprises) apparue en France dans les années 1980. Elle est issue des sciences de gestion et du management stratégique, c'est-à-dire du monde des entreprises.

L'intelligence économique est un concept macro et micro economique associé à un objectif de Défense Nationale, de Sécurité Nationale, et de compétitivité durable de l'économie nationale et territoriale. L'expression est issue initialement du monde des dirigeants d'entreprises du domaine de l'armement, ainsi que des Pouvoirs Publics, soucieux d'une vision globale à l'échelon national et de défense économique du pays considéré globalement « sécurité économique ».

D'autre part, la veille a une fonction plus anticipative sur laquelle vient se greffer une fonction informative plus large et plus sophistiquée. Sa fonction d'analyse peut aller jusqu'à la mise en évidence d'impacts des événements qui vont survenir sur l'organisation. Mais elle s'interdit toute intrusion dans le processus de décision. L'intelligence économique va encore plus loin dans le traitement de l'information. Elle dépasse l'identification des impacts pour faire des recommandations, des préconisations à l'utilisateur décideur. Elle peut également avoir pour fonction de proposer ou même mettre en oeuvre des actions. Elle est ainsi plus globale, plus offensive et s'insère davantage dans le processus de décision stratégique que la veille.

En conclusion, la veille stratégique est une composante de l'intelligence. Ces deux concepts s'appuient sur des dispositifs, des pratiques et des états d'esprit différents mais non pas opposés.

Le schéma ci-dessous montre le lien entre la veille stratégique et l'intelligence économique :

Figure(01):la difference entre IE et veille stratigique

Source :https:// fr.slideshare.net%2Frosabenou%2Fla-veille-stratgique-

4. Intelligence économique en Algérie

4.1. Un aperçu historique:

2005 : Premier colloque international sur l'intelligence économique à Alger à l'initiative de NT2S sous le thème « De la veille stratégique à l'intelligence économique »
. Depuis, plusieurs manifestations ont été organisées. Nous citerons à titre non exhaustif : (Baaziz, Quoniam, & Reymond, 2014, p. 05_06)

-NT2S Consulting et le cabinet LOGE ont organisé entre 2005 et 2011, cinq (05) éditions du colloque international sur l'intelligence économique – IEMA – en partenariat avec le Ministère de tutelle.

-Sous une dénomination pompeuse « Les assises de l'intelligence économique », VIP Group a organisé cinq (05) évènements entre 2007 et 2011. Ces assises se sont déroulées entre experts venus de l'autre rive de la méditerranée en majorité de France. Ce sont des assises qui se sont déroulés en Algérie en l'absence de praticiens algériens.

-Sonatrach a consacré la 7ème édition de l'Inforum en 2008 à « la veille technologique & l'intelligence économique ».

-Sous le thème « Gouvernance des institutions et intelligence économique », l'Université de la Formation Continue (UFC) a organisé un colloque international à Alger en 2008.

Ces différentes manifestations ont permis aux participants d'appréhender la problématique de la nécessité de l'IEcomme outil de compétitivité de l'entreprise.

2006: Le gouvernement Algérien adopte officiellement l'intelligence économique comme une démarche d'anticipation et de

projection dans le futur, fondée sur les liens unissant les réseaux des entreprises et ceux des opérateurs économiques.

2007 : Une post-graduation spécialisée de niveau Master 2, a été créé à l'Université de la Formation Continue (UFC) d'Alger.

2008 : Création de la direction générale pour l'Intelligence Economique – Etudes et Prospective (DGIEEP) par Décret exécutif n° 08/101 du 25/03/2008 portant Organisation de l'Administration centrale du Ministère de l'Industrie et de la PME/PMI et la Promotion de l'Investissement, dont le rôle est d'accompagner les entreprises algériennes dans leurs démarches de veille et d'intelligence économique. La mise en place de cette structure répondait aux exigences induites par la mise en œuvre de la stratégie industrielle examinée lors des assises de l'industriel tenues les 26, 27 et 28 février 2007.

2010 : La DGIEEP publie un manuel de formation en intelligence économique en Algérie.

2011 : La première édition du Challenge Francophone VEILLE organisé par le magazine Français « Veille Magazine », le jury a retenu une candidature algérienne en l'occurrence Mohammed Faouzi Boucheloukh, primé pour son « Système de veille, démarche stratégique chez FERTIAL, groupe de production d'ammoniac et de fertilisants (Algérie) ».

2011 : L'Institut Supérieur de Gestion et de Planification (ISGP) lance en collaboration avec le ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'investissement, un master en intelligence économique et management stratégique destiné aux Entreprises.

2012 : L'Ecole Nationale Supérieure de Management (ENSM) propose un Master professionnel sur l'Intelligence Economique avec des experts nationaux et internationaux (Baaziz, Quoniam, & Reymond, 2014, pp. 05,06).

la même année, la DGIEEP lance un programme d'accompagnement de onze entreprises publiques algériennes pour le développement de l'IE. Ce programme se traduit notamment par la mise en place de dispositifs de veille dans ces entreprises. Il souligne

cependant les limites de l'IE en Algérie, car au-delà de ces dispositifs, aujourd'hui en sommeil pour la plupart, il montre que l'IE s'est limité aux grandes entreprises nationales, surtout industrielles, sans traductions concrètes pour les PME. (Bouroubi & Bouchenak, 2019, p. 01)

De 2014 à 2016, l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieure (ALGEX) profite d'un jumelage avec l'Union Européenne se doter de nouvelles méthodes d'analyse en intelligence économique. A la même période, le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural tente également de mettre en place une démarche d'IE.

En 2017, le Ministère de l'Industrie et des Mines profite d'un séminaire de sensibilisation à la veille stratégique qui se tient à l'ISGP, dans le cadre d'un jumelage avec l'Union Européenne, pour relancer la politique publique d'IE, aussi bien défensive qu'offensive. Elle se matérialise, par exemple, dans la formation action «Veille stratégique et Intelligence économique» déployée à l'Institut National de la Productivité et du Développement Industriel (INPED), à partir de mars 2018, au profit de cadres des groupes industriels rattachés au Ministère de l'Industrie et des Mines.

Mais lors du colloque «L'intelligence compétitive des entreprises et des territoires », qui se tient **en décembre 2018** à l'Université Mouloud Maameri de Tizi-Ouzou, les intervenants ne peuvent que constater combien le système national d'information et de communication reste fragile et mal alimenté avec des données à jour. L'intelligence économique algérienne a encore des difficultés pour dépasser les concepts et s'appliquer à la vie des entreprises, particulièrement des PME.

4.2.La définition officielle de IE adoptée par le gouvernement algérien

En Algérie, la définition de la **D**irection **G**énérale de l'**I**ntelligence **E**conomique des **E**tudes et de la **P**rospective**(DGIEEP)** apparue en 2010 dans le Manuel de Formation en Intelligence Economique en Algérie. Selon ce manuel « *l'Intelligence Economique (IE) est habituellement définie comme l'ensemble des actions de surveillance de l'environnement national et international en vue de recueillir,*

traiter, analyser et diffuser toute information utile aux acteurs économiques. Elle intègre la protection (sécurité) de l'information ainsi produite et son utilisation dans des actions d'influence et de lobbying. » (DGIEEP, 2010, p. 12)

4.3.Les objectifs de l'IE en algérie:

selon le ministère des affaires étrangères, et suivant le programme du 06 décembre 2006 sont les suivants :

- La diffusion d'une culture d'IE, qui ambitionne une évolution des comportements individuels et collectifs des acteurs économiques publics et privés, dans une vision collective et pluridisciplinaire ;
- La création d'une synergie public-privé et le développement d'une perception nouvelle de leurs relations basées sur la confiance mutuelle, indispensable à l'essor de l'industrie nationale ;
- La promotion du développement et la garantie de la sécurité du patrimoine technologique et industriel national, par la mise en place de dispositif de veille,capable de faire face aux enjeux de l'ouverture du marché national, à la concurrence. Ainsi que de décourager les pratiques déloyales des concurrents ;
- Le développement de la fonction prospective par la mise en système des institutions publiques, des entreprises, des universités, des centres de recherche et des acteurs économiques, à l'effet de cerner les évolutions et de déceler les actions stratégiques à entreprendre sur le moyen et long terme pour l'industrie nationale

Discussions:

En premier lieu, le programme vise à diffuser une culture d'IE, ce qui nécessite une définition auprès des entreprises, des écoles de formation et d'autres établissements, une sensibilisation, une orientation des comportements de ces acteurs jusqu'au point où l'IE deviendra une habitude, où chaque élément sera impliqué.

En second lieu, une synergie entre le secteur public et le secteur privé doit être crée, cela permet et traduit la volonté de «compétitivité » entre eux, une concurrence interne, mais au service de la lutte contre la concurrence externe. (DOUAH & Belmedjahed, p. 10)

Le troisième objectif est un package complexe incluant la « promotion du développement », la « garantie de la sécurité du patrimoine technologique et industriel national », la « mise en place de dispositif de veille capable de faire face aux enjeux de l'ouverture du marché national à la concurrence » et « décourager les pratiques déloyales des concurrents ». La traduction de cet objectif, nous laisse penser que le modèle IE adoptée par l'Algérie est de

nature défensive et protectrice. En effet, nous retrouvons deux des trois principales fonctions classiques de l'IE : (i) la sécurité de l'information désignée ici par patrimoine technologique et industriel national ; (ii) la veille pour faire face aux nouveaux entrants .

Citée timidement dans la définition sans la nommer, le quatrième objectif vient confirmer l'orientation prospective de l'IE Algérienne en annonçant clairement le développement de cette fonction. Dans les faits, le Secrétariat d'Etat chargé de la Prospective et des Statistiques a disparu lors du remaniement ministériel du 11 septembre 2013. (Baaziz, Quoniam, & Reymond, 2014, p. 07)

4.4.Formation en Intelligence économique

Un premier master en IE a été créé à l'Université de la formation continue (UFC) d'Alger à partir de 2007 en collaboration avec des universités étrangères et soutenu par le gouvernement algérien. Cette formation, destinée aux cadres des grandes entreprises et des institutions, a été suivie par plusieurs autres à cette université et à d'autres aussi. Suite à ces formations, de grandes entreprises algériennes se sont dotées de systèmes d'IE afin de protéger leurs parts de marché et se développer.

Depuis plusieurs années, la meilleure formation de master en IE au niveau international demeure celle de l'école de management de Rotterdam (Hollande) (un proverbe hollandais dit : «Reste à côté de l'arbre et prend les fruits qui tombent»). Le premier auteur qui ait critiqué la notion de cycle de renseignement est l'américain Harold Wilensky en 1967. Ses critiques étaient reprises et développées par Steven Dedijer en 1972, qui a créé la première formation universitaire d'IE à l'université de Lund, en Suède. Quand je vois qu'en 2016 la 40e meilleure formation de master en IE au niveau international est celle de l'école africaine d'IE (Sénégal) développée, certes, en coopération avec l'Ecole de la guerre économique (EGE) de Paris, je me dis qu'on doit développer davantage la formation d'IE en Algérie. (Faouzi, 2017, p. 01)

4.5.L'Intelligence économique Officielle

En décembre 2006, le concept d'IE a été adopté officiellement en Conseil des ministres. L'année 2008 a été marquée par la création de la Direction générale de l'IE, des Etudes et de la Prospective au sein du ministère de l'Industrie. Son rôle était d'accompagner les entreprises algériennes dans leur démarche de mise en place des

systèmes de veille et d'IE. En 2010, cette Direction générale lança le premier manuel de formation en IE en Algérie qui répondait à la volonté de contribuer à l'encadrement des actions de formation dans ce nouveau domaine en Algérie. En 2008 aussi, l'Agence nationale pour la promotion de la PME (ANPME) a lancé son premier bulletin de veille mensuel.

En 2012, cette même DG lança un programme d'accompagnement de 11 entreprises publiques algériennes pour le développement de l'IE. Mais malgré ces actions, l'appropriation de l'IE par les entreprises algériennes est encore peu visible et on se demande toujours pourquoi cette discipline n'arrive pas à se positionner correctement entre les autres nouvelles disciplines en économie managériale. Compte tenu de ce retard pris, des raccourcis s'avèrent indispensables. Ces raccourcis dépendent cependant d'une identification appropriée des besoins de l'Algérie en IE. (Faouzi, 2017, p. 02)

4.6.L'Intelligence économique et les entreprises algériennes

L'Algérie, s'est historiquement focalisée sur le modèle européen (plus particulièrement la France) pour déterminer les horizons d'une culture organisationnelle adéquate pour le contexte socioéconomique algérien. Par contre les dimensions culturelles et historiques de l'ingénierie stratégique de l'information, dans lesquelles cette culture doit s'intégrer, ont souvent été négligées.

Tout d'abord, il faut signaler trois types d'entreprises algériennes. Il y a l'entreprise nationale, la grande entreprise et la petite PME/PMI. Une chose est sure, les entreprises nationales manquent de compétition. Elles ne sentent pas de risques particuliers et ne voient pas forcément l'urgence de se mettre à l'IE. Les managers des grandes entreprises privés sont, généralement, conscients de l'intérêt que peut leur procurer la mise en place d'un système d'IE à condition de leur expliquer les fondamentaux et de le faire étape par étape. Souvent, cet intérêt est dicté par les exigences du marché international dans lequel ils évoluent. Un marché de partenariat par exemple ! Quant aux petites PMI-PME, elles sont mises à l'arrière-plan. Ce n'est pas qu'elles ne s'intéressent pas à ce domaine, mais malheureusement il y a un manque drastique de sensibilisation et d'offres adéquates (M.Rochdi), Principalement à cause de cause de :

- Un manque de disponibilité de la part des dirigeants qui les empêche de s'investir dans cette démarche qui demande une certaine prise de recul,
- Un manque de compétences en interne, formées aux outils et méthodologies de l'Intelligence Economique,

•Les réticences à consacrer les moyens financiers nécessaires pour cette fonction, pour mobiliser les compétences utiles, former les personnels en place, faire appel à des prestataires extérieurs. (Kouidri & Chettih, 2012, p. 12)

Les managers de ces petites entreprises algériennes ignorent la répercussion de mettre en place la Veille Stratégique sur les activités de leurs entreprises et ne demandent qu'à être aider pour mieux évoluer.

Petites, moyennes ou grandes entreprise, quelque soit le secteur d'activité -constituant un acteur principal dans le développement de l'économie du pays, doit disposer d'un système d'intelligence économique efficace permettant de prendre des décisions pertinentes, au niveau locale ou au niveau international.

Conclusion:

L'intelligence économique constitue un outil stratégique très important pour la maitrise d'informations, qui sont devenues une ressource stratégique pour l'entreprise, car elle permet aux responsables d'acquérir les bonnes informations au bon moment pour prendre les meilleures décisions.

Si l'environnement national et international,imposé par la mondialisation, est bien pris en compte dans les efforts de développement de l'économie algérienne,c'est loin d'être le cas pour ce qui est du concept d'information.Les principales faiblesses se situent au niveau :

• De la production et de l'utilisation de l'information qui restent très faibles et non organisées ni coordonnées d'où la quasi inexistence d'un système national d'information.

• De la culture informationnelle qu'exige la société d'aujourd'hui appelée à juste titre : société de l'information et de la communication

Culture qui manque cruellement et qui se traduit par le fait que l'information n'est toujours pas considérée ni admise comme source de richesse et donc facteur de la croissance. A ceci , s'ajoute la forte persistence de la culture du secret et par conséquent la nécessité du partage de l'information n'est toujours pas admise (bouroubi, 2008)

sans activité d'intelligence, l'entreprise pourrait rater des opportunités stratégiques comme elle pourrait être exposée à des menaces fatales. Son patrimoine informationnel pourrait ainsi subir des attaques diverses, des données stratégiques peuvent sortir de l'entreprise-notamment celles liées à des décisions stratégiques. A partir de cela, les éléments constituant la nécessité de l'intelligence économique deviennent évidents.

Bibiographie:

Baaziz, a., Quoniam, L., & Reymond, D. (2014). Quels modèles d'Intelligence Economique pourl'Algérie? Quelques pistes de réflexion.séminaire International sur l'Intelligence Economique: Un enjeu majeur de Compétitivité, May 2014, Alger, Algérie. pp.20. hal-00995776. Alger.

Bélime, F. (2007). *eille stratégique et intelligence économique* . Récupéré sur https://fr.slideshare.net/AkovaSlide/veille-stratgique-et-intelligence-conomique.

Bendiabellah, A., & Djennas, M. (2018). Veille strategique et systeme d'intelligence economique en algerie:evaluation et perspectives. *les cahier de cread n°111* , 7.

bouroubi, m. (2008). *La pratique de l'IE en Algérie Réelle volonté de mise en œuvre ou effet de mode ?* Récupéré sur https://www.veille.ma/IMG/pdf/alger-veille-intelligence-economique.pdf.

Bouroubi, m., & Bouchenak, z. (2019, mars 25). *L'INTELLIGENCE ECONOMIQUE EN ALGERIE*. Consulté le 2020, sur L'INTELLIGENCE Afrique: https://portail-intelligence-afrique.com/intelligence-economique-algerie/

Carayon, B. (2003). Le rapport de carayon *INTELLIGENCE ECONOMIQUE, COMPETITIVITE ET COHESION SOCIAL.*
DGIEEP. (2010). *Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective (2010), Manuel de formation en intelligence économique en Algérie, Document de référence, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l.* algerie.
Diakhate, D. (2011). Veille stratégique.
Direction Générale de l'Intelligence Economique, d. E. (septembre 2010). *manuel de formation en intelligence economique en Algerie*. algerie.

DOUAH, B., & Belmedjahed, N. N. *Intelligence Economique et veille : deux concepts différents à l'ère de l'éthique des affaires.*

Douah, B., & Belmedjahed, N. N. (s.d.). intelligence economique et veille:deux concepts différents à l'ère de l'éthique des affaires.

Faouzi, B. M. (2017). L'Intelligence économique en Algérie,16 ans déjà. *El Watan* .

Guillaume, e. (2003). Intelligence économique: Enjeux, définitions et méthodes.

Harbulot, C. (2013). *ttps://portail-ie.fr/les-definitions-de-lintelligence-economique*. Consulté le 2020, sur les-definitions-de-lintelligence-economique.

HARRIET, L. (2011). *Sensibilisation à l'intelligence économique*.
Humbert, L. (s.d.). *Veille stratégique : concepts et méthodes de mise en place dans l'entreprise*. Récupéré sur http://www.veille-stratégique.org.

IAAT. (2005). La veille stratégique du concept à la pratique, l'institut atlantique d'aménagement des territoires, juin 2005, p4. France.
institut-numérique. (2012). *La veille environnementale*. Récupéré sur https://www.institut-numerique.org/34-la-veille-environnementale-5028f58c0ca84.

Kouidri, M., & Chettih, A. (2012). Intelligence économique et PME Enjeux, expériences et perspectives. *Colloque National sur: Stratégies d'organisation et d'accompagnementdes PME en Algérie*.

M.Rochdi. (s.d.). *Intelligence Economique en Algérie* . Récupéré sur http://tunisia-usinessintelligence.blogspot.com/2011/12/intelligence-economique-en-algerie.html.

Madinier, H., & Berger, Y. –H. (2008). INTELLIGENCE ECONOMIQUE: GUIDE PRATIQUE POUR LES PME DE SUISSE ROMANDE. 05.

Martre, H. (1994). *), « Intelligence économique et stratégie des entreprises », Commissariat général du Plan, La Documentation Française,traveau du groupe présidé par Henri Martre, Paris*. _ France.

Meroudj, m. a. (2016). l'intelligence ou l'espionnage économique:quelles sont les différences fondamentales entre ces deux méthodologie? *al_bashaer economic journal* .